وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

السياسة الخارجية الإسرائيلية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة -إستراتيجية التفوق العسكري - (2011-2022)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السيّاسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

لكعص فاطمة

إشراف الأستاذ الدكتور:

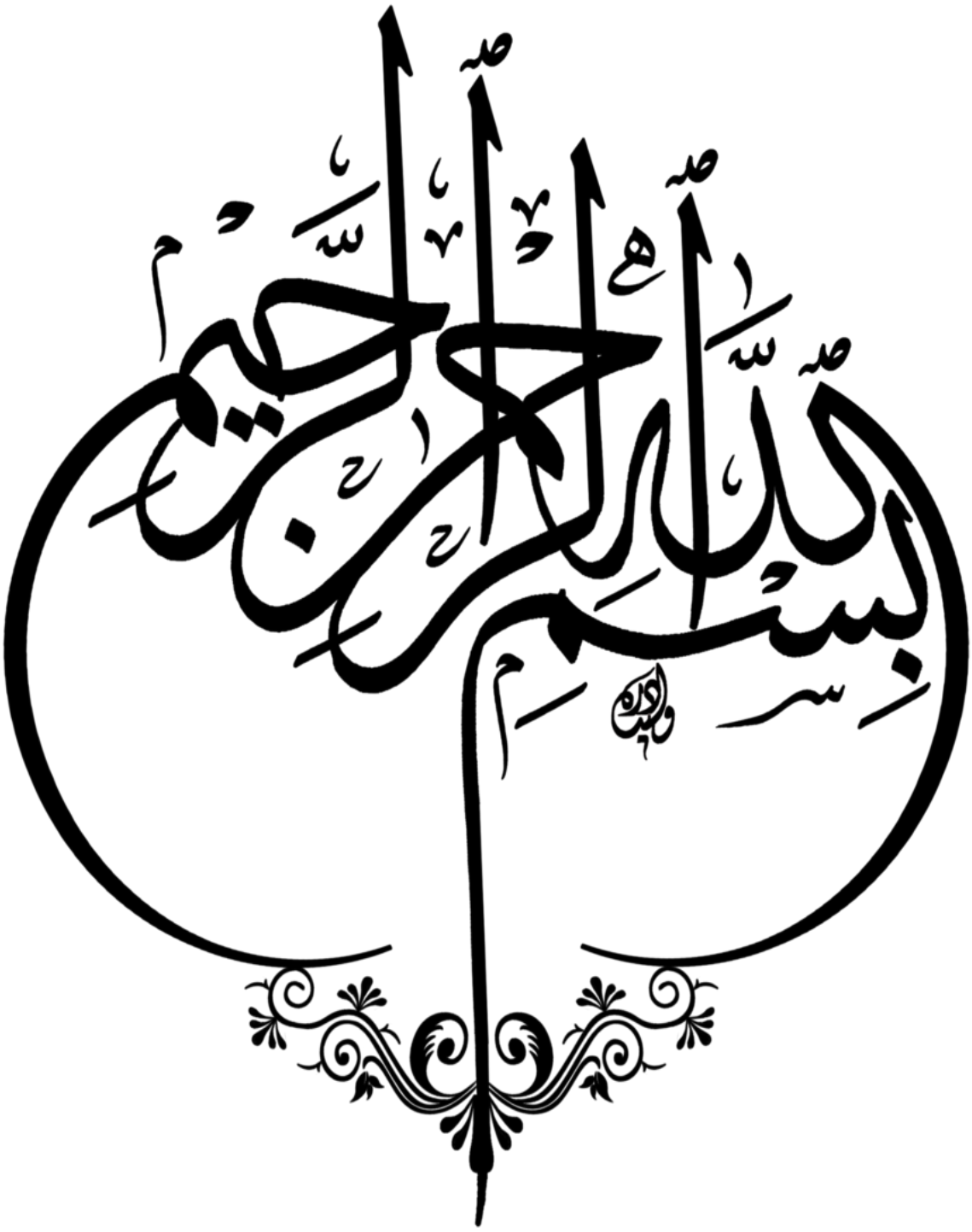
ا.د برقوق سالم

لجنة المناقشة:

لقب واسم عضو لجنة	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
أ.د.بن يحيى نبيلة	أستاذ	**رئيسا**	جامعة الجزائر 3
أ.د.سالم برقوق	أستاذ	**مشرفا ومقررا**	جامعة الجزائر 3
أ.د.دريسي حنان	أستاذ	**عضوا ومناقشا**	جامعة الجزائر 3
د.حميد رامي	أستاذ محاضر.أ	**عضوا ومناقشا**	م وع ع س
أ.د.مراد حجاج	أستاذ	**عضوا ومناقشا**	جامعة بومرداس
أ.د.صفرة إلهام	أستاذ	**عضوا مناقشا**	جامعة المدية

السنـة الجـامعية:

1446_1447هـ/ 2025-2026


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكروالعرفان

الشكر والعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير **وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور سالم برقوق، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة،** وعلى توجيهاته السديدة طوال مراحل إنجازها. والتي كان لها بالغ الأثر في توجيه هذا العمل وتقويمه، كما كانت جديته العلمية وحرصه الأكاديمي حافزًا لي في البحث والتعمق واستكمال هذا الجهد العلمي في أفضل صورة ممكنة.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وقراءتها وتقويمها، وعلى ما سيثرون به هذا العمل من ملاحظات علمية وتوجيهات بناءة وتصويبات قيمة، سيكون لها الأثر الإيجابي في تطوير هذا البحث وإغناء مساري العلمي والأكاديمي.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، ولو بكلمة تشجيع أو دعاء صادق، سائلة الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل هذا الجهد المتواضع نافعا ومفيداً.

لكعص فاطمة

الإهداء

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع **إلى روحَي جدي وجدتي رحمهما الله رحمة واسعة، اللذين كانا مثالاً للعطاء والقيم النبيلة.**

وإلى والديّ الكريمين، اللذين كانا سندي الأول ومصدر دعمي وإلهامي، وإلى أفراد عائلتي جميعًا الذين كانوا النور الذي أنار دربي وشجعني على مواصلة مسيرتي العلمية.

وإلى زوجي العزيز، الذي كان خير معين وسند طوال مراحل هذا العمل، وإلى ابني الغالي زياد الذي أضفى على حياتي معنى خاصًا ومنحني الدافع للاستمرار والعطاء.

وإلى زميلاتي وزملائي الذين تقاسمت معهم لحظات الجد والاجتهاد، والنجاح والتحدي.

كما أهدي هذا العمل إلى عمال المكتبة، تقديرًا لجهودهم ومساهمتهم في تيسير مسيرتي البحثية.

وإلى كل من ساهم، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا البحث ومدّ لي يد العون والدعم خاصة ليندا سباش ونبيلة بركان و أسماء حمايدية.

إليكم جميعًا أهدي هذا العمل، مع خالص المحبة والتقدير والامتنان.

لكعص فاطمة

خطة الدراسة

خطة الدّراسة

مقدّمة:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية وإستراتيجية التفوق العسكري

المبحث الأول: مفاهيم السياسة الخارجية والأمن القومي.

المبحث الثاني: استراتيجية التفوق العسكري في أدبيات العلاقات الدولية

المبحث الثالث: أدوات تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية ما قبل 2011 – الجذور والأهداف

المبحث الأول: المرتكزات التاريخية السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ 1948.

المبحث الثاني: أليات استراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي قبل 2011

المبحث الثالث: ملامح التغير في البيئة الإقليمية والدولية لإسرائيل قبل 2011

الفصل الثالث: التحولات الدولية والإقليمية (2011–2022) وتأثيرها على البيئة الإسراتيجية الإسرائيلية

المبحث الأول: التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي بعد 2011 وأثرها على الكيان الصهيوني

المبحث الثاني: التحولات الإقليمية الجديدة وانعكاساتها على السياسة الخارجية الإسرائلية

المبحث الثالث: معالم البيئة الأمنية الجديدةلإسرائيل(2011_2022).

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الإسرائيلية وإستراتيجية التفوق العسكري.

المبحث الأول: الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية (2011–2022).

المبحث الثاني: الأبعاد التنفيذية لإستراتيجية التفوق العسكري

المبحث الثالث: إعادة بناء التحالفات والشراكات العسكرية والأمنية الجديدة

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية اللأستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

خاتمة

مقدّمة

مقدّمة:

مقدمة

أضحت القوة العسكرية، في السياق الدولي المعاصر، أحد أكثر عناصر الفعل السياسي تأثيرًا في توجيه سلوك الدول وصياغة سياساتها الخارجية، لا بوصفها أداة ردع تقليدية فحسب، بل باعتبارها منظومة شاملة تتقاطع فيها الأبعاد الأمنية، والتكنولوجية، والسياسية، والرمزية. فقد شهد النظام الدولي، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تحولات بنيوية عميقة أعادت تعريف طبيعة الصراعات، وأنماط التهديد، وحدود السيادة، وأساليب إدارة القوة، في ظل تراجع الحروب النظامية المباشرة، وصعود الحروب غير المتكافئة، والعمليات تحت العتبة، والحروب السيبرانية، وتنامي دور الفاعلين من غير الدول. وفي خضم هذه التحولات، لم تعد السياسة الخارجية تُفهم بمعزل عن القدرة العسكرية، بل باتت، في كثير من الحالات، انعكاسًا مباشرًا لمنطق التفوق وإدارة ميزان القوة.

تمثل إسرائيل نموذجًا مركزيًا لهذا التداخل البنيوي بين القوة العسكرية والسياسة الخارجية؛ إذ تشكّلت سياستها الخارجية، منذ نشأة الكيان الصهيوني، ضمن رؤية أمنية ترى في التفوق العسكري شرطًا وجوديًا لبقاء الدولة، وأداة أساسية لفرض الوقائع السياسية والجيوسياسية في محيط إقليمي معادٍ. وقد ارتكز هذا التصور على عقيدة أمنية قائمة على الردع، والاستباق، والحسم السريع، ومنع الخصوم من امتلاك قدرات نوعية قادرة على تهديد التفوق الإسرائيلي. غير أنّ هذا المنطق، رغم ثباته النسبي، لم يظل جامدًا، بل شهد تحولات في أدواته وآلياته، تبعًا للتحولات التي عرفتها البيئة الدولية والإقليمية.

تكتسب الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2022 خصوصيتها من كونها مرحلة مفصلية في تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية؛ إذ تزامنت مع انهيار أنماط تقليدية في النظام الإقليمي العربي، وتراجع بعض الدول المركزية، وتصاعد الصراعات الداخلية، وظهور تهديدات أمنية غير تقليدية، إلى جانب تحولات في بنية النظام الدولي تمثلت في التراجع النسبي للهيمنة الأمريكية، وصعود قوى دولية جديدة، وتنامي التعددية القطبية، وتعقّد أنماط الصراع. وقد أفرز هذا السياق بيئة استراتيجية مضطربة دفعت إسرائيل إلى إعادة ترتيب أدواتها الخارجية، مع الحفاظ على جوهر عقيدتها الأمنية القائمة على التفوق العسكري.

في هذا الإطار، لم يعد التفوق العسكري الإسرائيلي يُختزل في امتلاك السلاح أو التقدم التكنولوجي، بل تحوّل إلى استراتيجية متكاملة تُوظف لإدارة الإقليم، وضبط موازين القوة، والتحكم في مسارات التسلح، وتقييد خيارات الخصوم، وفرض معادلات أمنية جديدة. وقد تجلّى ذلك في توسع الاعتماد على التفوق الاستخباراتي،

مقدمة

والأمن السيبراني، والعمليات النوعية والاستباقية خارج الحدود، إلى جانب توظيف التحالفات الدولية، ولا سيما مع الولايات المتحدة، بوصفها رافعة سياسية وعسكرية تضمن استمرار الفجوة النوعية لصالح إسرائيل.كما شهدت هذه المرحلة توظيفًا متزايدًا للتفوق العسكري في إعادة صياغة العلاقات الإقليمية، سواء عبر سياسات التطبيع، أو عبر فرض منطق "الأمن أولًا" كمدخل لإعادة دمج إسرائيل في محيطها العربي، بما يُحوّل القوة العسكرية من وسيلة دفاعية إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة وتكريس اختلال ميزان القوة. وبهذا المعنى، لم تعد السياسة الخارجية الإسرائيلية مجرد انعكاس لمعادلات دولية طارئة، بل أصبحت تعبيرًا عن مشروع استراتيجي طويل المدى، تُعدّ فيه القوة العسكرية مركز الثقل الذي تنتظم حوله بقية الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية.

إنّ دراسة استراتيجية التفوق العسكري في علاقتها بالسياسة الخارجية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة تتيح فهمًا أعمق لطبيعة السلوك الخارجي الإسرائيلي، وللكيفية التي تُحوَّل بها القوة إلى أداة سياسية بنيوية، تُستخدم ليس فقط لإدارة الصراع مع الفلسطينيين، بل لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية برمتها. كما تكشف هذه المقاربة عن الكيفية التي يُعاد بها تعريف مفاهيم الأمن، والتهديد، والردع، في إطار مشروع استعماري استيطاني يسعى إلى تثبيت تفوقه عبر القوة، ومنع نشوء أي توازن فعلي في محيطه.وعليه، تأتي هذه الأطروحة في سياق محاولة تفكيك العلاقة العضوية بين استراتيجية التفوق العسكري والسياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة (2011–2022)، بوصفها علاقة تأسيسية لا ظرفية، تُمثل أحد المفاتيح الأساسية لفهم ديناميات الصراع، وحدود الاستقرار، وآفاق التحولات المستقبلية في المنطقة، في ظل استمرار اختلال موازين القوة، وتعمّق منطق الهيمنة الأمنية.

دوافع اختيار الموضوع:

ترتبط دوافع اختيار هذا الموضوع بمجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية، يمكن توضيحها كما يلي:

أ. الأسباب الذاتية:

• الاهتمام الشخصي بحقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية، والرغبة في تعميق المعرفة بآليات صنع القرار في السياسة الخارجية للدول الفاعلة إقليميًا.

• الرغبة في فهم الأسس التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الإسرائيلية، نظرًا لتأثيرها المباشر على القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي.

• التخصص الأكاديمي للباحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وما يستدعيه ذلك من ضرورة الانخراط في تحليل الملفات الإستراتيجية الحساسة بالمنطقة.

ب. الأسباب الموضوعية:

• قلة الدراسات العربية المتخصصة التي تربط تحديدًا بين مفهومي التفوق العسكري والسياسة الخارجية الإسرائيلية ضمن إطار تحليلي موحد.

• الأهمية الواقعية المتصاعدة للموضوع، في ضوء التطورات المتسارعة التي عرفتها المنطقة بعد عام 2011.

• الحاجة إلى تحديث الطرح الأكاديمي العربي حول العلاقة بين القوة العسكرية والسياسة الخارجية بما يواكب المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها أحد المداخل الأساسية لفهم محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية، من خلال التركيز على إستراتيجية التفوق العسكري بوصفها أحد المرتكزات المؤثرة في بناء التصورات

الأمنية وتوجيه الخيارات الإستراتيجية، فدراسة مسار السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022 تقتضي تحليل التحولات التي عرفتها هذه الإستراتيجية، والأدوار التي اضطلعت بها في إعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية، وإدارة التفاعلات الإقليمية، والتأثير في سلوك مختلف الفاعلين داخل البيئة الشرق أوسطية.

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

• أهمية علمية–معرفية: تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين مفهومي التفوق العسكري والسياسة الخارجية، بدل تناولهما بشكل منفصل كما هو سائد في أغلب الأدبيات المتاحة.

• أهمية منهجية: توظيف مقاربة تحليل السياسة الخارجية والمفاهيم الإستراتيجية المعاصرة (الردع، النخبة، التحالفات) لتفسير آليات صنع القرار الإسرائيلي بدل الاكتفاء بالوصف التاريخي.

• أهمية واقعية–إقليمية: تناول مرحلة زمنية حساسة (2011–2022) شهدت تحولات جوهرية في موازين القوى الإقليمية يمس أثرها الأمن القومي العربي مباشرة.

• أهمية استشرافية: تمكين القارئ والباحث من فهم اتجاهات الصراع والتحولات المحتملة مستقبلاً في بنية الأمن الإقليمي، انطلاقًا من فهم موقع التفوق العسكري داخل السياسة الخارجية الإسرائيلية.

• أهمية أكاديمية: سدّ فجوة نسبية في المكتبة العربية المتخصصة، التي تفتقر إلى دراسات تربط تحديدًا بين هذين المتغيرين ضمن الفترة الزمنية المدروسة.

مشكلة الدراسة:

انطلق الإحساس بمشكلة هذه الدراسة من ملاحظة أن السياسة الخارجية الإسرائيلية، رغم تعدد محدداتها الأيديولوجية والدبلوماسية والاقتصادية، ظلت مرتبطة بشكل بنيوي بمنطق التفوق العسكري بوصفه أداة مركزية في صياغة الخيارات الإستراتيجية، وقد تعزز هذا الإحساس بالمشكلة عند ملاحظة أن الأدبيات المتاحة تناولت

غالبًا هذين البعدين (العسكري والسياسي) بشكل منفصل، دون تقديم إطار تحليلي متكامل يفسر آلية انتقال القوة من مجالها العسكري المباشر إلى أداة إستراتيجية مؤثرة في صناعة.

القرار الخارجي، خصوصًا في مرحلة حساسة كالممتدة بين 2011 و2022 التي شهدت تحولات عميقة في بنية النظامين الإقليمي والدولي.

وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

كيف أسهمت إستراتيجية التفوق العسكري في تشكيل السياسة الخارجية الإسرائيلية وإعادة صياغة سلوكها الخارجي خلال الفترة الممتدة من 2011إلى 2022 في ظل التحولات الإقليمية والدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الأسس النظرية والمفاهيمية التي تقوم عليها إستراتيجية التفوق العسكري في السياسة الخارجية الإسرائيلية؟
- كيف تطورت هذه الإستراتيجية عبر مختلف المراحل التاريخية، وما أوجه الاستمرارية والتغير فيها بعد 2011؟
- ما تأثير التحولات الدولية والإقليمية الراهنة على إعادة تشكيل أبعاد هذه الإستراتيجية؟
- كيف ساهمت التحالفات العسكرية والأمنية الجديدة في تعزيز موقع إسرائيل الإقليمي والدولي؟

5. فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

كلما تعزز التفوق العسكري الإسرائيلي، كلما ازداد تأثيره في توجيه مسار السياسة الخارجية الإسرائيلية وصياغة خياراتها الإستراتيجية تجاه محيطها الإقليمي والدولي. ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية:

• توجد علاقة طردية بين تصاعد التهديدات الإقليمية غير التقليدية وتوسع الاعتماد الإسرائيلي على أدوات التفوق العسكري النوعي (التكنولوجي، الاستخباراتي، السيبراني).

• أسهمت التحولات الدولية والإقليمية بعد 2011 في دفع إسرائيل نحو توظيف تفوقها العسكري كأداة لبناء شراكات وتحالفات إقليمية جديدة، بدل الاكتفاء بالاستقلالية الأمنية التقليدية.

• كلما تراجعت الثقة في الضمانات الدولية التقليدية (كالدور الأمريكي)، ازداد اعتماد إسرائيل على منطق الردع الذاتي والعمليات الاستباقية في صياغة سياستها الخارجية.

حدود الدراسة

تحدّد هذه الدراسة نطاق معالجتها للإشكالية المطروحة ضمن أربعة أبعاد رئيسية، يوضّح كل منها الإطار الذي التزم به البحث وما استُبعد منه قصدًا لضمان التركيز المنهجي والعمق التحليلي:

أ. الحدود الموضوعية:

تنحصر الدراسة في تحليل العلاقة بين إستراتيجية التفوق العسكري والسياسة الخارجية الإسرائيلية تحديدًا، أي في الكيفية التي تُوظَّف بها أدوات القوة العسكرية لخدمة الأهداف الإستراتيجية الخارجية للدولة. كما تركز هده الدراسة على تاثير التحولات الدولية والاقليمية في توجهات السياسة الخارجيةالاسرائلية وبيان انعكاس هده التحولات على استراتجية التفوق العسكري الاسرائيلي من حيث الياتها وابعادها والتحالفات العسكرية والامنية التي اعتمدت عليها اسرائيل.

ب. الحدود الزمانية:

تمتد الفترة الزمنية المدروسة من عام 2011 إلى غاية عام 2022، وهو اختيار مبرر بكون عام 2011 يمثل نقطة تحول جوهرية في بنية النظامين الإقليمي والدولي مع اندلاع موجة الربيع العربي وما رافقها من انهيار لأنظمة تقليدية وإعادة تشكل لموازين القوى، بينما يمثل عام 2022 محطة زمنية لافتة بلغت فيها التحولات المدروسة طورًا من النضج يتيح تقييمها بشكل شبه مكتمل. وتقتضي طبيعة الدراسة أحيانًا العودة إلى ما قبل هذه الفترة منذ 1948، بهدف تتبع جذور العقيدة الأمنية الإسرائيلية وفهم عناصر الاستمرارية والتغير فيها.

ج. الحدود المكانية:

تتمحور الدراسة جغرافيًا حول دولة الاحتلال الإسرائيلي بوصفها الفاعل المركزي المدروس، ومحيطها الإقليمي المباشر المتمثل في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب الامتدادات الدولية ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة (الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الحليف الإستراتيجي الرئيسي، وبعض الفاعلين الدوليين الآخرين كالهند واليونان وقبرص في سياق التحالفات الجديدة

أدبيات الدراسة:

تعدّ دراسة رياب عماد الدين حسين عبد المجيد الموسومة بـ "**أدوات النفوذ الإسرائيلي في الشرق الأوسط: دراسة في العقيدة الأمنية والدور الإستراتيجي**"، المنشورة في *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* سنة 2023، من الدراسات الحديثة التي تناولت محددات النفوذ الإسرائيلي من خلال الربط بين العقيدة الأمنية والتحولات التي طرأت على الدور الإقليمي الإسرائيلي، وقد انطلقت الدراسة من تصور مفاده أنّ النفوذ الإسرائيلي في الشرق الأوسط يرتكز على منظومة متكاملة من الأدوات، تتداخل فيها القدرات العسكرية مع الوسائل الاستخباراتية والتكنولوجية والتحالفات السياسية، وأبرزت الدراسة انتقال العقيدة الأمنية الإسرائيلية من التركيز على نمط المواجهة التقليدية إلى اعتماد مقاربات أكثر مرونة تقوم على التفوق النوعي، والعمليات الاستباقية، والقدرات السيبرانية، وبناء شبكات تأثير إقليمية، وتبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح المكانة التي أصبحت تحتلها العقيدة الأمنية داخل عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، خاصة من خلال توسيع مجالات الحركة خارج نطاق

الصراع المباشر، غير أنها ركّزت أساسا على المجال الشرق أوسطي ولم تمنح الامتداد الإفريقي مساحة تحليلية كافية.

وفي السياق ذاته، تناولت دراسة زروقة إسماعيل المعنونة بـ "**الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين الثبات والتغير**"، المنشورة في *مجلة العلوم القانونية والسياسية* سنة 2016، تطور المنظومة الأمنية الإسرائيلية من منظور تاريخي وإستراتيجي، مع التركيز على عناصر الاستمرارية والتحول، وقد بيّنت الدراسة أنّ المحدد الأمني ظل حاضرًا في صياغة الخيارات الإسرائيلية، مع إعادة تكييف أدواته وفق التحولات التي عرفها النظام الدولي وطبيعة التهديدات الجديدة، كما سلطت الضوء على استمرار

مجموعة من المرتكزات، مثل: الردع، والتفوق العسكري، والمبادرة العملياتية، إلى جانب تطوير وسائل جديدة للتعامل مع أنماط الصراع غير التقليدية، وتوفر هذه الدراسة إطارا تحليليًا مهمًا لفهم قدرة الإستراتيجية الإسرائيلية على إعادة إنتاج أدواتها بما يتناسب مع البيئات الجغرافية والسياسية المختلفة.

أمّا دراسة فراس عباس هاشم الموسومة بـ "**اتجاهات الإستراتيجية الإسرائيلية وإيقاعاتها الحركية في منطقة الخليج العربي (مقاربة جيوبوليتيكية)**"، **المنشورة سنة 2020**، فقد ركّزت على التحولات الجيوبوليتيكية المرتبطة بالحضور الإسرائيلي في الخليج العربي، وتناولت الكيفية التي استفادت بها إسرائيل من التحولات الإقليمية ومسارات التطبيع لإعادة بناء علاقاتها مع دول الخليج عبر مجالات الأمن والتكنولوجيا والاقتصاد، وأوضحت الدراسة أنّ التحرك الإسرائيلي في هذه المنطقة يعكس قدرة على الانتقال من منطق المواجهة المباشرة إلى بناء شبكات نفوذ متعددة المستويات، مدعومة بشراكات دولية، وهو ما يفتح المجال لفهم آليات انتقال هذا النموذج نحو مناطق جغرافية أخرى.

دراسة أحمد نوري النعيمي في كتابة "السياسة الخارجية" أستاذ السياسة الخارجية بكلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، الطبعة الأولى 1432هـ_2011م، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة الخارجية، وكذلك توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بها وذلك من خلال تطرقه إلى مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالسياسية الداخلية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية إضافة إلى إستخدامه لمناهج الدراسة إنتقالا إلى أهداف السياسة الخارجية وعملية صنع القرار مع إبراز دور وزارة الخارجية في تنفيذ السياسة الخارجية وعلاقتها

بعملية صنع القرار ولقد اعتمد الباحث في معالجة الموضوع على الطرح النظري والتحليل لمختلف المناهج التي تساعد على فهم السياسة الخارجية وكما أنها تتأثر بمجموعة من العوامل والمحددات ولا يمكن فهم توجهات الدولة الخارجية بمعزل لاعن البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها وهذا ماساعد الباحث على تحديد بعض المداخل التي يمكن الاستفادة منها في تحليل السياسة الخارجية لدولة غير أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية والتي بعنوان السياسة الخارجية الإسرائيلية في ظل التحولات الدولية والإقليمية خلال الفترة 2011-2022، مع التركيز على إستراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي ومدى إرتباطها بالتحولات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية خلال هذه الفترة.

في دراسة Assaf shapira amit sheniak oren Barak والتي بعنوان the shift to Defence in Israel's التحول نحو الدفاع في الاستراتيجية العسكرية الهجينة لإسرائيل، وهي مقالة علمية منشورة في 2023. حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التغير الذي طرأعلى التوازن بين الهجوم والدفاع في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وذلك في ظل التغير المستمر في طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه إسرائيل كما ركزت هذه الدراسة على معرفة الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى زيادة الاعتماد على القدرات الدفاعية إلى جانب قدراتها الهجومية كما اهتمت بتتبع تطور الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وذلك في مواجهة التهديدات الجديدة وكما اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على أهم المواد التي تتعلق بالعمليات التنظيمية والعقائدية وعمليات إقتناء الأسلحة داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لفهم كيفية تطور الاستراتيجية العسكرية والتغير الذي حدث في طريقة التعامل مع التهديدات الأمنية كما أنها توصلت إلى أن التحول من الهجوم نحو الدفاع لم يكون مفاجئا ولا من عبث وإنما حدث بصورة تدريجية وتراكمية نتيجة التغير السريع في التحديات الأمنية ومحدودية الموارد بالإضافة إلى الثقافة التنظيمية للمؤسسات العسكريةإلا أنها بينت أن الإسراتيجية الإسرائيلية أصبحت تجمع بين الوسائل الهجومية والدفاعية وهو ماأطلق عليه الباحثون بالإستراتيجية العسكرية الهجينة.

كما أشارت دراسة: charles.d. freilich تشارلز.د.فريليخ. والتي بعنوانNational Israeli security: A. New strategy for an era of change " الأمن القومي الإسرائيلي: منشورة سنة 2018، استراتيجية جديدة لعصر التغير"هدفت هذه الدراسة تقديم تحليل شامل للأمن القومي الإسرائيلي في ظل التغيرلت التي شهدتها البيئة الإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، إنطلاقا من أنطبيعة التهديداتالتي تواجهها

إسرائيل والظروف التي تتحرك فيها قد تغيرت الشيئ الذي يتطلب إعادة نظر في الإستراتيجيةى الأمنية الإسرائيلية وتناول الباحثفي البداية العقيدة الدفاعية الإسرائيلية التقليدية ثم إنتقل إلى دراسة البيئة الاستراتيجية الجديدة والتغير في طبيعة التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي تواجه إسرائيل كما تناول هذا الكتاب الاستجابة االعسكرية والسياسة النووية، والسيطرة على التسلح الإقليمي، والسياسة الخارجية وكذلك العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية

وإسرائيل كما أشار إلى أن إسرائيل رغم إستمرار ووجود التهديدات عسكرية أصبحت تتمتع بوضع أمني أكثر إستقرار مقارنة بالماضي ولذلك يقترح إعطاء أهمية أكبر لردع والدفاع والدبلوماسية مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرات العسكرية والتقليدية والإستراتيجية.

ومن خلال مراجعة هذه الدراسات، يتبيّن أنّ الاهتمام الأكاديمي بالإستراتيجية الإسرائيلية انتقل تدريجيً من دراسة القوة العسكرية بمعناها التقليدي إلى تحليل منظومة أوسع تشمل الأدوات التكنولوجية والاستخباراتية والتحالفية وإدارة المجال الإقليمي، ومع ذلك يلاحظ أنّ معظم هذه المقاربات انصبت على الشرق الأوسط والخليج العربي، بينما ظل البُعد الإفريقي حاضرا بصورة محدودة أو ضمنية، وهكذا تبرز الحاجة إلى مقاربة تدرس التمدد الإسرائيلي في إفريقيا بوصفه مجالا إستراتيجيا قائما بذاته، له حساباته ودوافعه الخاصة، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحليله والكشف عن أبعاده.

<u>التعليق على أدبيات الدراسة</u>:

يلاحظ وجود شبه اتفاق بين جميع الدراسات السابقة على أن الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الإسرائيلية شهدت تحولاً تدريجياً من الاعتماد على مفهوم التفوق العسكري بمعناه التقليدي (الحسم الميداني المباشر) إلى تبني منظومة أوسع تشمل الأدوات التكنولوجية والاستخباراتية والسيبرانية والتحالفية، كما أنّ جل الدراسات قد اتفقت على أنّ غياب مفهوم محدد وموحّد لطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهها إسرائيل، في الوقت الحالي يجعل من الصعب حصرها وتحديدها، وبالتالي صعوبة بناء إستراتيجيات ثابتة لمواجهتها؛ ومن خلال هذه الأدبيات حاولت الباحثة أن تتناول موضوع التفوق العسكري الإسرائيلي وعلاقته بالسياسة الخارجية، محاولة

إيجاد أو الوصول الى حلول تحليلية ناجعة لفهم كيفية إدارة هذا التفوق ضمن رؤية إستراتيجية متكاملة بل بموازاتها مع خطة تفسيرية

تجمع بين البعد العسكري الصرف والبعد السياسي–الدبلوماسي، وكذا العمل على تكييف أدوات التحليل النظرية مع التحديثات الجديدة كالتحالفات الإقليمية والشراكات الدولية، والتي أثبتت نجاعتها في عديد الحالات (كالخليج العربي ودول شرق المتوسط)، وهذا من اجل القضاء الجذري على هذه الفجوة التحليلية التي تشكل تحديداً كبيراً على الدراسات العربية المتخصصة في هذا المجال، ليس فقط في الجانب الوصفي المباشر، بل حتى في كبح جماح تشتت المقاربات النظرية التي تصرف الجهد البحثي عن معالجة هذا الترابط بشكل مباشر ومنهجي.

كما يُلاحظ أنّ الدراسات العربية المستعرضة (رياب عماد الدين حسين 2023، زروقة إسماعيل 2016، فراس عباس هاشم 2020) ركّزت في مجملها على الشرق الأوسط والخليج العربي كمجال جغرافي وحيد للتحليل، بينما تناولت الدراسات الأجنبية (Shapira و Sheniak و 2023 Barak، و Freilich) الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من منظور مؤسسي داخلي بحت، دون ربطها بشكل ممنهج بمخرجات السياسة الخارجية تجاه هذا المحيط الإقليمي؛ وهو ما يفتح المجال أمام هذه الدراسة لتقديم مقاربة تجمع بين البعدين معًا (الداخلي–المؤسسي والخارجي–الدبلوماسي) ضمن فترة زمنية محددة بدقة (2022–2011)، بما يميزها عن الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوعين إما منفصلين أو ضمن حدود زمنية أوسع وأقل تحديدً.

المقاربات النظرية:

- **النظرية الواقعية الكلاسيكية: تعد الواقعية الكلاسكية من أبرز النظريات في العلاقات الدولية وكما يعد هانس ج مورغنثاو (Hans.j.morgenthau) من خلال كتابه politics Among Nations : the strugglle for Power and peace الصادر سنة1948من أبرز مؤسسيها** وتنطلق النظرية من أن الدولة تسعى إلى تحقيق المصلحة القومية وحماية أمنها من خلال القوة والصراع وموازين القوى عناصر أساسية في السياسة الدولية كما تؤكد أهمية القوة والردع والتحالفات في حماية مصالح الدولة ويمكن توظيف هذه النظرية في دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة 2022–2011، من خلال تفسير

استراتيجية التفوق العسكري باعتبارها وسيلة لتحقيق المصلحة القومية الإسرائيلية وتعزيز الأمن والردع ومواجهة التهديدات الإقليمية والدولية والمحافظة على الموقع إسرائيل في ميزان القوى الإقليمي في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة منذ 2011.[1]

- **<u>الواقعية الجديدة:</u>** تعد الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، **من أبرز نظريات العلاقات الدولية ويعد كينيث والتز Kenneth walt من أبرز مؤسسيها وخاصة من خلال كتابه theory of International politics الصادر سنة 1979** وترى هذه النظرية أن سلوك الدول لايفسر فقط بطبيعة الدولة أو رغبتها في القوة، وإنما يتأثر أساسا ببنية النظام الدولي التي تتسم بالفوضوية ةغياب سلطة المركزية عليا وبكيفية توزيع القدرات بين الدول وفي ظل هذه البيئة تسعى الدول إلى ضمان بقائها وأمنها من خلال الإعتماد على قدرتها الذاتية، وتعزيز قوتها وموازنة القوى المنافسة والاستفادة من التحالفات ويمكن توظيف الواقعية الجديدة في دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة 2011–2022، من خلال تحليل أثر التحولات الدولية والٌليمية ولاسيما التغيرات الأمنية والسياسية التي شهدها الشرق الأوسط في توجه إسرائيل نحو تعزيز قدراتها العسكريةوالمحافظة على تفوقها النوعي وتطوير وسائل الردع ومن ثم تفسر النظرية استراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلية باعتبارها استجابة للبيئة الاستراتيجية المحيطة بها وسعيا إلى المحافظة على أمنها وموقعها في ميزان القوى الإقليمي.[2]
- **<u>نظرية الردع:</u>** تعد نظرية الردع من أبرز النظريات في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، **وقد تطورت بصورة خاصة خلال فترة الحرب الباردة من أبرز مؤسيسيها توماس شيلينغ وبرنارد برودي، Thomas schelling.bernard brodie** وتقوم النظرية على مجموعة من الأسس، أهمها امتلاك الدولة لقدرات عسكرية كافية وإقناع الخصم بوجود القدرة والإدارة على إستخدامها ورفع تكلفة الهجوم إلى مستوى يجعله غير مجد، والتهديد الموثوق ومنع الخصم من إتخاذ سلوك عدائي من خلال الخوف من النتائج المترتبة ويمكن الإستدلال إليه من خلال دراستي من منطق تحليل استراتيجية التفوق العسكري باعتبارها أداة لتحقيق الردع

[1] هانز ج مورغنثاو السياسة بين الأمم: **الصراع من أجل السلطان والسلام**، ج1، ترجمة خيري حماد '(القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر 1965)، ص 24.

[2] Kenneth N Waltz**. Theory of International politics Boston** : McGraw-Hill.1979p 90-95.

وذلك عبر دراسة تطوير إسرائيل لقدراتها العسكرية والتكنولوجية، وتعزيز قدرتها على توجيه ضربات عسكرية وتطوير منظومات

- الدفاع الصاروخي، وإظهار قدرتها على مواجهة التهديدات الإقليمية بما يهدف إلى منع الخصوم من المبادرة بالهجوم والمحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها الاستراتيجي.[1]

- **نظرية الهيمنة: تعد نظرية الهيمنة من المقاربات المستخدمة في تفسير توزيع القوة والعلاقات بين الدول، وتربط بصورة خاصة بأعمال روبرت جيلبين robert Gilpin** في دراسة التغير في النظام الدولي، إلى جانب إسهامات منظري الاستقرار الهيمني وتقوم أهم أسسها على أن التفاوت توزيع القوة بين الدول يؤدي إلى ظهور دولة مهيمنة تمتلك قدرات تفوق منافسيها وأن الدولة الأقوى تستطيع توظيف تفوقها العسكري والإقتصادي والسياسي للتأثير في سلوك الدول الأخرى والمحافظة على النظام يخدم مصالحها، وكما تركز أهمية تفوق القوة والمحافظة على النظام أو التوازن الإقليمي، ومنع ظهور منافسين قادرين على تحدي الدولة المهيمنة وتكمن أهميتها في دراستي من خلال تحليل استراتيجية التفوق العسكري باعتبارها وسيلة لتعزيز مكانة إسرائيل كقوة إقليمية والمحافظة على تفوقها العسكري النوعي والحد من بروز قوى منافسة, [2]

مناهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة **على المنهج التحليلي** من منطلق كونه الإطار المنهجي الأساسي لفهم طبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية الإسرائيلية وإستراتيجية التفوق العسكري خلال الفترة الممتدة بين عامَي 2011 و2022، ويعود اختيار هذا المنهج إلى قدرته على تفكيك مكونات الظاهرة المدروسة، وتحليل آليات اشتغالها، والكشف عن الروابط القائمة بين القرارات السياسية والأدوات العسكرية والأمنية، كما ساعد المنهج التحليلي على الانتقال من وصف السلوك الخارجي الإسرائيلي إلى تفسير دوافعه ومنطلقاته الإستراتيجية، ورصد الدور الذي تؤدّيه القوة العسكرية في توجيه خيارات السياسة الخارجية

[1] عبد العزيز لزهر، **استراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات مابعد الحرب الباردة،** مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 15، 2020، ص261.

[2] خير الدين بوزرب وعبد الله منصوري، **تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية،** دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 3، 2015، ص، 130.

كما وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل تتبع تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية، ووصف السياقات الإقليمية والدولية التي أحاطت بها خلال المرحلة محل البحث. وقد مكّن هذا المنهج من دراسة التحولات المرتبطة بالبيئة الشرق أوسطية، خاصة تداعيات الحراك العربي، وتغير موازين القوى، وظهور أنماط جديدة من التهديدات الأمنية، مع تحليل كيفية تعامل إسرائيل مع هذه المتغيرات عبر إعادة صياغة أدوات التفوق العسكري وتطوير آليات توظيفها

.واستندت الدراسة كذلك إلى **المنهج التاريخي** بهدف تتبع الخلفيات الفكرية والعقدية التي شكّلت التصور الأمني الإسرائيلي، ورصد مسار تطور مفهوم التفوق العسكري منذ تأسيس الكيان الصهيوني وصولًا إلى الفترة المدروسة، وقد أتاح هذا المنهج الكشف عن عناصر الاستمرارية والتحول داخل العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وفهم كيفية انتقالها بين مراحل تاريخية مختلفة مع احتفاظها بمحددات إستراتيجية أساسية. **وكما تم الإعتماد على المنهج المقارن** من خلال إجراء مقارنة بين المراحل مختلفة خلال فترة الدراسة بهدف الكشف عن أوجه التشابه والإختلاف في السياسة الخارجية واستراتيجية التفوق العسكري وذلك من خلال مقارنة طبيعة التهديدات الإقليمية والدولية وأدوات السياسة الخارجية، وأنماط استخدام القوة العسكرية وتطور القدرات العسكرية والتكنولوجية إضافة إلى طبيعة التحالفات والشراكات الأمنية والعسكرية ،كما تم الإعتماد عليه في رصد مدى تغير وتكيف الاستراتيجية الإسرائيلية مع التحولات الإقليمية والدولية وتحديد جوانب الاستمرارية والتغير في توجهاتها وأدواتها بما يسمح بفهم العلاقة بين التحولات المحيطة وتطور استراتيجية التفوق العسكري.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

تتأسس هذه الدراسة على جملة من المفاهيم والمصطلحات المحورية، يمكن تحديدها إجرائيًا كما يلي:

. المفهوم الإجرائي لمصطلحات الدراسة:

•**السياسة الخارجية:** النمط السلوكي والقرارات الموجهة الصادرة عن الدولة تجاه البيئة الدولية والإقليمية لتحقيق غايات أمنها القومي ومصالحها العليا.[1]

[1] ربيع حامد، **نظرية السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة 1970، ص، 107

•**التفوق العسكري:** امتلاك قدرات تسليحية وتكنولوجية واستخباراتية نوعية متقدمة تضمن للفاعل القدرة على الردع والسيطرة، وتتجاوز المقاييس الكمية التقليدية للقوة.[1]

•**الأمن القومي:** منظومة التدابير والإستراتيجيات الشاملة التي تبنتها الدولة للوقاية من التهديدات الوجودية وحماية مصالحها الحيوية في بيئتها المباشرة والبعيدة.[2]

•**الردع:** التوظيف الإستراتيجي للقدرات الذاتية لإقناع الخصوم بامتناعهم عن القيام بسلوك عدائي نتيجة ارتقاء تكلفته المتوقعة مقارنة بالمكاسب.[3]

• **التحولات الإقليمية:** يقصد بيها مجموعة من التغيرات التي تطرأ على البينية النظام الإقليمي وكذلك علأنماط التفاعل بين الدول والقوى الفاعلة وذلك نتيجة تغير توزيع القوة أوظهور قوى إقليمية جديدة وهو تغير نسبي ومستمر في موازين القوى والعلاقات والتفاعلات داخل الإقليم.[4]

● **التحولات الدولية:** الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية التي تعقدها الدولة مع أطراف أخرى بهدف تعزيز قدراتها الأمنية والعسكرية في مواجهة تهديدات مشتركة.[5]

2-أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[1] الشهري، حسن عبد الرحمن محمد، **من مقومات التفوق العسكري**، مجلة كلية الملك خالد العسكري، العدد 72، مارس 2003، ص، ص 70-73.

[2]Wolfers: Arnold "**National Security as an Ambiguous Symbol** "Political Science Quarterly67 no .1952p485.

[3] هويد، أمين حامد، **الصراع اعربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1987، ص، 32.

[4] بهلول هدى وسمير ناصري، **المنطقة العربية في ظل التحولات الإقليمية والدولية**، دراسة في الحركيات السببية، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد 4، 2024، ص1005

[5] مصطفى بخوش، **'مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي**، مجلة الحقيقة، المجلد 7، العدد 1، 2008، ص، 38.

• الكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين إستراتيجية التفوق العسكري والسياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022.

• تحليل التطور التاريخي لعقيدة الأمن القومي الإسرائيلي، والوقوف على استمراريتها ومتغيراتها عبر مختلف المراحل.

• الوقوف على الأدوات المكوّنة لإستراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي (التكنولوجيا، الاستخبارات، الأمن السيبراني، الردع النووي)، وتحديد وظيفة كل منها.

• دراسة التحولات الدولية والإقليمية التي أعقبت عام 2011 وأثرها في إعادة صياغة الخيارات الإستراتيجية الإسرائيلية.

• تحليل شبكة التحالفات العسكرية والأمنية الجديدة التي نسجتها إسرائيل مع محيطها الإقليمي والدولي، وربطها بمنطق التفوق العسكري.

• استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة للسياسة الخارجية الإسرائيلية في ضوء المعطيات الراهنة.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات العلمية والمنهجية المرتبطة بطبيعة موضوع البحث، وخصوصية المرحلة الزمنية محل التحليل، وطبيعة المصادر المتاحة حول السياسة الخارجية الإسرائيلية وإستراتيجية التفوق العسكري، وتتمثّل إحدى أبرز هذه الصعوبات في حضور الخطابات الأمنية الإسرائيلية والغربية ضمن جزء مهم من الأدبيات المتوفرة، حيث تُقدَّم الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية غالبا من منظور أمني وتقني يركّز على مفاهيم الردع والحماية، بما يستوجب اعتماد قراءة نقدية تتجاوز العرض الوصفي نحو تحليل الأبعاد السياسية والاستراتيجية الكامنة خلف هذه الممارسات.كما ارتبطت الصعوبات بمحدودية الوصول إلى المصادر الأولية المتعلقة بالملفات العسكرية والأمنية الحساسة؛ نظرا لطبيعة هذه المجالات التي تخضع لقيود السرية أو الانتقاء في النشر، وقد فرض ذلك الاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر الثانوية، من تقارير مراكز الدراسات، والأبحاث الأكاديمية، والتحليلات الإستراتيجية، مع

ضرورة إخضاعها للمقارنة والتحقق من أجل بناء قراءة أكثر توازنًا للموضوع، ومن جهة أخرى فرضت المرحلة الممتدة بين عامي 2011 و2022 تحديات تحليلية بالنظر إلى كثافة التحولات التي عرفها النظام الإقليمي والدولي، وتداخل العوامل الداخلية والخارجية المؤثّرة في السياسة الإسرائيلية، فقد شهدت هذه الفترة تغيرا في طبيعة التهديدات، وصعود فاعلين جدد، وتحولا في أنماط الصراع، الأمر الذي تطلّب مقاربة تراعي التفاعل بين عناصر الاستمرارية والتحول في إستراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي.وتبرز صعوبة إضافية مرتبطة بتعدد مستويات التفوق العسكري الإسرائيلي وتشابك أبعاده، حيث يتداخل البُعد العسكري مع التطور التكنولوجي، والقدرات الاستخباراتية، وشبكات التحالفات الدولية، والعوامل السياسية والدبلوماسية، وقد استدعى ذلك توظيف مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين مختلف هذه العناصر ضمن إطار تحليلي واحد، بما يحقق التوازن بين العمق النظري ودقة المعالجة، كما شكّلت سرعة التطورات السياسية والأمنية خلال الفترة المدروسة تحدّيا آخر، نتيجة تتابع الأحداث والتحولات في فترات زمنية متقاربة، وهو ما جعل الإحاطة بجميع التفاصيل الجزئية أمرًا صعبًا، ودفع الدراسة إلى التركيز على الاتجاهات العامة والمسارات الإستراتيجية الكبرى، بدل الانشغال بالوقائع المنفردة التي قد تؤثّر في وحدة التحليل وتماسكه

تقسيم الدراسة:

تقتضي هذه الدراسة معالجتها في: مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

مقدمة: تحوي تمهيدًا لموضوع البحث، ثم التعريف بالإشكالية البحثية وفرضيات الدراسة والإطار المفاهيمي والمنهجي المعتمد.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية وإستراتيجية التفوق العسكري. يتناول هذا الفصل، من خلال المبحث الأول، مفاهيم السياسة الخارجية والأمن القومي، ويؤصل في المبحث الثاني نظريًا لمفهوم استراتيجية التفوق العسكري في أدبيات العلاقات الدولية، ويترجم في المبحث الثالث هذه المفاهيم إلى أدوات تحليلية لدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية ما قبل 2011 – الجذور والأهداف.

يتناول هذا الفصل، من خلال المبحث الأول، المرتكزات التاريخية والاستراتيجية للسياسة الخارجية الإسرائيلية منذ 1948، ويعرض في المبحث الثاني آليات استراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي قبل 2011، ثم يستعرض في المبحث الثالث ملامح التغيير في البيئة الإقليمية والدولية لإسرائيل قبل 2011.

الفصل الثالث: التحولات الدولية والإقليمية (2011–2022) وتأثيرها على البيئة الإستراتيجية الإسرائيلية.

يتناول المبحث الأول التحولات والإستراتيجية في النظام الدولي بعد 2011 وأثرها على الكيان الصهيوني، ويتناول المبحث الثاني التحولات الإقليمية الجديدة وانعكاساتها على السياسة الخارجية الإسرائيلية، بينما يرصد المبحث الثالث معالم البيئة الأمنية الجديدة لإسرائيل (2011–2022).

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الإسرائيلية لاستراتيجية التفوق العسكري. يعالج المبحث الأول الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، ويتناول المبحث الثاني الأبعاد التنفيذية لاستراتيجية التفوق العسكري، ويعرض المبحث الثالث إعادة بناء التحالفات والشراكات العسكرية والأمنية الجديدة، ويختتم المبحث الرابع بدراسة المسارات المستقبلية للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

خاتمة: تعرض من خلالها أهم النتائج والاستنتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية وإستراتيجية التفوق العسكري

تمهيد:

يمثّل هذا الفصل البنية المعرفية التي تؤطر الدراسة وتوجّه أدواتها التحليلية لفهم السياسة الخارجية وإستراتيجية التفوق العسكري بوصفهما نسقين متداخلين يحددان موقع الدولة في النظام الدولي، فالفصل يعرض المفاهيم المركزية ويسعى إلى بناء شبكة من العلاقات النظرية التي تفسّر منطق القوة والتوازن والهيمنة في البيئة الإقليمية والدولية المعاصرة، خصوصا في الحالة الإسرائيلية التي تقوم على مبدأ الردع عبر التفوق.

وموازاة لهذا الإطار يتناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية التي تشكّل قاعدة التحليل: مفهوم السياسة الخارجية؛ لكونه تجسيدا لإرادة الدولة وسلوكها الخارجي، ومحدداتها التي تتوزع بين عوامل داخلية تتعلق بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، وأخرى خارجية تتصل ببنية النظام الدولي وتفاعلاته، كما يعرض مفهوم الأمن القومي في الدراسات الإستراتيجية الحديثة بوصفه المفهوم الذي يربط بين بقاء الدولة واستقرارها وبين قدرتها على الاستجابة للتهديدات وتحقيق مصالحها في ظل بيئة دولية مضطربة.

أمّا المبحث الثاني فيقدّم تأصيلا نظريا لمفهوم التفوق العسكري، موضحا كيف تحوّل من فكرة دفاعية إلى أداة للهيمنة والسيطرة، ثم يشرح منطق الردع والأمن الوقائي بوصفهما مكوّنين أساسيين في العقيدة الأمنية الحديثة، قبل أن ينتقل إلى تحليل الأبعاد الجديدة للتفوق، سواء التكنولوجي أو السبراني أو النووي، لكونها أدوات متقدّمة لتكريس ميزان القوى لصالح الدولة المتفوقة.

ويأتي المبحث الثالث ليترجم تلك المفاهيم النظرية إلى أدوات تحليلية تُستخدم لفهم السياسة الخارجية الإسرائيلية، إذ يُبرز دور النخبة السياسية والعسكرية في صنع القرار، ويكشف عن كيفية توظيف المؤسسة الأمنية والموساد كأذرع للنفوذ الخارجي، فضلا عن تأثير اللوبيات وشبكات العلاقات الدبلوماسية في إعادة إنتاج صورة التفوق الإسرائيلي في المحافل الدولية.

وتأسيسا لما ذكر، يهدف هذا الفصل في مجمله إلى بناء قاعدة علمية صلبة لفهم كيف تُبنى القوة في الفكر الإستراتيجي، وكيف تُترجم المفاهيم النظرية إلى سياسات عملية، كما يضع القارئ أمام الإطار الكلي

الذي من خلاله يمكن قراءة التفاعلات اللاحقة في الفصول التطبيقية، ويُمهّد لفهم تفوق إسرائيل العسكري كعنصر جوهري في صياغة سياستها الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية منذ عام 2011 وحتى 2022.

المبحث الأول: مفاهيم السياسة الخارجية والأمن القومي

يسعى هذا المبحث إلى تأسيس الإطار المفاهيمي والنظري الذي تنتظم ضمنه الدراسة، من خلال ضبط المفاهيم المركزية التي تشكّل مرتكزًا لتحليل سلوك الدول في البيئة الدولية، وفهم آليات تشكل القوة وإدارة اعتبارات الأمن والمصلحة ضمن النظام الدولي[1]، ولا يقف هذا الإطار على تقديم تعريفات نظرية للمفاهيم المدروسة، وإنما يسعى إلى تفكيك بنيتها التحليلية وإبراز العلاقات التفاعلية التي تربط بين طبيعة الدولة، وخياراتها الإستراتيجية، والقيود التي تفرضها البيئة الدولية، وفي هذا السياق يُعاد تناول مفهوم السياسة الخارجية لكونه نسقا إستراتيجيا يعكس توجهات الدولة وأهدافها الحيوية، ويجسد قدرتها على ترجمة مصالحها الوطنية إلى سياسات وممارسات خارجية، فهي لا تمثّل مجموعة من القرارات المنفصلة، وإنما تعبر عن عملية مركبة تتداخل فيها محددات داخلية وخارجية، وتتفاعل ضمنها اعتبارات القوة والشرعية والقدرة على التأثير، كما يتطلب تحليل السياسة الخارجية الوقوف على طبيعة عمليات صنع القرار، ودور الفاعلين المؤثرين داخل الدولة، بما في ذلك النخب السياسية، والمؤسسات البيروقراطية، والأجهزة الأمنية، والجماعات الضاغطة، ووسائل الإعلام، بوصفها دوائر فاعلة في تشكيل التصورات وتوجيه الخيارات الإستراتيجية.

وينتقل المبحث بعد ذلك إلى دراسة محددات السياسة الخارجية من منطلق كونها مجموعة من المتغيرات التي[2] تتحكم في اتجاهات الدولة وسلوكها الخارجي، حيث يتم التمييز بين المحددات البنيوية المرتبطة بتوزيع القدرات وموازين القوة وطبيعة النظام الدولي والموقع الجيوسياسي للدولة، والمحددات الداخلية المتصلة ببنية النظام السياسي، وطبيعة المؤسسات، وتوجهات النخبة الحاكمة، والقدرات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب

[1] خليل عبد المنعم مرعي، **مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد 3، العدد 6، يوليو 2020، ص 136.

[2] رمضاني مفتاح، "**الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد 6، العدد 2،'2021، ص، ص، 681-684.

المحددات الإدراكية والمعرفية التي تشمل تصورات التهديد، وصور الخصم والحليف، وآليات تفسير البيئة الإستراتيجية المحيطة. وتبرز أهمية هذا التقسيم في الكشف عن الطبيعة المركبة لصناعة السياسة الخارجية، بصفتها نتاجًا لتفاعل مستمر بين الواقع الموضوعي والتصورات الذهنية التي تحكم عملية التقدير الإستراتيجي[1].

كما يتناول المبحث مفهوم الأمن القومي ضمن حقل الدراسات الإستراتيجية؛ لكونه إطارا تحليليًا يحدد كيفية إدراك الدولة للتهديدات وسبل مواجهتها، ويربط بين متطلبات البقاء الوطني والقدرة على حماية المصالح الحيوية وتعزيز الاستقرار الداخلي والخارجي، وقد شهد هذا المفهوم تطورًا من التصور التقليدي الضيق الذي ركز على البُعد العسكري وحماية الحدود، نحو مقاربة أكثر شمولًا تستوعب الأبعاد الاقتصادية، والتكنولوجية، والسيبرانية، والطاقة، والهُويّة، والمرونة المجتمعية. ومن ثم أصبح الأمن القومي عملية مستمرة لإدارة المخاطر من خلال توظيف أدوات الردع والدفاع والتكيّف الإستراتيجي، وبناء على ذلك يوفر هذا المبحث قاعدة نظرية لفهم العلاقة بين السياسة الخارجية والأمن القومي والقوة الإستراتيجية، ويمهّد لتحليل كيفية توظيف الدول لهذه العناصر في بناء مكانتها الدولية، خاصة في الحالات التي تتحول فيها القدرات العسكرية والإستراتيجية إلى أدوات لصياغة النفوذ وإعادة تشكيل موازين القوى[2].

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

يمثّل مفهوم السياسة الخارجية أحد أكثر المفاهيم النظرية تعقيدًا وكثافة في حقل العلاقات الدولية وتحليل السياسات؛ وذلك بالنظر إلى تعدد المقاربات التي تناولته واختلاف المنطلقات التحليلية التي تؤطره؛ فهي تُفهم من جهة؛ بصفتها برنامجًا إستراتيجيًا تعبّر من خلاله الدولة عن أهدافها ومصالحها خارج حدودها الإقليمية، ومن جهة أخرى تُعدّ نسقا من القرارات والسلوكيات والمواقف الرسمية التي تعكس توجهاتها في البيئة الدولية، كما ينظر إليها لكونها عملية غائية توجّه الفعل الخارجي وفق تصورات محددة للمصلحة الوطنية وإدراك طبيعة التهديدات والفرص المتاحة، لهذا لا يمكن اختزال السياسة الخارجية في تحركات دبلوماسية ظرفية؛ لأنّها تمثّل

[1] MargaretG.Hermann **how Decision units shape foreign Policy : atheoretical Framework, lnternational studi 3no** 2(summer 2001) p 50

[2] PaulDWilliams .**security studies : An lntroduction 3rd ed** (London : Routledge 2018) pp16

منظومة متكاملة تتفاعل داخلها إرادة الدولة مع القيود البنيوية للنظام الدولي، وتتشكل عبر شبكة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية، بما يجعلها مجالًا لتحليل كيفية توظيف القوة، وإدارة المصالح، وصياغة الخيارات الإستراتيجية في ظل بيئة دولية متغيرة ومتعددة الفاعلين[1].

إنّ مسألة هذا التباين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية لا يشكل اختلاف في الصياغات أو تنوعا في التعريفات؛ لأنه يعكس اختلافا عميقا في الخلفيات النظرية والمنهجية التي ينطلق منها الباحثون في تحليل الظاهرة الدولية، سواء ضمن المقاربات الواقعية التي تركز على اعتبارات القوة والمصلحة القومية، أو الاتجاهات الليبرالية التي تبرز دور التعاون والمؤسسات الدولية، أو المقاربات البنائية التي تهتم بدور الأفكار والهويّات والتصورات في تشكيل سلوك الدول، فضلا عن مداخل تحليل صنع القرار التي تركز على دور الفاعلين والمؤسسات الداخلية، كما يرتبط هذا التعدد بتنوع مستويات التحليل التي تتناول السياسة الخارجية، بدءًا من مستوى الفرد وصناع القرار، مرورًا بالجماعات الصغيرة والبيروقراطيات والمؤسسات السياسية، وصولا إلى مستوى النظام الدولي وبنيته المؤثّرة في خيارات الدول، لهذا يُعد مفهوم السياسة الخارجية من أكثر المفاهيم التي شهدت تعددا في التعريفات وتفاوتا في زوايا التركيز؛ نظرا لما ينطوي عليه من تشابك في العلاقات الدولية وصعوبة حصره ضمن إطار مفاهيمي واحد شامل، وضمن هذا السياق، يرى (كرت) "أنّ السياسة الخارجية تمثّل مجموعة السياسات التي تعتمدها الدولة في إدارة علاقاتها مع محيطها الخارجي، بهدف تحقيق الأهداف المحددة ضمن التوجهات العامة والسياسات العليا التي ترسمها الدولة"[2].

كما يقدّم مارسيل ميرل في سياق جعل السياسة الخارجية امتدادا وظيفيّا للنشاط الحكومي، تعريفًا إجرائيًّا يُسنده إلى مقولة البرنامج العملي الموجّه إلى وراء الحدود: حيث" يعتقد مارسيل ميرل أنّ السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج؛ أيْ معالجة مشاكل ما وراء الحدود، وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة

---

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد سليم، ط1، الرياض عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود ،1989، ص ،255

[2] سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية بلدان العالم الثالث**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998)، ص 25

الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية" [1]؛ إذ يربط هذا التصور بصورة بنيوية بين البُعد الغائي للسياسة الخارجية، المتمثل في تحديد الأهداف والمصالح الوطنية، وبين بُعدها الأداتي الذي يتجسد في اختيار الوسائل والآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وبذلك لا تعود السياسة الخارجية مجرد خطاب سياسي يعبر عن التوجهات أو النوايا العامة للدولة، وإنما تتحول إلى منظومة قرارية متكاملة يمكن تحليلها وقياسها وتقييمها من خلال تتبع أدوات تنفيذها، ومسارات صنعها، ونتائجها الفعلية، بما يجعلها موضوعًا قابلًا للدراسة المنهجية والمقارنة والمساءلة داخل حقل العلاقات الدولية.

ويذهب فاضل زكي إلى تثبيت السياسة الخارجية في صورة خطة ترسم سلوك الدولة في محيطها الخارجي: "فيعتقد أنها: خطط ترسم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول، ويعهدها صانعو السياسة حتى تسلك الدولة هذا السلوك الذي يضبط علاقاتها الخارجية"، فعملية إعادة توصيف السياسة الخارجية؛ لكونها خطة إستراتيجية متكاملة ينقل المفهوم إلى مجال الحوكمة وصناعة السياسات، حيث لا تُفهم العلاقات الخارجية كاستجابات آنية أو ردود فعل ظرفية تجاه المتغيرات الدولية، وإنما بوصفها دورة متكاملة لصنع القرار تبدأ بتحديد القضايا وترتيب الأولويات ضمن الأجندة الوطنية، ثم الانتقال إلى مرحلة صياغة البدائل الإستراتيجية، واتخاذ القرارات المناسبة، وترجمة الخيارات إلى إجراءات تنفيذية، وصولا إلى تقييم النتائج وقياس مدى فاعلية السياسات المعتمدة، وبهذا تصير السياسة الخارجية عملية مؤسساتية منظمة تخضع لمنطق التخطيط والمتابعة والتقويم، بما يسمح بفهم ديناميات الفعل الخارجي للدولة وآليات توجيهه في بيئة دولية متغيرة[2].

أما جيمس روزناو، فيقدم تصورا مركبا لمفهوم السياسة الخارجية يجمع بين البُعد المنهجي والبعد الغائي والمحددات البنيوية المؤثّرة في سلوك الدولة داخل النظام الدولي، إذ يعدّ من أبرز المنظّرين الأوائل الذين أسهموا في بناء إطار تحليلي لدراسة السياسة الخارجية المقارنة، وقد تميز طرحه بمحاولة تجاوز التعريفات الضيقة وتماشيا مع السياق نفسه، يؤكّد تشارلز هيرمان على الطابع الرسمي والقصد التأثيري الذي يميز سلوك السياسة

[1] ولد الصديق ميلود، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2018)، ص 18

[2] رقولي كريم، **مقاربة معرفية ومفاهمية للسياسة الخارجية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسة مجلد 3، العدد1 ،2016، ص 114.

الخارجية، إذ يعدُّها مجموعة من الأفعال والقرارات التي تصدر عن وحدات الدولة الرسمية بهدف التأثير في البيئة الخارجية وتحقيق غايات محددة، إذ يقرّ بأنها "السلوكيات الرسمية الصريحة التي ينتهجها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من ينوبون عنهم، والذين يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية" [1]، ولا ينحصر هذا التعريف في بيان الجهة الفاعلة في صناعة السياسة الخارجية فحسب؛ لأنّه يصل ليحدد نطاق حركتها ومجال تأثيرها، والمتمثّل في تفاعلاتها مع مختلف الوحدات الدولية الأخرى، وبذلك يتجاوز التحليل التصورات التقليدية التي تنظر إلى السياسة الخارجية بوصفها تعبير عن مواقف أو توجهات رسمية للدولة، نحو فهم أكثر شمولًا يقوم على اعتبارها عملية تفاعلية معقدة تتشكل ضمن دوائر متبادلة من التأثير والاستجابة بين الدولة والبيئة الدولية المحيطة بها.

ويكمل روزناو هذا الخط بتعريف يربط بين قصدية التوجيه وإمكانات اللاقصديّة الناشئة عن تعقيد السلوك الجمعي وامتداده الزمني معتبرا إياها" إجراءات رسمية تتخذها الحكومات، أو تلتزم باتخاذها، إزاء القضايا ذات الجوانب الخارجية في البيئة الدولية أو تعديل جوانبها التي تؤثر فيها، وهي بالضرورة تتضمن التوجيه نحو الهدف، ولها عواقب غير مقصودة بدرجات متفاوتة، بسبب نوع السلوك الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية معيّنة، وتكون هادفة في بدايتها"، إذ تُبرز هذه الصياغة مجموعة من الأبعاد التحليلية الأساسية في دراسة السياسة الخارجية، حيث تجعل البيئة الخارجية عنصرا فاعلا في عملية التفسير، سواء بكونها متغيرا مؤثّرا يفرض قيودا ويحدد مسارات الفعل، أو بوصفها مجالا تتجسد فيه نتائج السياسات المتخذة وآثارها، كما تستحضر مفهوم العواقب غير المقصودة بصفته إحدى الظواهر الملازمة للفعل السياسي، حيث قد تفضي القرارات والإجراءات المتخذة إلى نتائج تتجاوز الأهداف الأصلية لصانعي القرار، بما يعكس تعقيد التفاعل بين الإرادة السياسية والواقع الدولي المتغير[2].

---

[1] عبديش وليد، **إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية:** دراسة من منظور مقاربة هيرمان، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 9، العدد 2، (2022)، ص 10.

[2] مروان محمد حج محمد، وفيصل براء المرعشي، **نظرية السياسة الخارجية**، الموسوعة الجزائرية السياسية، في موقع:/:https /political_encyclopedia/org dictionary/

ويؤكّد مارسيل ميرل بُعد "الخارج" كمجال اشتغال هذه السياسة؛ لأنّها "ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجَّه للخارج؛ بمعنى الذي يهتم بعكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعة ما وراء الحدود"، [1]وهكذا يصير الفصل بين المجال الداخلي والمجال الخارجي تمييزا إجرائيا وتحليليا يهدف إلى تنظيم عملية الفهم والدراسة، وليس فصلا حدوديا صارما بين فضاءين مستقلين، فالعلاقة بين المستويين تقوم على التداخل والتفاعل المستمر، حيث تنتقل التأثيرات عبر قنوات متعددة تشمل الاقتصاد السياسي، وتوجهات الرأي العام، ودور جماعات الضغط والنخب المؤثرة، فضلًا عن أشكال الدبلوماسية البرلمانية وغيرها من آليات الاتصال والتأثير، لهذا فالسياسة الخارجية تُفهم على أنّها نتاج لحركة متبادلة بين العوامل الداخلية والبيئة الدولية، لا بوصفها مجالا منفصلًا عن ديناميات الدولة والمجتمع.

واستنادا للتأطير البرامجي ذاته، يصوغ محمد سيد سليم التعريف في لغة "برنامج العمل العلني" وأولوية البدائل حيث يقرّ بأن "برنامج العمل العلني الذي يحدده الممثّلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل البرمجية لتحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"، ويشير هذا التعريف ضمنيا إلى افتراض[2] عقلانية الفاعل السياسي من خلال النظر إلى السياسة الخارجية؛ لكونها عملية اختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة، غير أنّ التحليل المنهجي لهذه العملية يكشف أنّ هذا الاختيار لا يتم دائما في إطار عقلاني كامل أو ظروف مثالية، فصناعة القرار الخارجي غالبا ما تجري في بيئة تتسم بعدم اليقين، ونقص المعلومات، وتعدد الضغوط الداخلية والخارجية، فضلا عن القيود الزمنية والمؤسسية التي تؤثر في قدرة صانعي القرار على تقييم البدائل واختيار الأنسب منها، وموازاة لذلك يفتح هذا التصور المجال لفهم السياسة الخارجية ضمن مقاربة العقلانية المحدودة التي تفسّر السلوك الخارجي كنتيجة تفاعل بين الحسابات الإستراتيجية والقيود الواقعية المحيطة بعملية صنع القرار.

[1] Marcel Merle.**La politique étrangère** (Paris : Presses UNIVERITAIRES de France 1984) p7
[2] Herbert A Simon ; **Administrative Bahavior A study of Decision_Making Processes in Administrative Organizations** ; 4th ed (NEW YORK Press.1997) .p120

ولضبط هذا التعدد النظري دون الوقوع في حالة من التفكك المفاهيمي، يمكن اعتماد صياغة جامعة تعيد توصيف السياسة الخارجية كخطة إستراتيجية ترسم الدولة من خلالها طبيعة علاقاتها وتفاعلاتها مع محيطها الخارجي، بما يعكس الترابط العضوي بين العوامل الداخلية والمؤثّرات الخارجية في تشكيل السلوك الدولي للدولة، وعلى الرغم من اختلاف المقاربات وتنوع زوايا التحليل التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية، فإنها تلتقي في خطوطها العامة حول اعتبارها عملية منظمة تعبّر عن أهداف الدولة ومصالحها، وتوظف مجموعة من الوسائل والآليات لتحقيق غايات محددة ضمن بيئة دولية تتسم بالتغير والتنافس، حيث يفضل الدكتور فاضل زكي السياسة الخارجية التي تمثّل "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، وتشمل خطط السياسة الخارجية بالتخطيط والتنفيذ في مناهجها، وأهداف الدولة المعلنة والتي تعكس الظروف السائدة في السياسة الداخلية"[1].

وتبلغ المقاربة التصنيفية عند محمود أكرم مستوى أكثر عمقا في تحليل مفهوم **السياسة الخارجية**، إذ يسعى إلى تفكيكه إلى ثلاثة اتجاهات تفسيرية كبرى، يرتبط كل اتجاه منها بنمط معيّن من أنماط الحكم وبمنطق خاص في إنتاج القرار الخارجي، ووفق هذا التصور يرى الاتجاه الأول أنّ السياسة الخارجية تشكّل جزءا من برنامج عمل الحكومة الموجّه نحو البيئة الخارجية؛ أيْ أنها تعكس مجموعة من السياسات والخطط التي تتبناها مؤسسات الدولة في إدارة علاقاتها خارج حدودها الإقليمية، ويقوم هذا الفهم على افتراض وجود مؤسسات سياسية مستقلة، ونظام سياسي مستقر، وقدرة على بلورة رؤية جماعية تجاه القضايا الدولية، بحيث لا تكون السياسة الخارجية صورة استجابة ظرفية أو انعكاسا فرديا لمواقف القادة، وإنما نتاجا مؤسساتيا منظما يعبر عن توجهات الدولة، ويقترب هذا النموذج من حالة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تُبنى السياسة الخارجية في إطار برامج حكومية وآليات مؤسساتية متعددة، تجعلها امتدادا لعملية صنع قرار جماعية داخل نظام سياسي مستقر[2]، أمّا الرأي الثاني فيرى أنّ السياسة الخارجية هي (سلوك) لصانع القرار السياسي للدولة الموجه نحو الخارج، ويعتقد هذا الرأي أنه ينطبق على الأنظمة الشمولية الدكتاتورية التي يكون رئيس الدولة هو الناطق

[1]–البرسان، أحمد سليم، **علم السياسة**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015)، ص 23.

[2]النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية**، (بغداد الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ،2009) ص، 21.

الرسمي باسم الدولة في القضايا الخارجية للدولة، والذي يتخذ قرارات الدولة بمفرده، أمّا الرأي الثالث، فيرى أنّ السياسة الخارجية تعنيها (أنشطة سياسية) للدولة توجه نحو الخارج، على أنّ ما تقوم به الدولة في هذا الإطار السياسي الخارجي هو جزء من برامجها وأهدافها ومصالحها الوطنية"[1].

وبالعودة إلى روزناو من منظار إدارة البيئة الدولية، يحضر التعريف الآتي بكون السياسة الخارجية "إجراءات تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتعديل جوانبها غير المرغوبة فيها"[2]، وفي مقابل ذلك يوسّع مفهوم السياسة الخارجية من خلال التركيز على البُعد الفكري والتفسيري الذي يصاحب الفعل الخارجي للدولة، إذ لا ينظر إليها على أنّها منظومة تشمل الأفكار والتصورات والمبررات التي يستند إليها صانعو السياسات في توجيه سلوك الدولة خارج حدودها، فوفق هذا المنظور، ترتبط السياسة الخارجية بعملية بناء المعنى السياسي للأحداث والقضايا الدولية، حيث تسهم الأفكار في تحديد المشكلات، وتفسير التهديدات، وتبرير الخيارات المتخذة، سواء ظهرت هذه الخيارات في شكل سياسات رسمية أو مواقف سياسية أو إجراءات تنفيذية، لتصير الأفكار جزءا فاعلا في بنية السياسة الخارجية وليست صورة لخطاب تبريري أو غطاء لغوي للسلوك الدولي؛ لأنّها تؤثر في كيفية إدراك الدولة لبيئتها الخارجية وتحديد استجاباتها تجاهها، وبذلك تنتقل السياسة الخارجية من كونها مجموعة من الأفعال والقرارات التنفيذية إلى كونها عملية أكثر تركيبا تشمل أيضا المنظومة الفكرية والتصورات المعيارية والتبريرات السياسية التي تسبق عملية اتخاذ القرار وترافقه وتضفي عليه المشروعية، فالفعل الخارجي للدولة لا يتحدد فقط من خلال الأدوات والإجراءات المستخدمة، وإنما يتأثر كذلك بالخطابات والأفكار والتصورات التي تحدد كيفية فهم الواقع الدولي، وتشكّل إدراك التهديدات والمصالح، وتوفر الإطار التفسيري الذي يمنح السياسات المتبعة قبولها السياسي والإستراتيجي.[3]

---

[1] النعيمي، أحمد نوري، **مرجع سابق**، ص 21

[2] ناصيف يوسف، **نظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي 1985) ص193.

[3] . أليكس مينتس، وكارل دي رودين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، ترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ،2016، ص67.

وتضيف صياغة مودلسكي بُعدَي النظام والتعديل؛ بوصفهما آليتين وظيفيتين تنظمان علاقة الدولة بمحيطها الخارجي، إذ ينظر إلى السياسة الخارجية كنظام من العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض، وتسمح لها بتعديل أنشطتها وتوجهاتها من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها، ويكشف هذا التصور عن أنّ السياسة الخارجية لا تعكس فقط استجابة ثابتة للبيئة الدولية، وإنما هي عملية ديناميكية تقوم على إدارة العلاقات وإعادة تشكيلها وفقا للتحولات والضرورات الإستراتيجية، وبذلك تصير السياسة الخارجية شبكة تفاعلية قابلة لإعادة الضبط المستمر، حيث تتحول أدوات، مثل: الدبلوماسية، والاقتصاد السياسي الدولي، والدبلوماسية العامة، إلى وسائل مؤثّرة في إعادة صياغة البيئة الخارجية وتوجيهها بما يخدم أولويات الدولة ومصالحها.واستنادا لما ذكر، يرى فرانكل أنّ السياسة الخارجية تمثل استجابات [1]منظّمة لمؤثّرات البيئة عادّا إياها "عنصرا أساسيا في السياسة، إلا أنها تعبّر عن مجموعة أفعال تمثّل استجابة لما يحيط بالدولة من مؤثرات خارجية"[2]، وفي رؤية أكثر تركيبًا، يذهب بادلفورد ولينكلون إلى تقديم السياسة الخارجية بصفتها الإطار العام الذي تنتظم ضمنه علاقات الدولة في البيئة الدولية، فهي لا تقتصر على مجموعة من المواقف أو الإجراءات المنفصلة، وإنما تعبّر عن الاتجاهات الكبرى التي تحدد مسار تحرك الدولة الخارجي، والأهداف الإستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها على المدى الواسع[3]، ووفق هذا التصور تتحول السياسة الخارجية إلى منظومة تربط بين الرؤية العامة للدولة تجاه العالم الخارجي وبين تحويل تلك الرؤية إلى مسارات عمل وسياسات محددة قابلة للتنفيذ، لتشكّل بذلك حلقة وصل بين التصورات الإستراتيجية العليا للدولة وبين الممارسات الفعلية التي تعتمدها في إدارة علاقاتها الدولية وتحقيق مصالحها.

وإزاء هذا التعدد في المقاربات والتعريفات، يمكن بلورة مفهوم تركيبي للسياسة الخارجية يَجمع بين مختلف الدلالات النظرية دون الإخلال بصرامتها التحليلية، فهي من جهة أولى، فعلٌ موجّه نحو الخارج، غير أنه لا

[1] K.J. Holsti, **International Politics: A Framework for Analysis** (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1977), pp. 83–104.

[2] عربي لادمي محمد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور بالجلفة المجلد 8، العدد 25 ديسمبر 2016، ص ،243،242

[3]NormanJ .Padelford and George A.Lincoln, **theDynamics of International Politics**, New york; Macmilla,, 1967 ,p195.

ينفصل عن بنيته الداخلية؛ إذ يُعاد إنتاجه باستمرار تحت تأثير المحددات المؤسسية، والقواعد الدستورية، وتوازنات القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تشكّل سياق الدولة ومجال قرارها، ومن جهة ثانية تُفهم السياسة الخارجية بكونها برنامجا وسلوكا ومنهجا في آنٍ واحد؛ فهي برنامج؛ لأنّها تتضمن تحديد الأهداف وصياغة البدائل الممكنة، وهي منهج؛ لأنّها تنسّق الوسائل داخل إطار تفسيري يقوم على السببية والمعايير الحاكمة، وهي في الوقت ذاته سلوك يتجسد في قرارات وإجراءات قابلة للملاحظة والرصد والتحليل[1].

كما تتسم السياسة الخارجية بطابع غائي موجّه نحو تحقيق أهداف محددة (Telos)، غير أنها لا تُنتج دائما نتائج مطابقة للغايات المرسومة، بقدر ما تفرز آثارا غير مقصودة بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يجعل من عملية التقييم وقياس الأثر الراجع جزءا بنيويا من دورة السياسة الخارجية نفسها، وليس مرحلة لاحقة منفصلة عنها، وأخيرا فهي عملية تفاعلية بالأساس تقوم على ممارسة التأثير في الوحدات الدولية الأخرى والتأثّر بها في الوقت ذاته، عبر توظيف حزمة متنوعة من الأدوات تشمل أدوات القوة الصلبة ذات الطابع العسكري، والأدوات الاقتصادية، مثل: العقوبات والمساعدات وآليات التبادل، إضافة إلى أدوات القوة الناعمة والذكية: كالدبلوماسية العامة وإدارة الصورة والسرديات والسمعة الدولية، ما يجعلها منظومة مركبة لإدارة العلاقات الدولية في بيئة شديدة التعقيد والتداخل.[2]

وعلى مستوى التحليل، تفرض السياسة الخارجية قراءة متعدّدة الطبقات:

(أ) الفرد/القائد بما يحمله من تصوّرات وخرائط إدراكية،

(ب) الجماعات الصغيرة ومفاعيلها (ديناميات المجموعة، المجازفة، التفكير الجمعي)،

(ج) البيروقراطيات وصراعات الاختصاص والميزانية،

[1] JamesN ,Rosenau.**The Scientific Study OF.foreign Policy**'(NEW YORK;free PRESS 1971pp 312.313

[2] علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمةوتحليل السياسة الخارجية**، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية مركز الدراسات الاستراتجية ،2019، ص،111.

(د) النظام السياسي ونمط الحكم (تمثيلي/شبه تمثيلي/تسلّطي) بما ينعكس على تعريف أكرم لـ"السلوك" في الأنظمة الشمولية،

(هـ) البيئة الدولية كمجال قيود وفرص، وبهذا المعنى، يصير تعريف السياسة الخارجية مصفوفة تتقاطع فيها المصالح (التعريف والترتيب)، الأهداف (المدى والقابليّة للقياس)، الوسائل (التوظيف والتكامل)، والبيئة (الضبط والتعديل).[1]

وعموما، يمكن صياغة تعريف تركيبي رصين للسياسة الخارجية؛ لكونها نسقا مؤسسيا متكاملا من الأفكار والبرامج والإجراءات والسلوكات الرسمية، التي يضعها ويباشرها الممثّلون الشرعيون للوحدة السياسية، بهدف حماية المصالح الوطنية وترتيب أولوياتها، وتحديد الغايات في البيئة الخارجية، وتنسيق الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية بما يضمن تحقيق تلك الغايات، وذلك ضمن إطار من التفاعل البنيوي المستمر مع النظامين الدولي والإقليمي، مع إدراج الأثر الراجع وآليات تصحيح المسار؛ لكونهما جزءا بنيويا من دورة السياسة ذاتها، ولا يلغي هذا التعريف التعدّد الذي راكمته الأدبيات النظرية، بقدر ما يستوعبه داخل تركيب مفاهيمي واحد يميّز بين السياسة الخارجية كبرنامج[2]، وكسلوك تأثيري، وبوصفها منهجا غائيا داخل النسق الدولي، وبكونها نظاما من العلاقات القابلة لإعادة الضبط، وبوصفها استجابة منظمة لمختلف المؤثرات، وبوصفها اتجاهات كلية تتحول إلى مسارات عمل قابلة للتنفيذ، ما يفيد بأنّ تعريف السياسة الخارجية لا يقوم على طابع قاموسي وصفي، بقدر ما يتأسس كمعادلة تحليلية مركبة تربط بين الغاية والوسيلة، والقرار والبيئة، والداخل والخارج، وهي معادلة تظل مفتوحة على التخصيص الإمبريقي تبعًا لنمط الحكم، ودرجة مأسسة الدولة، وبنية الاقتصاد السياسي، وموقع الدولة داخل تقسيمات القوة والعمل في النسق الدولي[3].

[1] Kenneth N. Waltz, Man, the State, and War (New York: Columbia University Press, 1959).
[2] George modelski **ATheory of foreign Policy** '(new york : frederick A.Praeger . 1962 P198 .
[3] سعد فضالة حمزة، **القيم والمصالح في السياسة الخارجية**، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2021) ، ص، 221.

المطلب الثاني: محدّدات السياسة الخارجية

إنّ السياسة الخارجية في بنيتها التحليلية مجموعة الأفعال والتوجهات القصدية التي تصدر عن سلطة سياسية ذات سيادة تجاه بيئة دولية تتسم بالتعدد وعدم المركزية، وعلى الرغم تنوع التعريفات التي تناولتها الأدبيات النظرية، فإنها تلتقي عند كون السياسة الخارجية لا تمثل قرارا منفردا أو حدثا عابرا، وإنما هي مسار تراكمي مركب تتداخل في إنتاجه مؤسسات متعددة، وأدوار متشابكة، ومعايير حاكمة، ومصالح متباينة، وموازاة لهذا الإطار يذهب عدد من المنظّرين إلى أنّ ضبط المفهوم تعريفا يمثل خطوة منهجية أساسية تسبق عمليات التفسير والقياس، إذ إنّ تعريف الظاهرة ينطوي ضمنيا على مستوى من مستويات تفسيرها، من خلال إبراز عناصرها البنيوية ومكوناتها التشغيلية التي تسمح بتحليلها علميا وفهم آليات اشتغالها داخل النسق الدولي، ولأجل تثبيت هذا المنظور يمكن استحضار تعريفين تأسيسيين من أعمال مرجعية: الأول، يقدّمه كريستوفر هيل الذي يذهب إلى أنّ السياسة الخارجية هي "مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي يباشرها فاعلٌ مستقلّ (عادةً، وليس حصراً، الدولة) في إطار العلاقات الدولية"[1].

أمّا في الاتجاه نفسه، فيقدّم جان–فريديريك موران وجوناثان باكان تعريفا موسّعا للسياسة الخارجية بكونها "مجموعة من الأفعال أو القواعد الحاكمة لأفعال سلطة سياسية مستقلة تُمارَس داخل البيئة الدولية"، ويكشف هذا التصور عن طبيعة السياسة الخارجية بصفتها بنية مؤسسية–إجرائية تقوم على تنظيم السلوك الخارجي للدولة وفق قواعد ومعايير محددة، كما يبرز كونها نتاج مباشر لتفاعل منظّم بين الفاعل السياسي وبيئته الدولية، بما يجعلها عملية ديناميكية تتجسد في أنماط مستمرة من التفاعل والتكيّف[2].

ويشير هيل إلى بروز ما يُعرف بالواقعية الجديدة الكلاسيكية، وهي مقاربة نظرية تسعى إلى إعادة الاعتبار لدور الدولة؛ لكونها وسيطًا تفاعليًا بين ضغوط البنية الدولية وبين مخرجات السياسة الخارجية، وذلك

[1]Hill, Christopher**, Foreign Policy in the Twenty-First Century**, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2nd ed., 2016), p. 4

[2].Chqrles f. Hermann. **'changing course.When Governments choose to Redirect foreign Policy.**International StudiesQuarterly. Vol.34.NO 1(MARCH 1990) ; PP ;12 ,13

من خلال إبراز أهمية الفلاتر الإدراكية والمؤسسية التي تمر عبرها تلك الضغوط قبل أن تتحول إلى سياسات عملية، وفي الإطار نفسه يطوّر ريبسمان وتاليافيرو هذا الاتجاه في أطروحة صريحة تؤكّد أنّ المتغيرات الداخلية لا يمكن استبعادها من التحليل السببي، بل إنّ لها–على الأقل[1]– قدرا معتبرا من الفاعلية التفسيرية في فهم سلوك الدولة، لهذا يهدف هذا التوجه إلى تحديد الشروط التي تصبح فيها العوامل الداخلية ذات صلة بتفسير صنع القرار في الأزمات، والسياسة الخارجية، والإستراتيجية الكبرى، وكذلك في تشكيل النتائج الدولية، بما يعكس مقاربة أكثر تركيبا تتجاوز الاختزال البنيوي الصرف.[2]

وموازاة لذلك، يمكن اقتراح تصنيف هرمي مركّب للمحددات الحاكمة للسياسة الخارجية، يقوم على تعدد مستويات التحليل وتداخلها الوظيفي، بحيث يشمل: (1) المحددات البنيوية– النظامية المرتبطة بطبيعة النسق الدولي وتوزيع القوة داخله، (2) المحددات الجغرافية–المادية التي تعكس الموقع الإستراتيجي والموارد الطبيعية والحدود، (3) القدرات القومية الملموسة بما فيها الاقتصاد، والقوة الصلبة، والتفوق التكنولوجي، (4) المحددات المؤسسية– السياسية الداخلية المتصلة ببنية النظام السياسي وآليات صنع القرار، (5) المحددات المعرفية– الإدراكية الخاصة بالقيادة وصنّاع القرار وما يحكمها من تصورات للتهديد والمصلحة، (6) المحددات الهُويّاتية– الثقافية المرتبطة بالأدوار والمعايير والقيم الموجهة للسلوك الخارجي، (7) المحددات المعيارية–القانونية النابعة من القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف، و(8) المحددات الظرفية–القضوية التي تتجسد في الأزمات والفرص ونوافذ السياسة،[3] ويقوم هذا التصنيف على فرضية أساسية مفادها أنّ هذه المحددات تعمل في إطار تفاعلي مشروط بالسياق الزمني والمكاني، بما يجعل أثرها على السياسة الخارجية أثرا مركبا ومتغيرا تبعا لتبدل الظروف وتغير توازنات القوى.

---

[1] Gideon Rose **"Neocclassical Realism and Theories of foreign Policy**.world Politics VOL (51;NO1(OCTOBER1998)p160

[2]Ripsman, Norrin M.; Taliaferro, Jeffrey W.; & Lobell, Steven E., **Neoclassical Realist Theory of International Politics,** (New York: Oxford University Press, 2016), pp. 14–15

[3] Valerie M. Hudson: **Foreign Policy Anaiysis; ciassic and contemporary theory; 2nd** ed (Lanham,MD.Rowman &Littlefield,2014);pp40.

أولا- المحدّدات البنيوية النظامية:

يقوم هذا المستوى التحليلي على فرضية الفوضى الدولية وتوزّع القدرات داخل النظام الدولي، وما يترتب عن ذلك من التزامات ردعية تفرضها موازين القوة، أو فرص إستراتيجية تتيحها التحولات في البيئة الخارجية، ويظهر تأثير هذا المحدد بصورة أوضح حين تكون إشارات التهديد أو الفرص عالية الوضوح، بما يؤدّي إلى تقليص هامش البدائل المتاحة أمام الدولة، كما هو الحال في أوقات الأزمات الأمنية الكبرى التي تتسم بارتفاع درجة الإكراه البنيوي، غير أنّ هذا الصفاء البنيوي يظل استثناءً في العلاقات الدولية؛ إذ غالبا ما تتسم البيئة الخارجية بدرجات متفاوتة من الغموض،الأمر الذي يوسع من مساحة التقدير السياسي، ويفتح المجال لتدخل المحددات الداخلية بوصفها مرشحات تعيد تشكيل كيفية استجابة الدولة للضغوط الخارجية.[1]

ومن منظور القياس، تُستخدم مؤشرات توزيع القدرات، مثل: الناتج القومي الإجمالي، والنفقات العسكرية، ومؤشرات الاعتماد المتبادل الاقتصادي لرصد مدى تأثير البنية الدولية في تقييد سلوك الدولة أو منحها هامشا من الحركة الإستراتيجية، غير أنّ الاقتصار على التحليل البنيوي الصرف يظل قاصرا عن تفسير التباين في استجابات دول تمتلك مستويات متقاربة من القدرات، وهو ما يبرز الحاجة إلى إدماج المحددات الداخلية؛ لكونها عوامل وسيطة تعيد تشكيل أثر البنية وتفسّر الاختلاف في السياسات الخارجية.

ثانيا: المحددات الجغرافية المادية

تؤطّر الجغرافيا البُعد المكاني لاشتغال القوة في السياسة الدولية، من خلال عناصرها المتمثلة في الموقع الجغرافي، والعمق الإستراتيجي، والانفتاح البحري، وتوزيع الموارد الطبيعية، إضافة إلى درجات الهشاشة البيئية، ولا تُفضي هذه المحددات الجغرافية إلى إنتاج السياسة الخارجية بصورة آلية أو حتمية، وإنما تضع إطارا من

[1] رابح زغوني، **الفوضى السياسية القوة الواقعة البنيوية كنظرية عقلانية للسياسة الخارجية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، المجلد 09، العدد 01، (2022)، ص، ص 143 ،142

القيود والفرص البنيوية التي تتفاعل معها الدولة عبر إستراتيجيات مختلفة، سواء كانت بحرية أو قارية أو جوية أو حتى سيبرانية، تبعا لطبيعة التهديدات والفرص المتاحة[1]

وتماشيا مع هذا السياق، تبرز التكنولوجيا؛ بوصفها عنصرا محوّلا يعيد تشكيل دلالة الجغرافيا نفسها؛ إذ تعمل على تقليص أثر القيود المكانية التقليدية وإعادة تعريف المزايا الاستراتيجية للدولة، فالتطورات في مجالات القوة الجوية، والطائرات المسيّرة، وأنظمة الفضاء، والقدرات السيبرانية، أسهمت في إعادة توزيع القيمة الجيوسياسية للمسافة والموقع، بحيث لم تعد الجغرافيا ثابتا ماديا جامدا، وباتت مجالا مُعاد تشكيله[2] عبر وسائط تقنية متقدمة تُضعف من صرامة المحددات المكانية وتعيد هندستها ضمن منطق القوة الحديثة

.[3]ثالثاً: القدرات القومية الملموسة

يقصد بهذا المحدد مجموع الرصيد الأداتي الذي تدعمه الدولة في صياغة خياراتها الخارجية، ويشمل قاعدة اقتصادية ومالية مرنة، ومنظومة تكنولوجية قائمة على الابتكار، إضافة إلى قوة صلبة عسكرية وأمنية متكاملة تتقاطع مع عناصر القوة الناعمة ذات الطابع الثقافي والتعليمي والمعرفي، ويشكّل هذا التراكم المركب للقدرات الوطنية أحد أهم المحددات الفاعلة في توجيه السلوك الخارجي للدولة؛ إذ ينعكس أثره في بعدين متلازمين؛ يتمثّل الأول في توسيع هامش المبادرة الإستراتيجية وتعزيز قدرة الفعل، بينما يتمثّل الثاني في رفع مستوى مصداقية الردع وتقوية القدرة على الإكراه وإدارة التفاعلات الدولية، ومن منظور القياس، تُستحضر هنا فجوة " الطموح–القدرة" كمؤشر دال على درجة التوازن بين الأهداف المعلنة والإمكانات الفعلية؛ حيث إنّ اتساع هذه الفجوة يعدّ مؤشرا على ارتفاع مخاطر عدم الاتساق الإستراتيجي، وما قد يترتب عنه من اختلال في الفاعلية الخارجية وصعوبة في تحقيق التناسق بين السلوك والقدرة.[4]

---

[1] محمد رياض **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة للنشر،جمهورية مصر العربية القاهرة ،ص22،23.

محمد رياض المرجع سابق، ص19.[2]

[3]Ripsman, Norrin M, opcit, pp, 14-15

[4] Hans J ,Morgenthau. **Politics Among Nations.the stuggle for Power and PEACE** (new York.Alfred .A knopf; 1948) chap9.

رابعا: المحدّدات المؤسسية السياسية الداخلية

تدار السياسة الخارجية في معظم الدول الحديثة من خلال منظومة مؤسساتية متشابكة ومتعددة المستويات، تضمّ مختلف الفاعلين الرسميين، مثل: السلطة التنفيذية، والوزارات المعنية، والهيئات الأمنية، واللجان البرلمانية المختصة، وأجهزة الاستخبارات، إضافة إلى الهياكل الاستشارية التي تسهم في بلورة التوجهات والقرارات الخارجية، ويشدد Christopher Hill على أنّ السياسة الخارجية لا يحتكرها جهازٌ واحد، وإنما هي حاصل تفاعلات رسمية متعدّدة القنوات[1]وهذا التعدد يفتح المجال أمام نماذج السياسة البيروقراطية (مساومات، اختصاصات، ثقافات تنظيمية)، ويفسر ظواهر الانحراف التدريجي للمخرجات عن النيّات الأصلية وصعود ديناميات التحالفات العابرة للمؤسسات، كما تتأثر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام السياسي القائم (رئاسيا أكان أم برلمانيا أم مختلطا)، وبتركيبة التحالفات الحزبية، فضلا عن مستوى الالتزام بمبادئ الشفافية وآليات المساءلة، وتنعكس هذه العوامل على سرعة اتخاذ القرار، ومدى تمركزه داخل مؤسسات محددة، وقدرته على استيعاب تأثيرات جماعات الضغط المختلفة، سواء كانت ذات مصالح اقتصادية أو أمنية أو أيديولوجية، كما تُظهر الخبرات المقارنة بين الدول أنّ إنشاء منظومة معرفية داعمة داخل الدولة، من خلال وحدات تحليل السياسات، ومراكز الدراسات، وهيئات التخطيط الإستراتيجي، يسهم في تعزيز رشادة القرارات وتقليل خضوعها للتقديرات الآنية أو الانحيازات المرتبطة بالظروف الطارئة[2]

خامسا- المحددات المعرفية الإدراكية للقيادة

توضح أدبيات صنع القرار أنّ العوامل والقيود الموضوعية لا تتحول بصورة مباشرة إلى سياسات خارجية، وإنما تمرّ أولا عبر مراحل الإدراك والتحليل والتفسير من قبل صانعي القرار، ففي هذه المرحلة تتدخل الأطر المعرفية، والاختصارات الذهنية، والانحيازات الإدراكية، مثل: الاعتماد على المعلومات المتاحة بسهولة، وتأثير الانطباعات الأولية، والتمسك بالمواقف السابقة، وهي عناصر تؤثّر في تشكيل صورة الخصم وتقدير طبيعة

Christopher Hill, **The Changing Politics of Foreign Policy**, (London: Palgrave Macmillan, 2003,), p. 28.[1]
2.Hudson.**ValeriMforeignPolicyAnalysisClassicand;Contemporarytheoy**,2enedLanham.MD;Rowman &LIttlefiefield Publishers.2014.p257

المخاطر والتهديدات داخل وعي القائد وفريقه، ويؤكّد كلٌّ من أليكس منتز وكارل ديرووين أنّ قرارات السياسة الخارجية الجماعية[1] تتأثّر بدرجة كبيرة بديناميات الجماعات الصغيرة؛ إذ تكشف مفاهيم، مثل: التفكير الجمعي، وتعدد أنماط التفكير، واستقطاب الجماعة، ودور المجموعات الاستشارية، عن أهمية التفاعلات الداخلية في توجيه عملية صنع القرار الخارجي، لذلك قد تختلف نتائج السياسة الخارجية تبعا لأساليب القيادة المتبعة (الاحتكارية أو التشاركية)، وطبيعة تشكيل فرق صنع القرار، وطرق إدارة الخلافات والتباينات داخلها[2].

سادسا- المحدّدات الهُويّاتية الثقافية (نظريةالأدوار)

تُقدّم مقاربة الأدوار متغيرا تفسيريا يربط بين تأثيرات البنية الدولية وخيارات الفاعلين[3]؛ إذ تنظر إلى السياسة الخارجية بصفتها انعكاسًا للأدوار الوطنية التي يتبناها الفاعلون أو يتصورونها لأنفسهم، مثل: دور القوة الإقليمية، أو الوسيط، أو الموازن، أو القائد القيمي، ومن خلال هذا الطرح تسهم المقاربة في تجاوز الإشكالية التقليدية بين دور الفاعل وتأثير البنية؛ لأنها تقع في منطقة التفاعل بين المستويين التحليليين، فتساعد على تفسير توجهات الدول الخارجية وفهم تحولات النظام الدولي في آن واحد[4].

ولهذا تمثّل عناصر، مثل: الهُويّة الوطنية، والذاكرة التاريخية، والثقافة الإستراتيجية عوامل مؤثّرة في تثبيت مسارات السياسة الخارجية وتوجيهها، كما يمكن أن تصبح في الوقت نفسه أدوات لإعادة تشكيل تلك السياسة عندما يعاد تعريف الدور الذي تسعى الدولة إلى ممارسته في البيئة الدولية.[5]

1.عامر مصباح، **نظريات صناعة القرار في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: دار النشر ديون المطبوعات الجامعية،2012)، ص222؟

2.أليكس مينتس وكارل دي رودين، **المرجع سابق** ص،68

3. شاعة محمد، **الأدوار الإقلمية للسياسة الخارجية:** مرجعة المصادر والأداء، مجلة البحوث السياسية والإدارية، مجلد 7، العدد01، (2018)،ص350

1.جهاد عبد الملك عودة،سمير رمزي ،صلاح **الدين "نظرية الدوروتحليل السياسة الخارجية** ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،جامعة حلوان،المجلد 31 العدد3 (2017) ص 579.

[5] مسيكة محمد، **أثر متغير الهوية على السياسة الخارجية**، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 25، العدد60،(2021)ص 770

سابعا- المحددات المعيارية القانونية والمؤسسية الدولية

لا تُمارَس السياسة الخارجية ضمن بيئة خالية من القواعد والمعايير، ولكنها تتحرك داخل إطار مؤسسي وقانوني يضم قواعد القانون الدولي، والمنظمات الدولية، والأنظمة المتخصصة في مجالات متعددة: كالتجارة، والمناخ، والصحة، ومنع الانتشار، وتشكّل هذه المنظومة في الوقت ذاته قيودا وفرصا أمام الدول؛ فهي تضبط أنماط السلوك المقبولة دوليا، وتوفر مجالات للتعاون والتنسيق، كما تمنح السياسات الخارجية قدرا من الشرعية والتبرير، كذلك تتيح المؤسسات الدولية فضاءات لصياغة الالتزامات المتبادلة، وبناء توقعات أكثر استقرارا بين الفاعلين، مما يسهم في تقليل حالة عدم اليقين وخفض تكاليف التفاعل الدولي، وتزداد أهمية هذا العامل وتأثيره كلما ارتفع مستوى الاعتماد المتبادل بين الدول وتشابكت المصالح والروابط فيما بينها.[1]

ثامناً: المحددات الظرفية

تتفاعل الدول مع سياقات وظروف محددة تتسم بقدر من التحول أو عدم الاستقرار، مثل: الأزمات الطارئة، وظهور فرص إستراتيجية جديدة، والتغيرات التكنولوجية، والكوارث الكبرى، أو تبدّل توجهات الحلفاء ومصالحهم، وفي مثل هذه اللحظات تتداخل مختلف محددات السياسة الخارجية وتتفاعل فيما بينها، غير أنّ أهمية كل محدد تختلف باختلاف طبيعة الظرف القائم.

ففي حالات الأزمات الأمنية الحادة تبرز أهمية عوامل القوة والبنية الإستراتيجية، بينما تكتسب المحددات القيمية والمرتبطة بالهوية وزنًا أكبر في القضايا التي تتصل بالمعايير والأفكار والمبادئ الدولية، أمّا في الملفات الاقتصادية، فتتقدّم اعتبارات القدرات المادية، والمصالح المتبادلة، ومستوى الاعتماد المتبادل بين الدول.[2]

[1] Robert O.Keohane and Joseph.**S nye.Power.and lnterdepence.World Politics in Transition**. 4th.ed(Boston.Pearson Longman.2012).p.25

[2]Mintz, Alex & DeRouen, **opcit**, p20.

تفاعلات المحددات

1) **شروط تغليب البنية:** يبرز تأثير المحدد البنيوي بصورة أكبر عندما تكون مؤشرات التهديد أو فرص التحرك واضحة، وعندما تكون تكلفة عدم الاستجابة أو التأخر في الفعل مرتفعة. كما يقوى هذا التأثير في الحالات التي تكون فيها العوامل الداخلية أقل عرضة للتسييس، أو عندما تتقارب توجهات الفاعلين المحليين بشأن الخيارات الخارجية. وفي مثل هذه الظروف، يمكن ملاحظة درجة من التشابه أو التقارب بين سياسات الدول التي تشغل مواقع متقاربة داخل النظام الدولي، حتى وإن اختلفت هياكلها المؤسسية وآليات صنع القرار فيها.

2) **شروط تغليب الداخل المؤسسي الإدراكي:** يزداد وزن الداخل حين تكون إشارات البنية غامضة أو متضاربة، وحين تتعدد قنوات صنع القرار وتتباين ثقافاتها، أو حين تقود شخصية كاريزمية ذات قناعات صلبة عملية الصياغة، وعندئذٍ تُفسّر أنماط الإدراك الجماعي والفردي (وفق ما تقدّم) التباينات بين دول متشابهة القيود البنيوية.[1]

3) **شروط تغليب الهُويّة/الدور:** عندما تُستحضر تصورات الدور الوطني، مثل: اعتبار الدولة حاميةً للإقليم، أو قائدًا للعالم العربي، أو قوةً تسعى إلى تغيير الواقع القائم، فإنّ تأثير المحدد الهوياتي يتعاظم، خصوصًا في فترات إعادة بناء الهُويّة السياسية أو خلال مراحل التحول في النظام الدولي، ففي هذه السياقات لا تقف الهُويّة على تحديد الأهداف العامة، وتسهم في إعادة صياغة مفهوم المصلحة الوطنية، وتحديد طبيعة الوسائل المناسبة لتحقيقها، وبذلك قد تنتقل الدولة من منطق السعي إلى تعظيم عناصر القوة المادية إلى التركيز على تحقيق الملاءمة مع الدور المتصور والهُويّة التي تتبناها، أو قد يحدث العكس بحسب طبيعة التحولات والاختيارات الإستراتيجية[2]

---

[1] فلة قصدالي، **دور مراكز الأبحاث في تصحيح إدراك صانع القرار أثناء إتخاذ قرار السياسة الخارجية**، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المجلد3، العدد2، (2019) ص،151

[2] مريم مخلوف، **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسة، نشر في 2022/06/03 تم الإطلاع عليه 20/ماي/2026 https ;//political-encyclopedia ;org//dictionary .

اعتبارات منهجية لقياس الأثر السببي

- **التمييز بين الشروط والأسباب الفاعلة:** لا يمكن اعتبار كل عامل جغرافي أو مادي سببا مباشرا في توجيه السياسة الخارجية؛ إذ إنّ العديد من هذه العوامل تمثّل مجرد شروط أو بيئات مُمكِّنة لا تتحول إلى تأثير فعلي إلا من خلال وسائط مؤسساتية أو عمليات إدراكية وتفسيرية .

- **التغير النسبي لأوزان المحددات:** لا تتمتع محددات السياسة الخارجية بدرجة ثابتة من التأثير، وإنما تتبدل أهميتها باختلاف المراحل التاريخية والتحولات السياسية والتطورات التكنولوجية والظروف الأمنية المحيطة بالدولة.

- **تعدد وتنوع المسارات السببية:** قد تنتج السياسة الخارجية عن مسارات تأثير متباينة؛ فقد تسير العلاقة عبر سلسلة مترابطة، مثل: (البنية الدولية ← الإدراك ← القرار السياسي)، أو من خلال تأثيرات متوازية تجمع بين عوامل القوة والمؤسسات، أو عبر مسار تفاعلي تُعيد فيه الهوية تعريف المصلحة ثم تحدد الوسائل والأدوات المناسبة لتحقيقها.

- **حدود التعميم النظري:** تقلّ إمكانية تعميم التفسيرات كلما زاد الاعتماد على العوامل الإدراكية والهُويّاتية؛ نظرا لارتباطها بخصوصيات كل دولة وسياقها التاريخي والثقافي، بينما ترتفع قابلية التعميم نسبيًا عند تفسير السلوك الخارجي بالاعتماد على المحددات البنيوية والمادية.[1]

1.المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي في الدراسات الإستراتيجية

يتأسس مفهوم الأمن القومي في أدبيات العلاقات الدولية على إشكاليتين نظريتين مترابطتين؛ تتمثّل الأولى في البُعد التعريفي الذي يجمع بين النظر إلى الأمن من منطلق كونه حالة معيارية تهدف إلى حماية القيم والمصالح الأساسية للدولة، وبين وصفه مسارا متغيرا يتطور باستمرار وفقا لطبيعة التهديدات ومصادرها المتحولة، أمّا الإشكالية الثانية فتتعلق بالمنظور المنهجي الذي يتأرجح بين اعتبار الدولة المرجع الأساسي

1. Steve smith.**Amelia Hadfield and timl DUNNE;eds.foreign Policy.theories actors. Cases**.3rd ed (oxford.oxford.UNIVERSITY Press (2016)P666.

للأمن، وبين توسيع نطاقه ليشمل مستويات أخرى، مثل: المجتمع، والفرد، والبيئة، والاقتصاد، وعليه لا يُنظر إلى الأمن القومي بكونه مفهوما ذا معنى ثابت أو تعريفا نهائيا، وإنما بكونه مجالا نظريا تتفاعل داخله اتجاهات مختلفة؛ من الواقعية بمختلف فروعها الدفاعية والهجومية، إلى المقاربات البنائية التي تركز على دور الأفكار والهُويّات، وصولا إلى التصورات الموسعة التي ظهرت بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أعادت تعريف مصادر التهديد ومجالات الحماية.[1]

وفي التصور التقليدي للأمن القومي، قدّم والتر ليبمان تصورا مؤثّرا ربط فيه الأمن بقدرة الدولة أو الأمة على حماية مصالحها الحيوية والمشروعة، بحيث لا تضطر إلى التخلي عنها تحت ضغط التهديد بالحرب، وبحيث تكون قادرة على الحفاظ عليها والدفاع عنها إذا ما تعرضت لمواجهة عسكرية، واستنادا لذلك، ارتبط الأمن القومي في الفكر الكلاسيكي بامتلاك القدرة على الصمود والردع وحماية المصالح الأساسية للدولة في مواجهة مصادر الخطر الخارجية؛ إذ يقول: "تملك الأمة أمنها حين لا تضطرّ إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وحين تكون قادرة، إذا تحديت، على الحفاظ عليها عبر الحرب"[2].

وأشار **أرنولد وولفرز** منذ وقت مبكر إلى وجود غموض مفاهيمي في مصطلح «الأمن القومي»، مبينًا أنّ فهمه يتطلب التمييز بين بُعدين أساسيين: بُعد موضوعي يرتبط بمدى غياب التهديدات الفعلية التي تمسّ القيم والمصالح الأساسية للدولة، وبُعد ذاتي يتصل بدرجة شعور الدولة أو الفاعلين فيها بالتهديد أو الاطمئنان تجاه محيطهم؛ حيث يقول: "يقيس الأمن، في معناه الموضوعي، غياب التهديدات للقيم المكتسَبة؛ وفي معناه الذاتي، غياب الخوف من تعرّض تلك القيم للهجوم."[3]

---

[1] .Buzan.Barry.**Peopie.States and fear.AN.Agenda for lnternational Security Studies in the POST – Cold war Era**.2nd ed (BOULDER.co ; Lynne Rienner Publishers.1991)p299.

[2]Walter Lippmann, **U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic ،Boston: Little**, Brown and Company ، 1943 ،p51

[3]Wolfers, Arnold, **"'National Security' as an Ambiguous Symbol**," Political Science Quarterly, 67(4), 1952, p. 485

وبهذا التصور يُعاد بناء مفهوم الأمن؛ نظير كونه حالة واقعية وإدراكا ذهنيا في الوقت نفسه؛ فهو من جهة يرتبط بمعادلة القدرة والتهديد، كما تظهر في موازين القوة والظروف الموضوعية، ومن جهة أخرى يتصل بمعادلة الخوف والاطمئنان ناهيك عن أنّها تتشكّل داخل وعي الفاعلين وتصوراتهم، ويعدّ هذا التمييز أساسيا في الدراسات الإستراتيجية؛ لأنّ السياسات الأمنية لا تتحدد فقط وفق التوزيع المادي للقوة، وإنما تتأثر أيضا بآليات الإدراك، وصناعة الصور الذهنية، وطريقة بناء تصورات الخصم ومصادر الخطر[1]، وعلى مستوى بنية النظام الدولي، تضع المدرسة الواقعية مسألة الأمن والبقاء في مركز تفسير السلوك الخارجي للدول، فقد أكّد كينيث والتز أنّ غاية الدولة الأساسية في ظل فوضوية النظام الدولي تتمثل في ضمان بقائها، إذ لا يصبح السعي وراء الأهداف الأخرى ممكنا إلا بعد تأمين الوجود السياسي للدولة، ويؤدي هذا التصور إلى جعل البقاء معيارا مركزيا للأمن القومي، وترتيب أولويات الدولة بحيث تتقدم حماية الكيان السياسي واستمراره على اعتبارات أخرى، مثل: الرفاه أو المكانة الدولية أو التوسع، ليصير الأمن القومي إلى إطار تحليلي ضروري لفهم سلوك الدول وإستراتيجياتها؛ إذ لا يمكن دراسة مفاهيم، مثل: الردع، وتوازن القوى، والدبلوماسية القسرية، والتحالفات الدولية بمعزل عن حسابات الأمن والبقاء التي توجه خيارات الفاعلين الدوليين[2].

ومن داخل المدرسة الواقعية نفسها، يدفع جون ميرشايمر هذا التصور نحو صيغة أكثر تشددًا عبر الواقعية الهجومية، حيث لا يرتبط الأمن بمجرد الحفاظ على توازن القوة أو ضمان البقاء فقط، ويتصل بالسعي المستمر إلى تعظيم القوة والنفوذ في ظل بيئة دولية فوضوية يغيب عنها الضامن المركزي٢.

وفق هذا المنظور، يؤدّي مأزق الأمن إلى جعل الإجراءات الدفاعية التي تتخذها دولة ما، مثل: زيادة قدراتها العسكرية أو تعزيز نفوذها الاستراتيجي، تُفسَّر من قبل الدول الأخرى بوصفها تهديدًا محتملًا، مما يدفعها بدورها إلى تعزيز قوتها، فيصير الأمن نتيجة لتفاعل تنافسي دائم بين الدول، حيث قد يؤدّي السعي إلى تحقيق

[1].Robert Jervis **Perception and MIisperception in lnternational Politics** (Princeton.NJ; Princeton UNIVERSITY PRESS1979) p123.

1 .Kenneth NWAITZ **theory OF lnternational Politics** (Reading MA ;Addison _wesley Publishing COmpany .1997)p.92 **book**

الأمان إلى إنتاج مزيد من الشك وعدم الاستقرار في النظام الدولي، أين يقول: "إنّ مأزق الأمن يعني أنّ الإجراءات التي تتخذها دولةٌ ما لزيادة أمنها تُنقِص عادةً أمنَ الدول الأخرى»[1].

وتماشيا مع هذا المستوى، يتداخل مفهومَا الأمن والقوة في سلوك الدول، بحيث يصبح تحقيق الأمن القومي مرتبطا عمليا بجملة من العناصر المتفاعلة، من أبرزها: توازن القدرات النسبية بين القوى الدولية، وطبيعة البيئة الجغرافية، وأهمية المجال البحري وشبكات الاتصال الإستراتيجية، فضلا عن دور التحالفات وآليات الردع والوسائل الهادفة إلى تقليل حالة عدم اليقين في العلاقات الدولية، غير أنّ مفهوم الأمن لم يظل محصورا ضمن الإطار العسكري أو الدولة؛ لكونها المرجع الوحيد للأمن؛ إذ شهدت دراسات الأمن منذ ثمانينيات القرن العشرين توسعا في نطاقها، مع بروز مقاربات جديدة، مثل: الأمن البشري، والأمن المجتمعي، والأمن البيئي، بوصفها أبعادا إضافية توسّع الفهم التقليدي دون أن تلغيه.

وانطلاقا من التمييز الذي قدّمه وولفرز بين البُعد الموضوعي والبُعد الإدراكي، يمكن بناء فهم أكثر تركيبًا للأمن، فهو لا يرتبط فقط بامتلاك القوة لمواجهة التهديدات، وإنما يتصل أيضا بكيفية إدراك هذه التهديدات وبناء الشعور بالاستقرار والطمأنينة داخل المجتمع، لذلك فإنّ صياغة إستراتيجية أمن قومي فعّالة لا تتطلب فقط تنمية القدرات المادية، بل تستلزم كذلك إدارة التصورات، واحتواء مشاعر الخطر، وتعزيز الثقة عبر العقيدة الأمنية، والاتصال الإستراتيجي، والشرعية السياسية.

وتتحدد القيمة التحليلية للمفهوم حين نُعيد تفكيكه إلى عناصره الأساسية في الدراسات الإستراتيجية:

- **القيم الجوهرية والغايات العليا:** يربط ليبمان مفهوم الأمن بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة والحفاظ عليها دون أن تُجبر على التخلي عنها تحت ضغط الإكراه أو التهديد باستخدام القوة، ويستند هذا التصور إلى ضرورة التمييز بين المصالح الحيوية التي تمثّل أساس بقاء الدولة واستقلال قرارها، وبين المصالح الثانوية أو الهامشية التي لا تحمل الدرجة نفسها من الأهمية الإستراتيجية، لهذا يتطلب بناء تصور واضح للأمن القومي وضع ترتيب هرمي للأولويات، يبدأ بضمان أمن البقاء وحماية الكيان السياسي، ثم تأمين

[1]Mearsheimer, John J., **The Tragedy of Great Power Politics**, (New York: W. W. Norton, 2001), p. 36

المجال الحيوي الذي ترتبط به قدرة الدولة على الحركة والنفوذ، وصولا إلى حماية العصب الاقتصادي والتكنولوجي؛ بوصفه أحد مرتكزات القوة والاستمرارية في البيئة الدولية المعاصرة. وبذلك يصبح الأمن عملية تحديد دقيق لما يستوجب الدفاع عنه، وبأيّ وسائل، وضمن أيّ حدود إستراتيجية.[1]

- **مصفوفة التهديدات:** وتشمل منظومة التهديدات المؤثّرة في الأمن القومي مختلف أنماط المخاطر، بدءا من التهديدات العسكرية التقليدية المرتبطة باستخدام القوة المباشرة، وصولا إلى التهديدات غير التقليدية، مثل: الحروب السيبرانية، والأزمات العابرة للحدود، والتحديات الاقتصادية والطاقوية. كما تمتد لتشمل الاختلالات الجيوبوليتيكية والتحولات في موازين النفوذ، إضافة إلى التهديدات الصادرة عن فاعلين غير دوليين تتجاوز حدود الدولة[2].

وانطلاقًا من تصور وولفرز، لا تُحدَّد خطورة التهديدات فقط بناء على عناصرها الموضوعية: كامتلاك الخصم للقدرات العسكرية أو احتمال تبني نوايا عدائية، وتتأثر كذلك بالبُعد الإدراكي المرتبط بدرجة الخوف والقلق الذي تولده هذه التهديدات داخل المجتمع والنظام السياسي، لذلك قد تختلف الاستجابات الأمنية بين الدول حتى أمام مخاطر متشابهة، تبعًا لطريقة إدراكها وتفسيرها اجتماعيًا وسياسيًا.

- **القدرات وأوزان القوة النسبية:** يرسّخ والتز للقاعدة التي تجعل هدف البقاء المرجع الأعلى الذي تنتظم حوله بقية أهداف الدولة؛ إذ إنّ ضمان استمرار الكيان السياسي يعدّ الشرط الأول لتحقيق أيّ غايات أخرى، وبناء على هذا التصور، تعاد صياغة وظائف الدولة وأدواتها المختلفة، سواء العسكرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية، وفق مدى إسهامها في مواجهة المخاطر التي تهدد وجودها واستقلالها، وعليه يصبح تقدير السياسات والإستراتيجيات مرتبطا بقدرتها على منع ما يمكن وصفه بـ"الخطر الوجودي"، بحيث تتقدّم اعتبارات الحماية والردع والمحافظة على الاستمرارية السياسية على غيرها من الأهداف الثانوية أو بعيدة المدى.[3]

---

[1] Waltz, Kenneth N., **Theory of International Politics**, (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), p. 66.

[2] محمد عمرون، **مسار وتحديات رسم السياسات الأمن القومي للدولة**، دراسة إستراتيجية، المجلد 10، العدد 20 ،(2014)،ص25

[3] U.S. Department of State**, U.S. Foreign Policy**: Shield of the Republic, p. 51

- **مأزق الأمن والتدوير الإستراتيجي للمخاطر:** يحذّر ميرشايمر ضمن منظور الواقعية الهجومية من أنّ تعزيز أمن دولة ما قد يُفسَّر بكونه تهديدا لأمن الدول الأخرى؛ حيث إن أيّ مكسب أمني تحقّقه دولة معيّنة قد يقابله شعور متزايد بعدم الأمان لدى منافسيها، ويؤدّي هذا التفاعل إلى نشوء دائرة تنافسية مستمرة تدخل فيها الدول في محاولة دائمة لإدارة المخاطر وتعزيز مواقعها الإستراتيجية، وفي ظل هذا المنطق، يصير النظام الدولي مجالا لمنافسة متواصلة تسعى فيها الدول إلى تحسين أمنها عبر وسائل متعددة، من بينها الردع، وتطوير القدرات النوعية، وتحقيق التفوق الإستراتيجي، وبناء التحالفات وإدارتها، بما يحدّ من احتمالات تعرضها للتهديد أو فقدان ميزان القوة لصالح خصومها.[1]
- **البُعد الإدراكي والتواصلي:** وهذا يجعل العقيدة الأمنية والاتصال الإستراتيجي عنصرين أساسيين في بناء الأمن القومي، وليسا مجرد أدوات ثانوية أو مكملة، فمستوى الأمن المدرك لا يتحدد فقط بحجم القدرات المادية أو طبيعة التهديدات القائمة، ويتأثّر أيضا بكيفية تفسير هذه التهديدات وصياغة صورتها داخل الدولة وخارجها، وبذلك يرتبط الأمن الذاتي بقدرة الدولة على إنتاج تصورات واضحة حول مصادر الخطر، وتوجيه إدراك المجتمع والنخب السياسية لطبيعة التحديات، فضلا عن إدارة القبول الاجتماعي للتكاليف التي قد تفرضها السياسات الأمنية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو مرتبطة بالقيود المفروضة في فترات الأزمات.

وتأسيسا على ما ذكر، يتبلور تعريفٌ تركيبيّ للأمن القومي[2] في الدراسات الإستراتيجية المعاصرة؛ بوصفه الحالة التي تتمكّن فيها الدولة، داخل بيئة دولية لا مركزية، من بلوغ مستوى مقبول من حماية القيم الحيوية وضمان الاستمرارية السياسية، ويتم ذلك عبر توظيف مزيج متكامل من الأدوات، يشمل الردع، وتعزيز القدرات النوعية، وبناء التحالفات، وترسيخ الشرعية الداخلية، إلى جانب إدارةٍ فعّالة لإدراكات التهديد.

ويفترض هذا التصور ألا تُجبر الدولة على تقديم تنازلات قسرية في مواجهة الضغوط أو التهديدات تفاديًا للحرب، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قدرتها على استخدام القوة عند الضرورة للدفاع عن مصالحها

[1]Mearsheimer, John J**., The Tragedy of Great Power Politics**, (New York: W. W. Norton, 2001), p. 36**.**

.1مروان قبلان (محرر)، **الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2023، ص 299.

الأساسية، وبذلك يجمع هذا التعريف المركب بين منطق الواقعية الذي يركز على البقاء والقوة، وإسهامات المقاربات الموسّعة التي تُبرز الأبعاد الإدراكية والمجتمعية للأمن، بما يسمح بتحويل مفهوم الأمن القومي من إطار نظري عام إلى أداة تحليلية وسياساتية قابلة للتطبيق.[1]

وفي إطار هذا التحليل المرتبط بأطروحة التفوق العسكري؛ نظير كونه أحد المرتكزات البنيوية للسياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة (2011–2022)، يتبيّن أنّ إعادة تعريف الأمن القومي في حالات الدول الصغيرة التي تعمل داخل بيئات إقليمية عدائية تميل إلى الارتكاز على منطق مزدوج يقوم على التفوق النوعي من جهة، والاستباق الإستراتيجي من جهة أخرى، خاصة عند تجاوز مستويات معيّنة من التهديد أو إدراك اقترابها، ويُفهم هذا التوجه بوصفه محاولة لإدارة حالة عدم اليقين البنيوي عبر توظيف أدوات متعددة تشمل بناء التحالفات الكبرى، وتعميق الاندماج في سلاسل القيمة التكنولوجية المتقدّمة، وتوسيع الفجوة الكيفية في القدرات العسكرية والاستخباراتية مقارنة بالخصوم[2]، وموازاة لهذا السياق يُعد التفوق النوعي وفقا لمنطق ميرشايمر، وسيلة مركزية لتخفيف آثار مأزق الأمن عبر تعزيز القدرة الردعية ومنع تراكم اختلالات ميزان القوة لصالح الأطراف المنافسة، في حين يرسّخ منظور والتز الواقعي قاعدة أنّ البقاء يظل الهدف الأعلى الذي تُعاد في ضوئه هندسة أولويات الدولة وأدواتها الإستراتيجية، بحيث تخضع الاعتبارات الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية لمقتضيات الاستمرارية السياسية، أمّا في مستوى أعمق من التفسير، فيؤكّد منطق ليبمان أنّ معيار الأمن النهائي لا يتحدد فقط بامتلاك القوة، وإنما بقدرة الدولة على تفادي الإكراه أو الوقوع في تنازلات قسرية تمسّ مصالحها الجوهرية تحت ضغط الحرب أو التهديد بها، وهو ما يجعل الأمن القومي نتاجا مركبًا لتفاعل الردع والتفوق النوعي وإدارة التحالفات ضمن بيئة دولية تتسم بحدة التنافس واستمرار انعدام اليقين.

وعند تحويل هذه البنية النظرية إلى مكوّناتٍ قياسية، يصبح قياس الأمن القومي عملا مركّبا يتتبّع:

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (صيف 2008) ص، 2،ص،25,

[2] إيمان رجب، **الأمن القومي العربي، تحولات خريطة التهديدات والاستراتجية المقترحة للمواجهة** (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ،2018،ص،255.

(أ) صلابة القيم الجوهرية (state core values) في الخطاب والعقيدة.

(ب) خريطة التهديدات (direct/latent؛ تقليدية/هجينة؛ دولتيّة/دون–دولتية). [1]

(ج) فجوة القدرات (التكنولوجيا العسكرية، التفوّق الجوي–السيبري، الذكاء الاصطناعي العسكري، منظومات الدفاع المتعدّدة الطبقات).

(د) هندسة التحالفات واتصالها بسلاسل التوريد العسكرية.

(هـ) متغيرات الإدراك العام والنخبوية لشرعية التكاليف. [2]

ما يجعل مفهوم الأمن القومي إطارا مركبا يجمع بين البُعد المعياري والبُعد التحليلي، يُستخدم لتفسير وصياغة إستراتيجيات التفوق العسكري وفهم منطق توظيفه في السياسة الخارجية، فهو لا يقوم بوصف كيفية إدارة التهديدات، بقدر ما يوفّر أيضا عدسة نظرية تُنظّم العلاقة بين البقاء çooوالقوة والإدراك، وتُفسّر كيف تتحول القدرات العسكرية إلى أدوات سياسية موجّهة للسلوك الخارجي للدول.

وفي المحصّلة، لا تقدّم الدراسات الإستراتيجية تعريفا واحدا مغلقا للأمن القومي؛ إذ تعرض مصفوفة من التعريفات التي يعاد استدعاؤها وتكييفها وفق السياقات التاريخية والجيوبوليتيكية المختلفة[3]، غير أنّ القاسم المشترك الذي يربط بينها يتمثّل في ثلاث ركائز أساسية: اعتبار بقاء الدولة معيارًا أعلى ومؤسسا لكل السياسات، وصون المصالح الحيوية دون الخضوع للابتزاز أو التنازل القسري، وأهمية إدراك المخاطر وإدارتها بكونه بُعدا جوهريا من أبعاد الأمن لا يقل أهمية عن امتلاك القوة ذاتها، مع الإقرار بأنّ أيّ زيادة في أمن طرفٍ ما قد تعكس توترا أو تراجعا في أمن أطراف أخرى ضمن منطق التفاعل ا.لدولي، ومن هذا الأساس المفاهيمي، تُقرأ

2. Didier Bigo. '**Lamondialisation de I '(in)sécurité ? Réflexions sur le champ des proflexions sur le gestion des inquiétudeset analytiquede l transnationalisation des processus d '(in)sécurisation** ,cultures &con flits ,on 58 (2005) p 57

[2] ColiS. **Gray.Modern Steategy** (Oxford.Oxford University Press.1999) p378

[3] David A Baldwin **« the concept of security'** Review of lnternational Studies 23 ; NO 1 (1997).p 22.

الحالات التطبيقية– ومنها الحالة الإسرائيلية– على أنّها تعبير عن انتقال التفوق العسكري من مجرد خيار تقني إلى مرتكز بنيوي ومفاهيمي في بناء الأمن القومي وتوجيه السياسة الخارجية[1].

[1] Avi kober. **lsraeli national security** : ANew Perpective (London : R outledge 2019.p17

المبحث الثاني: استراتيجية التفوق العسكري في أدبيات العلاقات الدولية:

يتقصى هذا المبحث الأسس النظرية لفكرة التفوق العسكري؛ لكونه إستراتيجية مقصودة لإنتاج أفضلية مستدامة في ميزان القوة، تتجاوز التفوق الكمي إلى التفوق النوعي والمعرفي والتنظيمي[1]، مع توجيه التحليل نحو كيفية توظيف التفوق كأداة للهيمنة والسيطرة الاستعمارية بدلا من عرضه كتفوق محايد، ونحلل التفوق بوصفه آلية لتحويل الفائض العسكري إلى نفوذ سياسي واقتصادي ورمزي، ونبيّن كيف تُستغل النوافذ العملياتية لإعادة تشكيل قواعد الاشتباك الإقليمي بما يخدم مصالح كيان يحتل ويستعمر، ويعمل على تضييق هامش حركة الخصوم وقصر آفاق السياسة المحلية لصالح مشروع أمني توسعي، ونفكك كذلك منظومة الردع والأمن الوقائي من زاويتين تكامليتين؛ أولاً: قدرة هذا التفوق على غرس توقعات سلبية في وعي الخصم لرفع كلفة المبادرة السياسية والعسكرية، وثانيا: قدرة الآليات الوقائية على إحباط التهديدات الناشئة عبر ضربات استباقية وطبقات أمنية متداخلة تعمل على إطالة عمر الهيمنة وإدامة حالة عدم التكافؤ، لنوسع المنظور إلى التفوق التكنولوجي–السبراني–النووي لبيان الدور الحاسم لاقتصاديات الابتكار والاستخبارات الفنية وبنى القيادة والسيطرة في خلق فجوات نوعية يصعب تجسيرها، وكيف يعاد تعريف التفوق في السياق المعاصر عبر دورات تطوير سريعة ونماذج تشغيلية مرنة تسرّع إدخال التكنولوجيا إلى ساحة الصراع، ما يحوّلها من وسيلة دفاعية إلى عنصر مركزي في منظومة قمع واستعمار هيكلي.

المطلب الأول: التفوّق العسكري كأداة لفرض الهيمنة الإقليمية:

لا يتحدد التفوق العسكري في مجرد فائض عددي من التسليح أو في القدرة على حسم المواجهات في ميدان القتال، ويتجاوز ذلك ليشكّل نسقا مركبا من السلطة يعيد إنتاج قواعد اشتغال النظام الإقليمي ويعيد ضبط حدود الممكن سياسيا وأمنيا واقتصاديا، فهو لا يمثّل فقط أداة للقهر اللحظي للخصم، وإنما قدرة على تنظيم البيئة الإستراتيجية مسبقا، بما يمنح صاحبه سلطة تعريف التهديد، وتحديد العتبات الحرجة، ورسم الخطوط

[1] Barry R Posen .**the sourcse of Military Doctrine .france Britain and Germany Between the World wars (** ltaca :cornell University Press.1948) .p **15**

الحمراء؛ أيْ امتلاك حقوق فعل حصرية تعيد توزيع المخاطر والكلف بين مختلف الفاعلين[1]، ليتحول ميزان القوة من حالة توازن ساكنة إلى بنية هيمنة ديناميكية تعيد تشكيل المجال الإقليمي وفق منطق من يملك القدرة على التأثير في قواعد اللعبة نفسها، لا مجرد المشاركة فيها، الأمر الذي يجعل التفوّق العسكري أداة لتصميم الإقليم وإعادة هندسة إدراكاته، لا وسيلة لتحقيق الانتصار التكتيكي؛ إذ ينتج إطارا معرفيا يحدد ما هو مشروع وما هو ممكن وما هو مكلف، ويحوّل الزمن ذاته إلى مورد استراتيجي يُستخدم في إدارة الفرص وتقليص البدائل المتاحة للخصوم[2]، وفي إطار الواقعية الهجومية، حيث يسعى الفاعلون إلى تعظيم حصصهم من القوة في ظل الفوضى الدولية؛ إذ يظهر التفوق العسكري على أنّه قوة تشكيلية للمجال الإستراتيجي تتيح لصاحبه التأثير في الأجندات، وصياغة شروط التفاوض، وتحديد نطاق الحركة الممنوح للآخرين، ومن زاوية نظر نظرية الإكراه، يتجسد هذا التفوق كأداة مساومة مركبة تجمع بين الردع والمنع والإلزام في الآن ذاته، حيث يعيد تشكيل حسابات الخصم عبر تعديل منظومة الحوافز وتقدير التكاليف والمخاطر، وإدخال عنصر الألم المستقبلي المتوقع ضمن قراراته، بما يدفعه إلى تعديل سلوكه ضمن قيود بنيوية تعمل حتى في غياب الحرب المباشرة، وضمن هذا الإطار، يتمايز الإكراه الإلزامي عن الردع الوقائي، حيث يهدف الأول إلى دفع الخصم إلى القيام بسلوك جديد كان يتجنبه، بينما يسعى الثاني إلى منعه من القيام بسلوك كان يعتزم الإقدام عليه، ويظل نجاح كلا النمطين مرهونا بمدى مصداقية التهديدات وإمكانية تفسيرها وقياسها عبر إشارات إستراتيجية واضحة وموثوقة[3].

ويتأسّس أثر التفوق العسكري أيضا على بنية تنظيمية ومعرفية متكاملة، تشمل جاهزية عقدية عالية، وقدرات قيادة وسيطرة قادرة على استيعاب التعقيد وإدارة تعدد المسارح، إضافة إلى تفوق استخباري يختصر حلقات صنع القرار عبر تسريع دورة الملاحظة–التوجيه–القرار–الفعل، وضمن هذا الإطار، لا يُقاس التفوق بما تمتلكه الدولة من قدرات مادية فحسب، وإنما بمدى قدرتها على الفعل الكفؤ: إدارة المخاطر بدلا من مجرد ردّها،

---

[1] MICHAEL Maann.**the sources of social POWER ; Volume ll.the Rise of classes and Nation ; States 1760_1914** '(cambridge cambridge University Press .1993) p26 .

[2] محمد السعيد إدريس، **التفوق الدائم: نظرية الأمن الإسرائلية وتحولات المشهد الإقليمي**، المركز العربي للبحوث والدراسات ،28، دسمبر 2015، وتم الإطلاع عليه في "31ماي2026 3975 / https:// WWW . acrseg .org

[3] Thomas CSChelling **Arms and lnfluence** (NEW Haven .CT Yale University Press. (1966) 70

وتوليد ضغوط تدريجية محسوبة بدلًا من الصدمات المفاجئة، وتوظيف الإشارات الإستراتيجية لصناعة توقعات عقلانية لدى الخصوم والحلفاء والوسطاء على حدّ سواء، كما أنّ التحكم في الإيقاع العملياتي–من حيث الزمن والسرعة وتراكم الزخم– يمنح الطرف المتفوق قدرة على انتزاع المبادرة، ومنع الخصوم من تحويل مكاسب تكتيكية موضعية إلى تحولات إستراتيجية مستدامة[1].

وعلى المستوى المؤسسي والمعياري، يتجاوز التفوق العسكري حدود القوة الصلبة ليشارك في تشكيل قواعد السلوك الإقليمي ذاتها؛ إذ يسهم في ترسيخ تعريفات معيّنة للتهديد، وإعادة ترتيب هرميات الشرعية، وفرض قيود غير مباشرة على خيارات التسلح وبناء القوة لدى الأطراف الأخرى عبر منظومات حوكمة وترتيبات أمنية غير متكافئة، وبهذا المعنى، لا يقف أثر الهيمنة العسكرية على إدارة التوازنات القائمة، إذ يصل إلى هندسة بيئة المخاطر بما يجعل مسارات التصعيد لدى الخصوم مرتفعة الكلفة، ومسارات الانكشاف منخفضة العائد، الأمر الذي يحوّل الاعتماد المتبادل إلى شكل من أشكال التبعية الأمنية المُدارة[2].وعليه، ينقلب التفوق العسكري من مجرد كفاءة في إدارة القتال إلى تقنية معقدة للحكم الإقليمي وإعادة إنتاج النظام، تصوغ التوقعات، وتوزّع الأدوار، وتعيد تعريف العلاقة بين القوة والقانون والسياسة، بحيث يتحول الاستثناء العملياتي إلى نمط بنيوي يضبط اليومي والاستراتيجي في آن واحد.

يعمل التفوق العسكري عبر ثلاث آليات مترابطة تدار كمنظومة واحدة لا كبدائل متنافسة:

أولًا– **الردع بالحرمان:** وهو تعويق منظم لقدرة الخصم على بلوغ غاياته عبر كسر سلاسل القتل لديه، وتحويل وسائله[3] إلى موارد غير فعّالة، حيث يتحقق ذلك بتركيب طبقات من الدفاع الجوي والصاروخي، والسيطرة على المجال الكهرومغناطيسي، وتفوق ISR الذي يفضّ حلقات قرار الخصم قبل أن تكتمل، فليس

[1] فلاح ضويحي السويري العجمي، **دور القيادة والاستطلاع والاستخبارات في صياغة الاستراتيجيات العسكرية ضمن مسرح العمليات**، مجلة الدراسات الاستراتجية والعسكرية، مجلد 8، العدد30، (مارس 2026) ص،41.

[2] Lawrence Freedman .**Strategy .A History** (Oxford : Oxford University PRESS.2013) p **180**

[3] لزهر عبد العزيز، **استراتجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وعالم مابعد الحرب الباردة**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 15، 2020، ص،249

المقصود إسقاط كل ضربة محتملة وإنما خفض الفاعلية دون العتبة العملياتية الحرجة بحيث يفقد الخصم التعويل العقلاني على أدواته، فجوهر هذا الردع اقتصاد كلفة–**مردود:** كلما ارتفعت كلفة محاولة الاختراق وانخفضت احتمالات نجاحها، تقلصت شهية الهجوم لديه، ويُستكمل الحرمان بإجراءات صلابة ومرونة داخلية– التوزيع، التمويه، التكرار الوظيفي، واستعادة الخدمة السريعة– فلا يقدّم الخصم، حتى إنْ أصاب، سوى تأثيرات عابرة لا تُترجم إلى مكسب إستراتيجي، كما يتضمن الحرمان أدوات ناعمة، مثل: التضليل وتعديل الإدراك لتوجيه استثمارات الخصم نحو مسارات مسدودة، فيُستنزف زمنه وقدرته في تحسين أدوات لا مردود لها.[1]

السلوك المرفوض، ويقوم هذا المنطق على امتلاك قدرة ضرب دقيقة وعميقة ومتعددة المجالات، تتيح بناء سلّم عقابي متدرّج يمتد من إشارات توبيخ منخفضة الكلفة إلى مستويات أعلى قد تصل إلى تدمير واسع للبنى الحاضنة للقدرة أو استهداف مراكز الثقل الإستراتيجية، وتستند فاعلية هذا النمط من العقاب إلى ثلاثية مركزية تتمثّل في القدرة الظاهرة، والإرادة المثبتة عبر سوابق محسوبة، وقنوات إشارة واضحة تقلّل الغموض بشأن العتبات وآليات التصعيد، كما يتطلب ذلك تصميما دقيقًا للأهداف يوازن بين الفاعلية العملياتية والحفاظ على الشرعية، مع تجنّب إنتاج «مصداقية سلبية» لدى الأطراف الثالثة أو ارتفاع ما يُعرف بكلفة الجمهور (Audience Costs).

وموازاة لهذا السياق، **يُستحسن التمييز بين منطقين متكاملين:** منطق الردع الذي يهدف إلى منع الفعل قبل وقوعه، ومنطق الإكراه الإلزامي الذي يسعى إلى دفع الخصم إلى التراجع عن فعل قائم أو القيام بسلوك جديد مرغوب فيه، وفي كلتا الحالتين، تُدار مخاطر التصعيد عبر وضوح الإشارات القانونية والعملياتية، ووجود مخارج معلنة لخفض التصعيد عند تحقق الأهداف، بما يحدّ من احتمالات الانزلاق نحو مواجهات شاملة غير محسوبة الكلفة.

[1] Efraim lnbar.**lsrael's National security. lssues and challenges since the yom kippur war** (London.Routledge.2008) p299.

ثالثًا- الإحباط الممنهج[1]: قبل اندلاع الحرب، يتخذ هذا النمط من الفعل الإستراتيجي شكل هندسةٍ استباقية لمجال القوة تهدف إلى حرمان الخصم من إمكانية التراكم النوعي قبل أن يصل إلى مستوى يجعل ردعه أكثر كلفة أو أقل فاعلية، ويتجسد ذلك في عمليات منخفضة الظهور وطويلة النفس تستهدف البنى التحتية للقدرة في مراحل تشكّلها الأولى، عبر مراقبة سلاسل التوريد والتصنيع، وتعطيل خطوط الإسناد والدعم، واستهداف العقد الحرجة داخل الشبكات اللوجستية، إضافة إلى إحباط محاولات التطوير التقني التي قد تغيّر ميزان الكلفة لصالح الخصم، سواء في مجالات الدقة أو المدى أو الأنظمة الذكية. وتماشيا مع هذا الإطار، يتم التمييز بين المنع؛ بكونه سياسة تهدف إلى تعطيل امتلاك القدرة أصلا، والاستباق؛ بكونه ضربا لقدرات بات استخدامها وشيكًا، وهو ما يتطلب مزيجًا معقدا من الأدوات القانونية والاستخبارية يضمن بقاء هذه العمليات دون عتبة الحرب المباشرة مع تحقيق أثر تراكمي طويل الأمد، كما يُفهم الإحباط هنا على أنّه منظومة متكاملة تشمل أدوات اقتصادية وتكنولوجية ومعيارية، مثل: التحكم في الصادرات والمعرفة، وتقييد مسارات التمويل، ممّا يؤدّي إلى خنق المنحنى التعلمي للخصم وإجباره على الاعتماد على بدائل أقل كفاءة وأكثر قابلية للرصد والاحتواء.

تدار هذه الآليات الثلاث في فراغ داخل مصفوفة قرار دقيقة توازن بين الاقتصاد في استخدام القوة وبين الحفاظ [2]على قدرة تصعيد فورية عند الحاجة، فكل عملية حرمان تُدعم بإشارة عقابية محسوبة تُبرز كلفة التحدي، وكل عقاب يُسانده مسار استباقي يمنع إعادة بناء القدرة المستهدفة بسرعة، في حين يُستخدم الإحباط كأداة لضبط مستوى المخاطر ومنع انفلاتها. وبهذا المعنى، تتقاطع القوة المادية مع إدارة الإدراك، حيث تُصمم الرسائل العملياتية بحيث تكون قابلة للرصد والتحقق، وتُوزع عبر قنوات متعددة لضمان وصول الإشارة إلى

[1] قسم الأرشيف والمعلومات، **أرشيف نشرة فلسطين اليوم: تشرين الأول/أكتوبر 2018**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2019)، ص 18.

[2] Ofer shelah and carmit Valensi.**The Campaign between WARS at a crossroads.CBW 2013_2023 ;What Lies Ahead** ?Memorandum NO.227(tel Aviv.lnstitute for National Security Studies .2023)p45.

الخصم وحلفائه وبيئته السياسية، [1]مع الحفاظ على توازن دقيق بين وضوح الخطوط الحمراء لتقليل سوء التقدير، والغموض المدروس لإبقاء هامش المرونة الإستراتيجية، كما يُدار الإيقاع الزمني للصراع –من حيث توقيت الإشارة، وشدتها، ومسرحها– بما يُنتج لدى الخصم توقعات مستقرة حول نمط الاستجابة، الأمر الذي يدفعه إلى تعديل سلوكه بشكل وقائي دون الحاجة إلى مواجهة مباشرة، وعند هذا التقاطع بين الكفاءة التقنية، والمصداقية الاتصالية، والهندسة الزمنية للصراع، يعاد تشكيل حسابات المنافع والتكاليف لدى جميع الفاعلين، بحيث ترتفع كلفة معارضة الطرف المتفوق، ويظل زمام المبادرة الإستراتيجية في يده.[2]

فمنذ عام 2011، تحوّل موقع القوة العسكرية في إسرائيل من كونه أداة دفاعية بالأساس إلى أداة أكثر تعقيدًا في إدارة التوازنات الإقليمية وإعادة تشكيلها، بما يتجاوز مجرد الاستجابة المباشرة للتهديدات، فقد أصبح التفوق العسكري عنصرا بنيويا في ضبط ديناميات التسلح في المنطقة، وفي التأثير على أنماط توزيع القوة، بل وفي تحديد معايير تعريف التهديد ومن يُدرج ضمنه ومن يُستثنى منه، ولم تتبلور هذه المكانة من فراغ، وجرى ترسيخها ضمن إطار قانوني–سياسي يتمثل في اتفاق «التفوق العسكري النوعي (QME) الذي يفرض التزاما مستمرا على الولايات المتحدة بضمان احتفاظ إسرائيل بهامش تفوق نوعي في مجالات السلاح والتكنولوجيا والأنظمة الدفاعية مقارنة بدول الإقليم.

ولا يقف هذا التفوق على تزويد إسرائيل بأحدث المنظومات التسليحية، ويستند أيضا إلى آليات تنظيمية معقدة تضمن استمراريته، من بينها مراجعة صفقات التسليح الموجهة لدول المنطقة بشكل دوري لتقييم أثرها على ميزان القوى، والتدخل عبر تعديلها أو تعطيلها أو تعويض إسرائيل بصفقات إضافية في حال تقدير وجود اختلال محتمل في هذا التوازن، ليتحول مبدأ التفوق النوعي إلى مظلة قانونية وسياسية تُعيد صياغة بيئة الأمن

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية، **حول إستراتيجية الردع والدبلوماسية القيسرية: خيارات مصر وسد النهضة**، تم نشره 29ماي 2022، تم الاطلاع عليه، يوم 23أكتوبر 2025، /Stratigic/ studies/ https://strategic-exploration.org

[2] قسم الأرشيف والمعلومات، **مرجع سابق**، ص 18.

الإقليمي، وتمنح إسرائيل قدرة عملية على التأثير في سياسات التسلح لدى جيرانها، بما يجعل هذا المبدأ أحد المداخل المؤسِّسة في صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.[1]

لم يعد التفوق العسكري الإسرائيلي مجرد تفوق تقني أو تفوق في امتلاك الوسائل القتالية، وجرى تحويله تدريجيا إلى منظومة متكاملة ومتشابكة تربط بين التصنيع العسكري، والتدريب العملياتي، وتدفقات المعلومات[2]، والتعاون الاستخباري متعدد الأطراف، وضمن هذا البناء المنظومي، تشارك إسرائيل في تدريبات عسكرية مشتركة مع حلفائها الغربيين، وتندمج في شبكات الإنتاج العسكري والتكنولوجي الأمريكية والأوروبية، بما يرسّخ من جهة تبعيتها التقنية البنيوية لمنظومة الغرب، ويعزز من جهة أخرى قدرتها على احتكار موقع التفوق العسكري في بيئتها الإقليمية، وهكذا لا يُفهم التفوق العسكري بكونه قدرة مستقلة أو معزولة، وإنما كنتاج لبنية اندماجية عابرة للدول تُعيد إنتاج القوة عبر شبكات تحالف وتكنولوجيا ومعرفة.

غير أنّ هذا التفوق في جوهره البنيوي، لا يتقيد بوظيفته الدفاعية التقليدية، إذ يتحول إلى أداة لإعادة تشكيل المجال الإقليمي نفسه؛ عبر التأثير في موازين الردع، وتحديد حدود التسليح، والتحكم في مسارات تطور القدرات العسكرية لدى الأطراف الأخرى، ومع ذلك فإنّ توصيفه بكونه استعمارا مباشرا أو إعادة تشكيل قسرية شاملة للإقليم هو توصيف يتجاوز التحليل الوصفي إلى حكم تقويمي صريح؛ وفي المقابل يمكن فهمه أكاديميا ضمن منطق الهيمنة البنيوية وإدارة التفوّق غير المتكافئ، حيث يُستخدم التفوق العسكري لإنتاج بيئة أمنية تُقيد خيارات الفاعلين الآخرين وتعيد تنظيم توازنات القوة دون الحاجة إلى سيطرة مباشرة دائمة.[3]

---

[1] Jermy M Sharp .Christina L.arabia. jim Zanotti .Clayton Thomas.and Kenneth Katzm **.Israel'sQualitve Military Edge and POSSIBLE U ;S Arms sales to the United arab Emirates** (washington .dc congressional research service october 26 ;2020).p12_14

[2] إبراهيم عبد الكريم، **الصناعات العسكرية الإسرائيلية المحددات البنية الصادرات**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية 2004) ص 191 ويتناول المؤلف تطور الصناعات العسكرية الاسرائلية ودورها في دم التفوق العسكري وتعزيز مكانة إسرائيل الاستراتيجية.

[3] عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، **موسوعة السياسية**، الجزء الأول) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر من الجزء الأول، ص ،81، (1994).

وفي الميدان العملي، طوّر الكيان الصهيوني ما يُعرف بالحملة بين الحروب، وهي عقيدة عسكرية حديثة تقوم على تنفيذ سلسلة من العمليات المحدودة والمستمرة ضد الخصوم دون الانزلاق إلى حرب شاملة، وتهدف هذه المقاربة إلى منع تراكم القدرات العسكرية لدى الأطراف المعادية[1]، وإضعاف بنيتها القتالية بشكل تدريجي عبر استهداف مراكز الإمداد، والتخزين، والبحث والتطوير، بما يضمن الحفاظ على فجوة التفوق العسكري قائمة ومستمرة، وتُنفّذ هذه السياسة عبر مزيج عملياتي متكامل يجمع بين الضربات الجوية الدقيقة، والحرب السيبرانية والإلكترونية، والعمليات الخاصة ذات الطابع الاستخباري، والتي تستهدف في الغالب مواقع حساسة ضمن مسارح إقليمية، مثل: سوريا ولبنان، وهكذا لا تُفهم الحملة بين الحروب كسلسلة من الردود التكتيكية، وإنما كإستراتيجية استنزاف ممنهجة تعمل على إدارة التهديدات قبل تحولها إلى قدرات مكتملة، وإبقاء ميزان القوى الإقليمي في حالة اختلال محسوب يخدم استمرار التفوق.

وتعتمد هذه السياسة على ما تسميه إسرائيل التحكم في العتبة؛ أيْ تنفيذ ضربات متكررة لا تؤدّي إلى اندلاع حرب شاملة لكنها تُبقي الخصم في حالة استنزاف دائم، فمن الناحية العملية تستفيد إسرائيل من تفوقها في المراقبة الجوية والاستخباراتية لتقليص زمن القرار، وتستخدم أدوات سيبرانية لتعطيل أنظمة الاتصالات والرادار لدى خصومها، مما يسمح لها بإصابة أهدافها بدقة مع تقليل احتمالات الرد المباشر، كل ذلك يتم بتنسيق غير معلن مع قوى دولية في المنطقة لتفادي أيّ صدام، مما يجعل العمليات الإسرائيلية مغطاة سياسياً في أغلب الأحيان.[2]

يلفت عدد من المحللين إلى أنّ هذا النمط من السياسة يثير إشكالات قانونية وسياسية متزايدة، خصوصًا مع توسّع نطاق العمليات إلى أراضٍ خاضعة لسيادة دول عربية، ما يطرح تساؤلات حول الحدود الفاصلة بين العمل العسكري الوقائي من جهة، واحتمالات الانزلاق نحو انتهاكات للقانون الدولي من جهة أخرى[3]، كما يُطرح

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **نفس المرجع السابق**، الجزء الثالث ص 177.

[2] حنا إلياس –**المواجهة بين حزب الله وإسرائيل في المعادلة الإقليمية والجيوسياسية الكبرى**_مركز الجزيرة للدراسات 30ابريل 2024تاريخ الإطلاع 11 سبتمبر 2025 .https:// aljazeera. net /ar/ article/5912

[3] M;T;Samuel .**the lsrael _Hamas War.Historical Context and lnternational LAW** MIddie East Policy 30.no .4(winter2023)p7

سؤال آخر يتعلق بقدرة إسرائيل على الحفاظ على مستويات الدعم الغربي لها إذا ما أدّت هذه العمليات المتكررة إلى أزمات إنسانية أو إلى تآكل صورتها في الرأي العام الدولي، بما قد ينعكس على الكلفة السياسية والدبلوماسية لهذا النهج، وعلى مستوى أوسع، يشير بعض التحليل الإستراتيجي إلى أنّ الجمع بين التفوق العسكري النوعي (QME)وبين سياسة الحملة بين الحروب يسهم في إنتاج نمط من إدارة الأمن الإقليمي تتداخل فيه الأبعاد المؤسسية مع الممارسة الميدانية، فبينما تضع الولايات المتحدة أطرا عامة لضبط ميزان التسليح في المنطقة من خلال سياسات التفوق النوعي وشروط نقل السلاح، تعمل إسرائيل ميدانيًا –وفق هذا التصور التحليلي– على منع أيّ تحوّل جذري في ميزان القوى عبر استهداف محاولات تطوير القدرات العسكرية لدى بعض الأطراف الإقليمية[1].

واستنادا لهذا السياق، لا يقف تأثير هذا التداخل على البُعد العسكري وحده، ويصل ليشمل البنية الاقتصادية والسياسية المرتبطة بأسواق السلاح وأنماط الاعتماد التكنولوجي، حيث تُنتج هذه المنظومة قيودًا غير مباشرة على قدرات بعض دول الإقليم في بناء توازن عسكري مستقل، ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنّ هذه القراءة تندرج ضمن مقاربات تفسيرية في دراسات العلاقات الدولية، وليست حكما واحدا متفقا عليه؛ إذ تتباين التقديرات حول مدى تأثير هذه السياسات وحدودها ونتائجها الفعلية على بنية النظام الإقليمي.

وبعد عام 2011، أصبح مفهوم التفوق العسكري في الحالة الإسرائيلية –وفق عدد من القراءات في أدبيات العلاقات الدولية– أوسع من مجرد تفوق دفاعي أو تفوق تكنولوجي؛ إذ يُنظر إليه بوصفه منظومة مركبة من الأدوات العسكرية والاستخباراتية والسياسية الهادفة إلى إدارة البيئة الأمنية الإقليمية والمحافظة على ميزان قوة غير متكافئ، وضمن هذا التصور التحليلي، لا تعمل هذه المنظومة كاستجابة ظرفية للتهديدات فقط، وإنما كنهج إستراتيجي مستمر يسعى إلى منع تشكّل قدرات عسكرية لدى أطراف إقليمية قد تؤدي إلى تغيير جذري في توازن القوى القائم، ومن هذا المنظور النقدي، يمكن تفكيك هذه المنظومة إلى عدة مستويات متداخلة تعمل

[1] 0252 الجزيرة نت "**الدعم الأمريكي لإسرائيل: حجمه وأهدافه ومجالاته**، موسوعة الجزيرة 25اكتوبر 2023تم الإطلاع عليه يوم 13، نوفمبر ،.https://WWW.aljazeera .net/encyclopedie/

بصورة متكاملة: مستوى أول يرتبط بإدارة التفوق العسكري النوعي عبر الدعم التكنولوجي والتحالفات الدولية؛ ومستوى ثان يتصل بالأدوات العملياتية التي تستهدف تعطيل تراكم القدرات لدى الخصوم؛ ومستوى ثالث يرتبط بالبنى القانونية والسياسية التي تنظّم بيئة التسلح وتؤثر في مساراته الإقليمية، غير أنّ توصيف هذه العناصر بوصفها مشروعا استعماريا واضحا يعكس قراءة تفسيرية جدلية داخل الحقل البحثي، في حين توجد قراءات أخرى تفسّرها ضمن منطق الردع وإدارة المخاطر في بيئة إقليمية عالية التهديد والتنافس.[1]

أولاً– السند السياسي والقانوني: التفوق العسكري النوعي المدعوم أميركيا

يُنظر في هذا السياق في بعض المقاربات النقدية إلى ما يُقدَّم بكونه التزاما داعما من قِبل عدد من الدول الغربية تجاه إسرائيل بصفته أكثر من مجرد تعاون أمني تقني؛ إذ يُفهم ضمن منظومة أوسع من الاعتبارات السياسية والإستراتيجية المرتبطة بإدارة توازن القوى في الإقليم. [2]ووفق هذا التصور، تنعكس هذه المنظومة في سياسات ضبط تصدير السلاح وإعادة تقييم صفقات التسليح الموجهة لدول المنطقة، بما قد يترتب عليه –في بعض الحالات– تفاوت في إتاحة القدرات والتقنيات العسكرية المتقدمة بين الأطراف الإقليمية، وهكذا لا تُفسَّر هذه الإجراءات بكونها مجرد أدوات تنظيمية محايدة لسوق السلاح أو آليات لضبط الاستقرار الإقليمي، وإنما باعتبارها جزءا من شبكة ترتيبات دولية أوسع تُسهم في تشكيل بنية غير متكافئة في توزيع القدرات العسكرية، لامع الإشارة في الوقت نفسه إلى أنّ هذه القراءة محلّ نقاش بين مدارس تحليلية مختلفة؛ إذ ترى مقاربات أخرى أنها تندرج ضمن منطق منع الانتشار وإدارة المخاطر والحفاظ على تفوق نوعي يُفترض أنه يهدف إلى تقليل احتمالات التصعيد لا إلى فرض هيمنة أحادية.

---

[1] أحمد خليفة، (إشراف وتحرير) ورندة حيدر (إعداد)، **العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،2015) ص 85

[2] Zeev Maoz, **Defending the holy Land ; A critical Analysis of lsrael's Security and foreign Policy** (Ann Arbor : University of Michigan Press ;2006 p250

ثانياً- التطبيق الميداني: الحملة بين الحروب كطريقة ضغط ممنهج

تُفهم السياسة العملية المعروفة باسم الحملة بين الحروب في بعض التحليلات الإستراتيجية على أنّها أكثر من مجرد نهج دفاعي تقليدي؛ إذ تُوصف كأداة ضغط مستمرة تقوم على تنفيذ ضربات متكررة ومحدودة تستهدف شبكات وبنى تحتية ذات طابع عسكري أو لوجستي أو تقني، بهدف منع تراكم القدرات لدى الخصوم وإبطاء مسارات تطويرهم العسكري، ووفق هذا التصور، لا تركز هذه المقاربة على تحقيق حسم عسكري مباشر بقدر ما تسعى إلى التأثير في قدرة الأطراف الأخرى على التخطيط طويل المدى وإعادة بناء القوة بشكل تراكمي، عبر فرض حالة من الاستنزاف والضغط المستمر، وموازاة لذات السياق يختلف تقييم طبيعة الأهداف والآثار باختلاف الإطار التحليلي؛ فبينما ترى بعض القراءات أنّ استهداف مواقع ذات استخدام مزدوج قد يؤدّي إلى انعكاسات تمتد إلى البنية المدنية والخدمية، وتعدّ مقاربات أخرى أنّ هذه العمليات تندرج ضمن منطق استباق التهديدات ومنع تحول البنى العسكرية المعادية إلى قدرات فاعلة، ليبقى توصيف هذه السياسة محل جدل بين من يقرأها كآلية لإدارة الأمن الإقليمي ومن يراها كأداة ذات آثار بنيوية أوسع على بيئة الصراع.[1]

ثالثاً- أدوات الردع الخفية والتحالفات: الغموض النووي والغطاء الغربي

يُنظر في بعض الأدبيات الإستراتيجية إلى إبقاء القدرات النووية ضمن نطاق من الغموض المتعمد بكونه خيارا يرتبط بمنطق الردع؛ إذ يهدف إلى خلق حالة مستمرة من عدم اليقين لدى الفاعلين الإقليميين، بما يؤثّر في حساباتهم الإستراتيجية ويزيد من تعقيد تقدير المخاطر المرتبطة بأيّ تصعيد محتمل، وهكذا يُفهم الغموض النووي كأداة ضمن منظومة الردع غير المعلن، تقوم على إدارة إدراك الخصوم أكثر من التصريح الصريح بالقدرات أو استخدامها، وفي المقابل، تشير بعض القراءات النقدية إلى أنّ استمرار الدعم الغربي لهذا النمط من التوازنات قد يحدّ من فاعلية آليات المحاسبة الدولية، بما ينعكس على كلفة استخدام القوة أو التهديد بها في بعض السياقات، غير أنّ هذا التفسير يظل محل جدل بين المقاربات التحليلية؛ إذ ترى اتجاهات أخرى أنّ الغموض النووي يندرج أساسا ضمن منطق الاستقرار الإستراتيجي ومنع التصعيد، وليس كأداة لإعادة تشكيل

[1] Ltamar Lifshitz and erez seri _Levy. **Lsrael's lnter_war Campaigns Doctrine ; from opportunism to Principle** gournal of strategic studies 46 .no 2(2023) p 300.

الوقائع السياسية أو فرضها.[1]ونتيجة هذا المزيج السياسي–العملي تتولد آثار مباشرة وعميقة على المستويَين الإقليمي والداخلي، حيث تتكرر دورات العنف والضغط بما يفضي إلى أزمات إنسانية متتابعة وإلى إضعاف البنى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتأثّرة، وفي الوقت نفسه، تؤدّي الفوارق الكبيرة في بنية القوة إلى نشوء منطق استنزاف غير متكافئ؛ إذ تجد الدول التي تسعى إلى موازنة هذه القدرات نفسها مضطرة إلى تحمل أعباء مالية وعسكرية مرتفعة لمجاراة منظومات دفاعية متقدمة تستند إلى دعم وتحالفات خارجية واسعة، في حين تظل أدوات الرد لدى الفاعلين الأقل قوة محدودة نسبيًا من حيث الكلفة لكنها قابلة للتكرار والتأثير .فهذا الاختلال في بنية الكلفة يعيد تشكيل حسابات الفاعلين ضمن منطق غير متناظر، حيث يتقابل إنفاق مرتفع على بناء أنظمة دفاعية مع قدرة هجومية أقل كلفة نسبيًا، ما يخلق حالة ضغط إستراتيجي مستمر على الأطراف المختلفة، وعلى المستوى السياسي الداخلي، ينعكس هذا الوضع في صورة قيود دائمة على صناع القرار في الدول المجاورة؛ إذ يُدفعون إلى الموازنة بين القبول بالمعادلات المفروضة لتجنب التصعيد، أو الانخراط في مسارات مواجهة قد تترتب عليها كلفة بشرية ومادية مرتفعة على مجتمعاتهم.[2]إذن، فالهيمنة العسكرية –وفق هذا المنظور– تواجه باستمرار ما يُعرف في الأدبيات الإستراتيجية بـ«التعلم المضاد»؛ أيْ قدرة الخصم على التكيّف وإعادة الابتكار في أدواته وأساليبه القتالية، فمع مرور الوقت، يمكن لزيادة كثافة الإطلاق، وانتشار أنماط التسليح الشبكي منخفض الكلفة، والاعتماد على منصات بسيطة وقابلة للتجديد السريع، إلى جانب إدخال تعديلات تكتيكية على أساليب التصويب والتوقيت، قادرة على أن تُضعف من فعالية المنظومات العسكرية باهظة الكلفة وتحدّ من تفوقها النوعي، وفي المقابل قد يؤدّي الاعتماد الطويل على نمط الضربات المتكررة دون عتبة الحرب الشاملة إلى نشوء ما يمكن وصفه بـ«الإدمان العملياتي» لدى الطرف المتفوق؛ أيْ الميل إلى تفضيل [3]إدارة الصراع عبر تدخلات مستمرة ومحدودة بدل الاستعداد لمواجهة شاملة عند الضرورة، وينتج عن

[1]T.v.Paul. **The Tradition of Non_Use of Nuclear Weapons** (stanford.CA : Stanford University Press.2009 ; P135

[2] Anthony H.cordesman .With the assistance of Jannifer Moravitz. **The lsraeli Pales tinian war Escalating to Nowhere** (westport ct : praeger security lnternational 2005 p.p 223_245.

[3] ناظم محمد نجم الجبوري، **توظيف الحرب الخاطفة في الاستراتجية العسكرية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير، جامعة كركوك ،2025، ص 76.

ذلك مفارقة إستراتيجية مهمة؛ إذ تبدو منظومة التفوق مستقرة وفعّالة في ظاهرها، لكنها في العمق قد تكون عرضة للهشاشة أمام تغييرات بسيطة وسريعة في سلوك الخصم أو في أنماط تكيّفه العملياتي، بما يعيد فتح المجال أمام إعادة توازن تدريجية في بيئة الصراع.

البُعد الأخلاقي والشرعي: شرعنة العنف باسم الأمن

لا يُمكن للغطاء القانوني والسياسي أن يحجب الإشكال الأخلاقي الجوهري في توظيف القوة المتكررة تحت ذرائع أمنية؛ إذ إنّ إعادة توصيف العنف كونه إجراء أمنيًا لا تغيّر من طبيعته بوصفه فعلا منظما قد يفضي إلى تقييد الحقوق وتقويض مجالات الحرية، لهذا فإنّ الاستناد إلى الشرعية الدولية المعلنة قد يتحول – في بعض القراءات النقدية– إلى أداة تبريرية تُستخدم لتأطير ممارسات القوة، في حين تكشف الوقائع الميدانية عن أنماط ممتدة من القهر والعزل وإعادة إنتاج الهشاشة الاجتماعية، بما ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حياة المدنيين، وعليه يبرز سؤال أخلاقي مركزي في هذا السياق حول حدود توظيف مفهوم الأمن ذاته: هل يمكن للأمن أن يحتفظ بوظيفته الحامية عندما يتحول إلى إطار يبرر ممارسات تمسّ الحق في الحياة والكرامة والسيادة؟ [1]

فمن منظور علم السياسة وتحليل العلاقات الدولية، لا يمكن النظر إلى التفوق العسكري الإسرائيلي بعد عام 2011 كتحوّل تقني أو حالة تفوق دفاعي محايد؛ لأنّه يُفهم ضمن بعض المقاربات النقدية كجزء من بنية أوسع لإدارة الإقليم وإعادة إنتاج اختلالات القوة فيه، فبدل أن يقتصر هذا التفوق على وظيفة الردع أو الحماية، يتم توظيفه –وفق هذا التصور– في إطار شبكة من الأدوات السياسية والعملياتية والتحالفات الدولية التي تُسهم في ضبط سلوك الفاعلين الإقليميين وإعادة تشكيل شروط التوازن الإستراتيجي، وتنعكس هذه البنية في تداخل العقود السياسية والدعم العسكري والغطاء الدولي، بما يجعل استخدام القوة أو التهديد بها جزءًا من ممارسة مؤسسية مُقنّنة ضمن نظام دولي يمنح شرعية عالية لأشكال معيّنة من العنف تحت عنوان «الأمن»، لهذا فقراءة

[1] Edward Newman **Human Security**. Oxford, Research Encyclopedia of lnternational Studies (oxford :oxford university Press December 22;2017)https://doi .org /10.1093/acrefore /9780190846626.013.215.

هذا الواقع لا تقف على التحليل العسكري التقني[1]، وتصل إلى مقاربة سياسية–أخلاقية تُعيد مساءلة أثر هذا التفوق في إعادة توزيع الكلفة الإستراتيجية والسيادية بين الأطراف، وفي تشكيل بيئة إقليمية قد تُقيّد إمكانات التطور السياسي والعسكري للدول الأخرى، بما يفرض الحاجة إلى نقاش أوسع حول حدود شرعنة العنف حين يُقدَّم في إطار خطاب الأمن.

ومنذ العقد الثاني من الألفية، اتسع مفهوم التفوق العسكري الإسرائيلي في بعض التحليلات ليشمل أبعادًا تتجاوز المجال التقني إلى وظائف بنيوية تتصل بإدارة الزمن الإستراتيجي في الإقليم؛ أيْ التحكم في إيقاع تطور القدرات لدى الخصوم ومنع وصولهم إلى مستويات التكافؤ، ووفق هذا المنظور، لا يُقوم التفوق في التفوق في العتاد أو القدرات العملياتية، ويتحول إلى منظومة مركبة تمزج بين الأدوات العسكرية، والآليات الاقتصادية، وشبكات المعرفة والتكنولوجيا، بما يتيح التأثير في مسارات التحديث العسكري الإقليمي، كما يُشار إلى أنّ هذا التفوق يرتبط –في جزء منه– ببنية قانونية–سياسية دولية، خاصة عبر مفهوم التفوق العسكري النوعي الذي ينعكس في سياسات تسليح وانتقاء نقل التكنولوجيا، ويُسهم في إعادة تشكيل شروط المنافسة العسكرية في المنطقة، وضمن هذا الإطار، يُفهم التفوق كعنصر من عناصر تنظيم المجال الإقليمي، حيث تتداخل فيه آليات الردع مع أدوات الضبط غير المباشر لمسارات بناء القوة لدى الفاعلين الآخرين، وهو ما يجعله موضوعًا مركزيا في النقاشات حول طبيعة النظام الإقليمي غير المتكافئ وحدود السيادة الفعلية للدول داخله.[2]

أمّا في البُعد التقني–الإستراتيجي، لم يعد التفوق العسكري الإسرائيلي يُفهم كامتلاك لمنظومات تسليح أكثر تطورا، وإنما كقدرة على التحكم في الإيقاع الزمني لتطور الخصوم ومساراتهم العسكرية، فوفق هذا التصور التحليلي، تعمل هذه المنظومة على إبطاء تراكم القدرات لدى الأطراف الأخرى، وتفتيت مسارات تحديثها، وجعل أيّ محاولة لبناء قوة نوعية جديدة مرتبطة بكلف سياسية واقتصادية وأمنية مرتفعة، بما يعيد تشكيل حسابات

[1] إلياس حنا، مرجع سابق.

[2] عبد الحليم، **ضبط التسلح وإشكالية التفوق النوعي الإسرئيلي**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 29، العدد114، مصر،1993، ص 120

الجدوى الإستراتيجية لديهم، وهكذا يصير التفوق أداة لإدارة البيئة الأمنية الإقليمية عبر التحكم في شروط التطور وليس فقط في نتائج المواجهة، بحيث يُعاد تعريف الأمن بوصفه قدرة على منع نشوء التهديدات قبل اكتمالها[1].

غير أنّ هذا النمط من التفوق –على الرغم من تماسكه الظاهري– يُقرأ في بعض الأدبيات بوصفه حاملًا لتوترات بنيوية كامنة، سواء على المستوى الأخلاقي أو الإستراتيجي، فمن جهة يطرح سؤال العلاقة بين إنتاج الأمن الذاتي وتقويض أمن الآخرين، ومن جهة أخرى يثير إشكالية استدامة بيئة إقليمية تقوم على الاختناق الإستراتيجي المتبادل وردود الفعل التراكمية، وفي هذا السياق، يُشار إلى أنّ كل دورة من دورات الاستخدام العسكري المكثف قد تسهم في إعادة إنتاج بيئة عدائية أكثر تعقيدًا، بما يعزز ديناميات المقاومة والتكيف لدى الأطراف الأخرى بدل احتوائها بشكل نهائي، كما يُفهم خطاب هندسة ميزان القوة في بعض التحليلات النقدية كإعادة صياغة لغوية لممارسة أوسع تتجاوز إدارة التوازن إلى التأثير في شروطه البنيوية، حيث تتداخل الأدوات القانونية والتكنولوجية والتحالفية في تشكيل نظام غير متكافئ لإدارة القوة في الإقليم.[2]

وبالرغم من هذا الغطاء المؤسسي والتحالفات السياسية التي تُسند هذا النمط من التفوق، فإنّ استمراريته تظل –وفق بعض القراءات الإستراتيجية– رهينة لجملة من العوامل البنيوية التي قد تُضعف من صلابته على المدى الطويل، من بين هذه العوامل: هشاشة سلاسل التوريد العالمية، وتقلّب المواقف السياسية داخل الدول الداعمة، واحتمال إعادة ترتيب أولويات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، إضافة إلى تنامي قدرات أطراف إقليمية على التكيف مع أنماط التفوق القائمة وتطوير أساليب التفاف وتقليل الفاعلية عبر التعلم المضاد والتحديث المستمر.وضمن هذا الإطار، يشير عدد من التحليلات إلى أنّ التاريخ الإستراتيجي يُظهر أنّ أنماط القوة المفرطة حين تتحول إلى اعتماد مفرط على التفوق المستدام قد تواجه تحديات تآكل تدريجي من الداخل، سواء نتيجة اتساع فجوة الكلفة بين الحفاظ على التفوق وإدارته، أو بسبب ديناميات رد الفعل لدى الخصوم الذين

[1] دلال محمود السيد، **بيئة مضطربة: أوجه الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسر**ئلية، مجلة السياسة الدولية ،13، أكتوبر تشرين الأول 2013، تم الإطلاع عليه يوم 13 جانفي ،2026.

[2] Shmuel Bar, "**Israeli Strategic Deterrence Doctrine and Practic**e," Comparative Strategy 39, no. 4 (2020): 321–353**.**

يتعلمون ويعيدون تشكيل أدواتهم بمرور الزمن، ووفق هذا التصور فإنّ المنظومة التي تبدو مستقرة في ظاهرها قد تنطوي على عناصر هشاشة كامنة تجعلها عرضة للاهتزاز أمام تحولات سريعة في البيئة الدولية أو الإقليمية، بما يعيد فتح النقاش حول مدى قدرة أيّ تفوق عسكري على التحول إلى بنية دائمة دون أن يواجه حدودًا بنيوية تتعلق بالتكيّف، والاستنزاف، وتغير موازين الإرادة السياسية.[1]

ففي بعض القراءات النقدية، يُفهم التفوق العسكري الإسرائيلي كتعبير عن اعتبارات تتجاوز منطق الكفاءة الإستراتيجية البحتة، ليعكس في جزء منه إدراكا دائما لهشاشة البيئة السياسية والأمنية المحيطة، واستنادا لذلك لا تُوظَّف عملية تراكم القوة فقط بوصفها أداة دفاعية تقليدية، وإنما كوسيلة لإدارة حالة مستمرة من عدم اليقين الإستراتيجي وتأجيل لحظات الاختبار السياسي والأمني، ومن هذا المنظور، يُعاد تفسير بنية التفوق بوصفها منظومة ردع مركّبة تسعى إلى ومع ذلك تبقى هذه القراءة محل نقاش بين المقاربات المختلفة؛ إذ ترى اتجاهات أخرى أنّ منطق تراكم القوة يندرج أساسا ضمن حسابات الأمن القومي والردع في بيئة إقليمية عالية التهديد، دون أن يستلزم بالضرورة أيّ افتراضات تتعلق بطبيعة الشرعية أو دوافعها المعيارية[2].

المطلب الثاني: الردع العسكري والأمن الوقائي

يقع مفهوم الردع العسكري في صميم جزء من الأدبيات التي تتناول العقيدة الأمنية الإسرائيلية الحديثة، حيث يُفهم كأداة مركزية لإدارة السلوك الإقليمي في بيئة تُصنَّف على أنها عالية التهديد وعدم اليقين، ومن خلال ذلك لا يقف الردع على كونه وسيلة دفاعية تقليدية لحماية المصالح الحيوية، ويُستخدم كآلية لتوجيه حسابات الخصوم عبر التأثير في إدراكهم لكلفة الفعل وحدود المخاطرة، بما يحدّ من قدرتهم على المبادرة العسكرية أو السياسية، حيث، يُشار إلى أنّ الردع يقوم على إنتاج إكراه غير مباشر يعتمد على التهديد بالعقوبة المحتملة أكثر من استخدام القوة الفعلية، وهو ما يجعله جزءا من ديناميات إدارة الصراع وليس مجرد أداة حرب، ومع ذلك تختلف المقاربات التحليلية في تفسير هذا الدور؛ فبينما ترى بعض القراءات النقدية أنّ هذا النمط قد يفضي

[1] محمود سويد (محرر)، **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عامًا** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983).

[2] فادي نحاس، **المؤسسة الأمنية والعسكرية في دليل إسرائيل العام 2025**، قراءة التحولات، تحرير همت زعبي ورازي نابلسي، وأحمد عز الدين أسعد وخالد فراج، مؤسسة الدراسات الفلسطنية ،2025) ص،258.

إلى علاقات قوة غير متكافئة تدار عبر الضغط المستمر وتقييد خيارات الأطراف الأخرى، تؤكّد مقاربات أخرى أنه يندرج ضمن منطق الاستقرار ومنع التصعيد في بيئة إقليمية معقدة، وفي كل الأحوال يبقى الردع في هذا السياق مفهوما مركبا يجمع بين البُعد العسكري والبُعد الإدراكي، حيث لا تُقاس فاعليته فقط بامتلاك القوة، وإنّما بمدى قدرة هذه القوة على تشكيل تصورات الفاعلين الآخرين حول المخاطر المحتملة وحدود السلوك المسموح به.[1]

وفي الميدان كذلك، طوّرت إسرائيل خلال الفترة 2011–2022 منظومة ردعية متعددة المستويات تقوم على دمج الردع بالمنع والردع بالعقاب، بما يعكس تداخلا بين أدوات الدفاع والهجوم داخل بنية واحدة لإدارة الصراع، ووفق هذا التصور في أدبيات الإستراتيجية، لا يقف الهدف على توفير الحماية المادية فحسب، ويمتد إلى التأثير في حسابات الخصم المتعلقة بجدوى استخدام القوة وإمكانية تحقيق أثر سياسي أو عسكري من وراء ذلك، وفي هذا السياق، يُنظر إلى تطوير منظومات الدفاع الصاروخي متعددة الطبقات –مثل: القبة الحديدية وغيرها من الأنظمة– بكونه عنصرا ضمن هذه الهندسة الردعية، حيث لا يقف دوره على اعتراض التهديدات، ويصل إلى إعادة تشكيل إدراك الفاعلين الآخرين لفاعلية هجماتهم وكلفتها يُفهم تقليص الأثر العملياتي للهجمات؛ من منطلق كونه عاملا مؤثرا في تقليل القيمة الرمزية والسياسية للفعل العسكري، بما ينعكس على ديناميات الردع والتصعيد، ومع ذلك تختلف القراءات حول دلالات هذا التطور؛ إذ ترى بعض المقاربات أنه يعزز منطق الحماية وتقليل الخسائر، بينما تراه قراءات نقدية جزءًا من إعادة تنظيم أثر القوة في المجال الرمزي والنفسي للصراع.[2]

وتماشيا مع نفس السياق يُنظر إلى ما يُسمى بالردع بالعقاب بكونه الوجه الأكثر حدة في هندسة الردع متعددة المستويات، حيث يقوم على توجيه ضربات قسرية لا تستهدف الفاعل العسكري وحده، وتصل آثارها إلى البيئة المحيطة به تحت ذرائع تتصل بالبنى الحاضنة أو شبكات الدعم، ووفق بعض الأدبيات التي تناولت

[1]Paul K. Davis, **Toward Theory for Dissuasion (or Deterrence) by Denial**, Santa Monica: RAND,corporation 2014, pp. 1–3, 7–9

[2]Yiftah Shapir, "**Lessons from the Iron Dome**," Military and Strategic Affairs 5(1), Tel Aviv: INSS, 2013, pp. 25–33

تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب 2006، يُشار إلى ما عُرف بـ"عقيدة الضاحية" كنموذج عملياتي يقوم على استخدام قوة مفرطة ضد مناطق سكنية أو بنى حضرية مرتبطة بالخصم، بهدف إعادة تشكيل سلوكه المستقبلي عبر رفع الكلفة الشاملة لأيّ فعل مقاوم، وفي هذا الإطار يُفهم الردع العقابي بصفته آلية تسعى إلى إنتاج أثر نفسي–إستراتيجي يتجاوز البُعد العسكري المباشر، من خلال ترسيخ إدراك جماعي للكلفة العالية للمواجهة، بما ينعكس على البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بالفعل المسلح، ومع ذلك تختلف المقاربات في توصيف هذه السياسة؛ فبينما تراها بعض التحليلات جزءا من منطق الردع غير المتكافئ وإدارة الصراع في بيئة عالية التهديد، تذهب قراءات نقدية إلى اعتبارها نمطا من أنماط الإخضاع القسري الذي يعيد إنتاج التوتر بدل احتوائه.[1]

وتماشيا مع مستوى أكثر تركيبا، يتجه الفعل العسكري الإسرائيلي –وفق بعض القراءات التحليلية نحو توسيع مفهوم الردع ليشمل مختلف المجالات العملياتية: البر والجو والبحر والفضاء السيبراني، بما يندرج ضمن ما يمكن وصفه بردع عابر للمجالات، ووفق هذا التصور، لا يقف هذا التوسع على التطور التقني في أدوات الاشتباك، ويعكس نمطا في إدارة المجال الإقليمي يقوم على تقليل الفواصل بين ساحات الصراع المختلفة، بحيث تصبح كل ساحة قابلة للتأثير المتبادل ضمن منطق إستراتيجي واحد. وفي هذا السياق، يُفهم نقل الكلفة بين الجبهات –سواء جغرافيا أو عملياتيا بكونه أداة لإعادة توزيع الضغط الإستراتيجي، وليس بالضرورة كمؤشر على تفوق عملياتي صرف، وإنما كجزء من هندسة أوسع لإدارة التهديدات في بيئة متعددة الساحات[2].

ومن جهة أخرى، يرتبط هذا النهج بما يُعرف في الأدبيات الأمنية الإسرائيلية بمفهوم الأمن الوقائي، الذي يقوم على توسيع نطاق العمل الاستباقي بناءً على تقديرات استخباراتية لاحتمالات التهديد قبل تحققه الفعلي، ووفق هذا المنطق يُعاد تعريف العلاقة بين الدفاع والهجوم بحيث تتداخل إجراءات الوقاية مع إجراءات

[1] فادي نحاس، **المرجع السابق** ص280.

[2]Center for Security Studies (**CSS-ETH), Israel's National Cybersecurity and Cyberdefense Posture**, Zurich: ETH Zurich, 2020, p. 8

الردع، ما يثير نقاشا أكاديميا حول حدود الفصل بينهما في بيئات الصراع المعقدة[1]، غير أنّ هذه المقاربة تُقرأ بشكل متباين؛ فبينما تراها بعض التحليلات جزءا من منطق إدارة المخاطر وتقليل احتمالات التصعيد المستقبلي، ترى فيها مقاربات نقدية توسعا في مفهوم الفعل الأمني بما يمنحه طابعا استباقيا دائما، ينعكس على طبيعة استقرار الإقليم ويعيد تشكيل حدود السيادة الفعلية بين الفاعلين فيه.[2]

ففي بعض القراءات النقدية في دراسات العلاقات الدولية، يُعاد تفسير مفهوم الردع في الحالة الإسرائيلية بوصفه جزءًا من منظومة أوسع لإدارة البيئة الإقليمية وليس مجرد آلية تقليدية لحماية الحدود أو منع التهديدات، إذ يُفهم على أنه أداة تؤثّر بصورة غير مباشرة في سلوك الفاعلين الإقليميين عبر إعادة تشكيل حساباتهم المتعلقة بالمخاطر والتكاليف وحدود الحركة الاستراتيجية، بما ينعكس على أنماط التفاعل السياسي والأمني في المنطقة، ومن هذا المنظور، يندرج الردع ضمن بنية أوسع من إدارة القوة غير المتكافئة التي تتداخل فيها الأدوات العسكرية مع الأبعاد الاستخباراتية والسياسية والدبلوماسية لإنتاج توازنات إقليمية معقدة، غير أنّ هذا التفسير يظل محل جدل بين المقاربات المختلفة؛ إذ ترى اتجاهات تحليلية أنه يعكس منطق الردع ومنع التصعيد في بيئة عالية التهديد، بينما تؤكّد قراءات نقدية أخرى أنّ اتساع نطاق استخدام القوة في هذا السياق قد يسهم في إعادة إنتاج التوترات بدل احتوائها، بما يجعل مفهوم الردع ذاته موضوعًا مفتوحًا لإعادة النظر في حدوده ووظائفه.[3]

ويقف الحدّ الفاصل بين "الضربة الاستباقية" و"الوقاية" على معيارَين أساسَيين يتمثّلان في قرب التهديد ودرجة ضرورته، وهو ما تجسّده القاعدة القانونية الكلاسيكية المرتبطة بصياغة كارولاين التي تشترط أن تكون الضرورة فورية وطاغية ولا تترك مجالًا للاختيار أو التروي، مع التزام واضح بمبدأ التناسب في الرد، غير أنّ سياسات الوقاية في المقاربات المعاصرة تتحرك غالبًا داخل منطقة رمادية؛ إذ تعتمد على مؤشرات تراكمية

[1]International Committee of the Red Cross, **Interpretive Guidance on the Notion of Direct Participation in Hostilities, Geneva:** ICRC, 2009, pp. 44–49, 70– 82**.**
[2]; General Staff of the IDF**, The IDF Strategy, Tel Aviv: Israel Defense Forces**, 2015, pp. 27،29
[3]Congressional Research Service**, Israel: Background and U.S. Relations**, Washingto
n D.C.: CRS, 2023, pp. 26–29

وتقديرات احتمالية ومعطيات تقنية وتنظيمية يصعب تحويلها إلى مبرر قانوني قاطع، ما يجعل عملية اتخاذ القرار مرتبطة بدرجة عالية من التقدير السياسي، وفي هذا السياق، يتحول السؤال من كونه قانونيا صرفا إلى إشكال إستراتيجي عملي: هل يتعلق الأمر بإنذار وشيك يستدعي ردًا سريعًا قد تكون كلفته السياسية مرتفعة، أم بمسار تصاعدي طويل يمكن احتواؤه عبر أدوات مؤسسية تدريجية؟ وضمن هذا التعقيد، تتداخل اعتبارات إدارة المخاطر مع حسابات الزمن الإستراتيجي، بحيث لا يعود القرار مجرد اختيار بين الفعل والامتناع، بل بين أنماط مختلفة من التدخل تختلف في توقيتها وكلفتها ونتائجها المحتملة[1].

ففي المقاربة الإسرائيلية خلال الفترة 2011–2022، يتجسد مفهوم "الأمن الوقائي" ضمن بنية تشغيلية واسعة تتكامل فيها أدوات عسكرية واستخباراتية وتقنية بهدف إدارة التهديدات قبل اكتمالها، حيث لا يُنظر إلى الفعل الأمني كاستجابة لحظية منفصلة، بقدر ما هو عملية مستمرة لإعادة تشكيل البيئة الإستراتيجية المحيطة، وفي هذا الإطار تتداخل مستويات متعددة من العمل: مستوى يركّز على تعطيل مسارات تطور القدرات القتالية المباشرة لدى الخصوم عبر عمليات مستمرة ومنخفضة الظهور، ومستوى ثان يستهدف منع انتشار التقنيات القادرة على إحداث تحولات نوعية في موازين الاشتباك، مثل: الوسائل الصاروخية الدقيقة والمنظومات غير التقليدية، ومستوى ثالث يتجه نحو التأثير في البنية العلمية والتكنولوجية بعيدة المدى بما يحد من تقلص الفجوة النوعية على المدى الإستراتيجي، وبهذا المعنى لا تظهر هذه الممارسات كإجراءات متفرقة أو ردود فعل ظرفية، وإنما كإطار إستراتيجي متكامل يسعى إلى تثبيت اختلال ميزان القوة بصورة مسبقة عبر الجمع بين المنع والإحباط وإدارة مسارات التطور لدى الخصوم، بما يعيد إنتاج التفوق بوصفه حالة بنيوية مستمرة أكثر من كونه نتيجة تفوق لحظي في ميدان المواجهة[2].

وموازاة لهذا السياق، تُفهم الحملة بين الحروب بكونها نمطا عملياتيا منظما يتجاوز فكرة الضربات المتفرقة تحت العتبة، ليشكّل آلية ضغط مستمرة تستهدف منع تراكم القدرات لدى الخصم عبر إيقاع محسوب يدمج بين

[1]Elizabeth Wilmshurst, **Principles of International Law on the Use of Force by States in Self-Defence**, (London: Chatham House, 2005), pp. 3–**6**

[2]Ofer Shelah and Carmit Valensi**, The Campaign Between Wars as a Strategy**, INSS Memorandum p227.

الضربات الجوية والعمليات الخاصة والحرب السيبرانية، بما يحافظ على مستوى منخفض من الاحتكاك المباشر ويُضعف في الوقت نفسه إمكانية بناء قدرات تراكمية على المدى الطويل، ونتيجة هذا الإيقاع، تتولد دينامية استنزاف تدريجية تُربك عمليات التخطيط لدى الطرف المستهدف وتفرض عليه كُلفًا سياسية واقتصادية وأمنية متواصلة، دون الوصول بالضرورة إلى عتبة التصعيد الشامل[1].

وعلى المستوى الفني، يقوم هذا النهج على تسلسل عملياتي متكامل يُختصر غالبا في دورة: الاستطلاع والكشف المبكر، ثم التقييم والاستخلاص الاستخباراتي، فاختيار الهدف، وصولا إلى التنفيذ عبر وسائل متعددة تشمل القوة الجوية والبرية والبحرية المحدودة، إلى جانب الهجمات السيبرانية وأشكال التشويش الإلكتروني التي تستهدف الاتصالات والملاحة والبنى الإنتاجية، ويمنح هذا التداخل بين الطبقات المختلفة أفضلية زمنية للجهة المبادِرة، ويحوّل أثر العمليات إلى ضغط تراكمي ممتد يحد من قدرة الخصم على الانتقال من الاستنزاف الجزئي إلى ردّ منظم واسع النطاق. وفي المقابل لا تقف فاعلية هذا النمط على البُعد العسكري المحض، وتصل إلى مستوى هندسة البيئة السياسية والقانونية المحيطة، من خلال التأثير في شروط التسلح والتمويل والإنتاج، وإعادة تشكيل النقاش حول مفهومي الضرورة والتناسب ضمن إطار قانوني–إستراتيجي محل جدل، خصوصًا في سياقات الصراع مع فاعلين غير دولتيين، حيث تتداخل اعتبارات الأمن الوقائي مع إشكالات الشرعية وحدود استخدام القوة.[2]

وفي سياق إدارة المخاطر الإستراتيجية، اعتمدت إسرائيل خلال هذه المرحلة ترتيبات تُصنَّف ضمن منطق فكّ الاحتكاك مع بعض القوى الإقليمية والدولية، بهدف تقليل احتمالات الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع أطراف كبرى، كما في حالة القنوات غير المباشرة مع روسيا في الساحة السورية منذ عام 2015، والتي شملت

[1] Eran Ortal. **The fly on the Elephant's Back the Campaign between wars in lsrael's Security Dcotrine** Strategic Assessment 24 no 2(2021) p.p110-111.
[2]Elizabeth Wilmshurst**, Principles of International Law on the Use of Force by States in Self**-Defence, (London: Chatham House, 2005), pp. 39–57

آليات اتصال عملياتي ورسائل تنسيق غير معلن وإدارة محسوبة لمجالات الحركة الجوية، بما يتيح استمرار النشاط العسكري ضمن هامش من الضبط المتبادل وتفادي التصادم غير المقصود.[1]

وعلى المستوى النفسي–السياسي، ارتبط هذا النمط من الإدارة الميدانية بتعزيز منظومات الدفاع الصاروخي متعددة الطبقات، ليس فقط بوظيفتها الاعتراضية التقنية، وإنما أيضا بدورها في إعادة تشكيل أثر الهجمات من حيث الكلفة والنتيجة الرمزية؛ إذ يؤدّي تقليص حجم الخسائر إلى تقليل القيمة السياسية والمعنوية للفعل الهجومي لدى الخصم، بما يحدّ من قدرته على تحويل الضربة إلى مكسب رمزي، رغم استمرار النقاشات الأكاديمية حول الفاعلية الكلية لهذه المنظومات مقارنة بتكلفة التهديدات منخفضة الكلفة والمتكررة. [2]

وعلى مستوى نظرية الإكراه، يمكن فهم هذه المقاربة بكونها شكلا من الإكراه التراكمي، حيث لا يُستهدف إحداث تغيير إستراتيجي جذري لدى الفا[3]عل غير الدولي بقدر ما يُسعى إلى دفعه نحو إعادة إنتاج سلوكيات مكلفة ومحدودة ضمن هامش ضيق من الخيارات، عبر مزيج من التهديد المستمر والضربات المحسوبة، ويجد هذا التصور جذوره في أدبيات الردع والإكراه لدى شيلنغ، ويتجسد عمليا في البيئات التي يمتلك فيها طرف ما تفوقا نوعيا نسبيا مع حرصه في الوقت ذاته على تجنب الانزلاق إلى حرب شاملة، بما يجعل إدارة العنف عملية مستمرة أكثر من كونها مواجهة فاصلة.

وفي المقابل، يظل البُعد القانوني والأخلاقي حاضرا في تقييم هذا النمط من الاستخدام المتكرر للقوة؛ إذ تشير بعض الأدبيات في القانون الدولي الإنساني إلى أنّ تحول الضربات والإجراءات غير المباشرة إلى حالة دائمة من الضغط العسكري قد يطرح إشكالات تتعلق بتوسّع نطاق الضرر غير المباشر وتأثيره على المدنيين، وكذلك بإشكالية التمييز بين الأهداف العسكرية وما يُوصف بالبنى الحاضنة، وفي هذا السياق يُعاد فتح النقاش

[1]Reuters, "**Israel and Russia to coordinate military actions over Syria**," (London: Reuters, 2015).

[2]Congressional Research Service, **U.S. Foreign Aid to Israel: Overview and Developments since** October 7, 2023, (Washington, DC: CRS, 2025), pp. 33–36.

[3] توماس شيلينغ، **إستراتيجية الصراع**، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون 2010)، ص، ص،18، 28.

حول حدود مفهومي الضرورة والتناسب، وما إذا كانت سياسات الأمن الوقائي قد تؤدّي في بعض الحالات إلى توسع في استخدام القوة يقترب من إدارة مستمرة للعنف أكثر من كونه تطبيقا استثنائيا ومقيدا لمبدأ الدفاع الشرعي.[1]

أمّا في القراءة النقدية للعقود الأخيرة، يُفهم "الأمن الوقائي" حين يُمارس من موقع تفوقٍ نوعي مطلق بكونه آلية لا تُنتج استقرارا دائما بقدر ما تُسهم في إعادة إنتاج دوائر توتر جديدة، إذ تتحول سياسات الاحتواء المسبق إلى عامل يغذي أنماطا مستمرة من التفاعل العنيف بدل إنهائها، لهذا فمقاربته لا ينبغي أن تبقى محصورة في بُعدها التقني أو العسكري، وتُطرح بكونها إشكالية سياسية–أخلاقية تتعلق بحدود توظيف مفهوم الأمن: هل يؤدّي فعليا إلى حماية المدنيين وتقليل المخاطر، أم يتحول إلى إطار يوسّع من شرعنة استخدام القوة تحت مسمى الوقاية وإدارة التهديد؟

وفي السياق الفلسطيني، خاصة في غزة والضفة الغربية، يُصوَّر هذا النمط من الأمن الوقائي في بعض الأدبيات كمنظومة حكم وسيطرة مركبة تتجاوز الوظيفة الدفاعية التقليدية إلى إدارة دقيقة للمجال السكاني والحركي، من خلال أدوات مادية ورقابية متعددة تشمل الحواجز، والجدران، وأنظمة المراقبة الجوية والأرضية، بما يعيد تشكيل الفضاء الجغرافي كحيز مراقَب ومجزأ، وضمن هذا الإطار، يُشار إلى أنّ ممارسات، مثل: الاعتقال الإداري أو الاستباقي، تُستخدم ضمن منطق يعتمد على تقديرات احتمالية مرتبطة بالنوايا والسلوك المستقبلي، وهو ما يثير نقاشا قانونيا وأخلاقيا حول حدود الوقاية المشروعة في القانون الدولي الإنساني، وإمكانية تحولها في بعض التفسيرات النقدية إلى شكل من أشكال الإقصاء المسبق للفعل قبل وقوعه، بما يعكس توترًا مستمرًا بين منطق الأمن ومنطق الحقوق[2].

وموازاة لهذا الإطار، يُسوَّق لما يُعرف داخل بعض الأدبيات الإسرائيلية بـ"الذكاء التنبؤي" بكونه تطورا في أدوات إدارة الأمن يقوم على دمج المعطيات البشرية والرقمية مع نماذج تحليل الشبكات الاجتماعية بهدف تتبّع

[1] Nils Melzer ICRC, **Interpretive Guidance on the Notion of Direct Participation in Hostilities**, (Geneva: ICRC, 2009), pp. 70–83.
[2] Amnesty International, **Automated Apartheid** (2023), pp. 6–8

مسارات انتقال الأفراد والموارد داخل المجتمع، واستنتاج احتمالات التهديد قبل تحققه الفعلي، إلّا أن هذا الاستخدام للبيانات يُفهم في مقاربات نقدية باعتباره انتقالا من الوظيفة التقنية المحدودة إلى توظيف سياسي أوسع، حيث تتحول أدوات التحليل الخوارزمي إلى وسائط لإنتاج معرفة أمنية تُسهم في توسيع نطاق المراقبة وإعادة تنظيم الحياة اليومية تحت منطق الاعتبارات الأمنية، ووفق هذا التصور، فإنّ تحويل السلوك الاجتماعي والعلاقات الفردية إلى بيانات قابلة للفرز والتصنيف داخل أنظمة الاستهداف يعيد تشكيل العلاقة بين المعرفة والسلطة، بحيث تصبح المعلومات تصبح جزءا من بنية التحكم ذاتها، وهو ما يفتح نقاشا أوسع حول حدود إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني وتأثيره على الخصوصية ومعنى تحويل الحياة الاجتماعية إلى مجال مراقبة وتحليل مستمر.[1]

ومع تصاعد الاعتماد على الخوارزميات في المجال الأمني، تتسع في المقابل احتمالات الانحرافات الإدراكية والأخطاء التقديرية؛ إذ قد تُضخَّم إشارات أولية ضعيفة لتُعامل بوصفها مؤشرات تهديد مؤكدة، وتُبنى بعض القرارات الميدانية على استنتاجات احتمالية لا ترقى إلى مستوى اليقين، ويُشار في هذا السياق إلى ما يُسمى في الأدبيات النقدية بـ"وهم الشفافية"، حيث يعتقد متخذ القرار أنه يمتلك رؤية دقيقة وشاملة للواقع بفعل وفرة البيانات، بينما يكون عمليًا محكومًا بحدود النموذج الأداتي نفسه، وينتج عن هذا الوضع نمط يمكن وصفه بـ" العنف الإداري المنهجي"، حيث تتداخل الإجراءات البيروقراطية والتقنية في إنتاج قرارات تمسّ الأفراد على أساس الاشتباه أو الترجيح، بما في ذلك الاعتقال أو الاستهداف، دون تحقق كامل من المعايير التقليدية للإثبات، وضمن هذا السياق يُطرح تساؤل مركزي حول مدى قدرة هذه الأنظمة على الحفاظ على التوازن بين الكفاءة الأمنية ومتطلبات العدالة والضمانات القانونية، في ظل تحول أدوات التحليل الرقمي إلى عنصر حاسم في صناعة القرار الأمني.[2]

فأخلاقيا وسياسيا، يمكن قراءة هذه الممارسات؛ بوصفها لا تمثل انحرافات ظرفية في التطبيق، وإنما تعبيرا عن منطق بنيوي في إدارة الصراع يقوم على افتراض تهديد دائم في البيئة المستهدفة، بما ينعكس في

[1]Addameer, **Administrative Detention in the Occupied Palestinian Territory** (2016), pp. 5–6, **13**
[2]Walter L. Perry et al., **Predictive Policing** (RAND, 2013), pp. 10–11

تغليب أدوات القمع الوقائي على حساب ضمانات العدالة الإجرائية، وفي هذا السياق، يصبح الحديث عن المحاكمة العادلة أو الرقابة القضائية مسألة إشكالية من منظور نقدي، حين تُدمج إجراءات القوة ضمن منظومة أمنية موسعة تُعيد تعريف العلاقة بين الأمن والحقوق، بحيث تُبرَّر أدوات السيطرة بوصفها ضرورة استباقية، وقد أشارت تقارير دولية وأممية متعددة إلى أنّ غياب آليات المساءلة الفعّالة يسهم في إعادة إنتاج أنماط الانتهاك واستمرارها، بما يجعلها جزءا من دورة مؤسسية أكثر من كونها حوادث معزولة[1].

ومن زاوية التحليل الإستراتيجي، لا يُقاس أثر هذا النمط بعدد العمليات أو حجم الاعتقالات فقط، بل بقدرته على إدارة الزمن السياسي للصراع وإطالة مسار تشكّل التهديد وتكلفة إعادة إنتاجه. غير أنّ هذا المنطق يواجه حدودا تفسيرية عند التعامل مع بيئات الصراع غير المتماثل، حيث قد تتطور استجابات الفاعلين المستهدفين نحو إعادة تعريف مفهوم الإنجاز ذاته، بحيث يصبح البقاء والاستمرارية شكلًا من أشكال الفعل السياسي، حتى في ظل اختلال موازين القوة، ونتيجة لذلك، قد لا يؤدّي الضغط الأمني المتواصل إلى إخضاع كامل، بقدر ما يُسهم في إعادة إنتاج ديناميات مقاومة تتكيف مع شروط القيد وتعيد تشكيل أدواتها وأهدافها عبر الزمن[2].

وفي بعض العمليات المحددة، ولا سيما خلال جولة التصعيد عام 2022، استُخدمت معطيات استخبارية عالية الدقة بهدف إحباط نوايا إطلاق أو تعطيل مسارات تسليح قبل اكتمالها، وهو ما يُشار إليه في بعض الأدبيات بوصفه نمطًا من «الردع التفصيلي» الموجّه ضد فاعلين محددين، إلا أنّ فاعلية هذا النمط تبقى موضع تساؤل عند النظر إليه ضمن سياق سياسي غير مستقر، إذ إنّ الاقتصار على المعالجة الأمنية دون معالجة الشروط الاجتماعية والاقتصادية البنيوية للصراع قد يحد من أثره التراكمي على المدى الطويل، ويجعل نتائجه مرتبطة بالظرف أكثر من ارتباطها بتغيير جذري في البيئة الحاضنة، ومن هذا المنظور، يُعاد تفسير ما

[1] يامن محمد منيسي، **مكافحة الإهارب بين سيادة الدستور وإنتهاك حقوق الإنسان:** دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع 2018، ص 230

[2]Paul K. Davis & Brian Michael Jenkins, **Deterrence and Influence in Counterterrorism** (RAND, 2002), pp. 1–5, 27–29

يُقدَّم بوصفه "أمنًا وقائيًا" على أنه توسع في توظيف الأدوات الرقمية والاستخبارية، مثل: أنظمة المراقبة والخوارزميات التنبؤية وأنماط القرار الآلي، في إدارة المجال الأمني، بما يثير نقاشا نقديا حول حدود تحويل التكنولوجيا إلى وسيط مركزي في ضبط السلوك الجمعي، ووفق هذا التصور، فإنّ اتساع نطاق المراقبة وربطها بمنطق الاستباق قد يؤدي إلى إعادة تعريف العلاقة بين الأمن والتهديد، بحيث تُصبح احتمالية الخطر عنصرا كافيا لتفعيل إجراءات قسرية، الأمر الذي يفتح إشكاليات تتعلق بحدود التناسب، وموقع الفرد داخل منظومة أمنية تُدار على أساس التوقع أكثر من الفعل المؤكد[1].

إنّ الخلاصة الأخلاقية والسياسية لهذا المشهد، وفق قراءات نقدية في دراسات الأمن والصراع، أن ما يُسمّى بـ"الأمن الوقائي" لم يكن سياسة ظرفية مرتبطة بإدارة المخاطر، ويتجه ليُفهم كمنطق حكم ممتد يُنتج استقرارا ظاهريا يقوم على تكثيف أدوات المراقبة والضغط وإدارة الخوف أكثر مما يقوم على معالجة جذور التهديد، وفي هذا الإطار، لا تبدو البُنى الأمنية –من الجدران والمنظومات الرقمية إلى الخوارزميات التنبؤية– مجرد وسائل تقنية لضبط المجال، وإنما عناصر في إعادة تشكيل المجال الاجتماعي نفسه، حيث تتقلص مساحات الفعل السياسي والمدني تحت وطأة اشتغال أمني دائم يُعرّف الحياة اليومية بمنطق الاشتباه والاحتمال[2].

وفي البُعد الأعمق، يُفهم هذا النمط بكونه توظيفا متزايدا للأدوات التقنية والسيبرانية في تعطيل مسارات التمكين بعيدة المدى لدى الخصوم، سواء عبر التأثير في سلاسل المعرفة والإنتاج أو عبر إعادة تشكيل بيئات التعاون العلمي واللوجستي، بما يجعل التطور نفسه موضوعا للإدارة الأمنية، غير أنّ هذا التصور يظل محل جدل؛ إذ ترى قراءات أخرى أنّ توسيع منطق الوقاية ليشمل هذا المستوى من التدخل قد يفتح إشكالات تتعلق بالشرعية والحدود الأخلاقية لاستخدام القوة، ويطرح تساؤلات حول ما إذا كان الأمن يتحول في بعض الحالات من آلية حماية إلى إطار واسع لإعادة إنتاج السيطرة في الفضاءَين السياسي والمعرفي. [3]

---

[1] نيشتمان عثمان محمد، **تقنيات المراقبة وحقوق الإنسان: الموازنة بين الأمن والحرية**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 16، العدد1، 2026، ص 90.

[2]Amnesty International, Israel's Apartheid Against Palestinians (2022), pp. 13–17

[3]Oded Shelah. and Valensi, C., The Campaign Between Wars at a Crossroads, (Tel Aviv: INSS, 2023), pp. 20, 28

يعمل الغموض النووي هنا كعنصر ردعي غير معلن؛ إذ لا يقوم على تهديد مباشر أو تصريح صريح، وإنما على حضور ضمنيّ دائم لاحتمالٍ إستراتيجي يُدخل سلوك الخصوم في دائرة حسابات شديدة الحذر، بحيث يصبح أي تحرك نحو تعديل ميزان القوى محفوفًا بكلفة غير قابلة للضبط الكامل، وفي المقابل تُستخدم أدوات قانونية ودبلوماسية ذات طابع إجرائي هادئ، مثل: آليات مراجعة تصدير السلاح والرقابة على نقل التكنولوجيا، على أنّها وسائل لإطالة زمن الفجوة النوعية وتقييد الوصول إلى القدرات الحساسة، بما يمنح هذه الممارسات طابعًا قانونيًا ظاهريًا بالرغم من اشتغالها الوظيفي ضمن منطق المنع غير المباشر، وإلى جانب ذلك تُدار قنوات "فكّ الاحتكاك" عبر ترتيبات تنسيق ميداني ورسائل غير معلنة ودرجات محسوبة من الإنكار، بما يسمح باستمرار هامش من الفعل الوقائي مع تقليل مخاطر الانزلاق إلى مواجهة شاملة أو تصعيد غير مقصود[1].وينتج عن هذا التداخل بين الردع متعدد الطبقات والأمن الوقائي النشط ما يمكن وصفه بتوازن ديناميكي مُدار، يقوم على ضبط الصراع ضمن مستويات منخفضة من التصعيد بدل السعي إلى إنهائه، مع منع أيّ طرف من تحقيق اختراق إستراتيجي حاسم في موازين القوة، وفي هذا السياق، يُعاد تشكيل حسابات الكلفة والعائد لدى الخصم بصورة تجعل تجاوز الخطوط الحمراء أقل جدوى من الالتزام بها، نتيجة تضافر عاملَين رئيسَيين: تقليص فرص بناء القدرات من جهة، وارتفاع الأثمان المحتملة لأيّ محاولة تغيير جذري في الوضع القائم من جهة أخرى[2].

غير أنّ هذا النمط من التوازن يظل بطبيعته هشّا ومتغيرا؛ إذ يتأثر مباشرة بالتطورات التكنولوجية التي برزت بوضوح بين 2011 و2022، مثل: انتشار أنظمة الدقة منخفضة الكلفة واتساع الفضاء السيبراني وتعدد منصات التأثير غير التقليدية، وهو ما يفرض ضغطا مستمرا على فاعلية منظومات الردع التقليدية ويجعلها في حاجة دائمة إلى التكيّف والتحديث، لذلك فإنّ استمرارية هذا النموذج لا ترتبط فقط بتفوق القوة الخام، وإنما بدرجة الحوكمة الدفاعية وقدرتها على إدارة التحديث التكنولوجي وسلاسل الإمداد وآليات التعويض السريع،

[1] Jermy. M., Israel: Background and U.S. Relations, (Washington, DC: Congressional Research Service, 2024), pp. 20–22, 60

[2] صالح النعامي، **الحرب الإسرائيلية السابعة على غزة: لا قواعد اشتباك جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات ،24مايو ،2023، تاريخ الإطلاع عليه يوم 13 سبتمبر 2025.;https://studies.aljazeera. net /ar/article/5650

وتُقاس فاعليته في الواقع عبر مؤشرات سلوكية، مثل: انخفاض وتيرة الهجمات، إطالة فترات الهدوء النسبي، تباطؤ تطور القدرات لدى الخصم، وارتفاع مستوى عدم اليقين في حساباته الإستراتيجية[1] .

وفي المقابل، تبرز مفارقة المصداقية بوصفها إحدى الإشكاليات المركزية في منطق الردع؛ فكلما نجحت منظومة القوة في ترسيخ الخطوط الحمراء ومنع تجاوزها، ازداد الميل نحو توسيع نطاق هذه الخطوط ورفع سقفها، بينما يؤدّي التردد في تحويل التهديد إلى فعل إلى تآكل تدريجي في رصيد الردع المتراكم، ومن هنا تتضح أهمية ما يمكن تسميته بحوكمة التصعيد الدقيقة، التي تقوم على بناء سُلّم تصعيد واضح المعالم، ومصفوفات استجابة معيارية ذات درجات محسوبة، إلى جانب إدارة مزدوجة للرسائل تجمع بين الإشارة العلنية والاتصال غير المعلن بهدف تقليل سوء التقدير مع الحفاظ على هامش مرن لإعادة الضبط، وفي هذا السياق تبدو الإستراتيجية منظومة إدارة إدراك تُعاد فيها صياغة توقعات الفاعلين حول حدود الفعل المسموح وكلفة تجاوزه.[2]

ومع ذلك، تكشف هذه البنية عن بُعدٍ سياسي–أخلاقي يتجاوز الطابع التقني؛ إذ يمكن قراءتها ضمن منطق أوسع يُعنى بإدارة زمن الفاعلين الآخرين وتقييد مسارات تطورهم الإستراتيجي، بما يثير أسئلة تتعلق بحدود الشرعية ومعايير استخدام القوة خارج إطار التوازن المتكافئ، وإلى جانب ذلك، يبرز عنصر معرفي–تنظيمي أساسي يقوم على دينامية التعلّم العملياتي السريع، حيث تُراجع الخبرات الميدانية بصورة مستمرة لتحديث التكتيكات وتطوير أدوات الرصد والاستهداف، بما يضمن تسارع دورة التعلم لدى الطرف الأكثر قوة، وفي المقابل تسعى البيئة المقابلة إلى إنتاج أشكال من التكيّف عبر الخبرة المتراكمة، ما يدفع الطرف المهيمن إلى

[1]International Institute for Strategic Studies, **Cyber Capabilities and National Power**: A Net Assessment—Israel, (London: IISS, 2021), p. 70.
[2]Weiss, M., & Ng, A., U.S.-**Russian Deconfliction in Syria**: Proving Ground for Cooperation?, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2019), p. 6

استهداف ليس فقط القدرات المادية، بل أيضًا البُنى التي تنتج المعرفة والخبرة، بما في ذلك الشبكات التنظيمية ومسارات تراكم المهارة، بهدف إبطاء دورة التعلم وإعادة ضبط ميزان التطور العملياتي[1].

وعموما، لم يعد الردع العسكري أو الأمن الوقائي مجرد أدوات لحماية الكيان، وتحوّلا إلى مكوّن بنيوي في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية وإدارة علاقاتها مع بيئة إقليمية مضطربة، فمن خلالهما تُعاد هندسة شبكة التحالفات بما يضمن ترسيخ تفوق نوعي مستمر، ويُنتج نمط من "الردع الجماعي" الذي يرفع كلفة المواجهة عبر إدخال أطراف دولية وإقليمية في معادلة الصراع، بما يفرض على الخصوم حساب احتمالات توسّع الدائرة وتداخل المصالح، غير أنّ هذا النمط يحمل في داخله مفارقة إستراتيجية؛ إذ قد يدفع بعض الحلفاء إلى الانخراط غير المقصود في أزمات التصعيد، أو في المقابل يترك فجوات في الالتزام عند تغير الأولويات، ما يستدعي إدارة دقيقة للارتباطات وتوازنًا محسوبًا بين التورط والردع عبر قنوات تواصل وضبط مستمر للمخاطر[2].

وفي المستوى الأوسع، لا تُقاس فعالية الردع فقط في مواجهة الخصم المباشر، بل أيضًا عبر أثره في البيئة الإقليمية والدولية، حيث يمكن أن يُقرأ نجاح عملية محددة بوصفه توسعًا في استخدام القوة، بما قد يثير ديناميات مضادة تشمل سباقات تسلح أو أشكالًا من الرد الرمزي وغير المباشر، لذلك تعتمد هذه المقاربة على توازن بين الفعل العسكري والخطاب السياسي، من خلال توظيف الأطر القانونية لتبرير العمليات، وبناء سرديات إعلامية مرافقة لإعادة تشكيل إدراك الحدث، إلى جانب الحفاظ على قنوات اتصال غير مباشرة لتخفيف احتمالات الانزلاق نحو تصعيد مفتوح. وفي هذا السياق، تُسعى الفعالية الردعية إلى الارتباط بأهداف عملياتية قابلة للقياس، بحيث يُنظر إلى كل تدخل بوصفه وسيلة لإحداث تغيير ملموس في البيئة الأمنية، لا مجرد فعل عقابي

[1]Brian A. Jackson, et al**., Aptitude for Destruction, Volume 1: Organizational Learning in Terrorist Groups and Its Implications for Combating Terrorism**, Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2005), pp. 10–12

[2] رغدة بهي الردع، **مفهوم إستراتيجي في مواجهة تحديات معاصرة**، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتجية ،2021، ص55.

معزول، لأن فقدان الأثر التحويلي لأي عملية قد يؤدّي تدريجيًا إلى تآكل مصداقية الردع وزيادة قابلية الخصم للتكيّف والمجازفة

ولكي لا تتحول الإستراتيجية الوقائية إلى حالة احتكاك دائم تُرهق البيئة الإقليمية وتستنزف الفاعل نفسه سياسيا، تعمل إسرائيل على ضبط شروط التدخل من حيث التوقيت والأداة ومستوى الانكشاف، بما يسمح بالتحكم في درجة التصعيد وتقليل الكلفة الدبلوماسية والإنسانية المصاحبة له، وفي هذا الإطار، يتزايد الاعتماد على أدوات منخفضة البصمة، مثل الهجمات السيبرانية، والتشويش المعلوماتي، وتعطيل بعض السلاسل اللوجستية؛ بوصفها وسائل تحقق أثرًا عملياتيًا دون إثارة ردود فعل دولية واسعة أو دفع الموقف نحو مواجهة مفتوحة، وفي موازاة ذلك، تتطور داخل المؤسسة الأمنية مقاربة تقييم مستمرة تقوم على قياس الأثر بعد كل عملية، من خلال مؤشرات متعددة تشمل سرعة تعافي الخصم، واستجابة الرأي العام، ونسبة الأخطاء في الاستهداف، وتكرار حالات فشل الردع خلال فترات زمنية محددة، وتُستخدم هذه المعايير لتكوين تصور تراكمي حول ما يُسمى بـ"الفعالية الوقائية"، حيث لا يُقاس النجاح بمجرد تنفيذ العملية، وإنما بقدرتها على إحداث تغيير ملموس في سلوك الخصم وبيئة التهديد، وعلى الحفاظ في الوقت نفسه على هامش مقبول من التحكم في التبعات السياسية والأمنية.[1]

[1] حسين ربيعي، محمود سمر، **الحروب السيبرانية: المخاطر واستراتيجيات تحقيق الأمن الدولي والدا**خلي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 7، العدد 2، 2022، ص 180

ما يفيد في خلاصة الأمر أن إستراتيجية التفوق العسكري منظومة مؤسسية متكاملة تُحوِّل هذه الفجوة إلى قدرة مُدارة عبر قواعد تشغيل دقيقة وقياس مستمر للنتائج، فعندما تتكامل عناصر المصداقية والقدرة وجودة الإشارة، ويتداخل منطق العقاب مع سياسات الحرمان البنيوي، وتُضبط المخاطر عبر حوكمة محكمة للتصعيد، ليصبح من الممكن الحفاظ على توازن ديناميكي قابل للاستمرار على الرغم من دورات التوتر والانفجار المحدودة. وفي هذا الإطار، تتحدد الفاعلية الإستراتيجية النهائية في القدرة على المواءمة المستمرة بين الفعل العملياتي الصارم والإدارة السياسية–القانونية للتبعات، وبين سرعة التعلّم الذاتي للمؤسسة العسكرية وفهمها الموازي لديناميات تعلّم الخصوم، بما يمنع تحول الوقاية إلى احتكاك دائم مفتوح، ويحول دون تضخم الردع إلى التزامات تفوق القدرة على الوفاء بها.[1]

المطلب الثالث: الأبعاد الحديثة التفوق العسكري (التكنولوجيا _السبيراني والنووي)

يمكن فهم ما يُسمّى بـ التفوق العسكري الإسرائيلي على أنّه منظومة إستراتيجية مركّبة تتجاوز كونه تفوقًا تقنيًا أو دفاعيا صرفا، لتتحول[2] إلى بنية شاملة لإدارة الصراع وتثبيت ميزان قوى غير متكافئ في الإقليم، فهي لا تقوم فقط على امتلاك قدرات عسكرية واستخبارية متقدمة، وإنما على تنظيم دورة القرار العسكري بشكل سريع ومركزي يتيح توجيه القوة بكفاءة عالية، إلى جانب استهداف البنى التحتية والقدرات الناشئة لدى الخصوم بما يحد من إمكان تراكم القوة لديهم على المدى البعيد. كما يتداخل في هذه المنظومة توظيف عنصر الغموض الإستراتيجي والتهديد غير المعلن بوصفه أداة لإدارة الإدراك النفسي والسياسي، بما يؤثر في حسابات الردع وسلوك الفاعلين في البيئة المحيطة، وضمن هذا الإطار، يُنظر إلى التفوق باعتباره جزءًا من مقاربة أوسع تجمع بين الأبعاد العسكرية والاستخبارية والمعرفية في صياغة المجال الأمني، مع بقاء تفسيره محل تباين بين قراءات تعتبره تعبيرًا عن منطق الحفاظ على التفوق النوعي، وأخرى تربطه بإعادة إنتاج أنماط من السيطرة غير المتكافئة في النظام الإقليمي

[1] حنان دريسي، **الحروب السيبرانية: تحول في أساليب القتال وثبات في المبادئ والأهداف**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص، 912.

[2] خالد وليد محمود، **أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، "ط1، 2007، ص،110

أمّا في البُعد التقني، تقوم هذه المنظومة على هندسة متقدمة لعملية اتخاذ القرار تهدف إلى تقليص الفاصل الزمني بين جمع المعلومة وتحوّلها إلى فعل عملياتي، بما يحدّ من قدرة الطرف المقابل على الاستجابة أو التكيّف أو إعادة التنظيم، ولا يقف هذا النموذج على تجميع قدرات استخبارية ومنصات مراقبة لتعزيز الأمن بالمعنى التقليدي، إذ يُعاد توظيفه ضمن منطق يجعل من لحظة الاكتشاف نفسها نقطة انطلاق لإجراء عسكري سريع يعرقل إمكانية تطور الفعل المعادي أو تراكمه، وتُستخدم شبكات القيادة والسيطرة والاستطلاع لرصد التحركات وتحويلها إلى بيانات قابلة للاستهداف، ثم تُترجم إلى ضربات دقيقة أو إجراءات تعطيل تؤدي إلى إعادة تشكيل المجال اليومي للسكان تحت مستوى عالٍ من الرقابة المستمرة، وبهذا المعنى لا يُنتج هذا النمط حماية بالمعنى الضيق، ويعيد تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية ضمن فضاء مراقَب باستمرار، تتقلص فيه مساحات الحركة وتتعاظم فيه قابلية الفعل للقسر والضبط.[1]

إضافةً إلى ذلك، تقوم هذه المقاربة على توظيف أدوات خفية وتدخلات تقنية متقدمة تستهدف تعطيل مسارات التقدم العلمي والصناعي في البيئة المستهدفة، بحيث لا يقف الاشتغال على مواجهة القدرات القائمة، ويصل إلى ضرب المراحل التأسيسية لتشكلها، من مختبرات البحث وسلاسل التوريد إلى الكفاءات البشرية ومصادر التمويل، بما يعيد تعريف "المنع" بكونه إجهاضا مبكرا لإمكانات التراكم قبل اكتمالها، وبهذا المعنى، تتحول الإستراتيجية إلى آلية لإعاقة التطور المعرفي والإنتاجي وإبقاء الفاعل المستهدف داخل دائرة اعتماد بنيوي على الخارج، في سياق لا يُقدَّم فقط كإجراء أمني، وإنما كبنية أوسع لإعادة تنظيم شروط إنتاج المعرفة وإعادة تشكيل بيئة التطور نفسها، وفي البعد النفسي والسياسي، يتجلى هذا المنطق عبر توظيف الغموض الإستراتيجي وأدوات الترهيب غير المعلن كوسيلة ضغط مستمرة، حيث يُترك أثر القوة حاضرا دون تحديد كامل لحدوده أو قواعد اشتغاله، بما يولد حالة دائمة من عدم اليقين تؤثر في حسابات الأفراد والجماعات وتدفع نحو إعادة ضبط السلوك تحت احتمالات العقاب، وهذا الوضع لا ينتج استقرارا بالمعنى المتوازن، ويرسخ مناخا من

[1] Buthayna Rushdi shtaiwi. **revising MILItary Doctrine.Why STAtes Adapt to Armed Groups threats despite conventional superiority ? the case of slraeli Militery Doctrine Adapting to Asymmetric threats from hamas (2008_2023)**journal of strategic and MILITARY STUDIES 8.on 29(2025)P180

الحذر المستمر وتقييد المبادرة وإعادة تشكيل إدراك الممكن، بحيث تتداخل إدارة المعرفة مع إدارة الخوف في صياغة المجال السياسي والاجتماعي للبيئة المستهدفة.[1]

كذلك تدير هذه المنظومة أدوات تشريعية ودبلوماسية تُسهم في ترسيخ شكل من الهيمنة الناعمة، عبر استخدام آليات مثل قوانين تصدير السلاح، والقيود على نقل التكنولوجيا، والضوابط المالية والتنظيمية التي تُفضي عمليا إلى تقييد إمكانات التطوير التقني المحلي أو الإقليمي وإعادة توجيه مساراته، وعلى الرغم من تقديم هذه الإجراءات في إطار خطاب قانوني أو تنظيمي مرتبط بالأمن أو منع الانتشار، فإنّ قراءات نقدية تعتبرها جزءا من بنية أوسع لإعادة إنتاج التفوق عبر خلق عوائق مؤسسية تُحدّ من تكافؤ الفرص التكنولوجية والمعرفية، كما تُسهم بعض التفاهمات السياسية والأمنية غير المعلنة مع قوى كبرى في توفير هامش حركة أوسع في إدارة العمليات، بما يقلل من الكلفة الدبلوماسية الفورية ويمنح هذا النمط من الفعل طابعا تقنيا يبدو منفصلا عن السياسة المباشرة، وبهذا تتداخل الأبعاد القانونية والدبلوماسية مع الاعتبارات الأمنية في شبكة واحدة تُعاد من خلالها صياغة أدوات القوة وتنظيم استخدامها في البيئة الإقليمية[2].

وإعادة الإعمار مرتبطة بقدرتها على تجاوز منظومة معقدة من القيود السياسية والتقنية والأمنية، لهذا فإنّ الخطاب الذي يُقدَّم تحت عناوين، مثل: "التفوق الإستراتيجي" لا ينفصل عن واقع منظومة سلطوية تستخدم التشريعات والتكنولوجيا والأدوات الدبلوماسية كآليات لضبط المجال الحيوي للطرف المقابل وتقييد إمكانات استقلاله، لذلك ينبغي مقاربة هذه الظاهرة ضمن مفاهيمها السياسية الفعلية بكونها نظاما من السيطرة المؤسسية، والإخضاع المنهجي، والاعتماد القسري الذي يحد من فرص بناء القدرة الذاتية[3].

---

[1] Elbahtimy, H., "**Middle East**," **in Nuclear Risk Reduction: Closing Pathways to Use** (Geneva: UNIDIR, 2020), pp 170–171

[2] سحقي سمر، **المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه (ل، م، د)، تخصص دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص150

[3] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**،"ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2022، ص، 245.

أمّا منظومات الاعتراض والدفاع فتتجاوز وظيفتها التقنية المباشرة لتصبح جزءًا من إستراتيجية أمنية وسياسية شاملة تهدف إلى إدارة الصراع والحفاظ على الوضع القائم، فهي لا تعمل فقط كوسائل لحماية المجال الجوي؛ إذ تؤدّي دورا في إعادة توزيع عناصر القوة عبر إطالة أمد التفوق العملياتي ومنع التحولات المفاجئة في ميزان القوى، ويمكن تصنيفها ضمن مستويات متدرجة؛ تبدأ بطبقات قريبة مخصصة لمواجهة التهديدات قصيرة المدى وكثافة النيران، تليها طبقات متوسطة للتعامل مع أنماط أكثر تعقيدا من التهديدات الصاروخية، ثم طبقات بعيدة المدى موجهة نحو الأهداف الإستراتيجية خارج المجال الجوي القريب، غير أن أهميتها لا تُفهم من خلال بنيتها التقنية فقط، وإنما من خلال اندماجها ضمن منظومة متكاملة تشمل القيادة والسيطرة، وقدرات الرصد والإنذار المبكر، والبنية الصناعية والتمويلية، والاستعدادات المدنية،حيث يتحول الدفاع من وظيفة عسكرية محدودة إلى أداة ضمن سياسة ردع واحتواء وإدارة للصراع.[1]

أمّا في المستوى الأدنى من منظومة الاعتراض، يُقدَّم النظام الدفاعي باعتباره أداة موجهة لحماية السكان وتقليص حجم الخسائر، غير أنّ مقاربته ضمن الإطار الإستراتيجي الأوسع تكشف عن وظيفة تتجاوز الجانب الوقائي لتندرج ضمن إدارة الصراع والحفاظ على اختلال موازين القوة؛ إذ تسهم آليات التوجيه والحسابات الخوارزمية في تحديد أولويات التعامل مع التهديدات وفق معايير تتعلق بالفعالية والكلفة والنتائج المتوقعة، بما يجعل عملية الاعتراض جزءًا من معادلة اقتصادية وأمنية معقدة، حيث تُستنزف الموارد الدفاعية في مواجهة تهديدات منخفضة الكلفة مقارنة بكلفة التصدي لها، ولا ترتبط قدرة هذه المنظومات على الاستمرار فقط بنسبة النجاح العملياتي المعلنة، وإنما تتوقف على منظومة أوسع تشمل كفاءة سلاسل الإمداد، والقدرة على تعويض الذخائر، والجاهزية اللوجستية أثناء فترات التصعيد، إلى جانب تكاملها مع منظومة إدارة مدنية للأزمات تتضمن الإنذار المبكر، وتنظيم الحماية، وتأمين الخدمات الأساسية، وبهذا يصبح المجال المدني جزءا من بنية الاستجابة الأمنية، حيث تُدار المخاطر عبر إعادة تنظيم حركة المجتمع وسلوك أفراده في ظل التهديد المستمر، لتتحول

[1]Elbahtimy, H, **opcit**, pp, 170-171.

تقنيات الاعتراض من وسائل دفاعية إلى أدوات ضمن إستراتيجية أوسع تهدف إلى احتواء آثار المواجهة وإعادة ضبط شروط الصراع بدل أن تشكل بحد ذاتها مسارا لمعالجة جذور النزاع أو الوصول إلى تسوية سياسية.[1]

تُقدَّم القدرات الجوية المتقدمة في الخطاب العسكري المعاصر بوصفها تجسيدًا للتطور التكنولوجي والتحول النوعي في ميزان القوة، غير أنّ دلالتها الإستراتيجية لا ترتبط فقط بمستوى تطورها التقني، وإنما بكيفية دمجها داخل منظومة شاملة لإدارة الصراع وفرض النفوذ، فهذه الطائرات والمنصات الجوية الحديثة لا تُستخدم بكونها وسائل قتالية منفردة، وإنما باعتبارها مراكز متقدمة لجمع المعلومات، وتحليل المعطيات، وتنسيق العمليات، بما يسمح بإنتاج تفوق معلوماتي وميداني يتيح اختراق بيئات الخصوم وإضعاف قدرتهم على الرد، وتعمل هذه المنظومات على تقليص الزمن الفاصل بين الرصد واتخاذ القرار والتنفيذ، من خلال الربط بين أجهزة الاستشعار وشبكات القيادة والسيطرة، وهو ما يمنح الطرف المتفوق قدرة أكبر على المبادرة وفرض إيقاع المواجهة. غير أنّ هذا التفوق الجوي قد يتجاوز وظيفته الدفاعية المعلنة ليصبح أداة لإعادة تشكيل المجال السياسي والأمني، عبر التحكم في المجال الجوي والتأثير في حركة السكان والأنشطة الحيوية، ما يسهم في تكريس علاقات غير متوازنة بين الأطراف المتصارعة، لهذا فإنّ الهيمنة الجوية جزء من إستراتيجية أوسع لإدارة القوة، وتعزيز الردع، وإعادة إنتاج السيطرة وإضعاف قدرة المجتمعات الخاضعة للضغط على بناء استقلالية فعلية.[2]

وتكتمل بنية التفوق الإستراتيجي من خلال توظيف قدرات الفضاء ومنظومات الاستخبارات الاستشعارية التي أضحت تمثّل أحد أهم مكونات القوة المعاصرة؛ إذ لم تعد الأقمار الصناعية ووسائل الرصد الفضائي أدوات تقنية مخصصة للحصول على الصور والمعلومات، فقد تحولت إلى منظومات متقدمة لإنتاج المعرفة العملياتية والتحكم في المجال الحيوي؛ إذ إنّ امتلاك القدرة على المراقبة المستمرة يسمح بتتبع التحركات ورصد المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية وتحليل أنماط النشاط الاقتصادي واللوجستي، بما يوفر قاعدة معلومات واسعة تُستخدم

[1] —Yiftah S. Shapir, "Lessons from the Iron Dome," **Military and Strategic Affairs,** (1) (Tel Aviv: , 2013), 82–85, 93–95

[2]Jack Watling and Nick Reynolds, **Tactical Lessons from Israel Defense Forces Operations in Gaza, 2023,** (London: Royal United Services Institute, 2024)p;p, 4–5, 20, 25

في توجيه القرارات الأمنية والعسكرية، وتكمن أهمية هذه القدرات ليس فقط في دقة البيانات التي توفرها، وإنما في إمكانية تحويلها إلى أدوات للتأثير في بنية الخصم عبر استهداف مصادر الإمداد، وتعطيل شبكات الإنتاج، وإضعاف محاولات إعادة التنظيم أو التعافي قبل اكتمالها، واستنادا لذلك تصبح السيطرة المعلوماتية عنصرا حاسما في إدارة الصراع، حيث تتحول المعرفة الاستخباراتية إلى مورد إستراتيجي يعزز القدرة على الضبط والاحتواء، ويمنح الطرف المتفوق إمكانية إعادة تشكيل البيئة المحيطة بما يخدم أهدافه السياسية والأمنية، وبذلك لا تُقاس قيمة منظومات الفضاء بقدرتها التقنية المجردة، وإنما بمدى اندماجها داخل منظومة أوسع من القوة الناعمة والصلبة التي تُستخدم لإدامة النفوذ وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة.[1]

وعموما لا يمكن فهم منظومات الاعتراض والقدرات الجوية والشبكات المعلوماتية والوسائط الفضائية بكونها تقنيات دفاعية منفصلة، إذ ينبغي النظر إليها ضمن إطار إستراتيجي أوسع تتداخل فيه الأبعاد العسكرية والأمنية والسياسية، فهذه المنظومات لا تقف وظيفتها على تقليص المخاطر المباشرة، وإنما تُستخدم أيضا لإعادة تنظيم موازين القوة عبر التحكم في المجال العملياتي وتقييد قدرة الطرف الأضعف على المبادرة والمناورة، ومن خلال الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة في الرصد والتحليل والاستجابة السريعة، تتحول هذه الأدوات إلى وسائل لإدارة الصراع وضبط البيئة المحيطة، بحيث تصبح محاولات إعادة البناء أو تطوير القدرات الذاتية أكثر تعقيدا وكلفة، وعليه فإنّ القيمة الإستراتيجية لهذه الأنظمة لا تكمن فقط في فعاليتها التقنية، وإنما في دورها ضمن منظومة أوسع لإدامة التفوق وفرض شروط غير متكافئة للعلاقة بين الأطراف، بما يكرّس أنماطا من السيطرة طويلة الأمد ويحدّ من إمكانات تحقيق استقلال سياسي وتنموي فعلي.[2]

وتُعدّ الأنظمة الجوية غير المأهولة أحد المكونات البارزة في التحول الذي شهدته الحروب الحديثة، أين تجاوزت وظيفتها التقنية الأولية المرتبطة بالاستطلاع والمراقبة لتشكل جزءًا من منظومات أوسع لإدارة السيطرة

[1]Shlomo Brom and Yiftah S. Shapir (eds.), **Satellites in the Middle East**, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013),pp 22–24

[2]Emily B. Landau and Azriel Bermant, "**Iron Dome Protection: Missile Defense in Israel's Security Concept," in The Lessons of Operation Protective Edge** (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014), 37–42

الأمنية والمجالية، وقد أضحت صناعة الطائرات المسيّرة في الحالة الإسرائيلية مرتبطة بإستراتيجية تجمع بين التطوير العسكري، والانتشار التكنولوجي، وبناء شبكات تعاون واعتماد طويلة المدى مع أطراف خارجية، فهذه الصناعة لا تقوم فقط على إنتاج منصات قتالية، وترتبط أيضا بمنظومة متكاملة من البرمجيات، وأنظمة التحكم، وخدمات الصيانة والتحديث، بما يجعل الدول المستفيدة منها مرتبطة تقنيًا بالبنية الصناعية التي توفرها، لهذا تتحول العلاقات التكنولوجية إلى أداة نفوذ تتجاوز الاستخدام العسكري المباشر نحو تكريس أنماط من الاعتماد الإستراتيجي، وفي سياق الصراع، باتت المسيّرات تمثّل نموذجا لتحول القوة العسكرية من المواجهة التقليدية إلى المراقبة المستمرة والاستهداف عن بُعد، إذ تسمح بمتابعة التحركات، وجمع البيانات الاستخباراتية، وتنفيذ عمليات دقيقة اعتمادا على منظومات استشعار وتحليل متقدمة، ويؤدّي هذا الاستخدام إلى إعادة تشكيل طبيعة المجال الأمني، حيث يصبح المجال الجوي فضاء دائما للرصد والضغط، وتتحول التكنولوجيا إلى عنصر أساسي في إدارة السكان والمناطق الخاضعة للسيطرة، كما أنّ دمج تقنيات مثل التحليل الحراري، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة الملاحة المتقدمة، يمنح هذه المنظومات قدرة أكبر على العمل في بيئات معقدة، وهو ما يثير إشكالات سياسية وأخلاقية مرتبطة بحدود استخدام القوة وحماية المدنيين[1].

وتبرز إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل في هذا السياق مسألة اختبار وتطوير التقنيات العسكرية داخل بيئات الصراع الفعلية، أين تتحول مناطق النزاع إلى ساحات لتجربة الأنظمة وتقييم كفاءتها التشغيلية، فكل عملية ميدانية توفر كما هائلا من البيانات التي يمكن استخدامها لتحسين الأداء وتطوير المنتجات العسكرية، الأمر الذي يطرح نقاشا حول العلاقة بين الابتكار العسكري والمعاناة الإنسانية، وبذلك لا تُفهم المسيّرات بكونها أدوات تقنية، وإنما بوصفها منظومة القوة الحديثة التي تجمع بين التكنولوجيا والاستخبارات والسياسة، وتعيد تعريف السيطرة من خلال القدرة على المراقبة والتدخل والتأثير عن بُعد.[2]

[1] علي الذهب "**الطائرات دون طيار التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي** "مركز الجزيرة للدراسات 30 مايو 2019 تم الاطلاع عليه 14 أكتوبر 2025.

https://studiesAljazeera.net/ar/reports /2019/05/190530074750193/html

[2]Singer, P. W. **Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the 21st Century**, (New York: Penguin Press, 2009), pp. 214–216

أضحى تصدير تكنولوجيا الطائرات غير المأهولة يتجاوز حدود التجارة العسكرية التقليدية ليأخذ شكلًا من أشكال النفوذ التكنولوجي والأمني في العلاقات الدولية؛ إذ لا تقف هذه الصفقات على نقل المعدات فقط، وترتبط غالبا بمنظومات متكاملة تشمل التدريب، والدعم الفني، والتحديثات البرمجية المستمرة، وهو ما يخلق علاقات اعتماد طويلة المدى بين المنتج والمستخدم، وبهذا تتحول التكنولوجيا العسكرية إلى أداة لتعزيز الحضور السياسي والإستراتيجي، حيث تسمح للدول المصدّرة ببناء شبكات تأثير تمتد خارج حدودها الجغرافية، ويُفسَّر هذا النمط ضمن مفهوم الهيمنة التكنولوجية أو المعيارية، حيث يتم تعميم نموذج أمني وتقني معيّن بصفته معيارًا للكفاءة والحماية، في حين يؤدّي في الواقع إلى إعادة إنتاج علاقات غير متكافئة قائمة على التبعية والتحكم في المعرفة والبنية التقنية[1].

أمّا في المجال السيبراني، فقد أضحت الفضاءات الرقمية ساحة جديدة للتنافس والصراع بين الدول، حيث تُستخدم القدرات الإلكترونية في عمليات جمع المعلومات، وحماية الأنظمة، وأحيانًا في التأثير على البنى التحتية الرقمية للطرف المقابل[2]، وتتمثل أهمية هذا المجال في أن الهجمات السيبرانية لا تستهدف الأهداف العسكرية المباشرة فقط، وتصل حتى إلى شبكات الاتصال، والأنظمة الاقتصادية، والقطاعات الحيوية، بما يجعلها جزءًا من أدوات الضغط الإستراتيجي الحديثة، وموازاة لذلك تحولت الحرب السيبرانية إلى نمط من الصراع غير المرئي الذي يجري بعيدًا عن ساحات المواجهة التقليدية، ويستهدف التحكم في تدفق المعلومات والقدرة على الإنتاج المعرفي والتكنولوجي، لذلك أصبح امتلاك التفوق الرقمي عنصرًا حاسمًا في ميزان القوة العالمي، حيث تُستخدم المعرفة والبيانات والبنية التحتية التقنية كموارد إستراتيجية لإعادة تشكيل علاقات النفوذ والسيطرة.[3]

[1] رياض الأشقر، **سلاح الجو الأسرائيلي**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطنية 1975، ص 87.

[2] لامية طالة، **التهديدات والجرائم السيبرانية تأثيرها على الأمن القومي للدول وإستراتيجيات مكافحتها**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد02، 2020، ص 59.

[3] عبد الحليم فضل الله، **الأمن السيبراني والصراعات الدولية المعاصرة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص ص 120–150.

وتحتل الاستخبارات الإلكترونية موقعا مركزيا داخل هذا النموذج؛ إذ أضحت وحدات متخصصة مثل Unit 8200تمثّل جزءًا من البنية التي تعتمد عليها منظومات جمع المعلومات وتحليلها ومعالجتها، وتقوم هذه البنى على استقطاب الكفاءات التقنية، وتطوير أدوات تحليل البيانات، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لمعالجة كميات ضخمة من المعلومات وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للاستخدام الأمني، غير أنّ توسع هذه القدرات يثير نقاشات واسعة حول حدود المراقبة الرقمية، وحول التوازن بين الاعتبارات الأمنية وحقوق الأفراد، خاصة عندما تمتد أدوات الرصد إلى المجال المدني وتصبح البيانات الشخصية جزءًا من حسابات القوة، كما أنّ العلاقة بين المؤسسة العسكرية وقطاع التكنولوجيا الأمنية أوجدت نموذجًا اقتصاديًا تتداخل فيه الخبرة الأمنية مع السوق التجارية، حيث تنتقل المعارف والتقنيات المطورة في المجال العسكري إلى شركات خاصة تعمل في مجالات الأمن السيبراني والمراقبة الرقمية. وقد أدّى هذا التداخل إلى بروز إشكالات تتعلق بمسؤولية تصدير هذه التقنيات، وحدود استخدامها خارج السياقات التي طُورت من أجلها، ومدى إمكانية تحولها إلى أدوات للتأثير السياسي أو تقييد الحريات، وتُظهر قضايا مرتبطة بشركات مثل NSO Group الجدل العالمي حول مخاطر برمجيات التجسس، بعد اتهامات باستخدام تقنيات اختراق لاستهداف هواتف شخصيات عامة وصحفيين وناشطين في دول مختلفة، وبذلك أصبحت التكنولوجيا السيبرانية جزءا من معادلة القوة الدولية الحديثة، حيث لم يعد الصراع يُدار فقط عبر الوسائل العسكرية التقليدية، بل أيضا عبر التحكم في المعلومات والبنى الرقمية، فالمعركة حول البيانات والخصوصية والأمن الإلكتروني تعكس انتقال التنافس من السيطرة على الأرض والمجال الجوي إلى السيطرة على الفضاء الرقمي، وهو ما يجعل الابتكار التكنولوجي مجالا مفتوحًا للأسئلة القانونية والأخلاقية حول كيفية استخدام القوة، وحدود النفوذ، ومسؤولية الدول والشركات في البيئة الرقمية العالمية[1]، ويمثل الغموض النووي أحد العناصر المؤثرة في بنية الردع الإستراتيجي في الشرق الأوسط، حيث تتحول سياسة عدم الإعلان الصريح عن القدرات النووية إلى أداة لإدارة موازين القوة وإرسال رسائل ردعية غير مباشرة، فبدل أن يكون امتلاك هذا النوع من القدرات مرتبطا فقط بمنظومة المسؤولية الدولية والشفافية،

[1]Amnesty International, **Forensic Methodology Report: How to Catch NSO Group's Pegasus** (London: Amnesty International, 2021), pp. 5–8

يصبح الغموض ذاته جزءًا من المعادلة السياسية؛ إذ يسمح بالحفاظ على هامش من التأثير والضغط دون الدخول في التزامات قانونية أو رقابية كاملة، وتعمل الإشارات المرتبطة بالقدرات النووية أو التطوير الصاروخي على تعزيز حالة من عدم اليقين لدى الأطراف الأخرى، ما يؤثّر في حساباتها الأمنية ويحد من محاولاتها لبناء توازن إستراتيجي مضاد، ما يجعل الغموض أداة ضمن سياسات الردع التي تعتمد على إبقاء الخصم أمام احتمالات مفتوحة يصعب تقدير حدودها، وعند تفاعل هذا العامل مع منظومات الاستخبارات الرقمية والصناعة الأمنية المتقدمة، يتشكل نموذج مركب من القوة يجمع بين السيطرة المعلوماتية والقدرة التقنية والردع الإستراتيجي، فالاستخبارات توفر القدرة على الرصد والتحليل وتحديد نقاط التأثير، بينما تعمل الصناعات الأمنية على تطوير وتوسيع أدوات المراقبة والتدخل، في حين يمنح الردع النووي سقفا إستراتيجيا يفرض حسابات دقيقة على الأطراف المقابلة، وبهذا تصبح التكنولوجيا جزءا من منظومة متكاملة لإدارة النفوذ، لا تقف على المجال العسكري المباشر وتصل إلى مجالات البحث والتطوير والبنية الاقتصادية والمعرفية، والنتيجة أنّ التنافس على التكنولوجيا المتقدمة يتحول إلى صراع حول امتلاك القدرة على المبادرة والاستقلال، حيث تصبح حماية المعرفة والقدرات الذاتية عنصرا أساسيا في معادلة الأمن والسيادة في النظام الدولي المعاصر[1]، وتُثير هذه الديناميكية جملة من الإشكالات المعيارية والقانونية التي تتصدر النقاشات في الأدبيات الأكاديمية، خاصة عندما يتقاطع تصدير التقنيات ذات الاستخدام المزدوج مع انتقال الخبرات الاستخباراتية إلى القطاع الخاص، ففي مثل هذه السياقات، تتداخل الحدود الفاصلة بين الاستخدامات الدفاعية والاستخدامات الهجومية، بما يطرح تساؤلات حول فعالية الأطر التنظيمية القائمة وقدرتها على ضبط عمليات نقل التكنولوجيا، ولا سيما ما يتعلق بآليات الترخيص وضوابط الاستخدام النهائي، ويفضي ضعف هذه المنظومات الرقابية في بعض الحالات إلى توسع الفجوة بين الخطاب القانوني المعلن وممارسات السوق الأمنية، بما يجعل الفضاء الرقمي عرضة لتفاعلات غير متكافئة تتحكم فيها اعتبارات القوة والقدرة التقنية وتراكم البيانات[2].

[1]DCAF.**Understanding Private Surveillance Providers and Technologies** (Geneva: DCAF, 2023), pp. 12–16

[2] Daniel H.Joyner **.lnternational Law and the Proliferation of weapons of Mass Destruction** (oxford: oxford University Press , 2009)p 152.

كما يفتح التفاعل بين القدرات السيبرانية والاعتبارات الإستراتيجية النووية نقاشا إضافيا حول مخاطر سوء التقدير في بيئات عالية الحساسية؛ إذ يمكن لعمليات الاختراق أو التشويش السيبراني، في حال وقوعها ضمن شبكات القيادة أو البنى الحساسة، أن تُفسَّر من قبل الأطراف المختلفة بطرق متباينة، ما قد يؤدّي إلى تصعيد غير مقصود نتيجة غموض الإشارات الاستراتيجية وسرعة دورة القرار؛ لذلك تبرز أهمية تطوير قنوات اتصال وإدارة أزمات أكثر وضوحًا، توازن بين متطلبات الردع وضرورات خفض المخاطر، بما يقلل احتمالات الانزلاق من المجال الرقمي إلى مواجهات أوسع[1].

وعلى امتداد العقد 2011–2022، يمكن ملاحظة كيف تفاعلت هذه التحولات التقنية مع بيئة إقليمية شديدة التقلب، حيث أدّى انتشار أدوات الدقة العالية والأنظمة غير المأهولة والقدرات السيبرانية إلى إعادة تشكيل أنماط التهديد وأساليب الردع، وفي هذا السياق، اتسعت أهمية الأدوات غير التقليدية، مثل: الفضاء السيبراني والاستخبارات الفضائية، كعناصر مساعدة في الحفاظ على التفوق الإستراتيجي وإدارة عدم التماثل في القوة، غير أنّ هذه التطورات من منظور نقدي في دراسات العلاقات الدولية، تُطرح أيضا كجزء من إشكالية أوسع تتعلق بكيفية توظيف التكنولوجيا في إدارة الصراعات الممتدة، وما إذا كانت تسهم في تخفيف التوتر أو في إعادة إنتاجه بصيغ أكثر تعقيدا تعتمد على التحكم المعلوماتي وإدارة المجال التكنولوجي بقدر ما تعتمد على القوة العسكرية التقليدية.[2]

وفي المقاربات النقدية للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية يُنظر إلى ما يُقدَّم بكونه "ابتكارًا أمنيًا" أو "تفوقًا تقنيًا" بوصفه جزءا من منظومات أوسع لإعادة إنتاج أنماط النفوذ وعدم التكافؤ، حيث تتداخل البنية التكنولوجية مع المصالح السياسية والاقتصادية بما يسمح بتشكيل شبكات اعتماد متبادل بين الدولة والسوق الأمني، وضمن هذا السياق لا تُعد المعرفة عبارة عن مورد محايد، وتتحول إلى عنصر إستراتيجي قابل للتسليع والتوظيف ضمن

[1] علاء الدين فرحات، **من الردع النووي إلى الردع السيبراني: دراسة لدى تحقيقي مبدأ الردع في الفضاء السيبراني**، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص 273.

[2] إيهاب خليفة، **القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدولة شؤونها في عبر الأنترنت؟**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع ،2017، ص 201.

أسواق الأمن والاستخبارات، بما يعزز قدرة الفاعلين الأقوى على ضبط المجال المعلوماتي والتقني، كما أن توظيف الغموض الإستراتيجي ومنطق التهديد في بعض البيئات الدولية يُسهم في ترسيخ توازنات قوة غير مستقرة، تحدّ من إمكانات إعادة التفاوض على شروط العلاقة بين الأطراف المختلفة، ومن ثمّ يبرز جدل أخلاقي وسياسي متصاعد حول حدود استخدام هذه التقنيات، ومعايير ضبط تصديرها وتوظيفها، وإشكالية توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان والسيادة، وهو جدل لا يتعلق فقط بطبيعة الأدوات ذاتها، وإنما بالبنى المؤسسية التي تنتجها وتعيد توجيه وظائفها داخل النظام الدولي المعاصر.[1]

[1] Mark Duffield .**Global Governance and the New wars : The Merhing of Development and security** (london : zed books ,2001)p167

المبحث الثالث: أدوات تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية

يتأسس هذا المبحث من مقاربة تحليلية تركّز على تفكيك بنية النخبة السياسية والعسكرية بوصفها ائتلافات ديناميكية تتشكل عند تقاطع الأحزاب السياسية، والمؤسسة الأمنية، ومنظومة الصناعات الدفاعية، بما يشكّل ما يمكن وصفه بالمركّب السياسي–الأمني–الصناعي، ويُعنى هذا الإطار بتتبع كيفية تأثير الدورات الانتخابية وتوازنات الائتلافات الحكومية في إعادة صياغة أولويات استخدام القوة، وحدود التوافق حول السياسات الأمنية والخارجية، وما يترتب على ذلك من تحولات في أنماط اتخاذ القرار الإستراتيجي، كما يتناول التحليل دور المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، وفي مقدّمتها أجهزة جمع المعلومات، مثل: Mossad، في إنتاج المعرفة الإستراتيجية وصياغة تقديرات الموقف الأمني، إضافة إلى إدارة عمليات التأثير بأبعادها العلنية والسرّية. ويركّز هذا المستوى على مسارات انتقال المعلومات داخل منظومة القرار، سواء عبر القنوات الرسمية أو عبر شبكات غير رسمية، وكيف تُترجم المعطيات الاستخباراتية إلى عقائد عمل تُختبر ميدانيًا وتُعاد صياغتها وفق نتائج التنفيذ والتجربة، وفي امتداد ذلك يدرس المبحث دور جماعات التأثير والفاعلين غير الحكوميين، بما في ذلك شبكات الضغط والعلاقات الدبلوماسية، في إعادة إنتاج أنماط التفوق داخل النظام الدولي، ويتجلى ذلك عبر آليات التأثير في مراكز صنع القرار، وبناء تحالفات تقنية وعسكرية، وتشكيل سرديات إستراتيجية تُعاد صياغتها في الفضاءات الإعلامية والفكرية، بما ينعكس على سياسات التسليح، وأنماط التصويت الدبلوماسي، وتوازنات التحالفات الإقليمية والدولية، وبهذا المعنى تُفهم عملية إنتاج القوة كفعل عسكري صرف ونتاج شبكة مركبة من الفاعلين والمؤسسات والسرديات التي تتقاطع في تشكيل بنية النفوذ داخل النظام الدولة.[1]

المطلب الأول: تأثير النخبة السياسية الخارجية الإسرائيلية.

تحتل النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل مكانة مهمة في عملية صنع القرار، وخاصة في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن القومي. قامت نشأت إسرائيلية في ظل أوضاع أمنية معقدة وصراعات إقليمية

[1] سمير صادق الغزاوي، **تأثير المؤسسة العسكرية على صنع القرار السياسي في إسرائيل**، مجلة مركز الدراسات الفلسطنية، العدد 6، 2007، ص،ص،13 -32.

مستمرة، مما جعل المؤسسة العسكرية تحتل مكانة استثنائية داخل النظام السياسي، وأدى إلى تداخل واضح بين النخبة السياسية والنخبة العسكرية في تحديد سياسة الدولة. ومن ثم، فإن فهم طبيعة هذه النخبة يعد مدخلًا أساسيًا لتفسير السياسة الخارجية الإسرائيلية، وخاصة فيما يتعلق بتبني استراتيجية التفوق العسكري خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2022.وكما يقصد بالنخبة السياسية مجموعة الأفراد الذين يشغلون المناصب العليا في مكانة عالية في السلطة السلطة، ويتحكمون في عملية صنع القرار السياسي والاستراتيجي. وتشمل هذه النخبة رئيس الوزراء، والوزراء، وأعضاء المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) وكذلك القيادات الحزبية المؤثرة في الوسائط الحكومية. وتتمثل مهمتها الأساسية في تحديد أولويات السياسة الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلم، وإدارة العلاقات الدولية ورسم السياسات الأمنية بما يحقق المصالح العليا للدولة. [1]يعد مفهوم «النخبة» أحد المفاهيم الأساسية المركزية في علم الاجتماع السياسي، إذ يقوم على فكرة أساسية مفادها أن كل مجتمع سياسي، مهما بتطورة درجة ديمقراطيته الشكلية و تحكمه في النهاية أقلية منظمة تحتل مواقع اتخاذ القرار وتتحكم في توزيع الموارد الاستراتيجية. وقد أسس غايتانو موسكا وفيلفريدو باريتو الأسس الكلاسيكية لهذه النظرية مطلع القرن العشرين حيث ذهب موسكا إلى أن كل مجتمع ينقسم بالضرورة إلى «طبقة حاكمة» قليلة العدد تتثمل في السلطة السياسية والاقتصادية والرمزية وطبقة محكومة واسعة تخضع لتوجيهها بينما طوّر باريتو مفهوم «دوران النخب» ليفسر كيف تتجدد النخب الحاكمة عبر آليات الإحلال والتناوب دون أن يتغير مميزات الظاهرة النخبوية ذاتها.وقد نقل رايت ميلز هذا التصور إلى السياق الأمريكي في منتصف القرن العشرين عبر مفهومه الشهير «النخبة الحاكمة» (Power Elite)، مبينًا أن القرار الاستراتيجي في الدول الكبرى لا يصدر [2]عن مؤسسة واحدة، بل هو نتاج عن تقاطع ثلاث دوائر متشابكة: القيادة السياسية العليا وقيادة المؤسسة العسكرية وقيادة الشركات الاقتصادية الكبرى، بحيث يتشكل ما يمكن تسميته «مثلث السلطة» الذي يعيد إنتاج نفسه عبر شبكات جديدة منها اجتماعية ومهنية متبادلة. وتكتسب هذه

[1] مهند مصطفى، **أليات وهيئات إتخاذ قرار الحرب في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 12 فبراير 2024، تم الإطلاع عليه يوم 2 ماي 2026، ص 12.

[2] عبد الهادي أحمد الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ،1998، ص 243

المقاربة أهمية خاصة عند تطبيقها على الحالات التي تتسم فيها الدولة ببنية أمنية موسعة، حيث يصعب الفصل بين الحقل السياسي والحقل العسكري والحقل الاقتصادي، بل تتحول العلاقة بينها إلى علاقة متكاملة تعيد تشكيل بعضها البعض باستمرار.وفي السياق نفسه، طوّر حقل العلاقات المدنية–العسكرية أدوات تحليلية أكثر تخصصًا لفهم طبيعة هذا التداخل، إذ ميّز صمويل هنتنغتون بين نوعين من السيطرة على المؤسسة العسكرية.السيطرة المدنية الذاتية (Subjective Control)، القائمة على رفع النفوذ المدني وتحجيم استقلالية العسكر، والسيطرة المدنية الموضوعية (Objective Control)، القائمة على منح المؤسسة العسكرية استقلالية مهنية عالية داخل نطاقها الفني مقابل التزامها بالحياد السياسي. أما موريس جانويتز فقد قدّم مفهوم «المؤسسة العسكرية النقابية–المهنية» (Constabulary Force) الذي يشير إلى تحول الجيوش الحديثة نحو أدوار أوسع من القتال التقليدي، تشمل الإدارة الأمنية والدبلوماسية غير الرسمية وصنع السياسات، وهو ما يجعل الحدود الفاصلة بين «العسكري» و«السياسي» حدودًا وظيفية متحركة أكثر منها حدودًا مؤسسية جامدة.[1]

.2خصوصية النخبة السياسية والعسكرية في الحالة الإسرائيلية

تتميز إسرائيل، منذ لحظة تأسيسها ببنية نخبوية رائعة تتجاوز النمط الكلاسيكي للعلاقات المدنية–العسكرية، وذلك لعدة اعتبارات تاريخية وبنيوية متداخلة. فمن جهة أولى، نشأت الدولة من رحم حركة عسكرية–سياسية واحدة هي الحركة الصهيونية، حيث لم يكن هناك فصل تاريخي بين من هذا النوع من المؤسسات السياسية ومن قاد الأذرع العسكرية (الهاجاناه، الإرغون، ليحي) فقد كان القادة السياسيون الأوائل، وعلى رأسهم دافيد بن غوريون، هم أنفسهم من صمّم البنية العسكرية وأشرف على تحويلها إلى جيش نظامي (جيش الدفاع الإسرائيلي) عقب 1948. وقد أرسى بن غوريون في هذا السياق مفهوم «الممتلَكية» (Mamlachtiyut)، الذي يقوم على إخضاع مختلف الميليشيات والتنظيمات المسلحة لسلطة الدولة المركزية ونزع الطابع الحزبي عن

[1] Morris Janowitz : **the Professional soldier. Asocial and political Portrait Glencoe IIlinois** : usa free Press : 1960 p345

المؤسسة العسكرية، لكنه في المقابل كرّس واقعًا آخر يتمثل في اعتبار الخدمة العسكرية بوابة العبور الطبيعية نحو المكانة السياسية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى، أفرز هذا النظام وهو نظام التجنيد الإجباري الشامل ومجموعة الاحتياط العسكري ما يُعرف في الأدبيات الإسرائيلية بـ «الجيش الشعب» (Nation in Arms)، وهو نموذج يجعل من الخدمة العسكرية تجربة جامعة تُنتج شبكة علاقات اجتماعية ومهنية تمتد من الكنيسة إلى قاعة الحكومة، بحيث تتحول الرتبة العسكرية والانتماء إلى وحدات النخبة العسكرية كوحدة سييرت متكال للعمليات الخاصة، أو سلاح الجو، أو شعبة الاستخبارات العسكرية أمان. إلى رأسمالي رمزي يُوظَّف لاحقًا في المسار السياسي. وقد تجسد هذا النمط في ظاهرة «الجنرالات المتقاعدين» الذين ينتقلون مباشرة من قيادة الأركان أو قيادة الأجهزة الأمنية إلى قمة الهرم السياسي، ومن أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك: يتسحاق رابين الذي انتقل من رئاسة أركان الجيش إلى رئاسة الحكومة، وأرئيل شارون الذي جمع بين قيادة عمليات عسكرية كبرى ومناصب وزارية عليا، وإيهود باراك الذي كان أكثر الضباط تحصيلًا للأوسمة العسكرية قبل أن يتولى رئاسة الحكومة، وصولًا إلى بيني غانتس وغادي آيزنكوت اللذين انتقلا من رئاسة الأركان إلى تأسيس أحزاب سياسية وتولي حقائب وزارية حساسة بعد 2019.[1]

ويتجلى هذا التداخل مؤسسيًا في عدة مستويات متكاملة: فعلى المستوى التنفيذي يمثل «الكابينت» (المجلس الوزاري الصغيرة للشؤون السياسية–الأمنية) البقعة الأضيق والأكثر تأثيرًا في صناعة القرار الاستراتيجي حيث يجتمع فيه رئيس الوزراء مع وزيري الدفاع والخارجية وعدد محدود من الوزراء وغالبًا ما يُستدعى إليه رئيس الأركان ورؤساء الاستخبارات (الموساد والشاباك) كمشاركين فعليين في المداولات وإن لم يكونوا أعضاء تصويت رسميين، وهو ما يمنح المؤسسة الأمنية موقع تأثير مباشر يتجاوز الدور الاستشاري التقليدي. وعلى المستوى التشريعي، تخضع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بدور رقابي وتقديري في آنٍ

[1] سعاد إبراهيم عباس، **رفض الخدمة العسكرية في إسرائيل: دراسة وتحليل**، مجلة دراسات دولية، العدد94، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ،2024، ص، 400. 441.

واحد، إذ تُطلع على تقديرات الموقف الاستراتيجي وتناقش الميزانيات الدفاعية لكنها دائما ما تكون وتظل في الغالب أقرب إلى فضاء لإضفاء الشرعية على قرارات تُصاغ فعليًا داخل الدائرة الأمنية–التنفيذية الضيقة.ويضاف إلى ما سبق أن المجمع الصناعي–العسكري الإسرائيلي يشكل حلقة ثالثة في بنية هذه النخبة حيث تنتقل القيادات العسكرية والاستخبارية المتقاعدة، بصورة معتادة ومنهجية، إلى مجالس إدارة شركات التصنيع الدفاعي الكبرى (كصناعات الفضاء الإسرائيلية، ورافائيل، وإلبيت) أو إلى شركات ناشئة في قطاع الأمن السيبراني، بما يخلق «بابًا دوارًا» يعيد تدوير الخبرة والمعرفة والعلاقات بين الحقلين العسكري والاقتصادي، ويمنح هذه الطبقة تأثيرًا غير مباشر في تشكيل أولويات الإنفاق الدفاعي وسياسات التصدير العسكري، وهو ما يجعل الفصل التحليلي بين «النخبة السياسية» و«النخبة العسكرية» و«نخبة الأعمال» في الحالة الإسرائيلية فضلا إجرائيًا أكثر منه واقعًا مؤسسيًا صارمًا.[1]

و كما يترتب على هذا التداخل جملة من الانعكاسات على مسار السياسة الخارجية الإسرائيلية: أولها أن الخبرة العسكرية باتت شرطًا شبه ضمني للمصداقية السياسية في ملفات الأمن القومي بحيث يصعب على قيادة سياسية «مدنية» بحتة أن تفرض توجهاتها في مواجهة تقدير استراتيجي صادر عن المؤسسة العسكرية دون أن تدفع كلفة سياسية داخلية مرتفعة وثانيا أن هذا التداخل يُنتج ميلًا بنيويًا نحو تفضيل الحلول الأمنية–العملياتية على الحلول الدبلوماسية طويلة المدى بالنظر إلى أن صانعي القرار أنفسهم غالبًا ما تشكّلت رؤيتهم للعالم داخل المؤسسة العسكرية؛ وثالثها أن تعدد مراكز النفوذ داخل هذه النخبة (الجيش، الموساد، الشاباك، مجلس الأمن القومي) يفرز أحيانًا تنافسًا مؤسسيًا على تعريف التهديد وترتيب الأولويات إّذ لما وهو ما يفسر ظواهر التذبذب أو التأخر في بعض قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية عند تعارض تقديرات هذه الأجهزة.أما النخبة العسكرية فتضم كبار قادة الجيش الإسرائيلي، ورؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن، وفي مقدمتها هيئة الأركان العامة، وجهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، وجهاز الأمن الداخلي (الشاباك)، وجهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد). وتمتلك هذه المؤسسات دورًا محوريًا في تقديم المعلومات الاستخباراتية، وإعداد التقديرات

[1] يورام بيري، وأمنون نوبياخ، **المجمع العسكري، الصناعي في إسرائيل: دراسة إستطلاعية**، مراجعة تقديم يزيد صايغ ،مؤسسة الدراسات الفلسطنية،بيروت، 1985، ص76.

الأمنية، واقتراح الخيارات العسكرية التي تستند إليها القيادة السياسية عند اتخاذ قراراتها.وتتميز الحالة الإسرائيلية بوجود علاقة عضوية بين المؤسستين السياسية والعسكرية، حيث يصعب الفصل بين المجالين السياسي والأمني. ويعود ذلك إلى طبيعة البيئة الأمنية التي نشأت فيها إسرائيل، والتي جعلت الأمن يحتل مكانة مركزية في جميع السياسات العامة. كما أن عدداً كبيراً من رؤساء الحكومات والوزراء وقادة الأحزاب سبق لهم الخدمة في الجيش أو تولوا مناصب عسكرية رفيعة، الأمر الذي عزز انتقال الخبرات العسكرية إلى المجال السياسي، ورسخ ثقافة أمنية مشتركة بين القيادات المدنية والعسكرية.وتتجلى هذه العلاقة أيضًا في آلية اتخاذ القرار، إذ تعتمد القيادة السياسية بصورة كبيرة على التقديرات التي تقدمها المؤسسات العسكرية والأمنية عند التعامل مع الأزمات الإقليمية أو التهديدات الخارجية. وفي المقابل، تلتزم المؤسسة العسكرية بتنفيذ القرارات التي تصدر عن المستوى السياسي، مع احتفاظها بهامش واسع في تقديم المشورة واقتراح البدائل العملياتية. ويؤدي هذا التفاعل المستمر إلى صياغة سياسات تجمع بين الاعتبارات السياسية والأهداف العسكرية في إطار رؤية موحدة للأمن القومي[1].

وكماوتستند النخبة الإسرائيلية إلى مفهوم الأمن الشامل الذي لا يقتصر على حماية الحدود، وإنما يشمل المحافظة على التفوق العسكري النوعي، وردع الخصوم، ومنع ظهور أي قوة إقليمية قد تشكل تهديدًا مستقبليًا. ولهذا أصبحت المؤسسة العسكرية شريكًا أساسيًا في رسم السياسة الخارجية ولم تعد مجرد جهاز مكلف بتنفيذ العمليات العسكرية، بل أصبحت مساهمة بصورة مباشرة في تحديد اتجاهات الدولة على المستوى الإقليمي والدولي.وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2022 ازدادت أهمية النخبة السياسية والعسكرية نتيجة التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها تداعيات الربيع العربي، وتصاعد النفوذ الإيراني، وتنامي دور التنظيمات المسلحة إضافة إلى تطور برامج الصواريخ والطائرات المسيّرة لدى خصوم إسرائيل. وقد فرضت هذه المتغيرات على صناع القرار إعادة تقييم البيئة الأمنية والعمل على تطوير استراتيجية أكثر مرونة تقوم على الحفاظ على التفوق العسكري مع توسيع دائرة التحالفات الإقليمية والدولية. شهدت هذه المرحلة

[1] محمد فايق عزيز، ومجاهد جبر الحاج، **العلاقة مابين المؤسسة العسكرية وصناعة القرار السياسي في إسرائيل**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 30، العدد 2، 2022، ص 65.

استمرار هيمنة الاعتبارات الأمنية على السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث احتلت ملفات البرنامج النووي الإيراني، والوجود الإيراني في سوريا، وتعاظم قدرات حزب الله وتطور المقاومة الفلسطينية، مكانة عاليا في أجندة النخبة السياسية والعسكرية. ولذلك ركزت القيادة الإسرائيلية على توظيف جميع أدوات القوة، سواء العسكرية أو الدبلوماسية أو الاستخباراتية بهدف منع تغير موازين القوى في المنطقة.ومن الخصائص المميزة للنخبة الإسرائيلية وجود ظاهرة "تبادل الأدوار" بين المؤسستين العسكرية والسياسية إذ ينتقل العديد من كبار الضباط بعد تقاعدهم إلى العمل السياسي، سواء من خلال تأسيس أحزاب جديدة أو الانضمام إلى الأحزاب القائمة كما حدث مع عدد من رؤساء الأركان السابقين الذين أصبحوا أعضاء في الكنيست أو وزراء أو مرشحين لرئاسة الحكومة. ومما ساهم ذلك في استمرار التأثير العسكري داخل مؤسسات الحكم وأدى إلى ترسيخ الفكر الأمني في عملية صنع القرار.ومن ناحية أخرى، تؤدي مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية دورًا داعمًا للنخبة السياسية والعسكرية، من خلال إعداد الدراسات المستقبلية، وتحليل التهديدات، واقتراح البدائل الإستراتيجية. وتعتمد الحكومة الإسرائيلية بصورة متزايدة على مخرجات هذه المراكز عند رسم سياساتها، خاصة في القضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي والتطورات العسكرية والتكنولوجية، مما يعزز من الطابع العلمي في صناعة القرار[1].

المطلب الثاني: دور المؤسسة الأمنية والاستخبارتية في هندسة السياسة الخارجية.

يستوجب تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية في الفترة الممتدة بين 2011 و2022 الانطلاق من مفهوم الهيكل الأمني؛ من منطلق كونه البنية التأسيسية الحاكمة التي تتشكل ضمنها عملية صنع القرار الخارجي، حيث لا تُفهم السياسة الخارجية كحقل مستقل تقوده وزارة الخارجية فقط، وإنما كامتداد وظيفي لعقيدة الأمن القومي الشاملة، ووفق هذا التصور، يتم تمكين السياسة الخارجية أمنيا داخل منظومة مؤسساتية مترابطة تضم الجيش بمستوياته المختلفة، بما في ذلك هيئة الأركان والأمان[2]، إلى جانب جهاز الأمن الداخلي Shin Bet،

[1] أحمد المرغني سالم وعامر علي عقل، **دور المؤسسة العسكرية في صنع قرارات السياسية الخارجية**، مجلة الجامعي، العدد 34، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، لبيا ،2022، ص، ص 136، 158

[2] يوحنان كراسنا، «**منظومة الأمن القومي الإسرائيلي: شبكة المعنيين وصنع القرار**»، (القدس: الكنيست – قسم الأبحاث، دون طبعة، 2018)، ص 45.

وجهاز الاستخبارات الخارجية Mossad، ومجلس الأمن القومي، بما يجعل هذه البنية هي المرجع الأول في تعريف التهديد وترتيب الأولويات الإستراتيجية، ويؤدّي هذا التمفصل البنيوي إلى نتيجتين مترابطتين: تتمثل الأولى في ترسخ المنطق الأمني بكونه العدسة المركزية لفهم البيئة الإقليمية وتفسير تحوّلاتها، بما يعيد تعريف السياسة الخارجية ضمن معايير الردع والتهديد والفرصة الأمنية، أمّا النتيجة الثانية فتتمثل في انتقال أدوات الاستخبارات والعمليات السرية وشبكات الارتباط غير العلنية من موقعها التقليدي كأدوات تنفيذية إلى موقع فاعل في صناعة القرار ذاته، بحيث تتحول إلى رافعات مباشرة لتوجيه العلاقات الإقليمية والدولية، وليس مجرد وسائل مساعدة ضمن سياسة خارجية تُصاغ في دوائر مدنية منفصلة.[1]

وتتضاعف أهمية هذه العدسة التحليلية حين تُقرأ في ضوء التحولات البنيوية الكبرى التي شهدها العقد موضوع الدراسة؛ إذ لم تكن البيئة الإقليمية خلال الفترة 2011–2022 بيئة مستقرة أو خطية، إذ اتسمت بارتجاجات عميقة أعقبت أحداث 2011 وما رافقها من إعادة تشكيل لخرائط الدولة والسلطة في عدد من السياقات العربية[2]، بما في ذلك تسييل الحدود التقليدية وصعود فاعلين ما دون الدولة كقوى مؤثرة في موازين القوة، كما أسهم تعقّد المشهد السوري في إعادة تعريف أولويات الأمن الإقليمي وتوسيع نطاق التداخل بين الفواعل المحلية والإقليمية والدولية، في حين أعادت مفاوضات البرنامج النووي الإيراني وما تلاها من أزمات متتالية صياغة معادلات الردع والتوازن الإستراتيجي في المنطقة، وموازاة للسياق نفسه، شهدت الفترة تحولات ملحوظة في تموضع القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا، بما انعكس على أنماط التدخل وإعادة توزيع الأدوار الأمنية في الإقليم، إلى جانب تبدّل خرائط الشراكات الاقتصادية والأمنية وتنامي صيغ التعاون المتعدد الأطراف والمرن، وقد أسهم هذا التداخل بين التحولات البنيوية والتفاعلات الإقليمية في تعقيد البيئة الإستراتيجية، وجعل عملية صنع القرار أكثر ارتباطًا بإدارة عدم اليقين والتكيّف المستمر مع ديناميات متغيرة،

2Chuck Freilich, **Zion's Dilemmas: How Israel Makes National Security Policy**, (Ithaca: Cornell University Press, 2012), pp. 20, 28–30

[2] خالد حنقي علي، **تقديم النظام الإقليمي والتغيرات الحادة بعد الثورات**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 200، أبريل 2015، ص ص 3,4

بدلا من الاستناد إلى نماذج استقرار تقليدية ثابتة[1]، وإزاء هذا المستوى من اللايقين البنيوي، تميل المؤسسة الأمنية إلى تبنّي فرضية إجرائية مفادها أن ضغط الزمن الإستراتيجي يفرض بالضرورة إعادة ضبط الزمن البيروقراطي، بحيث يصبح تقليص الفجوة الزمنية بين الرصد واتخاذ القرار والتنفيذ عنصرًا حاسمًا في الحفاظ على التفوق النوعي وإدامته. لتُفهم السرعة كمتغير إستراتيجي يؤثّر في قدرة الدولة على التحكم في بيئة التهديد واستباق تحوّلاتها[2].

وتماشيا مع هذا السياق، تتحول الدبلوماسية الرسمية إلى وظيفة تكميلية ضمن منظومة أشمل لإدارة القوة، أقرب إلى هندسة تتابعية تُنسّق مع مخرجات العمل الاستخباري والعملياتي، بحيث تُسهم في ترجمة الوقائع الميدانية إلى ترتيبات سياسية وقانونية قابلة للتداول الدولي، وبذلك تتكامل أدوات الرصد والقرار والتنفيذ مع أدوات الخطاب والتفاوض في عملية واحدة لإعادة تشكيل معادلات القوة، بما يشمل ضبط خطوط التماس، وتثبيت قواعد اشتباك غير معلنة، وإنتاج مستويات متفاوتة من الردع القابل للإنفاذ ضمن بيئة إقليمية عالية التقلب[3].

وتستند العقيدة الأمنية الإسرائيلية في صيغتها المعاصرة على مجموعة من الفرضيات البنيوية التي تبلورت تاريخيًا مع إدخال تعديلات متواصلة فرضتها التحولات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها محدودية العمق الجغرافي، وتحوّل طبيعة التهديد من جيوش نظامية تقليدية إلى شبكات هجينة لامركزية، والحاجة إلى تطوير منظومات إنذار مبكر عالية الدقة، إلى جانب السعي لتعظيم فاعلية الردع مع الحفاظ على هامش واسع من الحرية العملياتية يتجاوز القيود الحدودية عند الضرورة، غير أن هذه الفرضيات لا تعمل كقواعد نظرية ثابتة،

2Gadi Eizenkot and David Siman-Tov, "Guidelines for Israel's National Security Strategy," (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2018), pp. 7–9, 49–50.

[2] عبير سهام مهدي، وعمار حميد ياسين، **العوامل الداخلية والخارجية للتغير السياسي في المنطقة العربية**، مجلة دراست دولية، العدد 58، 2014، ص ، 100.

[3] نور عبد السلام العزاوي، **إسرائيل بين الضغوط الدولية وحدود القوة العسكرية**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 17فيفري 2026، تم الإطلاع عليه يوم 18أفريل 2026، https:// www.bayancenter .org/2026/02//15238.

وتُعاد صياغتها باستمرار ضمن دورات تفاعلية من إنتاج المعرفة وصنع السياسة، حيث تتولى الأجهزة الأمنية والعسكرية إنتاج خرائط للتهديد والفرص، ثم تُعاد ترجمتها إلى تقديرات موقف تُغذي عملية القرار داخل المستويات السياسية العليا، بما يفضي إلى ترسيخ ميل بنيوي ينظر إلى الأمن بكونه البنية التحتية الفعلية للسياسة الخارجية وليس مجرد أحد مجالاتها.

وموازاة لهذا السياق، لا يقف دور جهاز Mossad على جمع المعلومات الخام أو تقديم تقارير ميدانية للقيادة السياسية، ويتجاوز ذلك ليعمل كفاعل في إنتاج المعنى الإستراتيجي للمعلومة؛ أيْ في عملية تأويل البيانات وتشكيل دلالاتها ضمن إطار تصوري يحدد طبيعة التهديد ومستوياته، ويعيد تعريف الفرص ونوافذ الحركة في الفضاءات الرمادية بين الحرب والسلم، وبهذا المعنى، تصبح المعرفة الاستخبارية منظومة تأويلية تسهم في بناء الواقع الاستراتيجي ذاته، من خلال تحديد ما يُعد تهديدا، وما يُعتبر فرصة، وما يُدرج ضمن نطاق الممكن السياسي والعسكري[1] ولهذا تتحوّل القنوات الخلفية والاتفاقات السرّية والترتيبات الأمنية المؤقّتة إلى أدوات صياغة مباشرة للخيارات، بحيث تُقاس فاعلية المسار الدبلوماسي بقدرته على تثبيت ما تُنتجه العمليات السرّية من وقائع على الأرض.

وتُظهر الخبرة الإسرائيلية أنّ الأمننة لا تُختزل في كونها خطابا سياسيا يضخّم التهديدات، وتُفهم بوصفها تقنية حكم (governance technique) تُعيد تنظيم العلاقة بين الزمن السياسي والأدوات المؤسسية، [2]من خلال تسريع دورة القرار وتوسيع نطاق التدخلات الاستثنائية، ومنح المؤسسة الأمنية هامشًا أكبر لتطوير أدوات وأنماط فعل قد لا تكون متاحة أو ممكنة ضمن منطق الدبلوماسية التقليدية، وتوازيا لهذا السياق، يترتب على إعادة تعريف بعض الملفات بوصفها تهديدات وجودية أو شبه وجودية إعادة ترتيب جذرية لأولوية الوسائل، حيث يصبح اللجوء إلى القنوات غير العلنية، أو الوساطة غير المباشرة، أو بناء شبكات تعاون أمنية غير

1Freilich, Zion's Dilemmas, **(Ithaca : Cornell, 2012**), pp. 28–30. / Reuters, **"Mossad chief played a role in UAE normalization talks**," (Jerusalem/Tel Aviv: Reuters, 2020), n.p .

[2] فريق عمل المركز، **الحرب في غزة وتأثيرتها على نظرية الأمن القومي ومستقبل الجيش الإسرائيلي**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 30، يونيو 2025، تم الإطلاع عليه يوم 12أكتوبر 2025. https://ncmes. Org /4426م

معلنة، جزءًا مبررًا ضمنيا من إدارة الملف، بالنظر إلى ما توفره هذه الأدوات من سرعة في الإنجاز وتقليل للكلفة السياسية المباشرة، ومن هذا التداخل بين المنطق الأمني والمنطق الدبلوماسي يتشكّل نمط مركّب يمكن وصفه بتكامل دبلوماسية الظل مع العمليات العلنية، حيث تعمل الأولى على تهيئة البيئة التعاقدية عبر بناء قنوات تواصل أمنية دقيقة وتبادل معلومات حساسة وتحديد خطوط ضبط غير رسمية، بينما تتولى الثانية إنتاج لحظات سياسية أو عملياتية ذات طابع رمزي عالي التأثير، تُستخدم لاحقًا لإعادة صياغة موازين التفاوض داخل الأطر الرسمية، مايجعل من السياسة الخارجية منظومة متداخلة من المستويات الظاهرة والخفية، تُنتج أثرها النهائي عبر التفاعل بين أدوات الردع، وبناء الثقة الأمنية، وإدارة الإشارات الإستراتيجية في بيئة إقليمية شديدة التعقيد وعدم اليقين.[1]

ويقوم هذا النمط على دورة قرار مركّبة ذات طابع تراكمي[2]، تبدأ بالتقاط الإشارات الضعيفة داخل البيئات الميدانية المضطربة، ثم إعادة تحويلها إلى فرضيات أولية قابلة للاختبار عبر تفاعل أدوات بشرية وتقنية متعددة المستويات، وبعد ذلك تُخضع هذه الفرضيات لعمليات تفكيك وتحليل داخل مصفوفات احتمالية تُراعي معايير التهديد والجدوى والكلفة والمخاطرة، بما يسمح بترتيبها ضمن درجات متفاوتة من القابلية التنفيذية، وفي المرحلة النهائية، تُصاغ هذه المخرجات في شكل "حزم خيارات" تقدم لصانع القرار السياسي بوصفها مسارات بديلة، لكل منها عتبات واضحة للتصعيد أو التراجع، بما يوسّع هامش المناورة ويقلّل من كلفة الخطأ الإستراتيجي، وفي العمق تستند هذه الدورة إلى منطق التعلّم المؤسسي المستمر، حيث تُراجع نماذج التهديد والردع بصورة دورية بناء على نتائج العمليات السابقة وتراكم الخبرة الميدانية، ثم تُختبر هذه النماذج عبر سيناريوهات افتراضية معاكسة وتحليلات حساسية لمتغيرات حاسمة، بما يتيح قياس مدى صلابتها وحدود فعاليتها، ويؤدّي هذا النمط

1.Barry Buzan , **Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security**: A New Framework for Analysis, (Boulder: Lynne Rienner, 1998), pp. 23–29. / Reuters, "Netanyahu says Mossad involved in normalization talks," (Tel Aviv: Reuters, 2020.

[2] عبد القادر بدوي، **إعادة بناء، مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي بين إخفاقات الماضي وتسييس الحاضر**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرئيلية (مدار)، 16ديسمبر 2024، تاريخ الاطلاع 14ماي 2025، https:/www.madarcenter.org/

التفاعلي إلى تقليص احتمالات الانزلاق نحو "اليقين الزائف"، وإبقاء عملية صنع القرار ضمن إطار ديناميكي قابل للتكيّف، يتغير بتغير البيئة الإستراتيجية ويعيد ضبط أدوات الفعل السياسي والأمني بصورة مستمرة.[1]

ويتسع تأثير جهاز Mossad في سياق اختلال التماثل المعلوماتي بينه وبين بقية الأجهزة البيروقراطية، حيث يمنحه احتكار المعلومات النوعية والنادرة قدرةً متقدّمة على صياغة الإشكالية الأمنية قبل تقديم الإجابة عنها، بما يعيد توجيه عملية صنع القرار ضمن إطار تصوّري مُسبق التشكيل من داخل المنظور الاستخباري نفسه، ومع تزايد الاعتماد المتبادل بين المستويين السياسي والأمني، نتيجة اعتبارات السرعة التشغيلية وارتفاع كلفة الخطأ الإستراتيجي، تتعزز قابلية تبنّي التعريفات التي تنتجها المؤسسة الأمنية للتهديد، إلى جانب تسلسل الاستجابات المقترحة لها، بما يرسّخ موقعها كفاعل مركزي لا يقف دوره على تزويد القرار بالمعلومة، ويمتد إلى التأثير في بنية الاختيار نفسها وتحديد حدود الممكن السياسي.[2]

كما يسهم تصاعد حضور الفواعل غير الحكومية، وتعدد ساحات الصراع الممتدة من المجال السيبراني إلى خطوط الملاحة والتجارة الدولية، في توسيع نطاق السياسة الخارجية خارج القنوات الدبلوماسية التقليدية، بحيث تصبح أكثر تشابكا مع شبكات غير رسمية وعابرة للحدود، وموازاة لهذا السياق، تضطلع المؤسسة الأمنية، وفي مركزها Mossad، بدور متزايد في بناء شبكات ارتباط مرنة تتجاوز الدولة بالمعنى الكلاسيكي، وتعمل عبر وسطاء وشركات وأطر تعاون قطاعية ذات طابع أمني–تقني، بما يتيح إنتاج أنماط تأثير غير مباشرة على القرارات الاقتصادية واللوجستية والتنظيمية في فضاءات لا تخضع بالكامل للآليات الدبلوماسية التقليدية، وتتميز هذه الشبكات بقدرتها على خلق صيغ تعاقد أمني مع فاعلين محليين أو إقليميين تتباين مواقفهم السياسية أو تتقاطع مصالحهم بصورة حساسة، الأمر الذي يسمح بإعادة تعريف مفهومي الالتزام والضمان ضمن بيئة إقليمية مرنة ومعقدة، ونتيجة لذلك تتوسع أدوات السياسة الخارجية لتشمل مسارات موازية وغير مرئية نسبيًا، تتيح للدولة

[1] Jennifer E.sims and Burton Gererber eds **Transforming U.s.lntflligence** (Washington .dc:Georgetown university press .2005.p 135.140

[2] DOUGLES MACEACHIN; **analysis and estimates: Professional practices in lntelligence production** in Tranforming u.s.lntelligence ed Jennifer Esims and Burton Gerber (Washington .DC:Georgetown UNIVERSITS Press.2005p.p 120.130.

فتح نوافذ تأثير لا تستطيع البيروقراطية الدبلوماسية الرسمية وحدها الوصول إليها، بما يعزز الطابع الشبكي والمعولم لممارسة القوة في المجال الدولي المعاصر[1]، ومع ذلك لا يمكن فهم هذا التمكين الأمني بوصفه إلغاءً أو تراجعًا للدبلوماسية بقدر ما هو إعادة توزيع للأدوار داخل تسلسل زمني–وظيفي أكثر تعقيدًا، تتداخل فيه مستويات الفعل الأمني والسياسي بصورة متتابعة ومترابطة، ففي هذا النمط تتقدم العمليات الاستخبارية والأدوات غير العلنية بكونها مرحلة أولى تُسهم في إعادة تشكيل الوقائع الميدانية وإنتاج معطيات جديدة على الأرض، سواء عبر التأثير المباشر أو عبر إعادة تنظيم بيئة التهديد والفرص، وبعد ذلك تأتي الدبلوماسية كمرحلة لاحقة ذات وظيفة تثبيتية، تعمل على ترجمة تلك الوقائع المستجدة إلى ترتيبات سياسية أو تفاهمات علنية أو شبه علنية، بما يمنحها طابعا مؤسسيا قابلا للاعتراف والتداول الدولي، وبهذا المعنى، لا يُنظر إلى العلاقة بين الأمن والدبلوماسية كفصل بين مجالين مستقلين، وإنما كسلسلة متكاملة من مراحل إنتاج الواقع السياسي وإضفاء الشرعية عليه، حيث يتقدّم الفعل الأمني في إنتاج الشروط، بينما تتكفل الدبلوماسية بإعادة صياغتها ضمن أطر قانونية وسياسية مستقرة نسبيا، وتأسيسا على ما ذكر يصير نجاح المسار السياسي مرتبطا ارتباطا وثيقا بجودة الإنتاج المعرفي والاستخباري الذي يسبق الفعل الدبلوماسي ويؤطّره، وبمدى قدرة المؤسسة الأمنية على إنتاج معرفة تشغيلية دقيقة[2] تُترجم إلى فهم قابل للتوظيف في عملية صنع القرار، فالمعطى الاستخباري يعمل كأداة لبناء تصورات منظمة عن سلوك الأطراف الأخرى، وتحديد هوامش حركتها، وتقدير حدود المخاطرة لديها، وهكذا تتجلى وظيفة المؤسسة الأمنية في خلق ما يمكن تسميته بـ"قابلية تفاوض مُدارة"، عبر التأثير في بيئة القرار لدى الأطراف المقابلة من خلال إعادة ضبط إدراك المخاطر، وتعديل بنية الحوافز، وإبراز مستويات القدرة على الإنفاذ والردع. ونتيجة لذلك، لا تُبنى العملية التفاوضية على معطيات محايدة، بل على بيئة مُشكّلة مسبقًا

1.Jason H. **Fifziger and ferziger (Atlantic Council), Israel's Growing Ties with the Gulf Arab States,** (Washington, DC: Atlantic Council, 2020), pp. 5–12

[2] LOCH K JOHNSON **.national security lntelligence : secret operations in defense of the Democracies** (cambridge : Polity Press. 2017 p 200.

تُعاد فيها هندسة الخيارات الممكنة، بما يجعل المسار السياسي امتدادًا غير مباشر لبنية أمنية–معرفية تتحكم في شروطه الأولية وحدود تطوره[1].

وعليه، فإنّ تحليل البنية المؤسسية لعمل Mossad، في إطار تبعيته المباشرة لمكتب رئيس الوزراء وتفاعله العضوي مع بقية الأجهزة الأمنية والعسكرية، يتيح فهمًا أوضح لكيفية تقلّص الفجوة الزمنية بين الرصد واتخاذ القرار [2]والتنفيذ، بكونها نتيجة لإعادة تنظيم العلاقة بين المستويات الاستخبارية والسياسية ضمن منظومة أكثر ترابطًا وسرعة في الاستجابة، وضمن هذا السياق، لا يظل دور الجهاز مقتصرا على تزويد صانع القرار بالمعلومات، ويتجاوز ذلك إلى أداء وظيفة التفعيل عبر تحويل المعطيات الاستخبارية إلى مسارات عمل قابلة للتنفيذ، بما يختصر حلقات الوساطة البيروقراطية التي تميّز عادة عمل المؤسسات الدبلوماسية التقليدية. ونتيجة لذلك، تتراجع نسبيًا مقاربة وزارة الخارجية التي تعتمد على التوافق البيروقراطي والإجماع السياسي الموسّع، لصالح مقاربة أمنية أكثر مباشرة ومرونة، قادرة على إنتاج قرارات سريعة ضمن بيئة تتسم بضغط زمني مرتفع وتعقيد إستراتيجي متزايد، وهذا الانتقال من المعرفة بكونها فعلا للمعرفة هو ما سيجري تفصيله مؤسسيًا فيما يلي.

فمن الناحية المؤسسية يتبع الموساد مباشرةً لمكتب رئيس الوزراء[3]، وما تقدّمه هذه البنية المؤسسية هو مساران متداخلان للتأثير: مسار معرفي يتجسد في تقارير التقدير الاستخباري والتوصيات العملياتية التي تعيد تعريف التهديدات وترتيب أولوياتها، ومسارٌ تنفيذي يتمثل في عمليات دقيقة تُنتج وقائع ميدانية تُقدَّم لاحقا للقيادة السياسية؛ من منطلق كونها إعادة تشكيل فعلية لبيئة المخاطر والفرص، لكنّ هذا التداخل لا يعمل ضمن علاقة خطية بسيطة بين جهاز أمني ورئيس حكومة، بل داخل سلسلة قرار مركّبة تشترك فيها مستويات متعددة، تشمل

---

[1] RogerZ ; George and James Bruce eds. **Analyzing lntelligence : national security Practitioners'Perspectives**.2nd ed (washington dc : georgetown university Press. 2014 ;p 198 .

[2] عدنان أبو عامر، **علاقة السياسي بالعسكري وأثرها على صناعة القرار الاستراتيلي**، مركز الجزيرة للدراسات ،8يوليو 2010 في الموقع : httpps://studies.aljazeera.net /ar/nodeL3067

3.Prime Minister's Office (Israel) / Mossad, "About the Mossad," (Jerusalem: Government of Israel, n.d.), n .p. / Gadi Eizenkot and David Siman-Tov, "Guidelines…," (Washington, DC: WINEP, 2018), pp. 49–56.

مكتب رئيس الوزراء، والمجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، ومجلس الأمن القومي، إضافة إلى لجان تقييم مشتركة تُبنى داخلها مصفوفات السيناريوهات والاحتمالات، بما يجعل القرار النهائي نتاج تفاعل شبكي أكثر منه تفويضا أحاديا.

وبفعل هذا القرب المؤسسي، تتقلص الفجوة الزمنية بين الرصد والتوجيه واتخاذ القرار والتنفيذ، بحيث تتحول المعرفة الاستخبارية من وظيفة وصفية لاحقة إلى عنصر بنيوي يُسهم في تحديد نطاق الخيارات السياسية المتاحة منذ البداية، وضمن منطق الموكّل–الوكيل، يمنح هذا التموضع المؤسسة الأمنية هامشا أوسع للمبادرة مقارنة بالذراع الدبلوماسية، لأن كلفة التأخير لا تُقاس بالإجراءات البيروقراطية وحدها، بل بمدى انعكاسها على مستويات المخاطر الاستراتيجية، وعلى المستوى الأفقي، تتسم العلاقة بين Mossad وAman و Shin Bet ومجلس الأمن القومي بطابع مزدوج يجمع بين التنافس والتكامل؛ فبينما تميل "أمان" إلى التحليل الإستراتيجي واسع النطاق المدعوم بالقدرات الإشارية والخوارزمية، يحتفظ الموساد بميزة العمل الخارجي عبر الشبكات البشرية والقنوات غير العلنية، في حين يركّز الشاباك على الداخل الأمني–الوقائي، وهذا التوزيع لا يُنتج انسجاما تلقائيا بقدر ما يُدار عبر بروتوكولات تنسيق وتفادي تضارب، إلى جانب آليات مراجعة تحليلية، مثل: فرق الاعتراض (red teaming)للحد من الانغلاق المعرفي وتحيّزات التصور الجماعي[1]. ووفق هذا المنظور، تتحدد ديناميات صنع القرار داخل ما يمكن وصفه بسياسة بيروقراطية تنافسية، حيث يقدّم كل جهاز تعريفه الخاص للتهديد، فتُصاغ الخيارات النهائية داخل لغة مشتركة قوامها الاحتمال، والعتبة، وكلفة المخاطر، وإمكانية الإنكار بكونها عنصرا بنيويا في إدارة الفعل السياسي والأمني.[2]

وتظهر دلالات هذه البنية المؤسسية بصورة أوضح عند تحليلها وفق معايير الحوكمة وصنع القرار، لا وفق منطق الفعالية العملياتية وحده، ففي هذا الإطار لا تُقدَّم المعرفة الاستخبارية بوصفها مجرد مخزون

[1] Ephraim Kahana **'lsraeli lntelligence Organization. Falures and successes 'ln the oxford handbook of national security lntelligence. Edited by LOCH K Johnson** (oxford :oxford university Press :2010.p.810 **.**

[2] Richards J.HeuerJr.**Psychology of lntelligence Analysis** (washington .dc center for the study of lntelligence central lntelligence agency pp.111 ;126**.**

معلوماتي، وإنما باعتبارها بنية تأويلية مركبة تُبنى على نمذجة التهديد، وتقدير كلفة الزمن الإستراتيجي، واحتساب مخاطر الامتناع عن الفعل، بما يجعلها جزءا من هندسة القرار وليس مجرد مدخل له، ويتقاطع في هذا السياق منطق "المسار المعتمد" (path dependency) مع فرضيات "التوازنات المنقطعة" punctuated) (equilibria، حيث تؤدّي الأزمات إلى تسريع دورات القرار وكسر بعض أنماط الاستقرار البيروقراطي، دون أن تلغي بالضرورة العادات المؤسسية الراسخة التي تستمر في إعادة إنتاج نفسها ما لم تحدث صدمة معرفية كبرى أو نجاح عملياتي استثنائي يعيد تشكيل قواعد العمل[1].

ولذلك، يُستكمل ضغط الزمن عبر آليات ضبط مؤسسية مضادة، تشمل تقييم البدائل، ومداولات السيناريو المعاكس، ومحاكاة سلوك الفاعلين الخصوم، بما يهدف إلى منع تحول التفويض الواسع إلى انحياز عملاني ضيق يُقصي الخيارات السياسية طويلة الأمد أو يقلل من وزن الاعتبارات الإستراتيجية البعيدة، وفي هذا المستوى، يتضح أنّ الفارق بين الذراع الأمنية والذراع الدبلوماسية لا يكمن في امتلاك القرار النهائي، وإنما في القدرة على إنتاج شروطه الأولية: فالأولى تُسهم في بناء قابلية الإنفاذ عبر تشكيل البيئة الميدانية والمعرفية، بينما تعمل الثانية على إنتاج قابلية القبول عبر التفاوض وصياغة الإطار الشرعي والسياسي، وتتحقق الفاعلية الكلية للنظام عندما ينجح التلاقي بين هذين المسارين في إنتاج ترتيبات مستقرة نسبيًا، لكنها تظل قابلة للمراجعة والتعديل وفق تحولات البيئة الإستراتيجية.[2]

وكذلك في مستويات التأثير العملية، يمكن تمييز أربعة مجالات رئيسية يتجسد فيها دور Mossad بكونه أداة مركّبة في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، غير أنّ حضوره في كل مجال لا يتخذ شكل وظيفة تقنية منفصلة، بقدر ما يظهر كدورة تأثير متكاملة تعيد إنتاج العلاقة بين المعرفة والقرار والفعل، ففي المجال الأول، المتعلق بجمع المعلومات البشرية والتقنية، لا يُنظر إلى قنوات HUMINT وTECHINT بوصفها مسارات متوازية، بل يجري دمجهما ضمن بنيات تحليلية اندماجية (fusion cells) تنتج صورة موقف مركّبة

[1] زكي حسين زيدان، **الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005، ص/ ص، 83، 98.

[2] سمير صادق العزاوي، **تأثير المؤسسة العسكرية على صنع القرار السياسي في إسرائيل**، مجلة مزكز الدراسات الفلسطين، جامعة بغداد، العدد6، ديسمبر2007، ص،18.

تُغذّى ببيانات سلوكية ولوجستية ومالية واتصالية عابرة للحدود، وغالبا ما تُعالَج عبر أدوات تحليل خوارزمية ونمذجة احتمالية. وهكذا لا تبقى المعلومة عنصرا محايدا، وتتحول إلى أداة لإعادة تشكيل تفضيلات صانع القرار، من خلال بناء تصورات زمنية مضغوطة تجعل كلفة الانتظار جزءًا من معادلة الاختيار السياسي، وتدفع نحو تفضيل الخيارات الوقائية أو التدخلية[1].

أما في مجال الدبلوماسية الاستخبارية والقنوات الخلفية، فيتحرك الجهاز ضمن منطق "وساطة أمنية" تُنتج شبكات ثقة تدريجية مع أطراف إقليمية أو دولية متحفظة، عبر صيغ غير علنية تشمل تبادلًا محدودًا للمعلومات الحساسة، وتنسيقا في مواجهة تهديدات عابرة، مثل: الإرهاب والهجمات السيبرانية وأمن الملاحة، إلى جانب إنشاء مسارات اختبار سياسية (confidence probes) تُستخدم لقياس قابلية الانتقال من التعاون الأمني إلى ترتيبات أوسع ذات طابع اقتصادي أو سياسي، وبهذا تتشكل لغة أمنية مشتركة تُعيد تعريف التهديدات وتوحيد مفاهيمها، بما يسهّل لاحقًا توسيع نطاق التعاون إلى مجالات البنية التحتية وسلاسل الإمداد والاستثمار[2].

وفي مجال العمليات السرية والوقائية، لا تُفهم هذه الأنشطة بوصفها مجرد إجراءات تكتيكية معزولة، وإنما كجزء من إدارة إستراتيجية لمستوى التصعيد، عبر استهداف نقاط عقد لوجستية وصناعية تُبطئ تراكم القدرات لدى الخصم وتُنتج حالة من عدم اليقين التقني المستمر. وتُصمَّم هذه العمليات ضمن منطق "عتبات محسوبة" يوازن بين الأثر المادي المباشر والإشارات الردعية غير المعلنة، مع تجنب الانزلاق نحو مواجهة شاملة. ومن منظور اقتصاديات القوة، تؤدّي هذه الديناميات إلى إعادة توزيع كلفة الزمن الإستراتيجي، وتوسيع

---

[1] أحمد العجوز، **دور أجهزة الاستحبارات الإسرائيلية في عملية صنع القرار**، المعهد المصري للدراسات تم نشره بتاريخ 15 أكتوبر 2021، وتم الاطلاع عليه 14 نوفمبر 2025، https://eipss-eg.org .

[2] بحلول نسيم، وفشار عطا الله، **التفاعلات الدبلوماسية غير المعلنة: العلاقات السرية العربية الإسرائيلية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 9 ، العدد 2، 2024، ص،ص 570، 576.

هوامش المناورة السياسية عبر خلق فترات تهدئة نسبية تُستثمر لاحقًا في عمليات التفاوض وإعادة الترتيب الدبلوماسي[1].

أمّا في مجال الحرب السيبرانية والعمليات المعلوماتية، تتعدى الأدواتُ منطق الاختراق والتعطيل إلى بناء مصدّات إنكار تكمل ردع العقوبة، وتعمل على مستوى الأنظمة والسلاسل والواجهات البشرية معا، وهنا تتقاطع قدرات الموساد مع الوحدات التكنولوجية العسكرية والأذرع المدنية المنظمة، فتُبنى حملاتٌ هجينة تُزاوج بين هجماتٍ دقيقة على مكوّنات برمجية أو صناعية مُفصلية، وعملياتِ تأثيرٍ معرفي تُعيد ترميز إدراكات اللاعبين السياسيين والاقتصاديين –من صنّاع السياسات إلى الأسواق وشركات الشحن والتأمين– وتُحدث أثرا قابلا للقياس في تسعير المخاطر واتجاهات الاستثمار ويجري الحفاظ على هذه الهندسة المؤسسية عبر مبدأ التجزئة والإنكار نظير كونه آلية تنظيمية لإدارة الفعل وتوزيع المسؤولية داخل منظومة متعددة المستويات، بما يضمن قابلية فصل المسارات العملياتية عن بعضها من جهة، وإبقاء مسافة محسوبة بين الأثر الظاهر والفاعل الكامن من جهة أخرى، وبهذا التصميم، لا تُدار الأدوات الأمنية بمعزل عن الأهداف الدبلوماسية أو السياسية، وإنما تُدمج ضمن بنية واحدة غير خطية تسمح بتكامل الوظائف مع الحفاظ على درجات متفاوتة من العلنية والغموض، وفي هذا الإطار لا يعود الفعل السياسي نتيجة مباشرة لأداة منفردة، وإنما حصيلة تفاعل منظّم بين مستويات مختلفة من التدخل، حيث تتكامل الوظائف الأمنية والاستخبارية والدبلوماسية في إنتاج أنماط سلوك مستهدفة لدى الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، بما يعزز قابلية التوجيه الإستراتيجي على المدى المتوسط والطويل، ونتيجة لذلك، تُبنى القدرة التأثيرية على توزيع مقنن للوظائف داخل منظومة واحدة، تُنتج أثرا تراكميا مستداما مع الحفاظ على هامش من الإنكار وإعادة التأويل السياسي عند الضرورة[2].

وضمن فترة الدراسة (2011–2022)، يتجلى هذا الدور عبر ثلاث دوائر إقليمية رئيسية تتخذ شكل خرائط عمل متمايزة في وظائفها، لكنها مترابطة من حيث الأثر البنيوي: دائرة إيرانية تُدار بمنطق المنع طويل

[1] Alexander L Geor **.forceful persuasion : coercive Diplomacy as an Alternative to war** (washington .DC : united states lnstituteof peace press 1991).pp 25 ; 35.

[2] Austin carson **. secret wars : covert conflict in lnternational politics** (Princeton .NJ prince ton university press. 2018;P 36

الأمد وضبط الإيقاع الزمني للقدرات الإستراتيجية، ودائرة سورية–لبنانية تُدار وفق منطق تقليص المخاطر التراكمية عبر نمط الصراع بين الحروب منخفض الشدة، ودائرة عربية أوسع تُبنى ضمن منطق هندسة بيئات أمنية–اقتصادية تمهيدا لإمكانات انفتاح تدريجي لاحق، وضمن هذه المقاربة الحلقية، لا تقف السياسة على ترتيب الأولويات، وتصل إلى إعادة تعريف أدواتها الجوهرية، بحيث تصبح القدرة على التحكم في التوقيت، وإدارة الإيقاع التصعيدي، وإنتاج وقائع قابلة للتثبيت الدبلوماسي، هي المحدد المركزي للفاعلية الإستراتيجية[1].

وفي الدائرة الإيرانية، يُدرج الملف النووي وما يرتبط به من أبعاد إقليمية ضمن إطار "عقيدة المنع" (prevention doctrine)، بما يدفع السياسة الخارجية إلى العمل عبر مسارات متعددة تشمل بناء ائتلافات ضغط دولية وإقليمية، وتكثيف إنتاج السرديات الأمنية عبر تقديرات استخبارية تُعيد تعريف طبيعة التهديد ومؤشرات "زمن الاختراق" النووي. وبالتوازي، تتكامل هذه الأدوات مع أنماط من العمل غير العلني ذات طابع دقيق ومحدود الأثر التراكمي، تستهدف تعطيل حلقات التطور التقني والبحثي واللوجستي، بما يرفع الكلفة التشغيلية ويؤثر في مسارات التطور النوعي أكثر من الكمي، ما يفيد أنّ هذه المقاربة لا تمثل فقط امتدادا خطيً لعقيدة الردع التقليدية، وإنما تطور مركّب يقوم على تراكم إجراءات جزئية متتابعة تُنتج أثرا استراتيجيا تدريجيًا، وتمنح في الوقت نفسه المجال الدبلوماسي هامشا أوسع لإدارة التفاوض وتثبيت رواية أمنية ذات قابلية أعلى للاعتراف الدولي.[2]

وعمليا اتسع فعل المنع ليشمل إعادة تنظيم مسارات الفاعلين عبر مأسسة أنماط تعاون معلوماتي مع جهات رقابية ودول محورية، إلى جانب بناء عتبات سياسية تجعل أيّ تسارع تقني داخل الملف قابلًا للتحول السريع إلى مادة للنقاش الدبلوماسي وإعادة التقدير، وضمن هذا الإطار تتشكل السياسة كآلية لإدارة الإيقاع الإستراتيجي بقدر ما هي آلية للتعامل مع القدرات المادية، وتقوم هذه المقاربة على ثلاثة محاور تشغيلية

---

[1] عبد الله تركماني، **محددات السياسات الإسرائيلية حول الصراع في سوريا** (2011–2023)، مركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة (حرمون)، 21 أغسطس 2023، تم الإطلاع عليه 23 أكتوبر 2025 https://www. Harmoon.org/ researches/

[2] محمود البازي، **الجماعات المسلحة المدعومة إيرانيا في سوريا: دورها و مستقبلها**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يونيو 2023، تم الاطلاع عليه يوم 4فيفري 2026، https://studies. Aljazeera/net/ar/article /5679/

مترابطة: الأول يتعلق بإبقاء حركة التراكم التقني عرضة للاحتكاك المستمر بما يمنع تشكل مسار تطور هادئ ومستقر؛ الثاني يرتبط بالحفاظ على مسارات التفاعل السياسي مفتوحة بما يتيح الانتقال بين أدوات الضغط وأدوات التفاوض دون انقطاع؛ الثالث يركز على توظيف المخرجات المعرفية للعمل الأمني في تعزيز مصداقية التقديرات المقدمة للحلفاء، عبر ربطها بمؤشرات قابلة للقياس وإدراك مشترك لطبيعة التطور الجاري[1].كما يتشكل الملف بوصفه فضاءً تفاعليًا تتداخل فيه الأدوات غير العلنية مع القنوات الدبلوماسية، بما ينتج نمطا من إدارة الزمن الإستراتيجي يقوم على التحكم في التتابع بين الفعل الميداني وإعادة التثبيت السياسي، وعلى إعادة توزيع الكلفة والفرصة ضمن بيئة تفاوضية متغيرة باستمرار.

أمّا في المجال السوري–اللبناني، ارتبط نشاط جهاز الموساد بإستراتيجية المعركة بين الحروب التي تعتمدها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، بصفتها مقاربة أمنية هجومية ممتدة تقوم على إدارة عمليات محدودة ومتواصلة خارج إطار المواجهة العسكرية الشاملة، وتهدف إلى احتواء التحولات الإستراتيجية عبر استهداف مسارات نقل التكنولوجيا العسكرية، وبرامج تطوير الصواريخ الدقيقة، والشبكات اللوجستية العابرة للحدود[2]، ولا يتعلق الأمر هنا بمنطق الردع السلطوي المباشر، بقدر ما يرتبط بإدارة المجال الرمادي للصراع والتحكم في مستويات التصعيد؛ إذ تقوم المقاربة على استهداف النقاط المحورية في منظومة القوة العسكرية للخصم، وإضعاف قدراته التراكمية، والحدّ من تطوره التقني والتشغيلي، مع الإبقاء على هامش واسع من حرية المناورة الجوية والعملياتية، بما يضمن تحقيق الأهداف الأمنية دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية شاملة[3]، أسهمت القنوات الاستخبارية وشبكات التنسيق مع الفاعلين الدوليين والإقليميين، بما شمل آليات فضّ الاشتباك، وترتيبات الإنذار المبكر، وتقاطعات المصالح مع القوى الكبرى، في تشكيل إطار ضابط للحركة العملياتية، يحدد حدود التدخل

[1] ليث عودات وصداح أحمد حباشنة، **تأثير النظام السياسي الإسرائيلي في الصراع العربي الإسرائيلي**، سلسلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 5، العدد 1(2026)، ص، ص، 51، 67.

[2]Udi Dekel and Daniel Rakov, "**The Campaign Between the Wars: Concept and Application,**" (Tel Aviv: INSS, 2021), pp. 1–6.

3.Shmuel Bar , "Israeli Strategic Deterrence Doctrine and Practice," **Comparative Strategy** 39, no. 4 (2020): p321–353

الممكنة ويضمن هامشا من الاستقرار الإستراتيجي، كما أتاح هذا الإطار إعادة توزيع أعباء المخاطر، بحيث يجد الطرف الخصم نفسه أمام مسار متواصل من التكيّف مع التحولات والضغوط المفروضة على قدراته[1]

ولحظة اتساع نطاق الصراع وتحوّله إلى فضاءات متعددة تتجاوز الجغرافيا التقليدية لتشمل المجال السيبراني، تطورت المعركة بين الحروب من مجرد أسلوب عملياتي إلى مقاربة إستراتيجية لإدارة التفاعلات الأمنية، تجمع بين الأدوات الاستخبارية والدبلوماسية والقدرات العسكرية المحدودة. وتقوم هذه المقاربة على آليات تعلّم مؤسسي مستمر، من خلال اختبار التصورات الإستراتيجية في الميدان، وإعادة ضبط قواعد الاشتباك استنادًا إلى أنماط ردود الفعل، واحتواء الأزمات عند مستويات التصعيد الحساسة عبر رسائل محسوبة تحافظ على هامش الإنكار السياسي، وهكذا أسهمت العلاقات الوظيفية مع أطراف غير منخرطة بصورة معلنة، لكنها ترتبط بمصالح تتصل بأمن الممرات الحيوية واستقرار البيئات الحدودية، في بناء قنوات اتصال ووساطة قادرة على إدارة الأزمات وامتصاص التوترات، بما يحدّ من انتقال الاحتكاكات المحدودة إلى مواجهات مفتوحة يصعب احتواؤها.[2]

أمّا ضمن المجال العربي الأوسع، فقد أدّت الدبلوماسية الاستخبارية دورا محوريا بكونها آلية تمهيدية لإعادة بناء أنماط التعاون الأمني والاقتصادي التي ظهرت لاحقا في أطر علنية، ولم يتقيد هذا المسار على إنتاج تفاهمات سياسية رسمية، بقدر ما أسهم في تشكيل تصوّر مشترك لمصادر التهديد، بما أتاح انتقال العلاقات تدريجيًا من التنسيق الأمني إلى مجالات التعاون الاقتصادي والإستراتيجي. [3]

وتجلّى ذلك عبر تبادل المعطيات المرتبطة بالتحديات العابرة للحدود، مثل: شبكات العنف المسلح والتهريب والتهديدات الرقمية، إلى جانب تنسيق إجراءات حماية البنى التحتية الحيوية ومسارات التجارة وسلاسل

1.Oren Barak, Amit Sheniak, **and Assaf Shapira, "The Shift to Defence in Israel's Hybrid Military Strategy**," Journal of Strategic Studies 46, no. 2 (2023): 345–377.
2 .David E. Sanger, **Confront and Conceal: Obama's Secret Wars and Surprising Use of American Power** (New York: Crown, 2012), 188–220**.**.
3.Anne-Marie Slaughter **, A New World Order** (Princeton: Princeton University Press, 2004),pp 1–35

الإمداد البحرية، وإنشاء آليات للإنذار المبكر وإدارة الأزمات المشتركة[1]، وقد ساعد هذا النمط من التفاعل على تحويل المجال الأمني إلى إطار تأسيسي لإعادة هندسة العلاقات السياسية، بحيث أصبح التعاون الاقتصادي لاحقًا أداة لترسيخ المصالح المتبادلة وتعميق الروابط بين الأطراف.

ومع انتقال هذه الدائرة إلى مرحلة التعاون العلني، تطورت قنوات الاتصال غير الرسمية إلى أدوات اختبار سياسي واجتماعي، تُستخدم لقياس حدود التقبّل الشعبي ومستويات الاستعداد المجتمعي قبل الانتقال إلى ترتيبات مؤسسية معلنة[2], وتبرز في هذا السياق أهمية ما يمكن تسميته بإدارة الزمن السياسي، حيث يوفّر المجال الأمني هامشا إضافيا لإعادة ترتيب المواقف وتخفيف حساسيات الانتقال، بينما يقدّم التعاون الاقتصادي حوافز مادية تساعد على تثبيت العلاقات، وتمنح الدبلوماسية هذا المسار غطاء قانونيا ورمزيا، وبذلك يتحول التعاون الأمني من إطار وظيفي محدود إلى آلية لإعادة تشكيل شبكة العلاقات الإقليمية، إذ يمتد تأثيره إلى مجالات التجارة والاستثمار وحركة النقل الجوي والبحري، بما يؤدّي إلى إعادة تعريف المصالح المتبادلة وبناء أنماط جديدة من الاعتماد المتبادل بين الأطراف.[3]

وبناء على ذلك، لا يمكن النظر إلى هذه الدوائر الثلاث باعتبارها مجرد مجالات جغرافية منفصلة، بقدر ما هي مستويات زمنية وإستراتيجية متباينة تختلف فيها طبيعة الأدوات وآليات التأثير، فمسار الحدّ من القدرات النووية يقوم على تراكم تدريجي طويل الأمد تُقاس نتائجه عبر التحولات المتراكمة، بينما تتطلب إدارة التوتر في الساحة السورية–اللبنانية سرعة في اتخاذ القرار ومرونةً في الحركة ضمن بيئة عالية الحساسية، مع الحفاظ على حدود محسوبة للمخاطر[4]، أما المسار الإقليمي العربي فيرتبط بمنطق البناء المؤسسي طويل المدى، حيث تحتاج عملية إنتاج الثقة وتحويلها إلى ترتيبات مستدامة إلى وقت وتدرج سياسي، وتلتقي هذه المستويات ضمن

1.Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink**, Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics** (Ithaca: Cornell University Press, 1998),pp 8–29

2 حسن البراري ، **التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ** ، مجلة الباب ، العدد 16، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات2022، تم الأطلاع عليه بتاريخ 6، سبتنبر 2025، https://studies.aljazeera.net/ar/article /5492/

3. Michael I. Handel, **Intelligence and Military Operations** (London: Frank Cass, 1990), pp201–230.

4. Christopher Hill**, The Changing Politics of Foreign Policy** (London: Palgrave Macmillan, 2003), pp28–45**.**

وظيفة مشتركة تؤديها الأجهزة الاستخبارية، ومنها الموساد ضمن منظومة الأمن القومي الأوسع؛ من منطلق كونها طرفا يدير إيقاع التفاعلات الإستراتيجية عبر تنظيم توقيت الرسائل، وإدارة مستويات الإفصاح والغموض، وتنسيق الانتقال بين العمل العملياتي والمسارات الدبلوماسية، بما يسمح بتثبيت نتائج التحركات ضمن أطر سياسية وقانونية أكثر استقرارا.[1]

واستنادا لذلك، لا تمثّل الدوائر الثلاث مجرد تقسيمات مجالية للصراع، وإنما تُفهم بصفتها مستويات متدرجة لإدارة القوة والزمن الإستراتيجي، حيث تختلف طبيعة الأدوات وآليات توظيفها من مجال إلى آخر، فالتعامل مع الملف النووي يقوم على مسار تراكمي طويل الأمد تُقاس نتائجه من خلال التحولات البطيئة والمتراكمة، في حين تتطلب إدارة الساحة السورية–اللبنانية مرونة عملياتية وسرعة في صناعة القرار ضمن بيئة تتسم بحساسية عالية وتوازنات متغيرة، أما المجال العربي الإقليمي فيرتبط بمنطق البناء التدريجي للمؤسسات والثقة، بما يسمح بتحويل التفاهمات الأولية إلى ترتيبات سياسية واقتصادية أكثر استقرارا، ويكشف هذا الترابط عن دور المؤسسة الأمنية، ومنها جهاز الموساد ضمن منظومة الأمن القومي الأوسع، في إدارة هندسة التوقيت الإستراتيجي؛ أيْ تنظيم لحظات الإفصاح والرسائل والاحتفاظ بمساحات الغموض المحسوب، بما يضمن تزامن الأدوات العملياتية مع المسارات الدبلوماسية في اللحظة التي تسمح بتحويل التحركات الميدانية إلى مكاسب سياسية وقانونية قابلة للتثبيت[2].

وتبرز فاعلية المؤسسة الأمنية كذلك في مجال تصميم أدوات السياسة الخارجية، حيث تتحول الأهداف الإستراتيجية الكبرى، مثل: الحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي، إلى حزم من الوسائل المتداخلة تجمع بين الضغوط غير المعلنة، وقنوات الاتصال غير الرسمية، والعمليات ذات التأثير الرمزي، فالممارسات الاستخبارية المرتبطة بجمع المعلومات أو التأثير في البيئة الأمنية قد تُستخدم لإنتاج تحولات إدراكية تؤثّر في

1.Manuel Castells **, The Rise of the Network Society, 2nd ed**. (Oxford: Blackwell Publishing, 2010), pp371–428.

[2] جراية صادق، **مفهوم الأمن في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتورة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص، ص 92، 100.

حسابات الفاعلين الدوليين، كما يمكن للأدوات التقنية والعملياتية أن تمنح مساحة زمنية إضافية تُوظَّف ضمن المسار الدبلوماسي، ومن ثم يتداخل المجال الأمني مع المجال السياسي، بحيث تصبح القدرة على تعديل المعطيات الميدانية عنصرا داعما لإعادة صياغة التوازنات والتفاهمات الدولية[1].

أمّا على المستوى المؤسسي والبيروقراطي، ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز موقع المؤسسة الأمنية داخل عملية صناعة القرار الخارجي مقارنة بالدبلوماسية التقليدية، إذ يتمثل العامل الأول في التحكم في المعرفة والمعلومات الإستراتيجية، وما يمنحه ذلك من قدرة على التأثير في ترتيب الأولويات الحكومية وتحديد طبيعة الأسئلة المطروحة وحدود البدائل الممكنة، إذ تتحول الجهة المالكة للمعلومة إلى طرف مؤثر في تشكيل إطار النقاش السياسي وصياغة خيارات القرار، أما العامل الثاني فيرتبط بـ ثقافة إدارة المخاطر والتهديدات التي تميز المؤسسات العسكرية والاستخبارية، حيث تمنحها طبيعة عملها مرونة أكبر في الاستجابة للأزمات وسرعة في التحرك ضمن بيئة أمنية حساسة، فضلا عن امتلاكها رصيدا من الشرعية المرتبطة بمفهوم الأمن القومي، في مقابل نمط العمل الدبلوماسي الذي يقوم عادة على التدرج، وبناء التوافقات، وإدارة التوازنات السياسية طويلة الأمد، ويتمثل العامل الثالث في موقع المؤسسة الأمنية داخل بنية السلطة التنفيذية، من خلال ارتباطها المباشر بمراكز صنع القرار العليا والدوائر الحكومية المعنية بالشؤون الأمنية والإستراتيجية، الأمر الذي يقلص المسافة بين إنتاج التقديرات الأمنية وتحويلها إلى سياسات عملية[2].

وعليه، يتبلور نوع من التداخل الوظيفي بين القيادة السياسية والمؤسسة الأمنية؛ إذ توفر الأولى الغطاء السياسي اللازم لتفعيل الأدوات الأمنية، بينما تمنح الثانية صانع القرار وسائل تأثير وتحرك تتجاوز القنوات الدبلوماسية التقليدية، بما يوسّع هامش المناورة في إدارة العلاقات الخارجية، غير أنّ هذا الترجيح المتزايد للمؤسسة الأمنية داخل عملية صنع القرار لا يخلو من تداعيات إستراتيجية معقدة. فمن ناحية، قد يؤدّي توسّع

[1] نجوى عابر، **دور السلاح النووي في إعادة صياغة الأمن الدولي وحركة التوازنات الإقليمية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية ةالعلاقات الدولية، 2018، ص، 97.

[2] Charles D.freilich.zion ‘**s dilemmas : howw lsrael makes national security policy** (lthaca cornell university Press.2012 ;P P 27-74

المقاربة الأمنية في تفسير القضايا الخارجية إلى إخضاع التقديرات الاستخبارية لمنطق سياسي متزايد، أو إلى تفضيل المعالجات العملياتية قصيرة المدى على حساب المسارات الدبلوماسية التي تقوم على التفاوض وبناء التسويات طويلة الأمد.

ومن ناحية أخرى، قد ينتج عن تصاعد النشاطات السرّية أعباء سياسية وقانونية تؤثر في صورة الدولة على المستوى الدولي، وتوفر مادة نقدية تستخدمها أطراف مختلفة داخل المؤسسات والمحافل متعددة الأطراف، كما أنّ هيمنة المنظور الأمني على حساب الأدوات الدبلوماسية قد تؤدّي إلى إضعاف القدرات المؤسسية لجهاز الخارجية، خاصة في المجالات التي تتطلب خبرات متخصصة في إدارة العلاقات الاقتصادية والثقافية والقانونية المعقدة[1].

وتأسيسا على ذلك تبقى معادلة التوفيق بين الفعالية الأمنية والاستدامة الدبلوماسية من الإشكاليات البنيوية في تجربة السياسة الخارجية الإسرائيلية، خصوصا عندما تتحول التدخلات الأمنية منخفضة الوتيرة إلى نمط دائم من إدارة الصراع يصعب تفكيكه لاحقا دون تكاليف سياسية داخلية وخارجية. [2]

ويُبرز هذا التحليل كذلك موقع الموساد بكونه فاعلا وسيطا في هندسة التفاعل بين المجالين الداخلي والخارجي، بما يجعله حلقة وصل بين إدراك البيئة الدولية وصياغة الاستجابة السياسية الداخلية، فمن جهة يضطلع بدور رصد التحولات في النظام الدولي واستشراف نوافذ الفرص ومصادر التهديد، ومن جهة أخرى يسهم في تشكيل التصورات السياسية داخل الفضاء المحلي عبر قنوات غير مباشرة، بما في ذلك التسريبات الموجهة والإحاطات غير العلنية التي تعيد إنتاج إدراك عام يقوم على محدودية البدائل المتاحة وتفضيل الخيارات الأمنية الصلبة، وموازاة لهذا الإطار، لا يقف دور الموساد على تنفيذ إستراتيجيات أمنية مقررة سلفا، ويصل إلى المشاركة في إنتاجها وإعادة صياغتها من خلال ثلاث وظائف مترابطة: أولًا، إنتاج المعرفة الاستخبارية التي تُسهم في بناء تصورات مُؤسْطرة للتهديدات وتحديد أولويات التعامل معها؛و ثانيًا، تطوير أدوات التأثير التي

1John J. Mearsheimer **,The Tragedy of Great Power Politics** (New York: W. W. Norton, company.2001),pp 29–54 **.**
2.Paul Kennedy ,**The Rise and Fall of the Great Powers** (New York: Random House, 1987), 533–540.

تنقل السياسة الخارجية من مستوى الخطاب السياسي إلى مستوى الفعل العملياتي القابل للقياس؛ وثالثًا، بناء شبكات عابرة للحدود والمؤسسات الرسمية تُهيّئ بيئة وظيفية ملائمة لإعادة تشكيل أنماط التعاون، بما يعزز مسارات التطبيع الأمني والاقتصادي.[1]

واستنادا لذلك، يبرهن دور المؤسسة الأمنية، وفي القلب منها الموساد، على أنّ التفوّق العسكري الإسرائيلي عبارة عن منظومةُ حوكمةٍ أمنية–دبلوماسية تُعيد رسم تخوم المجالين وتستولد سياسة خارجية أمنية تُقاس فاعليتها بقدرتها على إعادة توزيع المخاطر في الإقليم وتقليص عدم اليقين الإستراتيجي وتوليد قابلية مستدامة للمبادرة. فخلال الفترة 2011–2022، لم تُبقِ هذه المنظومة خطوطَ الاشتباك الإقليمي تحت عتبةِ الحرب الشاملة فحسب، إذ وسّعت شبكة الشركاء عبر مساراتٍ أمنية أولا ثم سياسية واقتصادية، وثبّتت عقيدة المعركة بين الحروب كتقنية حكم خارجي بقدر ما هي تقنيةُ عمليات؛ أيْ أنها حوّلت إدارة الصراع من ردّ فعلٍ إلى هندسة توقيتٍ وإيقاعٍ تصعيدي تتحكّم فيه أدواتُ الاستخبار والردع والقدرة على الإنفاذ.[2]

لكنّ هذا النجاح مشروطٌ بقدرة النموذج على معالجة تكاليفه البنيوية والمتراكمة، فالأمننة الزائدة قد تُضعِف الأدوات الدبلوماسية وتحول دون بناء أطر قانونية صلبة للتسويات، كما أنّ التوتّر المزمن بين مقتضيات السرّية ومتطلبات الشفافية يُهدِّد رأس المال الرمزي لإسرائيل في المحافل متعدّدة الأطراف، ويخلق أعباء أخلاقية وقانونية قابلة للاستثمار المضاد، وإلى جانب ذلك، فإنّ مواءمة التفوّق العملياتي مع شرعية دولية طويلة الأمد تقتضي إدارةَ توازناتٍ دقيقة بين قابليّة الإنكار وقابليّة التصديق[3]، وبين سرعةِ الفعل ودوامِ الأثر، بحيث لا تتحوّل القنوات الخلفية إلى بديلٍ بنيوي عن الدبلوماسية العلنية، ولا تُفضي النجاحات التكتيكية إلى انحيازٍ عملاني يُقصي الحلول السياسية بعيدة المدى، وهنا يظهر خطر زحف المهام وتوسّع ساحات الإجراء خارج حدوده

[1] عبد الوهاب المسيري، **مرجع سابق**، ص ص 210–245.

[2] Eran ortal .**the Battle Before the war: the lnside story of the ldf's Transformation** (Tel aviv: Minitry of defense Publishing house and dado canter for lnterdisciplinary military studies 2022.pp31.67

[3] Ltamar Lifshitz and Erez seri Levy .**lsrael's lnter-war campaigns Doctrine :from opportunism to Principle** .Journal of strate gic studies 46.no.2.(2023)PP293-318.

الوظيفية، فضلا عن خطر حلقة التغذية المؤكِّدة داخل المنظومة المعرفية حين تُقرأ الإشارات بما يعزّز التصوّرات السابقة بدل اختبارها.[1]

وعليه، فإنّ أيّ تقييم مستقبلي لإستراتيجية التفوّق العسكري ينبغي أن يُدمِج أثر المؤسسة الأمنية والموساد لا بكونهما منفّذين فحسب، وإنما بكونهما مُنتِجين لذلك التفوّق عبر ثلاث دوائر مترابطة: دائرة إنتاج المعرفة التي تُؤسطر التهديد وتصمّمه وتُعيد معايرة مصفوفات المخاطر والفرص؛ ودائرة الأدوات العملياتية التي تُحوِّل الخطاب إلى أثرٍ قابلٍ للقياس عبر التحكم في الزمن والوتيرة وتكاليف الاحتكاك لدى الخصم؛ ودائرة الشبكات العابرة للدولة التي تُنشئ اقتصادًا سياسيًا للتطبيع الأمني والاقتصادي قادرا على تحويل المكاسب غير المعلنة إلى ترتيباتٍ مُعلنةٍ قابلةٍ للاستدامة، وبقدر ما تنجح المنظومة في ضبط التوتّرات بين هذه الدوائر مع تعزيز آليات التعلّم المؤسسي، وتقوية بروتوكولات فكّ الاشتباك بين الأجهزة، وتوسيع أدوات التحقّق الأحمر والرقابة السياسية والقانونية، بقدر ما تُحافِظ على قدرتها في تقليل تباين المخاطر إقليميًا مع إبقاء زمام المبادرة بيدها.

ولئلّا يبقى هذا التقييم في حدود الطرح الإنشائي، يقتضي الأمر نقله إلى إطارٍ قياسي مركّب يجمع بين تتبّع المسارات العملياتية، وبناء السيناريوهات المضادّة، واستخدام المقاربات الحدسية البايزية لتقدير الإسهام السببي للمؤسسة الأمنية في تشكيل المخرجات الدبلوماسية، وضمن هذا الإطار، لا يُقاس الأداء بعدد العمليات أو وتيرتها فحسب،وإنما بمدى قدرة الفعل الأمني على إعادة تشكيل البيئة الإستراتيجية عبر خفض مستويات التقلّب، وإطالة الأفق الزمني المتاح أمام صانع القرار السياسي، وتعزيز قابلية تحويل النتائج غير العلنية إلى مكاسب تفاوضية قابلة للتظهير، فضلًا عن تقليص فجوات التقدير بين الفاعلين الحلفاء والخصوم، وعندما تتحقق هذه المؤشرات بصورة تراكمية، يمكن الحديث عن انتقال السياسة الخارجية من منطق الاستجابة إلى منطق المبادرة الإستراتيجية، بحيث لا يعود التفوق العسكري غاية مستقلة، ويصبح عنصر تمكين داخل منظومة أوسع لإنتاج نظام إقليمي أكثر استقرارًا وقابلية للإدارة، غير أنّ هذا التحول يظل مرهونا بالتوازن بين توظيف

[1] Ari chaim Barbalat**the LIMITS OF aGrand strategy Paradigim in lnternational Relations : LESSONS from lsraeli History 1977-1983**(Phd diss.university of california LOS Angeles . 2019)pp 268_289

الفعالية الأمنية وتجنب الإفراط في الأمننة، بما يمنع إضعاف الأدوات الدبلوماسية أو الوقوع في قراءة عملياتية ضيقة تختزل النجاح التكتيكي في إنجاز إستراتيجي[1].

وتأسيسا على ذلك، تصبح الاستدامة قدرة على إعادة إنتاجه ضمن شروط شرعية ودبلوماسية متغيرة، وكلما تعزز التوازن بين السرية والعلنية، وبين السرعة الإجرائية والصلابة القانونية، وتوسعت آليات الرقابة الداخلية دون المساس بمرونة القرار، ازدادت قدرة المنظومة الأمنية–الدبلوماسية على الحفاظ على فاعليتها، والانتقال من إدارة المخاطر إلى إعادة توزيعها، ومن تقليص عدم اليقين إلى توجيهه ضمن حدود تخدم مصالحها الإستراتيجية.[2]

إذن تُفهم الاستدامة بوصفها قدرة متحركة لا تُستمد من منسوب التفوق القائم في حد ذاته، بل من قابلية إعادة إنتاجه وتجديده ضمن منظومة شرعية ودبلوماسية مقبولة على الصعيد الدولي، فكلما تحقق توازنٌ دقيق بين مقتضيات السرية ومتطلبات العلنية، وبين سرعة التحول العملياتي وصلابة الأطر القانونية الناظمة، وكلما تعززت آليات الرقابة الداخلية دون الإخلال بمرونة الجهاز الأمني، ازدادت قدرة المنظومة الأمنية–الدبلوماسية على ترسيخ فعاليتها البنيوية واستمراريتها الوظيفية، بما يسمح لها بالانتقال من منطق الاستجابة إلى منطق المبادرة الإستراتيجية، عبر إعادة تشكيل إدارة المخاطر بدل الاكتفاء بتقليصها، والتأثير في مستويات عدم اليقين بدل مجرد احتوائه، وتوجيهه ضمن مسارات تخدم الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى[3].

[1] هاني عمر البسوس، **الأهمية الاستراتيجية للملحق العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية**، مجلة قضايا سياسية، العدد77، 2024، ص، ص 579، 591.

[2] شقاف إبتسام فاطمة لزهراء، **الدبلوماسية بين السرية والعلنية من مفاوضات الغرف المغلقة إلى رحاب المؤتمرات**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن المجلد 11، العدد 3، 2025، ص، 487، 507,

[3] Jochen Prantl and Evelyn Goh '**Rethinking strategy and statecraft for the TWenty FIRST century of complexity :A case for strategic Diplomacy** 'lnternational Affairs 98 no. 2 .2022 pp 450. 469 .

الجدول رقم (01): دور المؤسّسة الأمنية والموساد في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية (2011–2022)

البُعد التحليلي	**مستوى التأثير**	**الأثر في السياسة الخارجية الإسرائيلية**	**المضمون الجوهري**
الهيكل الأمني الحاكم	مؤسسي – إستراتيجي	تحويل الدبلوماسية إلى امتداد وظيفي للعقيدة الأمنية وترسيخ الأمننة كإطار تعريف للبيئة الخارجية	**تمفصل السياسة الخارجية داخل منظومة الأمن القومي (الجيش، الموساد، الشاباك، مجلس الأمن القومي)**
ضغط الزمن الإستراتيجي	زمني – إجرائي	ترجيح الأدوات الاستخبارية والعملياتية على القنوات الدبلوماسية التقليدية	**تقليص الفجوة بين الرصد والقرار والتنفيذ**
إنتاج المعرفة الاستخبارية	معرفي – تأويلي	تعريف التهديد ونوافذ الفرص وتوجيه خيارات القيادة السياسية مسبقًا	**الاستخبارات لا تجمع المعلومة فقط بل تصوغ معناها الإستراتيجي**
الأمننة كآلية حكم	خطابي – عملي	تبرير الإجراءات الاستثنائية، وتوسيع هامش العمل السرّي منخفض الكلفة السياسية	**توصيف الملفات كتهديدات وجودية أو شبه وجودية**
دورة القرار الأمنية	تشغيلي – تحليلي	إنتاج سياسة خارجية قابلة للتكيّف وسريعة الاستجابة	**من التقاط الإشارات الضعيفة إلى مصفوفات الاحتمالات وحزم الخيارات**

الاعتماد المتبادل مع القيادة السياسية	سياسي – مؤسسي	تعزيز نفوذ الموساد في تعريف جدول الأعمال وترتيب الأولويات	**تفوّق الجهاز بحكم امتلاك المعلومة النادرة**
الشبكات العابرة للدولة	إقليمي – عابر للحدود	توسيع نطاق السياسة الخارجية خارج القنوات الرسمية	**بناء قنوات خلفية وشراكات ظلّية عبر وسطاء وشركات**
إعادة ترتيب الأدوار	وظيفي – زمني	جعل نجاح المسار السياسي مشروطًا بجودة الفعل الاستخباري	**الأمن يصنع الوقائع والدبلوماسية تُثبّتها**[1]
البنية المؤسسية للموساد	قيادي – تنسيقي	ضغط دورة الملاحظة– القرار–التنفيذ وتغليب المنطق الأمني	**تبعية مباشرة لمكتب رئيس الوزراء وسلسلة قرار مختصرة**
العلاقة مع الأجهزة الأخرى	أفقي – بيروقراطي	إنتاج تحيّزات مؤسسية وصياغة القرار بمنطق الاحتمالات والعتبات	**تنافس وتكامل مع «أمان» و«الشاباك» ووزارة الخارجية**
مجالات التدخل العملياتي	أمني – دبلوماسي	تحويل العمليات السرّية إلى رافعة تفاوضية ودبلوماسية	**HUMINT/TECHINT، دبلوماسية استخبارية، عمليات سرّية، حرب سيبرانية**

[1] المصدر: عدنان أبو عامر، **علاقة السياسي بالعسكري وأثرها على صناعة القرار الإسرائيلي**، عبد القادر بدوي ،**إعادة بناء مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي :بين إخفاقات الماضي وتسيس الحاضر** ، yossi Alpher.**the Israe Intelligence community : an Insider's view**

الدوائر الإقليمية الثلاث	إقليمي – استراتيجي	إدارة الإيقاع التصعيدي وصناعة وقائع قابلة للتثبيت السياسي	**إيران (المنع)، سورية–لبنان (المعركة بين الحروب)، الدائرة العربية (التطبيع الأمني(**
هندسة الأدوات	عملياتي – رمزي	إعادة ترميز توازنات القوى لصالح إسرائيل	**الجمع بين الضغط غير المعلن والعمليات الرمزية**
كلفة الأمننة	استراتيجي – معياري	تهديد الاستدامة بعيدة المدى للسياسة الخارجية	**تراجع الدبلوماسية، أعباء قانونية وأخلاقية**
الموساد كوسيط سياسات	داخلي – خارجي	نقل السياسة الخارجية من الاستجابة إلى المبادرة	**إنتاج المعرفة، ابتكار الأدوات، وبناء الشبكات**
النتيجة البنيوية	كلي – تركيبي	إعادة توزيع المخاطر وتقليص عدم اليقين الإقليمي	**التفوق العسكري كمنظومة حوكمة أمنية–دبلوماسية**

الجدول1: يبين هذا الجدول أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أصبحت فاعلا مهما في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال إنتاج المعرفة الإستخبارتية والتأثير على صناعة القرار وهو مايعكس تغليب الاعتبارات الأمنية على التوجهات الدبلوماسية خلال الفترة (2022–2011).

المطلب الثالث: جماعات الضغط والتحالفات الدبلوماسية كعوامل تمكين خارجية

ينطلق هذا المطلب من فرضية مفادها أنّ شبكات الضغط المنظَّمة والقنوات الدبلوماسية، الرسمية منها وغير الرسمية، تعمل ضمن علاقة تساند وظيفي تسهم في إعادة تشكيل بيئة صنع القرار في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بما يجعل إسرائيل محورا مركزيا تتقاطع فيه الأبعاد المعرفية والمصلحية والرمزية في الآن ذاته، وتُظهر أدبيات السياسة المقارنة أن تحليل تأثير جماعات الضغط لا يكتمل إلا عبر مقاربة متعددة المستويات تشمل البنية الاجتماعية–الانتخابية التي تُنتج القابلية السياسية، والفعل المالي–الإعلامي الذي يعيد توجيه الإدراك العام وصياغة الأجندة، إضافة إلى قنوات النفاذ المؤسسي إلى دوائر القرار في الكونغرس والسلطة التنفيذية والهيئات الاستشارية، حيث تتبلور عملية التأثير داخل شبكة معقدة من التفاعلات بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين[1].

1- البُعد المفاهيمي واللاهوت السياسي: من الإسناد العقدي إلى شرعنة التحالف

تقدّم أدبيات جماعات المصالح إطارا تحليليا وتصنيفيا يتيح فهم آليات التأثير المباشر وغير المباشر في عمليات صنع القرار العام، سواء عبر التأثير في ترتيب أولويات جداول الأعمال الحكومية أو عبر إعادة تشكيل اتجاهات الرأي العام، ويُبرز هذا الإطار تعدّد قنوات النفاذ التي تعتمدها هذه الجماعات، من الضغط المؤسسي داخل دوائر القرار، إلى أدوات التأثير الإعلامي والمالي، وصولا إلى آليات التعبئة الاجتماعية التي تُسهم في بناء بيئة إدراكية داعمة لمواقف سياسية محددة، بما يجعل عملية التأثير ناتجًا عن تفاعل مركّب بين البنى الرسمية وغير الرسمية داخل النظام السياسي، حيث يقول عبد الحي في تعريف وظيفة جماعات الضغط بأنها: "**تعمل على التأثير المباشر أو غير المباشر على القرارات الحكومية خدمةً لهدف معيّن داخليًّا أو خارجيًّا**"[2]، وعلى المستوى اللاهوتي يوضح حجود أنّ الخلفية الدينية البروتستانتية في الولايات المتحدة شكّلت خزّانا رمزيا

[1] John J Mearsheimer and stephen M walt **the lsrael Lobby and u.s foreign Policy** (new york : farrar straus and giroux : 2007 ;PP 111 P;160

[2] عبد الحي، وليد، **وزن اللوبي اليهودي في القرار الاستراتيجي الأمريكي بين المبالغة والاستهانة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021)، ص 2

متجدّدًا لتبرير الدعم " فلا شك أن هذه العلاقة اللاهوتية تركز على بعض المفاهيم اللاهوتية التي تُوظَّف سياسيا... بما يسمح بنشوء تحالفٍ مسيحي–صهيوني"[1]، ويفصل في النبوءات الثلاث التي عدت مؤشرات تحقق: "قيام دولةٍ لليهود في فلسطين سنة 1948... احتلال القدس سنة 1967... بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى"[2].

وتتسع هذه المرجعية من المجال الديني إلى المجال السياسي عبر استقبالٍ حارّ داخل النخبة الأمريكية، غير أنها لا تنتقل انتقالا آليا بل عبر ثلاث قنوات متشابكة:

(أ) التأطير الخطابي الذي يضفي على التحالف صفة الواجب الأخلاقي والرسالة القدرية؛

(ب) الإشارات الطقسية والرمزية في الفضاء العام (خطابات، زيارات، صور مشتركة، صيغ بروتوكولية) بما يمنح المعنى الديني حضورًا متكررًا في المسرح السياسي؛

(ج) التقنين المؤسسي عبر قراراتٍ وتشريعاتٍ ومذكرات تعاون تُحوِّل الرؤية القيمية إلى التزاماتٍ تنفيذية. وفي هذا السياق تستحضر الشواهد الدالة على الاستقبال الإيجابي داخل النخبة الحاكمة:" ولقد وجد هذا التيار الديني صدى واسعا لدى الكثير من المسؤولين الأمريكيين على كل المستويات، فقام الرئيس كارتر بزيارةٍ رسمية لإسرائيل سنة 1979، وأعلن من الكنيست أن علاقة أمريكا بإسرائيل تقوم على أسسٍ دينية وأخلاقية مشتركة".[3]

وتبرز الشهادة الأولى عن اتساع نطاق القابلية للاستقبال داخل مستويات صنع القرار، بدءًا من البيروقراطيات الوسيطة وصولًا إلى الدوائر القيادية المنتخبة، في حين تشير الشهادة الثانية إلى إمكانية انخراط المؤسسة الرئاسية في إنتاج مرجعية معيارية تتجاوز منطق المصلحة الضيق نحو خطاب ذي طابع قيمي أو رسالي، غير أنّ هذا الانتقال من المجال القيمي إلى المجال السياسي لا يتحقق بصورة تلقائية أو منفصلة عن

[1] حجود، نور الدين، "**دور الدين واللوبي الإسرائيلي في التأثير على الإستراتيجية الأمريكية**"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 148

[2] **مرجع نفسه**، ص 148

[3] حجود نور الدين، **مرجع نفسه**، ص 149

شروطه العملية، إذ يتطلب سندًا تنظيميًا قادرًا على تحويل الدلالة الرمزية إلى فعل سياسي قابل للتنفيذ، عبر إدارة متكاملة لتدفقات الخطاب وتنسيقها بين شبكات الانتخابات والتمويل والإعلام والدبلوماسية، وضمن هذا السياق، لا يبقى الدعم الرمزي مجرد تعبير خطابي، ويتحول إلى قابلية تشغيل عندما يستند إلى بنية مؤسسية قادرة على ترجمته إلى ممارسات يومية، بما يفسر التعايش بين ذروات التعبئة الخطابية وفترات التهدئة التكتيكية دون انهيار بنية الدعم العام[1].

ومن منظور تحليل السياسات يمكن قراءة هذا التعالق عبر ثلاث طبقات:

أولًا– طبقة الحشد الداخلي التي توجّه رسائلها إلى القواعد الدينية والحزبية بما يضمن استمرار شرعية النهج المؤيّد لإسرائيل؛

- **ثانيًا**– طبقة صناعة النخب عبر مؤسسات التفكير والجامعات وشبكات الخبرة التي تعيد صياغة المفردات الأمنية ضمن أطر أخلاقية (حماية الديمقراطية، مكافحة الإرهاب، أمن الحليف) فتُشرعن السياسات الميدانية؛
- **ثالثًا**– طبقة الضبط المؤسسي التي تُنتج برامج مساعدة، وتخصيصاتٍ في الكونغرس، واتفاقات تسليح وتعاون أمني تجعل العلاقة أكثر ثباتًا من تبدّلات الإدارات.

وعليه، تُظهر الحالتان أنّ توظيف المرجعية الدينية في السياسة الأمريكية يُفهم على أنّه إطار تعبويّ يرفع قابلية الحشد السياسي، ويخفّض كلفة التبرير الداخلي والخارجي، ويزيد من مستوى التسامح مع التكاليف السياسية المحتملة، فالمواقف ذات الحمولة الأخلاقية، ما لم تُترجم إلى سياسات مؤسسية قابلة للقياس والتطبيق، تبقى

[1] بن شعبان، محمد الصالح، **تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، المجلد 26، العدد3 ، 2025، ص، ص 149،153

عرضة للتراجع أو إعادة التأويل؛ أما عندما تُدمج في هياكل الإنفاق العام، واللوائح التنظيمية، والاتفاقات الدولية، فإنها تكتسب طابعًا مؤسسيًا يجعلها أقرب إلى هُويّة تحالفية ممتدة تتجاوز حدود الدورة الانتخابية.[1]

ومع ذلك، يظل هذا المسار محكوما بجملة من القيود البنيوية؛ إذ تواجه ازدواجية المعايير انتقادات داخلية وخارجية متزايدة، كما أنّ البنية التحالفية ذات الطابع الديني ليست كتلة متجانسة، بل تتسم بتفاوتات في الخطاب والأولويات بين الإدارات المتعاقبة، وتباينات داخل الكونغرس مرتبطة بتركيبة اللجان وموازينها، فضلًا عن وجود تيارات نقدية داخل بعض القواعد الاجتماعية، وإن بقي تأثيرها محدودا نسبيا، وتأسيسا على ذلك فإنّ المرجعية الدينية تعمل بوصفها عامل تمكين يعزز قابلية الانحياز السياسي في اتجاه معين، لكنها لا تُنتج القرار بمفردها، إذ تظل المحددات الصلبة مثل اعتبارات الميزانية، وتوازنات النظام الدولي، وكلفة الانخراط العسكري، عناصر حاكمة تعيد ضبط سقف الاستجابة وتوجيهه.

انطلاقًا من هذا التشخيص، تتبدّى الحاجة إلى الانتقال من مجرد توصيف «الحافز القيمي» إلى تحليل البُنى الاجتماعية والمؤسسية التي تُحوّله إلى قوة دافعة داخل عملية صنع القرار، بما يفتح المجال لدراسة طبيعة الائتلافات الداعمة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة من حيث درجة تماسكها، وتوزّعها الحزبي، وتشابكها الاقتصادي والثقافي. وفي هذا السياق، تُشير بعض الأدبيات إلى أنّ أحد المؤشرات الدالة في قياس وزن هذه الشبكات يتمثل في مدى قدرتها على إنتاج رؤية سياسية متقاربة حول القضايا الجوهرية في العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية، وهو ما ينعكس في مستوى الاتساق النسبي داخل الفاعلين المنخرطين في هذا المجال. [2]

وتُظهر التحليلات أنّ ما يُعرف باللوبي المؤيد لإسرائيل لا يقوم على تجانس هُويّاتي صارم بقدر ما يتشكّل بكونه ائتلافا واسعا متعدّد الروافد، يضم فاعلين دينيين (خاصة التيار الإنجيلي)، ومؤسسات تمويل، ومراكز فكر، ووسائل إعلام، بما يسمح بتجاوز الحدود الضيقة للهُويّة الدينية نحو شبكة مصالح وأطر تأثير أكثر تركيبا،

---

[1] Walter Russell Mead**. Special providence American foreign policy and HOW LT CHANGED THE world** (new york : routledge .2002.pp 140P145 .

[2] عبد الحي وليد، **مرجع سابق**، ص 03

3.George M. Marsden, **Fundamentalism and American Culture** (New York: Oxford University Press, 2006)**.**

ووفق هذا التصور، لا يقوم تماسك هذا الائتلاف على التطابق الكامل في الرؤى، بل على حدّ أدنى من التوافق العملي حول قضايا مركزية مثل الأمن، والاعتراف السياسي، والتفوق النوعي، الأمر الذي يتيح توزيع الأدوار بين مكوّناته المختلفة، ويقلّل من احتمالات التنازع الداخلي على الموارد والنفوذ، مع الحفاظ على قدرة عالية على التأثير في الأجندة الحزبية والمؤسسية داخل النظام السياسي الأمريكي.

يمتد هذا الائتلاف –في تركيبته ووظائفه– إلى ما هو أبعد من الحدود اليهودية الصرفة، إذ يستند كذلك إلى قاعدة شعبية إنجيلية منظمة على نحو مؤسسي عالي الكثافة، تقوم بتحويل التأويلات اللاهوتية إلى موارد سياسية قابلة للتعبئة الانتخابية والتمويلية والخطابية بصورة مستمرة، فانتظام الرسائل الدينية داخل الكنائس، والمنابر الإعلامية المحافظة، وشبكات التنشئة الثقافية، مقرون ببنية تنظيمية تمتلك موارد بشرية ومالية معتبرة، يفسّر انتقال هذا الخطاب من مستوى التعاطف القيمي إلى مستوى التأثير الفعلي في أنماط التصويت، وسلوك المانحين، وتشكيل مواقف ممثلي الدوائر الانتخابية داخل الكونغرس، وفي هذا السياق، تشير الأدبيات إلى أنّ جماعات الضغط الداعمة لإسرائيل لا تقف على المكوّن اليهودي، وتشمل أيضا فاعلين مسيحيين، ولا سيما من التيار الإنجيلي، بما يعكس الطابع العابر للهويات الدينية الضيقة الذي يميز هذا الائتلاف، ويؤكد طبيعته بوصفه شبكة تأثير مركبة تتقاطع فيها الاعتبارات العقائدية مع الحسابات السياسية والتنظيمية[1]

كما يظهر ذلك عمليا في اتساع نطاق المنظمات الإنجيلية الداعمة لإسرائيل، وتحولها إلى منصات تعبئة مستدامة ذات أثر تراكمي، حيث يُعاد إنتاج الخطاب المؤيد ضمن فضاءات متعددة تشمل الفعاليات الجماهيرية، والبرامج التكوينية، وحملات الضغط الموجهة نحو المشرّعين، ويؤدي هذا التداخل بين البنية التنظيمية والممارسة الاتصالية إلى ترسيخ حضور دائم لهذه الشبكات على مستويات متعددة، تمتد من الدوائر المحلية في الولايات والمقاطعات إلى مراكز القرار الفيدرالي في واشنطن، بما يعزز قدرتها على التأثير المتدرج في العملية السياسية، وينعكس هذا الاتساع في مؤشرات العضوية المُعلنة، وفي مستويات الحشد الرقمي والميداني التي تتيحها هذه المنظمات، الأمر الذي يمنح الائتلاف قدرة تعبئة مرتفعة الاستجابة عند ظهور فرص تشريعية أو سياقات أزمات

[1] Eyal Press .At synagogues .**Tensions Are boiling over The New yorker**. March 30.2026. pp 120 ; 123 .

إقليمية، وفي هذا السياق، تشير بعض التقديرات إلى أنّ منظمات، مثل: *Christians United for Israel* تضم قاعدة عضوية تتجاوز عدة ملايين من المنتسبين، وهو ما يعكس حجم التحول من مجرد تعاطف ديني إلى بنية تنظيمية قادرة على إنتاج تأثير سياسي متواصل ومُمنهج[1].

وهكذا، تظهر الصورة الكاملة وجود مجال نقاش داخلي داخل الجماعة اليهودية الأمريكية ذاتها، يتراوح بين مستويات متفاوتة من التأييد غير المشروط لإسرائيل وبين مقاربات نقدية لبعض سياساتها، غير أنّ تسجيل هذه التباينات لا ينتقص من الوزن العام للائتلاف بقدر ما يكشف أن ما يُفهم بوصفه وحدة ليس تطابقا أيديولوجيا كاملا، وإنما توافقا وظيفيا حول أهداف سياسية محددة، مع بقاء مساحة للاعتراض even –وإن كانت محدودة– تشكّل قيدا معياريا وسياسيا على بعض أشكال التموقع الأقصى، لهذا يظل وجود أصوات يهودية أمريكية ناقدة أو غير منخرطة في شبكات الضغط المنظمة عنصرًا بنيويًا داخل هذا الحقل، لا استثناءً خارجيًا عنه[2].ويُظهر تجميع هذه العناصر أنّ الائتلاف يعمل بوصفه آلية حوكمة شبكية متعددة المستويات، تقوم على تنسيق الموارد الرمزية (الشرعية الدينية والسرديات القيمية)، والتنظيمية (الأحزاب، الكنائس، الجمعيات، مراكز الفكر)، والمادية (التمويل الموجّه وشبكات الدعم)، بما يحوّل الخطاب المؤيد لإسرائيل إلى نتائج مؤسسية قابلة للترجمة والقياس داخل النظام السياسي الأمريكي، وتتجلى فاعلية هذا النمط في ثلاثة مستويات رئيسية: قابلية عالية للتوسع الأفقي عبر الولايات والمؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث بما يضمن إعادة إنتاج النخب الداعمة؛ وقدرة على تحويل القناعات إلى فعل سياسي مباشر عبر قنوات الضغط والتواصل التشريعي؛ ومرونة تكتيكية في إعادة تشكيل التحالفات الفرعية وتعديل الرسائل تبعًا لتغير موازين القوى داخل الحقل الحزبي. وفي المقابل، تفرض الديناميات الداخلية قيودًا موضوعية، من بينها استمرار وجود معارضة داخلية يهودية، وتنامي حساسية بعض

1.Mearsheimer and Walt, **The Israel Lobby**, pp. 301–305

[2] حجاب عبد الغني، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، دور جماعات الضغط ومجموعات المصالح الخاصة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد9، العدد 2، 2024، ص، ص، 145،141.

الشرائح الإنجيلية الشابة تجاه قضايا العدالة والحقوق، إلى جانب تصاعد شبكات ضغط مضادة في الفضاء الأكاديمي والإعلامي، ما يجعل هذا الائتلاف في حالة إعادة ضبط مستمرة للحفاظ على تماسكه الوظيفي[1].

2- النفوذ المالي والإعلامي: آليات تحويل القناعة إلى سياسة

استنادا لصعيد القوة المادية، يبرز عبد الحي (2021) مجموعة الأدوات التي يوظفها اللوبي في التأثير داخل البنية المؤسسية لصنع القرار الأمريكي، واضعا في مقدمتها أنماط الإنفاق السياسي المنظّم عبر مؤسسات وشبكات ضغط، مثل: AIPAC وغيرها، حيث تتجسد أبرز مظاهر هذا التأثير في المؤشرات المرتبطة بالفعل المالي؛ بوصفه مدخلًا مباشرًا لإعادة تشكيل أولويات الفاعلين السياسيين وتوجيه مسارات الدعم والتمويل داخل النظام الانتخابي والتشريعي الأمريكي.[2]

أمّا المعطيات الرقمية الأحدث فتشير إلى أنّ الحملات الانتخابية على المستويين التشريعي والرئاسي تُظهر حجمًا معتبرًا من الإنفاق المنظّم خلال الفترة 2016–2020، إذ يقدَّر بما يقارب 137 مليون دولار، وُجّه جزء مهم منه في عام 2018 إلى دعم نحو 269 مرشحًا لمجلس النواب و57 مرشحًا لمجلس الشيوخ[3]، ويُستدل من هذه المؤشرات على اتساع دائرة التوظيف المالي داخل العملية الانتخابية، بما يعكس قدرة هذا النمط من الدعم على التأثير في بيئة الترشح والتنافس السياسي، ومع ذلك يقدّم بعض الباحثين تحذيرا منهجيا من المبالغة في تفسير هذا البعد المالي بكونه العامل الحاسم الوحيد في تشكيل القرار السياسي، مؤكدين أن فعاليته تظل مرتبطة بتداخلها مع عوامل مؤسسية وانتخابية وإعلامية أخرى داخل النظام السياسي الأمريكي.[4]

أمّا في المجال الإعلامي، يُنظر إلى هذا البُعد بكونه حلقة وصل بين إنتاج الرسائل السياسية وصياغة الرأي العام، حيث يسهم عمل شبكات الضغط في تطوير أطر خطابية وإعلامية تُعيد تقديم السياسات الإسرائيلية

[1] DOV **trouble in the tribe : the american Jewish conflict over lsrael** (Princeton .NJ :Princeton university press 2016.PP&18-54pp193 209 .

[2] عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 03

[3] Lee fang.**Pro lsrael Donors Spent over $22m on Lobbying and contributributions in 2018**.the Guardian february 15 ; p2029

[4] RIChard L .hall and Alan V Deardorff '**Lobbying asLegislative subsidy in American** Political science Review 100no 2006 PP69P84.

ضمن سرديات أكثر قابلية للتلقي داخل الفضاء الأمريكي، ويجري ذلك عبر توجيه المحتوى الإعلامي وتكييفه بما يؤثر في أنماط الإدراك العام واتجاهات التفاعل مع القضايا المرتبطة بالصراع، وتشير بعض النماذج التحليلية الكمية إلى وجود تباينات في أنماط التغطية الإعلامية، إذ تُظهر مؤشرات التأثير في وسائل الإعلام اختلافًا في حجم وزخم التناول بين الأحداث المختلفة، بما في ذلك تفاوت نسب تغطية الضحايا الفلسطينيين مقارنة بالضحايا الإسرائيليين خلال فترات زمنية متقاربة، وتُستخدم هذه المعطيات في الأدبيات النقدية بوصفها مؤشرات على اختلالات محتملة في تمثيل الوقائع داخل الخطاب الإعلامي، مع التأكيد في الوقت نفسه على تعقيد بيئة الإعلام وتعدد العوامل المؤثرة في آليات التغطية والتحرير.

تنفع هذه الشواهد في إبراز ثنائية الأدوات/النتائج داخل تحليل تأثير جماعات الضغط، إذ يُسهم رأس المال المالي في فتح القنوات المؤسسية وتسهيل الوصول إلى دوائر صنع القرار، في حين يتكفّل الخطاب الإعلامي بإعادة ترتيب الأولويات العامة وتوجيه الأجندة السياسية عبر إعادة ترميز الوقائع وصياغة معانيها التداولية، غير أنّ الإشارة المنهجية إلى ضرورة عدم المبالغة في تفسير العامل المالي بكونه محدِّدا وحيدا تعيد التذكير بأنّ فعالية هذا التأثير لا تُفهم إلا ضمن تفاعل مركّب بين الموارد المالية، والبنية الحزبية القابلة للاستقطاب، والأطر القيمية والرمزية التي تمنح الرسائل السياسية شرعيتها وقدرتها على الانتشار والتأثير[1].

3-السلوك الانتخابي والتمثيل المؤسسي: من التصويت إلى المقاعد

تشير المعطيات التي يوردها المصدر على مستوى المشاركة السياسية إلى ارتفاع نسبة مشاركة اليهود في الانتخابات الرئاسية الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1948 إلى 2020، حيث تقارب هذه النسبة 80%، وهي أعلى من المتوسط العام لمعدلات المشاركة داخل المجتمع الأمريكي. كما تُظهر بيانات التفضيلات الانتخابية عبر عدد من الدورات الرئاسية -من أصل 21 انتخابات غلبةً واضحة لتصويت الناخبين اليهود

[1] Francesco sobbrio**. lndirect Lobbying and MEDIA BIAS** ; Quarterly Journal of political science 6nos3-4-2011PP244p26

لصالح المرشحين الديمقراطيين، بمتوسط يقارب 71.6%، وهو ما يتعزز في سياق انتخابات 2020 التي حصل فيها جو بايدن على نحو 76% من أصوات الناخبين اليهود مقابل 24% لدونالد ترامب.

أمّا على مستوى التمثيل داخل النخبة السياسية، فتشير الأدبيات إلى مفارقة لافتة بين الحجم السكاني والتمثيل المؤسسي، إذ لا تتجاوز النسبة السكانية لليهود في الولايات المتحدة نحو 2%، في حين يتجاوز تمثيلهم في الكونغرس هذا المستوى بكثير، حيث بلغ متوسط تمثيلهم في آخر 13 كونغرسا أمريكيا نحو 37 عضوًا من أصل 535؛ أيْ ما يقارب 6.91%. ويُستخدم هذا التفاوت بوصفه مؤشرًا على حضور سياسي يفوق الحجم الديمغرافي، دون أن يُفهم ذلك بمعزل عن تعقيدات النظام الانتخابي وبنية التمثيل الحزبي وآليات الترشيح داخل الأحزاب الكبرى.[1]

وتشير الأرقام إلى ثلاث حقائق مترابطة:

(أ) كتلة ناخبة منضبطة ذات ولاءٍ حزبي يميل للديمقراطيين؛

(ب) تمثيل تشريعي أعلى من الوزن الديمغرافي؛

(ج) سقف رمزي في الرئاسة الأمريكية رغم النفوذ المؤسسي، ويقترح ذلك أنّ القناة الأنجع للتأثير تبقى الكونغرس واللجان لا البيت الأبيض، ما ينسجم مع سياسة التجزئة في ملفات التسليح والميزانيات والرقابة على المعاهدات.

1*وللتوسع أكثر في نسب التصويت المرتفعة لصالح الحزب الديمقراطي (حوالي 70–76% في انتخابات 2020) ومستوى المشاركة الانتخابية.

2Pew Research Center. **Jewish Americans in 2020: Voting Patterns and Political** Affiliation. Washington, D.C., 2021.

4-جدلية اللوبي-الدبلوماسية: كيف يُعاد تصميم السياسة الأمريكية؟

تُبيّن الشواهد السابقة أن الدبلوماسية الأمريكية تجاه إسرائيل لا يمكن اختزالها في منطق المصلحة القومية الصرفة، كما لا يجوز ردّها إلى محدد ديني أحادي؛ بل هي حصيلة تفاعل مركّب بين مستويات متعددة من الفعل السياسي والاجتماعي والمؤسسي؛ فعملية تشكيل الموقف الخارجي هنا تتأسس على تساند شبكات التأثير المنظمة، والبنى الحزبية القابلة للاستقطاب، وآليات المشاركة والتمثيل السياسي، إضافة إلى الأطر القيمية التي تمنح بعض الخيارات السياسية قابلية أعلى للقبول والتبرير داخل المجال العام الأمريكي، ويمكن إبراز تلك الآليات في الآتي[1]:

- إسناد رمزي-لاهوتي يكسب التحالف مشروعية أخلاقية
- كتلة انتخابية منضبطة؛ إذ بلغت نسبة المشاركة 80%"؛ تمنح السياسيّ ثمنًا وعقابًا انتخابيًّا واضحًا.
- إنفاق منظّم وتأثير إعلامي 137 مليون دولار... 269 مرشحًا"؛ ونسبة تغطية القتلىحددان الأجندة والسردية.
- تمثيل تشريعي فوق-ديمغرافي 6.91% يترجم إلى قراراتٍ ملموسة في اللجان والميزانيات والمساعدات.
- قنوات أفكار-أمن أفضل جواسيس إسرائيل... المحافظون الجدد، فتحيل الدعم إلى تشغيل يومي داخل مؤسسات الكيان.

ومع ذلك، يحرص عبد الحي على ضبط الاستنتاجات عبر تحذيرٍ منهجي من المبالغة في تقدير حجم التدخل المالي لهذا اللوبي بكونه عاملا حاسما مستقلا، بما يعيد التذكير بضرورة إدراج هذا البعد ضمن شبكة أوسع من المحددات المؤسسية والسياسية، وفي السياق نفسه، يُشار إلى أنّ سقف الشرعية الشعبية يظل عنصرا ضابطا في بنية النظام السياسي الأمريكي، حيث تُطرح معطيات التمثيل الديمغرافي -ومنها كون نسبة اليهود

[1] عمر فاتح شكالي، الزبير جندي، **تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكة**، دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة قضايا معرفية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص، ص، 69،83.

لا تتجاوز نحو 2% من السكان–بوصفها مؤشرًا على أنّ النفوذ لا يُترجم تلقائيًا إلى حضور رمزي في أعلى هرم السلطة السياسية

وعليه، فإنّ فاعلية اللوبي تُفهم بصورة أدق عند اشتغالها داخل البنى المؤسسية التمثيلية، ولا سيما الكونغرس ووسائل الإعلام وشبكات التمويل، حيث تتوافر قنوات النفاذ المباشر والتأثير التراكمي في صنع القرار، ومقابل ذلك تتراجع القدرة التأثيرية عند مستويات الرمزية السياسية العليا، مثل: الرئاسة، حيث تتداخل اعتبارات الهُويّة الوطنية الجامعة ومحددات الشرعية الانتخابية الأوسع، بما يحدّ من قابلية تحويل النفوذ المنظم إلى تمثيل رمزي مباشر في قمة النظام السياسي.[1]

[1] الباتع أسد الدين فريد محمد، **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، دراسة حالة إيباك، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 12، 2020، ص، 13،1.

الجدول رقم(02): النفوذ المالي والإعلامي والسلوك الانتخابي في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل (وفق عبد الحي، 2021)[1]

المحور	الأداة	مؤشر أساسي	الدلالة
النفوذ المالي	تمويل الحملات واللوبي	137مليون دولار (2016–2020)	**فتح الوصول المؤسسي دون تفسير كامل للنتائج**
النفوذ الإعلامي	صناعة الرسائل والأجندة	37% تغطية لضحايا فلسطينيين مقابل 100% لإسرائيليين	**ترميز السردية ومنح الشرعية**
السلوك الانتخابي	كتلة ناخبة منضبطة	مشاركة 80%، تصويت 76% للديمقراطيين (2020)	**ثواب وعقاب انتخابي واضح**
التمثيل التشريعي	النفاذ إلى الكونغرس	6.91% تمثيل مقابل 2% سكاني	**تأثير فعّال عبر اللجان**
السقف الرمزي	الرئاسة	استحالة التمثيل الرئاسي	**حدود النفوذ عند أعلى مستوى**

الجدول'2: من خلال هذا الجدول نستنبط أهم الأدوات التي تعتمد عليها الجماعات الضاغطة المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية مع إبراز المؤشرات والدلالات الترتبة عن كل أداة

[1] المصدر: عبد الحي، المرجع السابق ص، 08

خلاصة الفصل:

أسهم هذا الفصل في بلورة الإطار النظري والمفاهيمي الذي تستند إليه دراسة السياسة الخارجية وإستراتيجية التفوق العسكري، وذلك عبر تفكيك المفاهيم المركزية وإعادة تركيب العلاقات البنيوية التي تربط بينها، بما يتيح فهم التفوق العسكري بكونه خيارا إستراتيجيا مركّبا يتداخل فيه البعد الأمني مع السياسي، ويتشابك مع أنماط أوسع من الهيمنة وإدارة المجال الإقليمي، وقد مكّن هذا التأصيل من ضبط الأدوات التحليلية الضرورية لقراءة أنماط السلوك الخارجي للإحتلال الإسرائيلي في الفصول اللاحقة، من خلال ربط البناء النظري بالسياق الواقعي، والتمييز بين العناصر الثابتة والمتغيرة، تمهيدًا لتحليل كيفية توظيف التفوق العسكري باعتباره مرتكزا حاكما في صياغة السياسة الخارجية ضمن سياق استعماري–استيطاني ممتد.

الفصل الثاني:

تطوّر السياسة الخارجية الإسرائيلية ما قبل 2011 – الجذور والأهداف

تمهيد:

يشكّل تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية أحد أبرز المسارات الكاشفة للتحولات البنيوية في سلوك الدولة العبرية منذ قيامها عام 1948؛ إذ نشأت هذه السياسة ضمن تفاعل مركّب بين اعتبارات الأمن والجغرافيا، وتراكمات التهديدات الإقليمية، وطبيعة التحالفات الدولية، فضلا عن الدور الحاكم للعقيدة الأمنية التي ظلت تؤطر الإدراك الإستراتيجي الإسرائيلي على مدى عقود، وعلى الرغم من استقرار بعض المرتكزات الأساسية، وفي مقدّمتها السعي إلى ترسيخ التفوق العسكري، وتعزيز الدعم الدولي، وتثبيت التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، فإن هذه السياسة عرفت تحولات دورية في أنماط تموضعها، فرضتها ديناميات الحروب المتعاقبة، وتغير بنية التهديدات، وإعادة تشكل البيئة الإقليمية والدولية المحيطة.

ويهدف هذا الفصل إلى تفكيك البنية التأسيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية قبل عام 2011، عبر تتبع جذورها الأمنية والعسكرية، وتحليل آليات صنع القرار التي وجهت خيارات الدولة في سياق إقليمي مضطرب، كما يتناول تطور أدوات القوة الصلبة والناعمة، وأدوار التحالفات الدولية والإقليمية في إعادة تشكيل اتجاهات الفعل الخارجي، مع التركيز على مفهوم التفوق العسكري بوصفه حجر الزاوية في هندسة سياسات الردع وإدارة الحروب، بما في ذلك مشاريع الدفاع المتقدمة، مثل: منظومة القبة الحديدية، وفي السياق ذاته، يرصد الفصل ملامح التحول التي بدأت تتبلور قبيل عام 2011، نتيجة تصاعد أدوار الفاعلين الإقليميين، مثل: إيران وتركيا ومصر، وتزايد تأثير المنظمات الدولية، إلى جانب تراجع مسار التسوية السياسية مع الفلسطينيين، وهو ما أسهم في إعادة صياغة البيئة الإستراتيجية وإجبار إسرائيل على مراجعة بعض حساباتها. وبذلك يضع الفصل الأساس التحليلي لفهم التحولات العميقة التي ستشهدها البيئة الإقليمية والدولية بعد عام 2011، والتي ستتناولها الفصول اللاحقة.

المبحث الأول: المرتكزات التاريخية والاستراتيجية للسياسة الخارجية الإسرائيلية منذ 1948.

منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، تشكّل سلوكها الخارجي ضمن منظومة من المرتكزات البنيوية التي أسهمت في توجيه خياراتها الإستراتيجية وتحديد أولوياتها الإقليمية والدولية، ولم تكن هذه المرتكزات مجرد استجابات ظرفية أو مواقف سياسية متبدلة، إذ مثّلت محددات تأسيسية تغذّت من طبيعة البيئة الأمنية المحيطة، ومن حاجات الدولة الناشئة إلى ضمان البقاء، ومن هاجس ترسيخ التفوق على الخصوم الإقليميين، وبناء على ذلك، اكتسب البعد الأمني موقعا مركزيًا في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية، بحيث أصبح الإطار المرجعي الأول الذي تنتظم داخله توجهاتها الخارجية، سواء في بناء التحالفات الدولية أو في إدارة الصراعات مع الدول العربية[1].

وقد ارتبط هذا التوجه الأمني بعقيدة دفاعية–هجومية مزدوجة، تقوم على توظيف القوة العسكرية كأداة ردع من جهة، ومنع تحول التهديدات المحتملة إلى مخاطر وجودية من جهة أخرى. كما اعتمدت إسرائيل، منذ مراحلها التأسيسية، على إستراتيجية تحالفات مع القوى الكبرى، بدءًا من الدعم الأوروبي في فترة النشأة، وصولًا إلى التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الذي غدا ركيزة متكاملة الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية. وإلى جانب ذلك، جرى توظيف التفوق التكنولوجي والعسكري بكونه أداة لتعزيز المكانة الإقليمية وموازنة مصادر التهديد في البيئة المحيطة.

ومع تراكم هذه المرتكزات عبر الزمن، تبلورت السياسة الخارجية الإسرائيلية بوصفها منظومة مركبة تجمع بين إدارة حدود أمنية في بيئة إقليمية متوترة، وبين السعي إلى توسيع دوائر النفوذ وبناء شبكة علاقات دولية تضمن عمقًا استراتيجيًا طويل المدى، ومن خلال تحليل هذه الجذور التكوينية، يمكن فهم المسار العام لتطور السياسة الخارجية الإسرائيلية، والأسس التي ستنعكس لاحقًا على تحوّلاتها الكبرى قبل عام 2011 وبعده[2].

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الإسرائيلية التطور والمبادئ التاسيسية.

تتأسس العقيدة الأمنية الإسرائيلية منذ عام 1948 على مجموعة من المرتكزات التي تجمع بين الاعتبارات الأمنية ومتطلبات المشروع السياسي–الديمغرافي في سياق صراع طويل الأمد،وفي قلب هذه المرتكزات يبرز

السعي إلى ترسيخ تفوق عسكري نوعي داخل بيئة إقليمية مضطربة، بما يهدف إلى تعزيز القدرة الردعية وتقليص احتمالات التهديدات الوجودية، ومع أن هذه القاعدة تبدو في ظاهرها إطارا عاما لإدارة الأمن القومي، فإنها تطورت تدريجيًا إلى منظومة عمل مركبة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية مع الترتيبات الميدانية والسياسية على الأرض، وعبر الزمن لم يُفهم الأمن ضمن هذا التصور بكونه وظيفة دفاعية تقليدية تقتصر على حماية الحدود، وإنما باعتباره جزءًا من هندسة أوسع للفضاء السياسي–الاجتماعي المحيط، بما يشمل إدارة البيئة الديمغرافية وإعادة تشكيل شروط الاستقرار في المجال الإقليمي. وقد أدى هذا التشابك بين البعد الأمني والسياسي إلى إنتاج مقاربة أمنية موسعة تتجاوز الردع العسكري المباشر، لتشمل أدوات متعددة تسهم في إعادة تنظيم المجالين الجغرافي والسياسي ضمن منطق إدارة صراع ممتد.[1]

يستند هذا البُعد في جزء منه إلى أدبيات ما يُعرف بـ«المؤرخين الجدد» في إسرائيل والغرب، الذين أعادوا قراءة لحظة التأسيس في 1948 بوصفها سياقًا تداخلت فيه العمليات العسكرية مع تحولات بنيوية في البنية الديمغرافية والحيّز الجغرافي، ووفق هذا الاتجاه البحثي، لم يُنظر إلى السكان الفلسطينيين في بعض القراءات المبكرة بوصفهم فاعلين محليين ضمن فضاء سياسي قابل للتسوية، بقدر ما جرى التعامل معهم داخل منطق صراع وجودي معقّد، ارتبط بإعادة تشكيل المجال المكاني والسياسي في سياق بناء الدولة.[2]

و يذهب بعض الباحثين، ومنهم إيلان بابيه، إلى تأويل أحداث 1948 بوصفها عملية إعادة هندسة جذرية للفضاء السكاني، جرى خلالها تداخل الفعل العسكري مع قرارات سياسية وإدارية أدت إلى تغييرات عميقة في البنية السكانية، بما في ذلك النزوح الواسع ومنع العودة لاحقًا. ويُقدَّم هذا التحليل باعتباره قراءة تضع تلك المرحلة ضمن إطار إستراتيجي أوسع، يقوم على إعادة تنظيم المجال الجغرافي بما يضمن السيطرة عليه في سياق مشروع دولة ناشئة، ومن هذا المنظور يُفهم الأمن كحقل أوسع يتداخل فيه البُعد الأمني مع إدارة المكان

[1] إسلام شحدة العالول مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني: فعل استعماري استيطاني صهيوني محوري ومستمر**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2023)، ص 42.

[2] Benny Morris.1948. and After **:Israel and the Palestinians** (oxford :clarendon Press -1990).pp 1-48.

والسكان، بما يجعل العلاقة بين القوة وإنتاج الفضاء السياسي محورًا أساسيًا في فهم تشكّل العقيدة الأمنية في تلك المرحلة[1].

واستنادا لما ذكر صاغ دافيد بن غوريون نظير كونه من أبرز مهندسي المشروع السياسي–الدولتي في مرحلته التأسيسية، ما عُرف لاحقا في الأدبيات الإسرائيلية بالعقيدة الأمنية، ضمن سياق إدراكٍ لمجموعة من المحددات البنيوية التي أحاطت بتشكل الدولة الناشئة، من ضيق المجال الجغرافي وغياب العمق الإستراتيجي إلى التفوق العددي للدول العربية المجاورة وطبيعة البيئة الإقليمية المشبعة بالتوتر، غير أنّ هذا الإدراك لم يتجه نحو بلورة تصور دفاعي تقليدي، بل نحو إعادة صياغة العلاقة بين الضعف والقوة على نحو يجعل من عناصر الهشاشة نفسها منطلقًا لإنتاج التفوق، حيث تتحول القيود الجغرافية إلى محفز لتكثيف أدوات الردع وبناء قدرة وقائية عالية الجاهزية، وتصبح العقيدة الأمنية وفق هذا الإطار نسقا ذهنيا وتنظيميا لإعادة تعريف وظيفة الدولة، وتصير إطارا يربط بين البقاء والتفوق المستمر، وتتحول فيه إدارة التهديدات إلى منطق استباقي يهدف إلى التحكم في تشكّل التوازنات المحتملة قبل اكتمالها، بما يجعلها أقرب إلى تصور شامل لإدارة المجال الإستراتيجي أكثر من كونها مجموعة ترتيبات دفاعية تقليدية. [2]

ومن خلال هذا المقام، تتخذ العقيدة الأمنية طابعًا يتجاوز إدارة الحرب إلى إدارة شروط الوجود نفسها، حيث تتجه إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية المحيطة بما يقلّص من قدرتها على إنتاج التهديد، عبر تداخل أدوات المراقبة الاستخباراتية، والضبط الميداني، والاستباق السياسي، في نسق واحد متعدد المستويات. وتصبح هذه العقيدة، في سياق تطورها، إطارًا حاكمًا يتغلغل في مختلف مستويات التفكير الإستراتيجي، بحيث لا يقتصر على حماية الحدود بالمعنى التقليدي، بل يمتد ليشمل إعادة تنظيم المجال الإقليمي وتحديد إيقاع توازناته، ويتحول الفعل الأمني هنا إلى بنية دائمة لإدارة المجال، تُعاد من خلالها صياغة العلاقة بين القوة والبيئة

[1]Ilan Pappé, **The Ethnic Cleansing of Palestine** (London: Oneworld, 2006), p. 18

[2] قسم الأرشيف والمعلومات، أرشيف نشرة فلسطين اليوم: حزيران/يونيو 2014، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2018)، ص 24.

المحيطة، بما يجعل ميزان التفوق عنصرًا مستمرًا في هندسة الاستقرار الإقليمي بدل أن يكون مجرد نتيجة ظرفية للصراع[1].

لذلك، اعتمد بن غوريون على ثلاثة مرتكزات رئيسية تحوّلت إلى مسطرة حاكمة للسياسة الخارجية والخيارات العسكرية معا، وهي مرتكزات تعمل كوحدة متكاملة تهدف إلى تثبيت السيطرة والهيمنة:[2]

- **الردع:** يتجسد هذا التصور ضمن منطق ردعي يقوم على بناء صورة استراتيجية لإسرائيل؛ بوصفها قادرة على إيقاع كلفة مرتفعة في أيّ مواجهة عسكرية مع الأطراف العربية، سواء كانت دولًا أو حركات فاعلة، بما يجعل خيار الحرب محاطًا بحسابات خسارة عالية منذ بداياته، ويتأسس هذا الردع على تداخل البعدين العسكري والنفسي، حيث لا يقتصر على امتلاك أدوات القوة المادية فحسب، ويصل إلى تشكيل إدراك الخصم لطبيعة ميزان الكلفة–المنفعة، بحيث يغدو التردد في خوض المواجهة نتيجة لتوقع مسبق بارتفاع الأثمان مقارنة بالقدرات المتاحة، لذلك يتخذ الردع طابعا ديناميكيا مستمرا، يقوم على إعادة إنتاجه عبر دورات متكررة من إظهار الجاهزية واستخدام القوة المحدودة، بما يضمن الحفاظ على فاعليته وتحديث أثره في وعي الأطراف المقابلة عبر الزمن.
- **الإنذار المبكر**[3]**:** يتأسس هذا التصور على بناء منظومات استخباراتية شديدة التعقيد، مدعومة بتفوق تقني في مجالات الاستطلاع الجوي والإلكتروني، بما يتيح رفع مستوى القدرة على الكشف المبكر عن التهديدات قبل تحوّلها إلى مخاطر إستراتيجية مباشرة، غير أنّ هذا البعد لا يقتصر على وظيفة الإنذار المبكر أو الحماية من المفاجآت العسكرية، ويتجاوز ذلك إلى مستوى أعمق يتعلق بالسيطرة على إنتاج المعرفة نفسها، عبر احتكار نسبي لآليات فهم النوايا وتحليل السلوكيات لدى الفاعلين الإقليميين، سواء على مستوى الدول أو الجيوش أو البيئات المجتمعية.

---

[1] Avi Jager **.lsrael's security Doctrine in an uncertain Middle East** (phd diss.king's college London 2021 ; p p 85-102.ه

[2] Charles D freilich .**lsraeli National security : ANew stategy for an era of change** (oxford University Press .2010 : P P 15-24.

[3] حسنين، رائد، **السياسة الإسرائيلية في إفريقيا**، (عمّان: ابن رشد، الطبعة الأولى، 2017)، ص 35.

وفي هذا الإطار، تتجاوز الاستخبارات كونها أداة دفاعية تقليدية، لتتحول إلى آلية لإدارة الصراع في مراحله السابقة على الانفجار، بما يجعلها جزءا من هندسة التوازنات قبل الوصول إلى المواجهة المفتوحة، وبهذا المعنى تصبح المعرفة الاستخباراتية عنصرا بنيويا في صياغة القرار الإستراتيجي، وأداة لتوجيه مسارات الفعل السياسي والعسكري عبر التحكم في درجة اليقين، وإعادة تشكيل إدراك المخاطر لدى مختلف الأطراف الفاعلة.

• **الحسم السريع في أرض العدو**[1]: يقوم هذا التصور على نقل مركز الثقل العملياتي بسرعة خارج نطاق الجغرافيا الإسرائيلية المحدودة، عبر اعتماد نمط من الضربات السريعة التي تستهدف تقليص القدرات العسكرية لدى الخصم بما يمنع انزلاق المواجهة إلى حرب استنزاف طويلة الأمد، ويتجه هذا المبدأ إلى تقليص فرص اكتساب الطرف المقابل زمام المبادرة، عبر جعل زمن الاشتباك أقصر وأكثر كثافة، بما يحدّ من قدرة الفاعلين العرب على إعادة تنظيم ردودهم أو تعديل موازين القوى خلال سير العمليات.

وهكذا، يتداخل منطق الحسم مع منطق الردع، حيث تُقرأ نتائج المواجهات كوقائع عسكرية وإشارات إستراتيجية تُعاد ترجمتها داخل البيئة الإقليمية، فسرعة الحسم تتحول إلى عنصر في إنتاج الرسائل السياسية، كما أنّ طبيعة الضربات الخاطفة تترسخ كمرجعيات في التفكير الإستراتيجي، بما ينعكس على إدراك الأطراف المختلفة لمعادلات الكلفة والقدرة على الفعل في أي مواجهة محتملة، تنتج هذه المرتكزات، حين تتفاعل فيما بينها، منظومة أمنية تتجاوز حدود العقيدة العسكرية التقليدية نحو نمط أكثر تركيبًا في إدارة المجال الإستراتيجي، حيث تتكامل الضربات الوقائية مع مركزية القرار العسكري وتحوّل الاعتبارات الأمنية إلى معيار حاكم في صياغة السياسات الخارجية والداخلية، غير أن هذا المستوى التوصيفي لا يحيط بكامل البنية العميقة لهذه العقيدة، إذ إن قراءتها في ضوء التجربة التاريخية الإسرائيلية تشير إلى أنها تتجاوز كونها إطارًا دفاعيًا إلى كونها نموذجًا موسّعًا لإدارة المجال السياسي والأمني في الإقليم[2].

[1] عطوي، محمد، **حروب إسرائيل المقبلة**، (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002)، ص 21.

[2] مصطفى صلاح، **عقيدة الطرف الإسرائيلي إستراتيجيات العمل وحدود التوظيف**، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم نشره في 17مارس 2019، وتم الاطلاع عليه يوم 13 سبتمبر 2025، .41143/ org. https://www.acrseg

ومن هذا المنظور، تُفهم العقيدة الأمنية كآلية مستمرة لإعادة تشكيل شروط الفعل في البيئة المحيطة، بما يحدّ من إمكانات تشكّل قوى مستقلة قادرة على تعديل ميزان القوى، وبهذا المعنى يصبح التفوق العسكري عنصرا بنيويا في إنتاج الاستمرارية الإستراتيجية، لا مجرد وسيلة ظرفية للحماية، حيث يُعاد تعريف الأمن بوصفه حالة دائمة من إعادة إنتاج السيطرة وتحديث أدواتها، بدل أن يكون نتيجة نهائية لتوازن مستقر أو تسوية سياسية دائمة.

ولذلك، لا يبدو اختيار بن غوريون لهذه المرتكزات مجرد استجابة مباشرة لمعادلات التهديد القائمة، بل أقرب إلى إعادة صياغة للواقع الإستراتيجي ذاته عبر تثبيت التفوق ومنع تشكّل أي تحوّل قد يحدّ من الهيمنة العسكرية، حيث يتجه هذا التصور إلى تحويل منطق الأمن من وظيفة ردّ الفعل إلى أداة استباقية لصناعة شروط القوة مسبقا، بما يجعل التعامل لا يقتصر على التهديد بعد ظهوره بل يمتد إلى التأثير في البيئة المحيطة بما يقلّص احتمالات نشوئه أصلا، وفي هذا الإطار يتداخل البُعد الأمني مع منطق إدارة المجال الإقليمي، إذ يُعاد توظيف التفوق العسكري كشرط للاستمرارية السياسية وتُدمج أدوات الدبلوماسية والاقتصاد والإعلام ضمن نسق واحد تغلب عليه مركزية الاعتبارات الأمنية، لتتبلور بذلك مقاربة ترى في الهشاشة الجغرافية والديمغرافية عنصرًا بنيويًا يُقابَل بسياسة تفوق دائمة تجعل من القوة أداة لإعادة تنظيم العلاقات الإقليمية أكثر من كونها مجرد وسيلة دفاعية ظرفية.[1]

تُقدّم دراسة ديغانيت بايكوفسكي وإسحق بن إسرائيل وتال أزولاي عرضا تحليليا لهذه الأسس الثلاثة، حيث تُبرز أنّ العقيدة الأمنية الإسرائيلية تأسست على مبادئ الردع، والإنذار المبكر، [2]وتحقيق النصر الحاسم، غير أنّ هذه المبادئ لا تُفهم بوصفها اختيارات عسكرية تقنية فحسب، وإنما باعتبارها تعبيرا عن نسق تفكير إستراتيجي يتجاوز حدود الدولة الضيقة نحو تصور أوسع لإدارة المجال الإقليمي، وفي هذا الإطار لا يُنظر إلى غياب العمق الإستراتيجي بكونه نقطة ضعف بنيوية، وإنما كعامل مُحفِّز لإنتاج مقاربة عسكرية هجومية واستباقية تسعى إلى منع تشكّل التهديد قبل ظهوره، عبر توظيف الضربات الوقائية، وتكثيف القوة النارية، واعتماد أنماط

[1] عطوي، محمد، **مرجع سابق**، ص21.

[2] أحمد خليفة، ورندة حيدر، **نفس المرجع السابق** ص، ص، 23،45

من التفوق غير المتكافئ، بما يجعل من الردع عملية ديناميكية مستمرة تعيد إنتاج نفسها بصورة دائمة داخل بيئة صراع متحركة.

ويتبيّن من هذا المنظور أنّ الاستخدام المكثّف للقوة يشكل جزءًا من بنية عقدية تَعدّ التفوق الناري أداة لإدارة الصراع وإدامة حالة إنهاك لدى الخصم، سواء كان دولة أو فاعلًا من غير الدول، وضمن هذا الإطار، تتجاوز العقيدة الأمنية وظيفة الحماية المباشرة للكيان لتتحول إلى أداة لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية المحيطة، بما يحدّ من قدرة الأطراف العربية على إنتاج بدائل سياسية أو عسكرية قادرة على تحدي ميزان التفوق القائم، وهكذا يتداخل البُعد الأمني مع منطق إعادة تنظيم المجال السياسي–الإقليمي، في سياق يُعاد فيه تعريف الأمن بوصفه عملية مستمرة لإنتاج شروط التفوق لا مجرد وسيلة للحفاظ عليه[1].واستنادا لهذا السياق، تربط بعض القراءات النقدية بين هذا البناء العقدي وطبيعة المشروع السياسي–الاستيطاني، حيث يُنظر إلى الأمن باعتباره عنصرا وظيفيا في إدارة فضاء جغرافي وسياسي نشأ في سياق استعماري، أكثر من كونه استجابة محايدة لمخاطر خارجية، وتُظهر أعمال بيني موريس –في تتبعه لتطور الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب– أنّ سياسات التملك التدريجي للأرض وإعادة تشكيل الوقائع الاستيطانية ارتبطت برؤية إستراتيجية هدفت إلى إعادة توزيع المجال الديمغرافي والسياسي بما يحدّ من قدرة المجتمع الفلسطيني على بلورة بنى مقاومة مستقرة، الأمر الذي يجعل الأمن إطارا لإعادة إنتاج علاقات القوة داخل المجال، بما يشمل تنظيم الأرض والموارد والسكان بطريقة تعيد صياغة شروط التوازن، وتمنع تشكّل بدائل سياسية أو سكانية قادرة على تغيير معادلة السيطرة القائمة.[2]

وعموما، تبرز العقيدة الأمنية الإسرائيلية، منذ عام 1948، كبنية مركبة تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية مع منطق إدارة المجال الإقليمي، بما يجعلها أقرب إلى تصور أوسع من كونها مجرد إطار عسكري تقليدي، وفي هذا السياق، تتجه هذه العقيدة إلى ما يتجاوز فكرة منع التهديدات المباشرة، لتشمل إعادة تشكيل البيئة

[1] Brhim saidi "**La doctrine de supériorité militaire israélienne Un changement dans la continuite**. sécurité mondiale .no .46. (septembre .octobre2010)pp 5.18**.**

[2] Neve Gordon **lsrael's occupation** (Berkeley University of California Press. 2008;p p 1-p-35.

المحيطة بما يحدّ من قدرة الفاعلين العرب على تطوير بدائل إستراتيجية قادرة على تعديل ميزان القوى، حيث تتداخل أدوات الردع مع الاستخدام المكثف للقوة ومع مقاربات عقابية واسعة النطاق في إدارة الصراع، ومن خلال تتبع أنماط المواجهة الممتدة من غزة إلى لبنان، يظهر حضور أدوات، مثل: الحصار، واستهداف البنى التحتية، والضغط على مقومات الحياة اليومية، ضمن منطق يهدف إلى تقليص إمكانات إعادة بناء القدرات لدى الخصوم وإبقاء الصراع ضمن مستويات يمكن التحكم بها.وموازاة لهذا الإطار، لا تُختزل هذه العقيدة في سياق الحروب الكبرى، وتظهر كجزء من نمط مستمر لإعادة إنتاج التفوق عبر تداخل البعد العسكري مع التحالفات الدولية، بما يجعل من القوة أداة لإدارة الاستقرار الإقليمي وفق شروط غير متكافئة/ وبهذا المعنى يصير الأمن إطارا حاكما يتجاوز حماية الكيان إلى كونه آلية لإعادة تنظيم المجال السياسي المحيط، عبر توظيف القوة بكونها عنصرا بنيويا في ضبط التوازنات ومنع تشكّل مسارات مستقلة قادرة على تحدي البنية القائمة[1].

المطلب الثاني: إنعكاسات الحروب الإقليمية على تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

1. حرب 1948 وبناء الردع على أساس التطهير العرقي

شكّلت حرب 1948 محطة تأسيسية في تشكّل العقيدة الأمنية الإسرائيلية، إذ مثّلت السياق الأول الذي انتقلت فيه الحركة الصهيونية من إطارها الاستيطاني المحمي بالانتداب البريطاني إلى كيان دولي يمتلك أدوات عسكرية منظمة ويسعى إلى إعادة صياغة الواقعين الجغرافي والديمغرافي بالقوة. ولم يكن هذا التحول مجرد انتقال مؤسسي نحو دولة تقليدية، وارتبط بتبلور تصور أمني عملي يقوم على توظيف القوة العسكرية بوصفها وسيلة لإعادة تشكيل المجال، وليس فقط للدفاع عنه، بما أفضى إلى ترسيخ منطق يعتبر إدارة الفضاء السكاني جزءًا من معادلة الأمن[2].

[1] Asaf Lebovitz.**Regional Framing : Judea samaria and the Gaza strip in the Eyes of the security Elite** .lsrael Affairs 21.no. 3.(2015)pp422p442.

[2] إيلان بابه، **التطهير العراقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطنية ،2024، ص 39 ص72

وفي هذا الإطار، يبرز تحليل بيني موريس لخطة «دال (Plan Dalet) «بوصفها إحدى الأدوات المركزية في إدارة العمليات خلال تلك المرحلة، حيث مُنحت القيادات الميدانية في الهاجاناه صلاحيات واسعة للتعامل مع القرى الفلسطينية الواقعة في مناطق الاشتباك أو ذات الأهمية الإستراتيجية، سواء عبر إخلائها أو تفكيك بنيتها اللوجستية، ويُقرأ هذا المخطط في الأدبيات التاريخية لا كاستجابة ظرفية لمتطلبات عسكرية آنية فحسب، وإنما كجزء من تصور أوسع لإعادة تنظيم المجال بما يحدّ من إمكانية تشكّل تجمعات سكانية قادرة على التأثير في ميزان الصراع، وهو ما يجعل منه لحظة مفصلية في تطور العقيدة الأمنية، حيث تداخل البُعد العسكري مع الاعتبارات الديمغرافية في إطار واحد لإنتاج مفهوم موسّع للأمن يرتبط بإعادة تشكيل البيئة السكانية والسياسية المحيطة.

وبينما في التطبيق العملي، أفضت هذه السياسات خلال حرب 1948 إلى تحولات ديمغرافية واسعة النطاق شملت تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين وتدمير عدد كبير من القرى، بما جعل من لحظة النكبة حدثًا تأسيسيًا في تشكّل البنية السياسية والأمنية اللاحقة. ومنذ تلك المرحلة، ارتبط قيام الدولة الجديدة بإعادة تشكيل المجال الجغرافي–السكاني، في سياق اتسم بتجاهل القرارات الدولية المتعلقة بحق العودة، وتحويل قضية اللاجئين إلى ملف سياسي تفاوضي أكثر من كونه مسألة حقوقية مستقرة، وبهذا المعنى تُقرأ هذه التحولات كنتائج عسكرية للحرب، وكجزء من عملية إعادة تنظيم اجتماعي–سياسي واسعة أعادت تعريف موقع الفلسطيني داخل المجال، [1]من فاعل تاريخي إلى حالة اقتلاع مكاني أعادت صياغة شروط وجوده، وفي هذا الإطار، يقدّم إيلان بابيه قراءة تعدّ أنّ هذه المرحلة اتسمت بدرجة عالية من التخطيط والتنظيم، حيث يُفهم ما جرى ضمن سياق عملياتي اعتمد أدوات متعددة شملت العنف المنظم، والضغط الميداني، وتعطيل شروط البقاء، بما أفضى إلى تغييرات بنيوية في توزيع السكان والسيطرة على المجال. ومن خلال هذا التحليل، يُنظر إلى تلك الممارسات بوصفها جزءا من تصور أوسع لوظيفة القوة في تلك المرحلة، يقوم على تداخل البعد العسكري مع إعادة إنتاج

[1] رائد ناجي، **السياسات والمؤمرات التي مهدت للنكبة**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص، ص، 29،44.

الفضاء الاجتماعي والجغرافي، بما يجعل من استخدام القوة عنصرا محوريا في إعادة تشكيل الواقع أكثر من كونه استجابة ظرفية لمتطلبات الحرب[1].

وفي ضوء هذا التصور، أسهمت حرب 1948 في ترسيخ قناعة داخل البنية الفكرية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية بأنّ وظيفة الردع تتحدد بالانتصار العسكري وإنتاج أثر نفسي–إستراتيجي طويل المدى لدى الفاعلين العرب والفلسطينيين، يقوم على تعميق إدراك الكلفة المرتفعة لأي مواجهة محتملة، وفي هذا السياق، يتبلور ما يمكن تسميته بمنطق الردع عبر الصدمة الإستراتيجية، حيث لا يُقصد فقط تحقيق التفوق في ساحة المعركة، وإنما التأثير في البنية الإدراكية للخصم عبر تكريس تصور مفاده أنّ كسر هذا التفوق يظل خيارًا بالغ الكلفة أو محدود الجدوى، ومع مرور الوقت، يتحول هذا النمط إلى خلفية موجهة للسياسات اللاحقة، حيث يتداخل البعد العسكري مع البعد النفسي في تشكيل بيئة ردعية ممتدة، تُدار من خلالها موازين القوى بما يحدّ من احتمالات إعادة إنتاج توازنات إستراتيجية منافسة، ما يجعل الردع عملية مستمرة لإعادة تشكيل الإدراك الجمعي لمعادلات القوة، أكثر من كونه نتيجة ظرفية لحرب محددة، بما ينعكس على طريقة إدارة الصراع في الإقليم وعلى نمط التفاعلات الإستراتيجية بين أطرافه[2].

2. حرب 1956 (العدوان الثلاثي) واختبار التحالفات والسلوك العقابي

يمثّل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 نموذجا آخر لتجليات منطق الحسم والردع في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، لكنه جاء هذه المرة ضمن سياق تحالف دولي واسع ضمّ بريطانيا وفرنسا، في إطار سعيهما لإعادة ضبط التوازنات الإقليمية بعد قرار تأميم قناة السويس[3]، غير أنّ دلالة الحدث لا تنحصر في كونه رد فعل على خطوة سيادية مصرية، بقدر ما تتجاوز ذلك إلى الكشف عن تموضع إسرائيل داخل بنية قوة دولية أوسع، تتقاطع فيها الاعتبارات الاستعمارية مع الحسابات الإستراتيجية، وفي هذا السياق يظهر الفعل الإسرائيلي

[1] Ilan Pappé, **The Ethnic Cleansing of Palestine** (London: Oneworld, 2006), pp. 18–20

[2] Shmuel BAR **'lsraeli stratetegic Deterrence Doctrine and Practice** '.comparative stategy 39.on.4.2020 : p p 321-353

2. William Roger Louis and Roger Owen **, Suez 1956 : The Crisis and Its Consequences** (Oxford : Oxford University Press, 1989) P237**.**

كجزء من شبكة مصالح وتحالفات غربية تسهم في إعادة إنتاج النظام الإقليمي بما ينسجم مع معايير التفوق والسيطرة القائمة آنذاك، حيث يتداخل البعد الأمني مع منطق التموضع داخل منظومة قوة دولية متعددة الأطراف.

وموازاة لهذه الحرب، تداخلت جملة من الأهداف الاستراتيجية في الرؤية الإسرائيلية، من بينها السعي إلى توسيع العمق الأمني في سيناء، وتوجيه ضربة مؤثرة لمصر بوصفها أحد مراكز الثقل في المشروع القومي العربي، إلى جانب توظيف الحدث لإيصال رسالة ردعية لبقية الدول العربية مفادها أنّ محاولات بناء قوة ذاتية أو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية قد تواجه استجابات عسكرية متعددة الأطراف، غير أن هذه الأهداف لم تكن منفصلة، وانخرطت ضمن منطق إستراتيجي واحد يقوم على توظيف القدرات العسكرية الإسرائيلية كأداة لإعادة ضبط التوازنات الإقليمية في سياق تتداخل فيه الحسابات المحلية مع الاعتبارات الدولية الأوسع، بما يعكس ارتباط الأمن الإسرائيلي ببيئة إستراتيجية تتجاوز حدوده الجغرافية المباشرة[1].

وفي هذا الإطار، تكشف الحرب عن درجة من التداخل بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، حيث تحركت إسرائيل ضمن منظومة تحالفات دولية أتاحت توظيف القوة العسكرية في سياق إعادة تنظيم النظام الإقليمي بما يتوافق مع مصالح القوى الكبرى. وقد أفضى هذا التداخل إلى بلورة دور وظيفي للكيان داخل البيئة الإقليمية، يتمثل في الإسهام في إدارة التوازنات والحد من صعود قوى إقليمية مستقلة، بما يعكس ارتباط الفعل الأمني الإسرائيلي بالبنية الدولية الأوسع. ومع تراكم هذه الديناميات، تشكلت في الوعي العربي تصورات نقدية ترى أن وظيفة إسرائيل لا تنفصل عن السياقات الجيوسياسية التي أفرزتها منظومة النفوذ الغربي في المنطقة، بما أسهم في ترسيخ قراءات تعتبرها جزءًا من آليات إعادة ضبط الاستقرار الإقليمي وفق اعتبارات تتجاوز الفعل المحلي المباشر.

[1] عيسى فاضل نزال عيفان، **الأطماع الإسرائيلية في سيناء ،1956–1988**، المجلة السياسة والدولية العدد 45، 2020، ص، ص، 303،328.

3. حرب 1967: ذروة عقيدة الحسم الخاطف

تشكّل حرب الأيام الستة (5–10 يونيو 1967) لحظة مركزية في تطور عقيدة الحسم السريع داخل الفكر الأمني الإسرائيلي، حيث تبلورت خلالها بصورة مكثفة عناصر هذه العقيدة في إطار عملياتي أكثر اتساعا وفاعلية[1]، فقد جاء الهجوم الجوي الافتتاحي، الذي أسفر خلال الساعات الأولى عن إضعاف كبير لقدرات سلاح الجو المصري، ليعكس تحولًا في منطق الردع من مجرد إدارة التهديد إلى السعي لتقليص قدرة الخصم على المبادرة منذ اللحظات الأولى للمواجهة، وضمن هذا السياق، لم تكن الضربة الجوية مجرد إجراء تكتيكي داخل مسرح العمليات، وتجسيدا لنمط تفكير عسكري يقوم على المبادأة السريعة وتوجيه الضربات الحاسمة نحو البنية المركزية لقدرات الخصم قبل تشكل مسار الحرب بشكل كامل، بما يعكس أولوية عنصر السرعة والمباغتة في هندسة الفعل العسكري.

ثم اتسعت العمليات لتشمل تحييد القدرات العسكرية السورية والأردنية، بما أتاح للجيش الإسرائيلي التقدم السريع والسيطرة على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، ومرتفعات الجولان خلال فترة زمنية وجيزة لم تتجاوز ستة أيام، ولا يُفهم هذا الامتداد الخاطف بكونه نتيجة مباشرة لاضطراب التوازنات العربية فحسب، بل أيضا في سياق مقاربة إستراتيجية تقوم على نقل مركز العمليات إلى عمق الجغرافيا المقابلة، وتعطيل القدرة الدفاعية للخصوم عبر السيطرة على عقد جيوسياسية حساسة في الحسابات الإقليمية، وقد أسهمت هذه الحرب في إعادة تشكيل الخريطة العسكرية للمنطقة بصورة جذرية، حيث تحولت إسرائيل إلى طرف يملك عمقا جغرافيا داخل المجال العربي، ويُحسن توظيفه كأداة ضغط استراتيجية تتصل بالحدود والمعابر وموارد المياه، بما أوجد شبكة جديدة من موازين القوة أعادت تعريف البيئة الإقليمية وشروط التفاعل داخلها.[2]

---

[1] نصر الله، يوسف، **تداعي الأسطورة**، مقاربات نقدية لمشهدية الحرب السادسة، بيروت: دار الفارابي 2011، ص 137.

[2] رحمون يوسف، وبديدة لخضر، **حرب جوان 1967، النكسة وموقف الجزائر منها**: دراسة التفاعل السياسي والعسكري، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 11، العدد 3، 2020، ص، ص، 430,441.

من منظور العقيدة الأمنية، شكّلت حرب 1967 لحظة مفصلية في تكريس مجموعة من المحددات المركزية في التفكير العسكري الإسرائيلي، فقد أبرزت أنّ التفوق النوعي في مجالات التنظيم والتسليح والاستخبارات يمكن أن يعوّض الفجوة الديمغرافية مع الدول العربية، بما أعاد صياغة العلاقة بين الكم والنوع لصالح نموذج يعتمد المبادرة والقدرة على الحسم السريع. وفي هذا السياق، تبلور مفهوم الضربة الوقائية بوصفه عنصرا بنيويا في العقيدة القتالية، حيث لم يعد مجرد خيار ظرفي، وتحول إلى جزء من التصور الإستراتيجي الدائم للعمل العسكري، كما أسهمت نتائج الحرب في إعادة تشكيل وظيفة الردع داخل البيئة الإقليمية، من خلال إبراز محدودية منظومات الدفاع العربية التقليدية في مواجهة العمليات الخاطفة واسعة النطاق، وهو ما انعكس على تصورات القوة لدى الأطراف الإقليمية، وضمن هذا الإطار تعزز حضور البعد النفسي في معادلة الردع، حيث ارتبطت القدرة على الحسم السريع بإعادة تشكيل الإدراك الجمعي حول ميزان القوى، بما فتح المجال أمام مراجعات أوسع داخل المنطقة بشأن طبيعة التوازنات العسكرية وإمكانات تغييرها.لكن هذه الحرب أسهمت في ترسيخ بعدٍ أكثر تركيبا في البنية الكولونيالية للمشروع الصهيوني، إذ لم يعد الأمر مقتصرًا على إدارة مشروع استيطاني داخل حدود فلسطين التاريخية، إذ اتسع ليشمل فرض سيطرة مباشرة على مساحات واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب أراضٍ عربية أخرى في مصر وسوريا، وضمن هذا التحول، برز انتقال نوعي في موقع إسرائيل الإقليمي، من كيان في طور الترسخ إلى قوة تملك أدوات نفوذ ميداني تتجاوز حدودها الأصلية، بما أضفى على سلوكها طابعًا أقرب إلى إدارة فضاء إقليمي ممتد[1]. ، وكما لا ينظر الاحتلال بكونه أثرا جانبيا للحرب، وإنما بكونه جزء من منطق أعمّ يتداخل فيه البعد الأمني مع آليات السيطرة وإعادة تشكيل المجال، حيث تصبح إدارة الأرض والسكان عنصرًا وظيفيًا داخل بنية العقيدة الأمنية نفسها، وبهذا المعنى يصير التوسع الجغرافي امتدادًا عمليًا لمنطق السيطرة، لا مجرد نتيجة ظرفية لميزان القوة، بما يعكس تداخلا مستمرا بين الفعل العسكري وبناء أنماط من النفوذ السياسي والأمني في الإقليم.[2]

[1] Tom segev 1967 **:lsrael the war ;and the year that tranformed the Middle East** ‘New York: Metroplitan Books 2007 pp560-590

[2] عبد الله السناوي، **1967: الهزيمة التي غيّرت الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الشروق، 2017).

ومع اتساع نطاق الاحتلال، تشكّل نظام إداري–عسكري متداخل الأبعاد يقوم على إدارة السكان والأرض ضمن منطق السيطرة المباشرة، حيث جرى تنظيم الوصول إلى الموارد، وفرض قيود على الحركة، والتحكم في المياه والمعابر، بما انعكس على تفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين تحت منظومة رقابية مشددة، وفي هذا السياق، تبلور تصور أمني يعدّ أن ضمان الاستقرار لا ينفصل عن إدارة الفضاء الاجتماعي نفسه، بما يجعل أدوات الضبط الميداني جزءًا من البنية المؤسسية للاحتلال، ومع تراكم هذه الممارسات أصبح مفهوم الأمن مرتبطا بصورة متزايدة بآليات السيطرة المكانية وإعادة تنظيم المجال الديمغرافي، بحيث يتحول إلى إطار تبريري يواكب التوسع ويستوعب أدواته المختلفة، من الإدارة العسكرية إلى الضبط الإداري، وضمن هذا المنطق، يتداخل البُعد الأمني مع إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في فلسطين والمناطق المجاورة، بما يعكس نمطًا متواصلًا من إعادة إنتاج السيطرة في سياق إقليمي أوسع.[1]

وبهذا المعنى، لا تُختزل حرب 1967 في كونها إنجازا عسكريا، وتُفهم بكونها لحظة مفصلية أعادت صياغة بنية العقيدة الأمنية الإسرائيلية، حيث تبلورت خلالها مقاربة جديدة تقوم على الربط بين الأمن والتوسع الجغرافي، وبين الردع وإدارة السيطرة الميدانية، وبين الحسم وإدامة الوقائع الاحتلالية، وضمن هذا التحول أضحت هذه المبادئ إطارا مرجعيا موجّها للخيارات الإستراتيجية اللاحقة، بما منح السياسة الإسرائيلية بعدًا أكثر ارتباطًا بإعادة تشكيل المجال الإقليمي بدل الاكتفاء بإدارة التهديدات التقليدية.

4. حرب 1973 وإعادة ضبط معادلة الردع

مثّلت حرب أكتوبر 1973 لحظة مفصلية أعادت اختبار مرتكزات العقيدة الأمنية الإسرائيلية، بعدما تمكّنت من إحداث اختراق في منظومة الردع التي تشكّلت منذ قيام إسرائيل عام 1948 وتكرّست بصورة أكبر عقب حرب 1967، فقد جاءت العملية العسكرية المصرية والسورية على جبهتي قناة السويس وهضبة الجولان

[1] نصر الله، يوسف، **مرجع سابق**، ص 137.

بمنزلة تحول إستراتيجي تجاوز نطاق المواجهة الميدانية المباشرة، إذ فرضت على إسرائيل واقعًا عسكريًا جديدًا اتسم بالمفاجأة وضغط الوقت واضطراب التقديرات الاستخباراتية[1].

وخلال الأيام الأولى من الحرب، واجهت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تحديات عميقة تمثلت في تراجع فاعلية التحصينات الدفاعية التي ارتبطت بها تصورات الأمن القومي، إلى جانب صعوبة استيعاب طبيعة الهجوم واتساع نطاقه في المرحلة الأولى، وقد انعكس ذلك في ارتفاع مستوى القلق داخل دوائر صنع القرار إلى اعتبار الموقف تهديدًا يمس جوهر الأمن الإسرائيلي، وأظهرت هذه التجربة حدود الرهان على التفوق النوعي كعنصر ضامن للردع المستمر، وكشفت الحاجة إلى إعادة مراجعة الافتراضات التي قامت عليها الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تجاه قدرة الخصوم على المبادرة وتغيير قواعد الاشتباك.[2]

أفرزت المرحلة الأولى من حرب أكتوبر وضعا استثنائيا داخل دوائر صنع القرار الإسرائيلية، حيث واجهت القيادة السياسية والعسكرية واقعا مغايرا للتقديرات السابقة المرتبطة بقدرة الردع والسيطرة، فقد أدى عبور القوات المصرية لقناة السويس وتجاوز التحصينات الدفاعية لخط بارليف، إلى جانب التقدم السوري في اتجاه هضبة الجولان، إلى إرباك الحسابات الإستراتيجية وإحداث حالة من الاضطراب داخل المؤسسة العسكرية، وظهر ذلك في تراجع مؤقت لمستوى الثقة بقدرة الجيش على إدارة المواجهة وفق المنطق الذي ترسخ بعد انتصارات سابقة.وموازاة لهذا الوضع، برز الدور الأمريكي بكونه أحد العوامل الحاسمة في إعادة التوازن، حيث أسهم الجسر الجوي العسكري المكثف، إلى جانب سرعة استدعاء قوات الاحتياط، في توفير هامش لإعادة تنظيم القدرات القتالية واستعادة زمام المبادرة تدريجيًا، وقد عكست هذه التطورات طبيعة الارتباط بين القوة العسكرية الإسرائيلية وشبكة الدعم الإستراتيجي الغربي التي أسهمت في تعزيز قدرتها على تجاوز الأزمات الكبرى.كما دفعت تجربة الحرب إلى إعادة صياغة التصورات الأمنية الإسرائيلية من داخل الأزمة نفسها، بعدما كشفت أن منظومة الردع التي تشكلت بعد عام 1967 يمكن أن تتعرض للاختبار أمام خصم يمتلك عنصر المفاجأة

[1] Avraham Rabinovich .**the yom Kippur war the Epic Encounter that transformed the Middle east** New york : schocken books .2004 ; PP1-25pp500-530

[2] نصر الله، يوسف، **مرجع سابق**، ص 137.

1Chaim Herzog, **The War of Atonement: October 1973** (London: Greenhill Books, 2004 .Pp87; 99.

والقدرة على المبادرة، ونتيجة لذلك اتجهت المؤسسة العسكرية إلى مراجعة آليات العمل الأمني من خلال تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتعميق الاعتماد على المعلومات الاستخباراتية، وتحسين أدوات التقدير والتحليل الإستراتيجي، خاصة في أعقاب الإخفاق الاستخباراتي الذي ارتبط بأداء شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) قبل اندلاع الحرب.[1]

بالإضافة إلى أنّ حرب أكتوبر 1973 أدت بالقيادة السياسية الإسرائيلية إلى مراجعة موقع العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ضمن منظومة الأمن القومي، فقد انتقلت طبيعة الدعم الأمريكي خلال المواجهة من إطار المساندة السياسية والاقتصادية إلى مستوى أكثر ارتباطا بإدارة التوازنات العسكرية[2]، حيث أسهم الجسر الجوي في توفير إمدادات عاجلة شملت المعدات العسكرية وقطع الغيار والذخائر، الأمر الذي ساعد على إعادة تنظيم القدرات القتالية خلال فترة زمنية قصيرة، وقد مكّن ذلك إسرائيل من تجاوز مرحلة الضغط العسكري الأولى والانتقال تدريجيًا نحو تنفيذ عمليات مضادة أعادت تشكيل وضعها الميداني، وفي ضوء هذه التجربة، ترسخت لدى صانعي القرار الإسرائيلي رؤية تعتبر العلاقة مع واشنطن عنصرًا مركزيًا داخل البنية الإستراتيجية للدولة، ومرتبطة بالحفاظ على التفوق النوعي وتعزيز القدرة على مواجهة التحولات الإقليمية. وأصبح التحالف الأمريكي يُنظر إليه كأحد مرتكزات القوة التي تدعم الفاعلية العسكرية والسياسية الإسرائيلية في البيئة الدولية، وعلى الرغم من التأثيرات التي أحدثتها الحرب على التصورات الأمنية، حافظت العقيدة العسكرية الإسرائيلية على مرتكزاتها الأساسية المتمثلة في الاعتماد على المبادرة الاستراتيجية، والسعي إلى نقل المواجهة إلى ساحات الخصوم، والحفاظ على التفوق العسكري النوعي، غير أن تجربة 1973 أضافت فهمًا جديدًا لمفهوم الردع؛ من منطلق كونه منظومة متحركة تحتاج إلى تعزيز مستمر وإلى المحافظة على صورة القوة القادرة على

[1] Uri BAR Joseph .**the watchman fell Asleep the souprise of yom kippur and lts sources Albany :** stata university of New York Press.2005.pp:53-63;pp235-252**.**

[2] Sean D .scanlon '**lnherently tender and Prone to crisis 'U ; S.lsraeli Relations 1974-1989**_Phd diss university of nebraska _Lincoln 2021.pp12-20.

منع الخصوم من تغيير قواعد الاشتباك[1]، ومن هذا المنطلق ارتبطت الممارسة الأمنية الإسرائيلية لاحقًا بفكرة استعادة الردع عند تعرضه للتآكل، وهو ما ظهر في مقارباتها العسكرية تجاه ساحات، مثل: لبنان وقطاع غزة.

وقد أعادت حرب أكتوبر 1973 صياغة العلاقة بين مفهومي الأمن والسياسة داخل الإستراتيجية الإسرائيلية، حيث انتقل مفهوم الردع من كونه انعكاسا مباشرا للتفوق العسكري والتكنولوجي إلى اعتباره منظومة استراتيجية ممتدة تتطلب تطويرًا متواصلًا لعناصر القوة، وقد ارتبط ذلك بتحديث القدرات التسليحية، وتوسيع شبكات التعاون الاستخباراتي مع القوى الغربية، وتعزيز الشراكة مع الولايات المتحدة بوصفها أحد المكونات المؤثرة في معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، وبالرغم من حالة الصدمة التي أحدثتها الحرب داخل المؤسسة الإسرائيلية، فإن مآلاتها أسهمت في إعادة بناء العقيدة الأمنية ضمن إطار أكثر شمولا، يجمع بين الردع المستمر، والحفاظ على التفوق النوعي، والقدرة على إدارة الصراعات وفق حسابات استراتيجية طويلة المدى، مستندة إلى دعم قوة دولية كبرى توفر عمقا سياسيا وعسكريا، وعلى هذا الأساس مثّلت حرب 1973 مرحلة مراجعة وتطوير للعقيدة [2]الأمنية أكثر من كونها نقطة انهيار لها، إذ أضافت إلى التصور الإسرائيلي للأمن أهمية الاستعداد للمفاجآت الإستراتيجية، وتعزيز أدوات التقدير الاستخباراتي، وتجنب الاعتماد الكامل على التفوق التقني وحده. ومع ذلك، بقيت المرتكزات الأساسية للعقيدة حاضرة في التفكير العسكري الإسرائيلي، خاصة الحفاظ على التفوق العسكري النوعي، والاعتماد على المبادرة والضربة الوقائية، والسعي إلى تحقيق الحسم في ساحات الخصوم، وهي عناصر تطورت مع تراكم الخبرات العملياتية والتقدم التكنولوجي.

5. الحروب على لبنان وغزة: القوة غير المتكافئة كأداة ردعية

شهدت العقيدة الأمنية الإسرائيلية، منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وما تلاه من مواجهات في لبنان وقطاع غزة، تحولات مرتبطة بطبيعة الصراع مع الفاعلين المسلحين من غير الدول، وفي هذا السياق

[1] نصر الله، يوسف، **مرجع سابق**، ص 137.

[2] عزالدين عبد الرحمن عوف، **تداعيات الحرب أكتوبر 1973، على نظرية الأمن الإسرائيلي**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم نشره يوم، 8 أكتوبر 2024، وتم الإطلاع عليه بتاريخ 10 نوفمبر 2025، https://ecss.com eg /48471/

برزت مقاربات عسكرية تستهدف توسيع نطاق الضغط على البيئة الاجتماعية والاقتصادية الحاضنة للمقاومة، من خلال عمليات عسكرية تطال البنى التحتية والخدمات الأساسية وشبكات المواصلات والمرافق الحيوية، وقد ارتبطت هذه المقاربات بفكرة التأثير في البيئة المجتمعية المحيطة بالمقاومة ودفعها إلى إعادة حساباتها تجاه كلفة استمرار الصراع، وتعكس هذه الممارسات تصورا أمنيا يربط بين المجال العسكري والمجال المدني ضمن ساحة نزاع واحدة، حيث تُدرج الموارد الاقتصادية والخدمات العامة والبنية التحتية ضمن عناصر القوة التي تؤثّر في موازين الصراع، وتأسيسا على هذا المنظور اكتسبت أدوات مثل الحصار، والقيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، وآليات التحكم في المعابر والموارد، مكانة متقدمة داخل الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بوصفها وسائل ضغط مكمّلة للأدوات العسكرية التقليدية[1].

كما ارتبط هذا التوجه برؤية أوسع للأمن تقوم على توظيف عناصر التفوق العسكري والتكنولوجي والاقتصادي في إدارة الصراعات الممتدة، بما يسمح بتوسيع هامش التأثير على الخصم وبيئته الاجتماعية والسياسية. وضمن هذا الإطار، أصبحت الإجراءات المرتبطة بالتحكم في الفضاء الجغرافي والموارد والبنى التحتية جزءًا من منظومة متكاملة تهدف إلى تعزيز الردع

وإعادة تشكيل البيئة الإستراتيجية المحيطة بالصراع بما ينسجم مع التصورات الإسرائيلية للأمن والاستقرار.[2]

[1] زروقة إسماعيل، **الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين الثابت والمتغير**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد12 ، 2016، ص، 140، ص 154،

[2] نصر الله، يوسف، **مرجع سابق**، ص 137.

الجدول رقم (3): الحروب الكبرى وتطوّر عقيدة الردع والحسم في السياسة الأمنية الإسرائيلية[1]

الحرب	المرتكز العقدي	الأداة المركزية	النتيجة الإستراتيجية
1948	الردع بالتطهير العرقي	التهجير القسري وتدمير القرى	**تأسيس الردع عبر اليأس الإستراتيجي وإعادة تشكيل الديموغرافيا**
1956	الردع التحالفي	الحسم العسكري ضمن تحالف استعماري	**تكريس إسرائيل كأداة وظيفية للهيمنة الغربية**
1967	الحسم الخاطف	الضربة الوقائية والاحتلال	**الانتقال إلى الردع عبر التوسع والسيطرة المباشرة**
1973	صيانة الردع	استعادة المبادرة بدعم أمريكي	**إعادة ضبط العقيدة وترسيخ التحالف الإستراتيجي مع واشنطن**
لبنان وغزة	الردع بالعقاب الجماعي	القوة غير المتكافئة والحصار	**كسر الإرادة المجتمعية وإدارة الصراع دون حسم نهائي**

المصدر: يبين الجدول أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية لم تكن ثابتة بل تطورت من الحسم العسكري التقليدي إالى إدارة الصراع والردع المستمر مع الحفاظ على هدفها الأساسي وهو ضمان التفوق العسكري والأمني لإسرائيل.

[1] عمر سلمان جاسم، **الحرب الاستباقية في العقيدة الإسرائيلية الجذور النظرية والتطبيقات العملية**، مجلة العراقية للعلوم السياسية، مجلد 7، العدد 18، 2026، ص ص، 515، 532.

المطلب الثالث: التحالف الاستراتيجي مع القوى العظمى وتوظيفه الإقليمي.

1. التحالف مع بريطانيا: من الانتداب إلى صك الدولة

برز منذ المراحل الأولى لتشكّل الحركة الصهيونية، وعي لدى قياداتها بأنّ بناء مشروع استيطاني في فلسطين ضمن محيط إقليمي عربي واسع يتطلب دعمًا يتجاوز الإمكانات الذاتية، ويستند إلى قوة دولية توفر الحماية السياسية والعسكرية، فاكتسبت العلاقة مع بريطانيا أهمية خاصة، إذ تعاملت لندن مع المشروع الصهيوني باعتباره ورقة استراتيجية يمكن توظيفها لخدمة مصالحها الإمبراطورية في الشرق الأوسط، خاصة ما يتعلق بتأمين طرق المواصلات نحو الهند، والحفاظ على موقعها بالقرب من قناة السويس، وتعزيز نفوذها في منطقة المشرق ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية، ويشير بيني موريس في دراساته للسياق السياسي الذي رافق صدور وعد بلفور عام 1917 إلى أنّ الحكومة البريطانية نظرت إلى فكرة إقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين؛ بوصفها جزءا من الترتيبات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وقد ارتبط هذا التصور بجملة من الاعتبارات السياسية، منها تعزيز العلاقة مع الحركة الصهيونية، وتثبيت حضور بريطاني في منطقة قريبة من قناة السويس، إلى جانب محاولة استثمار التأثير المحتمل للجماعات اليهودية في بعض مراكز القرار الدولية، خاصة في الولايات المتحدة وروسيا.[1]

وبعد الحرب العالمية الثانية، ورغم تراجع الإمبراطورية البريطانية، ظل إرث هذا التحالف قائمًا؛ فقد اضطلع الانتداب بدور حاسم في بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية للحركة الصهيونية من خلال تسهيل الهجرة اليهودية، والتغاضي عن إنشاء الميليشيات المسلحة (الهاجاناه)، وغضّ الطرف عن تسليحها وتدريبها، في الوقت الذي كان فيه الحراك الوطني الفلسطيني يُقمع بقوة شديدة، ويبيّن موريس أنّ القمع البريطاني للثورة الفلسطينية (1936–1939)، بما في ذلك هدم البيوت، واعتقال الآلاف، وإعدام قادة المقاومة، أدى إلى

[1] نعمان عاطف عمرو، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهوني في فلسطين منذ عام 1917–1922**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 2017، ص، ص،255،244.

إضعاف البنية الاجتماعية والسياسية الفلسطينية قبيل حرب 1948، بينما خرجت الحركة الصهيونية من الفترة نفسها أقوى تنظيميا وعسكريا.[1]

وبوجه عام مثّل الارتباط ببريطانيا المرحلة الأولى في بناء مقومات التفوق العسكري والسياسي للمشروع الصهيوني؛ إذ تشكلت القدرات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية ضمن بيئة استعمارية أوسع أسهمت في إعادة ترتيب موازين القوة في فلسطين، فقد وفّر الدعم البريطاني إطارًا سياسيًا وإمكانات ساعدت على ترسيخ المشروع الصهيوني وتوسيع حضوره المؤسساتي والعسكري، في الوقت الذي شهد فيه المجتمع الفلسطيني تحولات عميقة مست جوانب الأرض والتمثيل السياسي والقدرة على تقرير المصير، وبذلك ارتبط تطور القوة العسكرية الإسرائيلية بمسار تاريخي اتسم بإعادة تشكيل المجال الجغرافي والديمغرافي والسياسي وفق صراعات المصالح والقوى الدولية في المنطقة[2].

2. التحول نحو الولايات المتحدة: من الدعم السياسي إلى الهيمنة العسكرية:

تزامنا وتراجع المكانة البريطانية في النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية[3]، اتجهت الحركة الصهيونية إلى تعزيز علاقاتها مع قوة دولية صاعدة تمثلت في الولايات المتحدة بكونها طرفا قادرا على توفير دعم سياسي ودبلوماسي أكثر تأثيرا، ويربط موريس هذا التحول بمجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها تنامي التعاطف الأمريكي مع معاناة اليهود خلال المحرقة النازية، إلى جانب قدرة التيارات المؤيدة للصهيونية على بناء شبكات تأثير داخل المجتمع الأمريكي ومؤسساته السياسية، بما أسهم في دعم فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين[4]، ويشير موريس إلى أنّ موقف الرئيس هاري ترومان مرّ بمراحل من التردد والتوازن بين اعتبارات مختلفة، قبل أن يتجه نحو تأييد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، ثم الاعتراف بدولة إسرائيل عقب إعلان قيامها عام 1948، وقد ارتبط هذا المسار بجملة من الحسابات السياسية

[1]Benny Morris**, opcit, pp**. 35–37**.**

[2] بوطيبي محمد، ربيع جمعة، **دور بريطانيا في تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين**، مجلة الابراهيمي للأداب والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 07، العدد 02، جوان 2025، ص، ص، 94، 114.

[3] Michael cohen . **Truman and lsrael** (Berkeley :university of california Press 1990)pp122P149

4.Rashid Khalidi, **The Hundred Years' War on Palestine** (New York: Metropolitan Books, 2020).p200

الداخلية والدولية، شملت تأثير البيئة الانتخابية الأمريكية، ونشاط المنظمات اليهودية، إضافة إلى حضور قضية الناجين من الإبادة النازية في تشكيل الرأي العام والسياسات الخارجية الأمريكي.[1].

ومنذ ذلك الحين، تحوّلت العلاقة إلى تحالف إستراتيجي يقوم على:[2]

- **الدعم العسكري المباشر**: توفير إسرائيل بأحدث التقنيات والمنظومات العسكرية المتقدمة، بما يشمل الطائرات القتالية، وأنظمة الدفاع الجوي، والصواريخ الدقيقة، بهدف تعزيز قدراتها العملياتية وترسيخ تفوقها النوعي في موازين القوة الإقليمية مقارنة بالجيوش العربية المحيطة.
- **الدعم المالي**: منح مساعدات عسكرية واقتصادية سنوية بمليارات الدولارات، تُموَّل منها برامج التسليح والبحث العسكري والتكنولوجي، فضلا عن دعم الميزانية العامة.

الحماية الدبلوماسية: توظيف حق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن كأداة دبلوماسية للحيلولة دون صدور قرارات دولية ملزمة تتعلق بإدانة سياسات الاحتلال والاستيطان أو المطالبة بوقفها، بما يعكس أهمية الدعم السياسي الدولي في إدارة الصراع داخل المؤسسات الأممية

[3]لهذا لا يمكن فهم العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة بكونها علاقة دعم أحادي الاتجاه، وإنما باعتبارها بنية تفاعلية تقوم على تبادل الأدوار والمصالح داخل النظام الدولي. فقد اضطلعت إسرائيل، في سياق الحرب الباردة وما بعدها، بوظيفة متقدمة في خدمة الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، سواء عبر الإسهام في احتواء النفوذ السوفييتي في المنطقة، أو عبر إعادة ضبط التوازنات الإقليمية بما يتماشى مع أولويات واشنطن، أو من خلال دورها كمنصة متقدمة للتجريب والتطوير في مجالات التكنولوجيا العسكرية والاستخباراتية، وموازاة لهذا المنظور يتضح أن إستراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي لا يمكن اختزالها في كونها خيارا داخليا مستقلا، إذ ترتبط ببنية أوسع من المصالح الإستراتيجية المشتركة مع الولايات المتحدة

[1]Benny Morris,ibid, pp. 38–41

2.Noam Chomsky and Ilan Pappé**, On Palestine** (Chicago: Haymarket Books, 2015).p189

[3] Steven L. Spiegel . **the Other Arab –lsraeli conflict :Making America s'Middle East Policy from truman to Reagan** chicago UNiversity of chicago press 1985 ;PP 381-392.

وحلفائها الغربيين؛ إذ يسهم استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي في إعادة تشكيل البيئة الإقليمية وفق تصورات أمنية غربية، تقوم على إدارة التوازنات ومنع تشكل قوى موازية قادرة على تغيير بنية النظام الإقليمي القائم[1].

3. التحالفات الأخرى: فرنسا، وألمانيا، ودور الغرب الجماعي

عملت إسرائيل إلى جانب كل من بريطانيا والولايات المتحدة، على بناء شبكة من التحالفات العسكرية والتكنولوجية مع عدد من القوى الأوروبية، وفي مقدمتها: فرنسا وألمانيا الغربية، وقد مارست فرنسا خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين دورا محوريا في دعم تطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية، خاصة في مجالات الطيران الحربي والتكنولوجيا الدفاعية، إلى جانب إسهامها في نقل خبرات مرتبطة بالبنية التحتية للصناعات الإستراتيجية، كما تُشير بعض الدراسات إلى تقديم دعم فرنسي في المراحل التأسيسية للمشروع النووي الإسرائيلي في منطقة ديمونة بصحراء النقب، وهو ما أتاح لإسرائيل امتلاك قدرة ردع نووي غير معلنة، أسهمت في ترسيخ منطق التفوق الإستراتيجي عبر امتلاك إمكانية تدمير غير متكافئة مع قدرات الجيوش العربية،[2] كما أسهمت ألمانيا الغربية في هذا المسار من خلال ترتيبات التعويضات المرتبطة بضحايا الهولوكوست، والتي لم تقف آثارها على البعد الرمزي أو الأخلاقي، إذ تحولت تدريجيا إلى قناة ذات أبعاد اقتصادية ساعدت في دعم مسارات إعادة بناء البنية الاقتصادية وتعزيز القدرات اللوجستية والعسكرية للدولة الإسرائيلية في مراحلها التأسيسية وما بعدها، وقد انعكس ذلك في تدفق موارد مالية ومادية ساعدت على تسريع وتيرة التطوير المؤسسي والعسكري[3]، بما عزز من موقع إسرائيل داخل التوازنات الإقليمية، وبهذا التداخل بين الأبعاد السياسية والتاريخية والاقتصادية، اندمجت إسرائيل ضمن منظومة غربية أوسع تتعامل معها بكونها جزءا من البنية الأمنية للنظام الدولي الغربي في الشرق الأوسط، لا مجرد فاعل إقليمي مستقل، فأضحى

---

[1] كميل منصور، **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل العروة الأوثق**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطنية 1998، ص ، ص 31–50.

2.عزمي بشارة، **المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007). ص ص،174–181.

3.بشير موسى نافع، **إسرائيل في الفكر الإستراتيجي الغربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، 88–103.

استمرار تفوقها العسكري مرتبطا بتصور إستراتيجي غربي يعتبر الحفاظ على هذا التفوق عنصرا من عناصر الاستقرار الإقليمي وإدارة التوازنات في المنطقة.[1]

المبحث الثاني: أليات استراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي قبل 2011.

يهدف هذا المبحث إلى تأصيل مفهوم إستراتيجية التفوق العسكري في التجربة الإسرائيلية قبل عام 2011، بكونه خيارا بنيويا تشكّل في قلب العقيدة الأمنية الإسرائيلية منذ نشأتها، وليس مجرد استجابة ظرفية لتغيرات إقليمية أو دولية، فقد تبلورت ملامح هذا التفوق عبر مسارات تراكمية طويلة، شملت بناء مؤسسة عسكرية عالية الجاهزية، وتطوير منظومات تسليح نوعية متقدمة، وتعزيز الدور المركزي للاستخبارات في إدارة الصراع، إلى جانب تثبيت مبدأ نقل المواجهة إلى خارج الحدود بوصفه أداة لتقليل التهديدات المباشرة، وفي السياق ذاته اضطلعت التحالفات الدولية، وعلى رأسها العلاقة مع الولايات المتحدة، بدور حاسم في توفير البنية التحتية لهذا التفوق من حيث التمويل والتكنولوجيا والدعم السياسي، بما أسهم في ترسيخ قدرة إسرائيل على الحفاظ على تفوقها النوعي داخل البيئة الإقليمية، وعليه يسعى هذا المبحث إلى تتبع تشكّل أدوات التفوق العسكري قبل عام 2011، وبيان الكيفية التي أسست بها هذه البنية التاريخية لمرحلة لاحقة (2011–2022) اتسمت بتوسع في أنماط التدخل والآليات العملياتية، مع استمرار الطابع البنيوي للصراع بوصفه قائمًا على فرض الوقائع بالقوة وإعادة إنتاج موازين غير متكافئة تحدّ من إمكانات التحرر الفلسطيني[2].

المطلب الأول: الشراكة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وترسيخ التفوق العسكري النوعي.

تستند إستراتيجية التفوق العسكري للكيان الصهيوني منذ نشأته على ركيزة خارجية بنيوية عميقة، تتمثل في اعتماد واسع على الموارد المادية والرمزية التي توفرها الولايات المتحدة، من حيث التمويل والتسليح والتكنولوجيا والدعم السياسي والدبلوماسي، ولا يُفهم هذا التفوق بكونه تفوقا عدديا أو تقنيا في العتاد العسكري

[1] عبد الحكيم ذهبي، **سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، دراسة مقارنة لدور فرنسا ألمانيا وبريطانيا**، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020، ص ص45، 67.

[2] Efraim lnbar **.lsrael'sNational security : lssues and challenges since the yom kippur war** (London : ROutledge. 2008pp27P52.

فحسب، وإنما بوصفه بناء إستراتيجيا مركبا يقوم على منظومة متكاملة من التدفقات المالية، وصفقات التسليح المتقدمة، ونقل المعرفة التكنولوجية، إلى جانب الغطاء الدبلوماسي في المحافل الدولية، بما يضمن لإسرائيل الحفاظ على ما يُعرف في الأدبيات الإستراتيجية الأميركية بالتفوق العسكري النوعي على مجمل القوى الإقليمية العربية[1].

وتأسيسا على ما ذكر، تتجاوز فعالية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حدود القدرات الذاتية لتتداخل مع بنية تحالف غير متكافئ مع قوة عظمى، جعلت من أمن إسرائيل جزءا من تصورها الأوسع للأمن القومي في الشرق الأوسط، ومن ثمّ فإن القدرة على فرض وقائع ميدانية على الأرض الفلسطينية ترتبط بتموضع هذا الكيان داخل شبكة دعم دولية تمنحه شروط التفوق والاستمرارية ضمن ميزان قوى مختل بنيويا، وقد اتخذ هذا الدعم بعدا أكثر رسوخا بعد حرب 1973، حيث أعادت تلك الحرب تشكيل إدراك صانعي القرار في الولايات المتحدة لطبيعة التهديدات الإقليمية، وأبرزت أن التفوق الإسرائيلي يمكن أن يتعرض لاختبارات جدية في حال حدوث مواجهات عربية منسقة، وبناء على ذلك ترسخ تصور إستراتيجي داخل السياسة الخارجية الأميركية يرى في ضمان التفوق الإسرائيلي عنصرا أساسيا في حماية المصالح الأميركية في المنطقة، سواء ما يتعلق بتأمين مصادر الطاقة، أو التحكم في الممرات البحرية، أو مواجهة النفوذ السوفييتي آنذاك، ثم احتواء القوى الإقليمية لاحقا، ومن هذا المنظور، انتقل الدعم الأميركي من صيغ متفرقة إلى مسار مؤسسي أكثر استقرارا، يقوم على مأسسة الإسناد العسكري والتقني بوصفه جزءًا ثابتًا من البنية الإستراتيجية للعلاقات الثنائية. [2]

وتشير تقارير صادرة عن خدمة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي إلى أن إسرائيل تُعد من أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم، حيث تمثل هذه المساعدات عنصرا مهما في بنية تمويل المنظومة الدفاعية الإسرائيلية، وتُظهر بعض التقديرات أن المنح العسكرية المباشرة تشكل نسبة معتبرة من

[1] Dore Gold .**U.S.Policy Toward lsrael's Qualitative Edge** (Tel Aviv , Jaffee center for strategic studies Tel Aviv UNiversity 1992)pp 11.12.

[2] الأسمر، خلود، **انعكاسات التطوّرات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية–الإسرائيلية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط: المنهل، الطبعة الأولى، 2005)، ص 16.

الإنفاق الدفاعي السنوي، بما يعكس درجة عالية من الارتباط بين القدرات العسكرية الإسرائيلية ومصادر الدعم الخارجي، وفي هذا السياق يبدو هذا الدعم جزءا من معادلة بنيوية تسهم في إعادة إنتاج القوة العسكرية الإسرائيلية، من خلال تمويل جزء من منظومات التسليح المتقدمة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة، وأنظمة القيادة والسيطرة، والتقنيات الاستخباراتية، وهكذا تتداخل البنية القتالية للجيش الإسرائيلي مع منظومة التمويل والتطوير العسكرية الأمريكية، بما يجعل جانبا من قدراته انعكاسا مباشرا للبنية الاقتصادية والتكنولوجية للقوة المهيمنة الداعمة له، لهذا فإن هذا النمط من الاعتماد لا يندرج فقط ضمن إطار المساعدات التقليدية، ويعكس تموضعا إستراتيجيا يجعل من الدعم الأمريكي عنصرا بنيويا في استمرار التفوق العسكري، ويؤكد الطابع المركب للعلاقة التي تربط هذا التفوق بمنظومة أوسع من المصالح والتحالفات الدولية.[1]

وبعد حرب أكتوبر 1973، التي كشفت بصورة غير مسبوقة هشاشة البنية العسكرية الإسرائيلية أمام هجوم عربي منسق اعتمد على عنصر المفاجأة وتكتيكات الهجوم المتزامن، تحركت الولايات المتحدة بسرعة لافتة عبر جسر جوي وتسليحي واسع النطاق لإعادة دعم القدرات الإسرائيلية، في خطوة حملت دلالات تتجاوز الاستجابة الظرفية نحو إعادة تثبيت موقع إسرائيل داخل الحسابات الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، وقد ارتبط هذا التحرك بتقديرات أميركية مفادها أنّ أيّ تراجع حاد في قدرة الجيش الإسرائيلي كان من شأنه أن يفتح المجال أمام إعادة تشكيل موازين النفوذ الإقليمي بما لا يتوافق مع اعتبارات واشنطن المتعلقة بالطاقة، واحتواء النفوذ السوفييتي، وضمان استقرار البنى الأمنية في المنطقة، وموازاة لهذا الإطار، لم يكن حجم المساعدات الأميركية، الذي قُدّر بأكثر من 2.2 مليار دولار خلال تلك المرحلة، مجرد دعم مالي طارئ، إذ عكس تحولا في طبيعة العلاقة من مستوى الإسناد السياسي إلى مستوى إعادة بناء القدرات العسكرية بشكل مباشر، وقد خُصص جزء معتبر من هذه المساعدات لإعادة ترميم الترسانة العسكرية الإسرائيلية، وتحديث منظومات التسليح، وتعويض الخسائر العملياتية التي تكبدها الجيش الإسرائيلي[2] على الجبهتين المصرية

[1]Jeremy M. Sharp, **U.S. Foreign Aid to Israel**, (Washington, DC: Congressional Research Service, RL33222, 2020), p. 8

[2]Abraham BEN –**Zvi the United states and lsrael :the Limits of the special Relationship** (Newyork :columbia university press.1993)pp_87_96

والسورية، كما يُشار إلى أنّ قانون الطوارئ للأمن (P.L. 93–199) أقرّ تخصيص نحو 1.5 مليار دولار في شكل منح عسكرية مباشرة، وهو ما يعكس الطابع المؤسسي المتصاعد للدعم الأميركي، وبهذا المعنى أسهمت مرحلة ما بعد 1973 في إعادة تشكيل بنية العلاقة العسكرية بين الطرفين، حيث تعززت درجة الاندماج بين المنظومة الدفاعية الإسرائيلية والقدرات التكنولوجية والمالية الأميركية، بما جعل جزءا مهما من القوة العسكرية الإسرائيلية مرتبطا بآليات دعم خارجية مستمرة، ضمن شبكة أوسع من المصالح الاستراتيجية المتبادلة في النظام الإقليمي والدولي.[1]

وفي ضوء هذا التدفق المالي والتسليحي، شهد الإقليم مرحلة جديدة من إعادة تشكيل ميزان القوى بما مال بشكل متزايد لصالح الكيان الإسرائيلي ضمن سياق دعم خارجي متواصل، ولم يعد التفوق العسكري في هذه المرحلة يُختزل في القدرات الذاتية أو في عناصر القوة الداخلية فقط، إذ بات مرتبطا بشكل وثيق بمنظومة من التمويل المنتظم، والإمدادات التسليحية عالية التقنية، ومسارات دمج عملياتي وتكنولوجي بين البنية العسكرية الإسرائيلية ونظيرتها الأميركية، وقد أسهمت هذه التحولات في ترسيخ ما يمكن وصفه نقطة انعطاف بنيوية، جرى على أساسها لاحقًا تطوير نظام المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل، بما يشمل مذكرات التفاهم طويلة الأمد، وبرامج الدعم التقني للصناعات الدفاعية، ومشاريع التعاون في مجال الدفاع الصاروخي. وبهذا المعنى، تبلورت ملامح تفوق عسكري مستدام يقوم على دعم قوة عظمى، ويعيد إنتاج التفوق النوعي في بيئة إقليمية غير متكافئة، بما يضمن استمرار التفوق الاستراتيجي للمنظومة العسكرية الإسرائيلية ضمن موازين القوى الإقليمية.[2]

وتعمّق هذا المسار مع نهاية تسعينيات القرن العشرين، حين انتقل نمط الدعم الأميركي من صيغ المساعدات السنوية المتفرقة إلى إطار مؤسسي أكثر استقرارا يقوم على مذكرات تفاهم عشرية، تُكرّس التزاما طويل الأمد بالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي، غير أنّ القراءة التحليلية لهذا التحول تُظهر أن المسألة تتجاوز مجرد ترتيبات مالية أو تقنية، لتلامس إعادة صياغة شاملة لطبيعة التحالف الأمني بين الطرفين، ففي

[1] زانوتي، جيم، **الكيان الصهيوني: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة**، (بيروت: المنهل، الطبعة الأولى، 2013)، ص 105.
[2] Jeremy M. Sharp, **opcit, p. 9**

مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عملت الولايات المتحدة على إعادة ترتيب أولوياتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط ضمن سياق يسعى إلى منع بروز أي قوة إقليمية–عربية كانت أم إسلامية–قادرة على تشكيل توازن استراتيجي مضاد للهيمنة الأميركية ولموقع إسرائيل في آن واحد، وفي هذا الإطار، تحولت مذكرات التفاهم إلى أداة تنظيمية لدمج البنية العسكرية الإسرائيلية داخل المنظومة الأمنية الأميركية بصورة أكثر عمقا وانتظاما، وبذلك لم يعد التفوق العسكري الإسرائيلي مجرد ميزة وطنية مستقلة، إذ أضحى عنصرا وظيفيا داخل بنية أوسع لإدارة القوة في النظام الإقليمي، حيث يُعاد إنتاج هذا التفوق ضمن حسابات إستراتيجية أميركية تضمن استمرارية التوازن القائم وترسيخ بنيته على المدى الطويل.

وفي عام 1999، وقّعت إدارة الرئيس بيل كلينتون مع حكومة إيهود باراك أول مذكرة تفاهم لعشر سنوات (1999–2008)، عُرفت باتفاق مسار الانزلاق[1]، والذي أسّس لمرحلة جديدة من تثبيت الدعم العسكري طويل الأمد، وقد نصّت هذه المذكرة على تخصيص ما لا يقل عن 26.7 مليار دولار من المساعدات خلال الفترة المحددة، منها نحو 21.3 مليار دولار في شكل تمويل عسكري خارجي، بالتوازي مع تقليص تدريجي للمساعدات الاقتصادية المدنية.

ويكشف هذا التحول أنّ إنهاء الدعم الاقتصادي لم يكن إجراء تقشفيا بقدر ما كان إعادة توجيه استراتيجية لطبيعة العلاقة، بحيث يتم التركيز على البُعد العسكري بوصفه المجال المركزي للتعاون، كما ارتفع سقف المساعدات العسكرية السنوية إلى نحو 2.4 مليار دولار، بما يعكس انتقال الدعم الأميركي إلى صيغة أكثر تخصصا في المجال الأمني، وتأسيسا على هذا السياق، لم تعد المساعدات مجرد أدوات دعم، وإنما جزءا من بنية إستراتيجية تهدف إلى ترسيخ التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي، وإعادة توجيه الموارد الأميركية نحو بناء منظومة قتالية متقدمة داخل إطار تحالف طويل الأمد، يدمج البعد العسكري بالتكنولوجي والسياسي ضمن رؤية أمنية واحدة.[2]

[1]– شريف، سارة، المخادع **كيف تأمر نتنيا هو على العالم**، (مصر: كنوز للنشر، الطبعة الأولى، 2017)، ص 67.
[2]Jeremy M. Sharp, **opcit**, pp. 6–7

وتماشيا مع هذا التطور، عززت إدارة جورج بوش الابن هذا المسار من خلال توقيع مذكرة تفاهم جديدة مع الحكومة الإسرائيلية عام 2007، نصّت على حزمة تمويل عسكري تقدر بنحو 30 مليار دولار للفترة 2009–2018، بمتوسط يقارب 3 مليارات دولار سنويا، وقد تميزت هذه المذكرة بإدخال آلية الـ Off–Shore Procurement، التي سمحت باستخدام جزء من التمويل الأميركي في شراء معدات وخدمات من الصناعات الدفاعية الإسرائيلية نفسها، بما أضاف بعدا جديدًا للعلاقة، يتجاوز منطق الاستيراد التقليدي إلى دعم مباشر لبنية الإنتاج العسكري المحلي[1].

بقدر ما مثّلت خطوة نوعية نحو تعميق الاندماج العسكري–الصناعي بين الطرفين، حيث أصبح جزء من التمويل الأميركي يُعاد توظيفه داخل الاقتصاد الدفاعي الإسرائيلي، بما يعزز قدراته الإنتاجية ويقوي قاعدته التكنولوجية، وفي هذا الإطار رسّخت هذه التفاهمات التزاما أميركيا طويل الأمد بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي، وهو ما أكدته تقارير خدمة الأبحاث في الكونغرس (CRS) التي تشير إلى استمرار إسرائيل كأحد أكبر متلقي تمويل المبيعات العسكرية الأجنبية عالميا، وبذلك أسهمت هذه المرحلة في ترسيخ بنية دعم مؤسسية تضمن استمرار التفوق الجوي والتكنولوجي الإسرائيلي، عبر تمويل اقتناء منظومات قتالية متقدمة، مثل: طائرات F–15 وF–16، وأنظمة القيادة والسيطرة والاستخبارات، بما يعكس تحول الدعم الأميركي إلى عنصر بنيوي في إعادة إنتاج القوة العسكرية داخل الإطار الإستراتيجي للتحالف الثنائي.[2]

إلى جانب البعد المالي والتقني للدعم، جرى ترسيخ مبدأ التفوق العسكري النوعي لإسرائيل ضمن الإطار القانوني والسياسي الأميركي، ولا سيما عبر تعديل قانون تصدير السلاح (Arms Export Control Act) بما يفرض التزامًا على الإدارة الأميركية بالحفاظ على قدرة إسرائيل على ردع وهزيمة أيّ تهديد عسكري تقليدي محتمل في المنطقة، سواء صدر عن دولة منفردة أو تحالف دول أو فاعلين من غير الدول، مع تقليل الخسائر

[1] David Makovsky 2016 **المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل : نقاشات حول زيادتها** ، معهد واشنطن :14مارس https://www.washingtoninstoninstitute.orgتاريخ لسياسات الشرق الأدنى تم الإطلاع عليها يوم 16 سبتمبر 2025،

[2] William wunderle and Ander Briere.**us foreing policy and lsrael's Qualitative military Edge :the need for a common vision Policy focus** no .80(washington DC :the washington lnstitute for near East policy January 2008).9_18 https://www.washingtoninstitute.org .

الإسرائيلية إلى الحد الأدنى من خلال تفوق نوعي في الوسائل العسكرية، ويكشف هذا الإطار التشريعي أن مسألة التفوق الإسرائيلي لم تعد مرتبطة فقط بتوازنات السوق العسكري أو القرارات السياسية الظرفية، إذ أصبحت جزءا من بنية قانونية مؤسسية داخل السياسة الخارجية الأميركية، تُوجّه بصورة غير مباشرة خيارات التسليح في الإقليم. وضمن هذا السياق، باتت سياسات تصدير السلاح إلى الدول العربية محكومة باعتبار مركزي يتمثل في الحفاظ على تفوق نوعي متقدم لإسرائيل، بما يضمن عدم تشكّل أيّ توازن إستراتيجي موازٍ في الشرق الأوسط، فلم يعد الأمر يتعلق بتفوق عسكري تقليدي، وارتبط أكثر بمنظومة تنظيمية–تشريعية تعيد إنتاج موازين القوة الإقليمية بصورة دائمة، بما يرسّخ تفوق طرف [1]واحد داخل بيئة إستراتيجية مختلة بنيويا.

وعلى المستوى العملي، تجسد هذا الالتزام في سلسلة من الصفقات التعويضية التي تكشف –عند تحليلها– أنّ مبدأ التفوق النوعي شكل جزءا من هندسة إستراتيجية أوسع تُدار وفق منطق إعادة التوازن المستمر في الإقليم، فكل توسع في القدرات العسكرية العربية كان يُقابل عادةً بإجراءات نوعية إضافية لصالح إسرائيل، بما يحافظ على الفارق التكنولوجي والعملياتي بين الجانبين، وبعد صفقة مقاتلات F–15 الموجهة إلى السعودية عام 1992، لم تتعامل الولايات المتحدة مع الأمر بصفته صفقة تسليح تجارية بحتة مع شريك إقليمي، بل ضمن إطار يتطلب إعادة ضبط فورية لمعادلة التفوق الإسرائيلي، وقد انعكس ذلك في تعزيز القدرات الإسرائيلية عبر تزويدها بمروحيات أباتشي وبلاك هوك، إلى جانب دعم مخزون من العتاد العسكري الأميركي المسبق التموضع داخل الأراضي الإسرائيلية، وهو مخزون يُفعل في حالات الطوارئ وفق ترتيبات ثنائية، ويعكس هذا النمط من الترتيبات أن العلاقة العسكرية بين واشنطن وتل أبيب لا تقوم فقط على بيع السلاح أو نقله، وإنما على دمج إسرائيل في بنية لوجستية وعملياتية أوسع، تمنحها قدرة وصول مباشر إلى منظومات الدعم الأميركي في حالات التصعيد، بما يعزز طابع الاندماج الإستراتيجي داخل منظومة أمنية مشتركة تُعاد عبرها صياغة توازنات القوة في الشرق الأوسط بصورة مستمرة.

[1] أنس إبراهيم، **عن التعاون الأمني الإسرائيلي الأمريكي ومبدأ تفوق إسرائيل النوعي العسكري** ، المشهد الإسرائيلي ،مركز مدار للدراسات الإسرائيلية 13أكتوبر تشرين الأول 2010، تم الإطلاع عليه يوم 16 أكتوبر 2025 https ;//www.Madarcenter.org

ويُظهر التحليل المقارن لنمط الصفقات أنّ هذا المنطق التعويضي لم يكن تفاعلاً ظرفيًا، بل أقرب إلى آلية ممنهجة تُدار ضمن مستويات مؤسساتية متعددة، تشمل دوائر في الكونغرس والبنتاغون وصناعة القرار الأمني، فمع إعلان الولايات المتحدة عام 2007 تزويد السعودية بذخائر JDAM الموجهة بدقة، لم يُنظر إلى الخطوة بمعزل عن انعكاساتها على ميزان القوى الإقليمي، بل جرى التعامل معها ضمن منطق يستوجب الحفاظ على الفارق النوعي لصالح إسرائيل، وانعكس ذلك في تعزيز القدرات الإسرائيلية عبر إدخال منظومات تسليحية أكثر تطورا، وتوسيع قاعدة التفوق التقني في مجالات الذخائر الموجهة والقدرات الجوية، ويعكس هذا النمط من التفاعل أن أي تطور في القدرات العسكرية العربية يُعاد إدراجه ضمن حسابات الحفاظ على التفوق الإسرائيلي، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج الفجوة النوعية بصورة ديناميكية ومستمرة، ويأتي هذا السياق منسجمًا مع المفهوم التشريعي الأميركي لـالتفوق العسكري النوعي الذي تم تكريسه ضمن المنظومة القانونية منذ عام 2008، والذي يضع الحفاظ على قدرة إسرائيل على التفوق العملياتي في مواجهة أي تهديدات إقليمية في صميم السياسة التسليحية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، بما يعزز موقعها داخل البنية الأمنية الإقليمية ويحدّ من إمكانية تشكل توازنات عسكرية موازية.

وفي 2010، وافقت إدارة أوباما على بيع 20 مقاتلة F- 35 لإسرائيل[1]، وتندرج هذه المقاربة ضمن منطق أوسع يرتبط بتعزيز القدرة العسكرية الإسرائيلية على تنفيذ عمليات هجومية بعيدة المدى داخل الإقليم دون التعرض لاختلال في ميزان الردع لصالح أيّ قوة إقليمية مقابلة، وتُعد الطائرات المقاتلة المتقدمة، بما في ذلك المنظومات الجوية متعددة المهام، إحدى الأدوات المركزية في هذا التصور، حيث تسهم في ترسيخ قدرة إسرائيل على فرض تفوق جوي مستمر في المجال الإقليمي يُلاحظ أن بعض أنظمة التسليح المتقدمة لم تُتح للدول العربية بنفس المستوى النوعي، رغم محاولات بعض الدول، مثل الإمارات، الحصول عليها في مراحل لاحقة، وهو ما يعكس استمرار الفارق التقني ضمن بنية التسليح الإقليمية، ويترافق هذا البُعد العسكري مع مظلة سياسية ودبلوماسية داعمة داخل النظام الدولي، حيث لم يقتصر الدعم الأميركي على الجوانب التسليحية،

[1] قسم الأرشيف والمعلومات، أرشيف نشرة فلسطين اليوم: آب/أغسطس 2016، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2018)، ص 25.

ووصل إلى توفير حماية سياسية داخل مجلس الأمن، من خلال استخدام حق النقض في مناسبات متعددة لإجهاض مشاريع قرارات تتعلق بإدانة السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أو محاولة فرض التزامات قانونية مرتبطة بالاستيطان أو الحصار. ووفق قراءة تحليلية، لا يمكن فصل هذا الاستخدام المتكرر للفيتو عن البنية العامة للعلاقة الإستراتيجية، إذ يشكل أحد أدواتها الأساسية في إدارة الكلفة السياسية للصراع داخل المؤسسات الدولية[1].

كما تُبرز الأدبيات النقدية المتعلقة بالاستعمار الاستيطاني في الحالة الفلسطينية أن هذا التداخل بين الدعم العسكري والحماية السياسية أسهم في تكريس بنية مادية وقانونية معقدة لإدارة المجال المكاني؛ إذ ترتبط سياسات التخطيط العمراني، وشبكات الطرق المخصصة للمستوطنين، والجدار العازل، ونظام الحواجز، بإعادة تشكيل الفضاء الجغرافي بطريقة تُعيد تنظيم الحركة والسيطرة وتعيد توزيع السلطة المكانية، ويشير بعض الباحثين، ومنهم حاييم يعقوبي، إلى أنّ هذه البنية لا تُفهم كإجراءات منفصلة، وإنما كمنطق استعماري ممتد يعيد إنتاج شروط الهيمنة المكانية، من خلال تنظيم العلاقة بين السكان الأصليين والمستوطنين ضمن فضاء غير متكافئ.[2]

وتُظهر الأدبيات النقدية للاستعمار الاستيطاني في فلسطين أنّ هذا التماهي الأميركي مع المشروع الصهيوني أسهم في ترسيخ تصور لإسرائيل باعتبارها نموذجًا لمشروع استيطاني إحلالي يقوم على إعادة تشكيل المجال الجغرافي لصالح المستوطنين اليهود، ويتجلى ذلك في منظومة مترابطة من الأدوات القانونية والمادية، تشمل سياسات التخطيط العمراني، وأنظمة ملكية الأرض، وشبكات الطرق الالتفافية، والجدار العازل، وغيرها من الآليات التي تعيد تنظيم الحيز المكاني بما يخدم عمليات التوسع والسيطرة، وفي هذا الإطار تُفهم هذه الأدوات بكونها إجراءات إدارية منفصلة وجزءا من بنية تنظيمية متكاملة تُعيد إنتاج الفضاء الفلسطيني على

[1] Abdellaoui sabiha and Bourenane Abderrahmene .**American foreign Policy within the United Nations :The lsraeli – p alestinian conflict . Review of Human sciences** 22no .1.2022. p1650 ;P 1666 .

[2] Haim Yacobi et al., **"Planning, Land and Settler Colonialism: The Spatial Construction of the Israeli Settler State,"** lssam fares lnstitute for Public policy and lnterntional Affairs working paper (Beirut American UNIVERSITY OF Beirut .2015) p p3;5.

نحو يحدّ من إمكانية الحركة والسيادة، ويعيد توزيع المجال الجغرافي بطريقة غير متكافئة بين المستوطنين والسكان الأصليين، بما يعكس منطقا بنيويا مستمرا في إدارة الحيز وإعادة إنتاجه.[1]

وبهذا المعنى، لا يمكن فصل إستراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي قبل عام 2011 عن البنية الداعمة التي وفّرها الدعم الأميركي على المستويات المالية والتكنولوجية والسياسية، فالعناصر المركزية في القوة العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك التفوق الجوي، وأنظمة الاستخبارات والقيادة والسيطرة، ومخزونات التسليح الدقيق، ومشاريع الدفاع الصاروخي المشتركة، تتشكل ضمن شبكة متداخلة من التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، بما يتيح إعادة إنتاج التفوق النوعي بصورة مستمرة ويجري توظيف هذه المنظومة العسكرية ضمن سياقات صراع متعددة، تشمل عمليات عسكرية متكررة في غزة ولبنان، وضربات في الإقليم الأوسع، ضمن إطار يُقدَّم سياسيًا بوصفه شراكة إستراتيجية، بينما يعكس عمليا اختلالا بنيويا في ميزان القوى الإقليمي، يصبح فهم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مرتبطا بكونها جزءا من منظومة دعم دولية تضمن استمرارية تفوقها العسكري وإعادة إنتاجه عبر الزمن، لهذا فإن تحليل هذا التفوق لا يكتمل دون إدراك طبيعته المركبة، حيث يتداخل البعد العسكري مع البعدين السياسي والإستراتيجي في إطار علاقة غير متكافئة تُعيد تشكيل موازين القوة في الإقليم لصالح منظومة واحدة، وتؤثر في ديناميات الصراع الممتد في المنطقة.[2]

المطلب الثاني: البعد النووي في العقيدة العسكرية الإسرائيلية من مشروع ديمونة إلى العقيدة منع الإنتشار:

1. الإطار الأساسي للردع النووي:

يقوم مفهوم الردع النووي، على مجمل الدراسات الاستراتيجية، على فرضية مركزية مفادها أن امتلاك سلاح ذي قدرة تدميرية هائلة يكفي لثني الخصم عن الإقدام على عمل عدواني، دون الحاجة الفعلية لاستخدام هذا السلاح، بشرط توافر ثلاثة عناصر متلازمة: القدرة (Capability) أي امتلاك السلاح فعليًا وضمان بقائه بعد

[1]Haim Yacobi et al., **opcit**, pp. 3–5
[2]Haim Yacobi et al., **opcit**, pp. 3–5.

ضربة أولى محتملة (قدرة الضربة الثانية)، والمصداقية (Credibility) أي قناعة الخصم بجدية التهديد، ووضوح الإشارة (Communication) أي إيصال هذا التهديد بصورة تحدّ من احتمالات سوء التقدير. غير أن الحالة الإسرائيلية شكّلت استثناءً لافتًا في هذا الإطار النظري، إذ اعتمدت على نموذج مغاير يُعرف بـ«الردع عبر الغموض» بدل الردع عبر التصريح والإعلان الصريح المعتمد لدى القوى النووية التقليدية.[1]

2. تطور مشروع ديمونة

انطلق المشروع النووي الإسرائيلي في منتصف خمسينيات القرن العشرين، في سياق إقليمي ودولي حمل تقاطعًا بين هواجس الأمن القومي الإسرائيلي ومصالح فرنسا الاستعمارية المتراجعة في المنطقة عقب أزمة السويس عام 1956. فقد أفضى التنسيق العسكري الفرنسي–البريطاني–الإسرائيلي خلال العدوان الثلاثي على مصر إلى تعزيز علاقات الثقة بين باريس وتل أبيب، وهو ما مهّد لتوقيع اتفاقيات سرية بين الطرفين قضت بمساعدة فرنسا إسرائيل على بناء مفاعل نووي في منطقة النقب قرب مدينة ديمونة، بدأ العمل فيه فعليًا اعتبارًا من عام 1958 بإشراف مباشر من شمعون بيريز، الذي كان آنذاك المدير العام لوزارة الدفاع، وبدعم سياسي من دافيد بن غوريون الذي رأى في امتلاك القدرة النووية «تأمينًا وجوديًا» (Existential Insurance) للدولة الناشئة في مواجهة محيط عربي يفوقها عددًا وامتدادًا جغرافيًا.وقد أُخفي المشروع في مراحله الأولى تحت غطاء «محطة لتحلية المياه» أو «مصنع نسيج»، قبل أن تكشف صور الاستطلاع الجوي الأمريكية عام 1960 عن طبيعته الحقيقية، ما دفع إدارة الرئيس جون كينيدي إلى الضغط على إسرائيل للسماح بتفتيشات دولية على المنشأة، وهي تفتيشات وصفتها مصادر لاحقة بأنها لم تكن شاملة أو كاشفة للأقسام الحساسة من المفاعل. ومنذ ذلك الحين، بدأت إسرائيل على انتهاج سياسة تجنّب أي اعتراف رسمي بامتلاكها للسلاح النووي، وهو ما تُوّج لاحقًا بما يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ«اتفاق الغموض النووي» غير المعلن بين رئيسة الوزراء غولدا مائير والرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1969، والذي قضى ضمنيًا بأن تمتنع واشنطن عن الضغط على

[1] بشير عبد الفتاح، **الردع النووي الإسرائيلي في حرب أكتوبر** 1973، الجزيرة نت، تم نشره بتاريخ تشرين الأول 2013، تم الإطلاع عليه يوم 23جانفي 2026.

إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) مقابل التزام إسرائيلي بعدم إجراء تجربة نووية علنية أو الإعلان الرسمي عن امتلاك السلاح.[1]

3.سياسة الغموض النووي) عاموتوت (كأداة استراتيجية

لا تُفهم سياسة الغموض النووي الإسرائيلي (المعروفة عبريًا بمصطلح Amimut) بوصفها قصورًا في الإفصاح أو تحوطًا دبلوماسيًا عابرًا، بل بوصفها اختيارًا استراتيجيًا مركّبًا يقوم على معادلة دقيقة: الاحتفاظ بالفائدة الردعية للقدرة النووية (عبر ترك احتمال امتلاكها حاضرًا في حسابات الخصوم) مع تجنّب الكلفة السياسية والقانونية والأخلاقية المترتبة على الإعلان الرسمي (كإلزامية الانضمام لمعاهدات الحظر، أو دفع الدول العربية والإقليمية إلى تبرير برامجها النووية المضادة، أو تعريض العلاقة الاستراتيجية مع واشنطن لضغوط دولية متجددة). وبذلك تعمل هذه السياسة كأداة ردع نفسي–إدراكي تجعل الخصم يتصرف «كما لو أن» إسرائيل تمتلك السلاح، دون أن تضطر تل أبيب لتحمل الأعباء القانونية والدبلوماسية لهذا الامتلاك.وقد شكّلت حادثة الفني النووي مردخاي فانونو عام 1986 اختبارًا جديًا لهذه السياسة، حين سرّب للصحافة البريطانية (صحيفة صنداي تايمز) معلومات وصورًا تفصيلية عن منشأة ديمونة تؤكد امتلاك إسرائيل ترسانة نووية متقدمة تُقدَّر بعشرات الرؤوس الحربية، قبل أن يُختطف من إيطاليا على يد الموساد ويُحاكم سرًا بتهمة الخيانة والتجسس، ليقضي أكثر من ثمانية عشر عامًا في السجن. وعلى الرغم من الصدمة الإعلامية العالمية التي أحدثتها هذه الحادثة، فإن الموقف الرسمي الإسرائيلي حافظ على سياسة «اللاتأكيد واللانفي» ذاتها، وهو ما يعكس رسوخ هذا الخيار الاستراتيجي بوصفه إجماعًا مؤسسيًا يتجاوز الأشخاص والحكومات المتعاقبة.[2]

[1] محمود المحارب، **نفس المرجع السابق**، ص 61، ص 65.

[2] ساجد عزيز، ومحمود جوادي، **الأسلحة النووية وعدم الإنتشار في الشرق الأوسط**، صدى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تم نشره بتاريخ 22فبراير ،2024، وتم الإطلاع عليه بتاريخ 3 جانفي 2026.

4.الترجمة العملياتية للردع النووي: عقيدة بيغن ومنع الانتشار الإقليمي

لم يقتصر أثر الردع النووي الإسرائيلي على البعد التصوري والنفسي، بل امتد إلى صياغة عقيدة عملياتية صريحة عُرفت بـ«عقيدة بيغن» نسبة إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغن، وتقوم على الالتزام بعدم السماح لأي دولة معادية في المنطقة بامتلاك قدرة نووية عسكرية، ولو تطلب ذلك اللجوء إلى ضربات استباقية خارج الأراضي الإسرائيلية. وقد تجسدت هذه العقيدة عمليًا في قصف المفاعل النووي العراقي «أوزيراك» قرب بغداد عام 1981، ثم لاحقًا في قصف المنشأة السورية المشتبه بأنها مفاعل نووي في منطقة دير الزور عام 2007 (عملية البستان)، وهما عمليتان تكشفان عن استمرارية منطق واحد: الحفاظ على «احتكار» إسرائيل الإقليمي للقدرة النووية بوصفه أحد أعمدة استراتيجية التفوق العسكري النوعي، وليس مجرد إجراء دفاعي ظرفي.وقد اكتسب هذا البعد أهمية متجددة خلال الفترة المدروسة (2022–2011) في سياق تصاعد الأزمة المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، حيث انعكست عقيدة منع الانتشار في تبني إسرائيل مقاربة تجمع بين الضغط الدبلوماسي على القوى الكبرى لتشديد العقوبات، والعمل الاستخباراتي والسيبراني السري (كما في حالة فيروس «ستوكسنت» الذي استهدف أجهزة الطرد المركزي الإيرانية)، وعمليات الاغتيال التي طالت عددًا من العلماء النوويين الإيرانيين، إلى جانب التلويح المتكرر بخيار الضربة العسكرية المباشرة، بما يعكس أن الغموض النووي الإسرائيلي والعقيدة الاستباقية المرتبطة به لم يكونا إرثًا تاريخيًا منقضيًا، بل ظلا يشكلان ركيزة فاعلة ومتجددة في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الملفات النووية الإقليمية طوال العقد المدروس.[1]

مطلب الثالث: أمننة الصراع وتوظيف الحرب على الإرهاب وتفكيك التهديدات الإقليمية.

منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، برزت لدى القيادة الإسرائيلية فرصة إستراتيجية لإعادة تموضعها ضمن التحولات التي شهدها الخطاب الدولي حول الحرب على الإرهاب، فقد وفّر هذا الخطاب الذي تقودته الولايات المتحدة إطارا أيديولوجيا وأمنيا أتاح إدماج الممارسة الإسرائيلية في فلسطين ضمن منظومة أوسع من التصورات

[1] أحمد السيد، **عقيدة بيغن رهاب إسرائيل من بر نامج نووي في محيطها**، موسوعة الجزيرة ،5مارس 2026، وتم الإطلاع عليه بتاريخ 3أفريل 2026.

الأمنية الغربية، بحيث جرى الانتقال من مقاربة الاحتلال بكونه قضية سياسية وقانونية ذات طابع نزاعي، إلى اعتباره جزءًا من مواجهة عالمية مفتوحة مع الإرهاب، وفي هذا السياق أعادت إسرائيل إنتاج خطابها السياسي والإعلامي بما يسمح بإعادة تعريف الفاعل الفلسطيني ضمن فئة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، حيث جرى ربطه في كثير من الخطابات بتنظيمات، مثل: القاعدة، على الرغم من التباينات البنيوية في السياقات والأهداف والوسائل، وتشير ماري الهندي إلى أن ما بعد 2001 شهد تقاربًا واضحًا بين التصورات الغربية والإسرائيلية لمفهوم التهديد، بما أسهم في تعزيز شرعنة المقاربة الأمنية للاحتلال، وفتح المجال أمام إعادة صياغة صورة القيادات الفلسطينية، وهو ما تجلّى في بعض المقارنات التي قدمت ياسر عرفات بوصفه نظيرًا لرموز الإرهاب العالمي، في محاولة لإعادة تشكيله كعدو أمني لا كفاعل سياسي قابل للتفاوض.

وفي مستوى أعمق، لم يكن هذا التحول مجرد استثمار ظرفي في لحظة سياسية دولية ملائمة، وإنما عملية إعادة بناء شاملة لإطار إدراك الصراع، جرى من خلالها تحويل الاحتلال من إشكال سياسي–قانوني إلى ملف أمني يُدار بمنطق الطوارئ المستمر، وقد ترتب على ذلك توسيع هامش الحركة العسكرية والسياسية لإسرائيل، بما في ذلك تكثيف العمليات العسكرية، وتوسيع منظومات المراقبة والاغتيال، وإعادة تشكيل البيئة القانونية الدولية بما يحدّ من فاعلية أدوات المساءلة، كما أسهم هذا الإطار في إعادة تقديم إسرائيل داخل بعض الدوائر الغربية بكونها جزءًا من منظومة الدفاع عن الأمن العالمي والقيم الغربية، وليس مجرد طرف في نزاع إقليمي، ونتيجة لذلك، تعززت مكانتها كفاعل أمني وتقني يقدم خبرات في مجالات السيطرة على السكان وإدارة المناطق الخاضعة للاحتلال، ما رسّخ حضورها داخل شبكات التعاون الأمني والاستخباراتي، وأضعف في المقابل حضور السرديات النقدية المتعلقة بطبيعة بنيتها الاستعمارية في الفضاء الدولي.[1]

ويتضح أن توظيف الخطاب الأمني في سياق «الحرب على الإرهاب» لم يقف على كونه أداة لتسويق الصورة الدولية لإسرائيل، إذ شكّل آلية بنيوية لإعادة صياغة موقع المقاومة الفلسطينية داخل الوعي السياسي

[1]Marya Al-Hindi, "**Criminalising Palestinians: History and Borders in the constructional of the Palestinian Threat** lnternational Journal for crime Justice and social Democracy 12; no 2.2023:pp 40.41.

العالمي، فحين يُعاد تعريف الفعل المقاوم بكونه تهديدا إرهابيا بدل كونه تعبيرًا عن حركة تحرر وطني، يحدث تحول جوهري في البنية المفاهيمية التي تُبنى عليها الشرعية السياسية، إذ تتراجع مرجعيات تقرير المصير وتُستبدل بمفردات إدارة المخاطر والأمن، وضمن هذا الإطار، يُعاد تأطير الاحتلال ذاته بوصفه إجراءً وقائيًا في مواجهة تهديدات أمنية، بما يفضي إلى تقليص المسافة بين الفعل العسكري وبين تبريره السياسي، ويمنح السياسات الإسرائيلية مساحة أوسع لإعادة إنتاج ذاتها ضمن خطاب دولي مهيمن، كما أسهم هذا التحول في إعادة ترتيب أولويات النقاش داخل الفضاء الغربي، بحيث باتت اعتبارات الأمن الإسرائيلي تحتل موقعا متقدما على حساب المرجعيات القانونية والإنسانية التقليدية، وعلى هذا الأساس، لا يبدو خطاب «الحرب على الإرهاب» مجرد إضافة دعائية إلى المشروع السياسي الإسرائيلي، إذ يبدو بكونه إطارا معرفيا–سياسيا أوسع أعاد إدماج هذا المشروع داخل البنية الإستراتيجية للغرب، وقد ترتب على ذلك انتقال تدريجي في طبيعة التعامل مع الصراع، من كونه ملفا استعماريا–سياسيا مفتوحا على حلول تفاوضية، إلى كونه ملفا أمنيا دائما يُدار بمنطق الاحتواء والمراقبة، وفي هذا السياق اكتسبت إسرائيل موقعا أكثر رسوخا داخل المنظومة الغربية بكونها شريكا أمنيا وظيفيا، الأمر الذي جعل من مساءلة بنيتها الاستعمارية أكثر تعقيدا على المستويين السياسي والدبلوماسي، نتيجة تداخل الاعتبارات الأمنية مع اعتبارات الشرعية الدولية.[1]

بفضل هذا الإطار الأيديولوجي، تمكنت إسرائيل من إعادة إنتاج شرعية هجومية موسعة، أتاحت لها تنفيذ عمليات عسكرية واسعة تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، ومن أبرزها: عملية "السور الواقي" عام 2002، التي أعاد خلالها الجيش الإسرائيلي الانتشار داخل معظم مدن الضفة الغربية، وقد رافق ذلك فرض حصار محكم على ياسر عرفات داخل المقاطعة في رام الله، إلى جانب عمليات اقتحام شملت مخيم جنين ونابلس وطولكرم، ضمن سياق عسكري واسع استهدف البنية التحتية المدنية من مساكن ومؤسسات وخدمات حيوية، بما أحدث شللا واسعا في المجالين الاجتماعي والإداري الفلسطينيين، وفي الخطاب الغربي السائد آنذاك قُدمت هذه العملية

[1]Marya Al-Hindi, **opcit,** p p. 40–41.

باعتبارها جزءًا من جهد دولي مشترك ضد الإرهاب، بالرغم من أنها من منظور تحليلي اتخذت طابعا عسكريا يعيد فرض السيطرة المباشرة على المجال الفلسطيني ويقيد قدرات الإدارة الذاتية[1].

وعند تحليل البنية العميقة لعملية "السور الواقي، يتضح أنها مثلت نقطة انعطاف في التصور الإسرائيلي للعلاقة بين الأمن وإدارة الاحتلال، إذ جرى توظيف سياق ما بعد 11 سبتمبر لإعادة إدراج العمليات العسكرية واسعة النطاق ضمن خطاب الدفاع الوقائي في المجال الدولي[2]، وقد سمح هذا التأطير بإعادة تقديم اجتياح المدن الفلسطينية باعتباره جزءا من مواجهة أوسع مع الإرهاب العالمي، بما أسهم في توفير مظلة سياسية خففت من حدة الإدانة الدولية، ووسّعت في المقابل هامش استخدام القوة غير المتكافئة على الأرض، ومن منظور تحليلي أوسع، تعكس العملية انتقالًا في العقيدة العسكرية الإسرائيلية من نمط يقوم على إدارة غير[3] مباشرة للفضاء الفلسطيني عبر ترتيبات أمنية وسياسية وسيطة، إلى نمط أكثر مباشرة يقوم على إعادة فرض السيطرة الميدانية كلما اعتُبر أنّ البنى الفلسطينية القائمة لم تعد تؤدي وظيفتها الأمنية وفق التصور الإسرائيلي، ويعكس هذا التحول إعادة تعريف لمفهوم التهديد، حيث تُدرج أشكال التنظيم السياسي الفلسطيني ضمن نطاق المخاطر البنيوية، بما يجعل من تفكيكها أو إعادة تشكيلها هدفا إستراتيجيا ممتدا، يتجاوز الاستجابة الظرفية ليأخذ طابعًا بنيويًا مرتبطًا بإعادة هندسة المجال السياسي والأمني الفلسطيني.[4]

وقد جاء بناء الجدار الفاصل منذ عام 2002 تجسيدًا مادّيًا لعقيدة الأمن أولا في سياق يتداخل فيه البعد الأمني مع منطق السيطرة المكانية داخل بنية استعمارية إحلالية، وقد تجاوز طول هذا الجدار 700 كيلومتر،

---

[1] إصلاح جاد، **رؤية فلسطنية: الوضع الفلسطيني مابعد الإجتياح الإسرائيلي واستشراف لأفاق المستقبل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 51، صيف 2002، ص، ص، 39،33.

[2] Richard Jackson .**writing the war on Terrorism: Language .Politics and counter –Terrorism** (Manchester: Manchester University Press 2005 ; PP66.84.

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطنية، **إجتياح إسرائيلي واسع النطاق: عملية السور (الدرع) الواقي**، موسوعة التفاعلية للقضية الفلسطنية، تم نشره 28 مارس 2022، وتم الإطلاع عليه يوم 12أكتوبر 2025، إجتياح إسرائيلي واسع النطاق: عملية السور (الدرع) الواقي _ الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطنية

[4] يوسف كامل إبراهيم، **جدار الضم والفصل العنصري والدولة الفلسطنية العتيدة: دراسة جغرافية في الأثار السياسية والاقتصادية والإجتماعية** –بيروت: باحث للدراسات الطبعة الأولى، ص 44,.

مع اعتماد مسار جغرافي لم يلتزم بالخط الأخضر بقدر ما انحاز إلى دمج الكتل الاستيطانية الكبرى داخل الضفة الغربية ضمن المجال الإسرائيلي الفعلي، بما يعكس توظيفًا للحدود باعتبارها أداة لإعادة تشكيل الوقائع على الأرض وليس مجرد خط فصل أمني تقليدي، وتشير تقارير أممية ودراسات حقوقية إلى أن هذا المشروع أسهم في إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية عبر تقطيع التواصل بين المدن والقرى وتحويلها إلى تجمعات معزولة أشبه بـ«أحواض مغلقة»، الأمر الذي أعاد تنظيم الحركة والاقتصاد والحياة اليومية ضمن شبكة من القيود المكانية. وفي هذا السياق، توضح دينا الهندي أن البنية المرافقة للجدار، بما تشمل من أبراج مراقبة، وحواجز، وطرق التفافية مخصصة للمستوطنين، تكرّس نمطًا من المراقبة الدائمة يقوم على إنتاج حالة مستمرة من الاشتباه، بما يجعل الوجود الفلسطيني محكومًا بمنطق ضبط أمني ممتد يعيد تشكيل المجال الاجتماعي والحيز المعيشي ضمن آليات السيطرة العسكرية.[1]

وعند التعمق في الدلالات البنيوية للجدار، يتضح أنه يتجاوز كونه حاجزا إسمنتيا ليأخذ شكل منظومة سياسية–أمنية متكاملة تُعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والمجال داخل الضفة الغربية. فهو يندرج ضمن آليات تهدف إلى إعادة تشكيل الفلسطيني بكونه موضوعا للمراقبة والضبط، بدلًا من كونه فاعلًا اجتماعيًا قادرًا على إنتاج فضاء سياسي مستقل، ومن خلال إعادة تنظيم الحركة والزمان والمجال، يسهم الجدار في تفكيك الامتداد الطبيعي للمدن والقرى وتحويلها إلى وحدات منفصلة، بما يحدّ من إمكانات تشكّل حياة مدنية مترابطة ويُضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وفي مستوى أعمق، يعكس هذا البناء إعادة صياغة لمفهوم السيادة على الأرض، حيث يُعاد إنتاج المجال الجغرافي وفق منطق القوة الفعلية بدل المرجعيات القانونية التقليدية، وبهذا المعنى يصبح الجدار تعبيرا ماديا عن نمط من إدارة الصراع يقوم على ترسيم الوقائع الميدانية بدل التفاوض حولها، بما يرسخ منطقا يعتبر الأرض مجالا قابلا لإعادة التشكيل والاستحواذ التدريجي، وليس موضوعًا لتسوية سياسية قائمة على الاعتراف المتبادل.[2]

---

[1] يوسف كامل إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 44.

2.Eyal Weizman**, Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation** (London: Verso, 2007)pp, 48–85

تتقاطع هذه القراءات مع الأدبيات النقدية في حقل دراسات الاستعمار الاستيطاني التي تؤكد أن الحالة الفلسطينية لا تُختزل في كونها نزاعا حدوديا تقليديا، إذ تُفهم بكونها مشروعا إحلاليًا طويل المدى يقوم على إعادة تشكيل العلاقة بين السكان والأرض، وفي هذا السياق، يستند عدد من الباحثين إلى تعريف باتريك وولف للاستعمار الاستيطاني باعتباره مشروعا متمحورا حول الأرض يهدف إلى إزالة المجتمعات الأصلية واستبدالها بجماعات وافدة، وهو تعريف يُستخدم لتحليل ديناميات السيطرة والاقتلاع وإعادة التنظيم المكاني، وضمن هذا الإطار التحليلي، تُقرأ الممارسات الإسرائيلية بوصفها منظومة مركبة توظف أدوات قانونية وأمنية وعمرانية لإعادة إنتاج الفضاء بما يخدم مشروع الاستيطان ويعيد تشكيل التوازن الديمغرافي والجغرافي في المنطقة[1].

وعلى المستوى الإقليمي، جرى توظيف سرديات التهديد الأمني وانتشار الأسلحة غير التقليدية لتبرير سلسلة من الضربات الاستباقية التي استهدفت منع أيّ توازن إستراتيجي محتمل مع التفوق العسكري الإسرائيلي، فقد شملت هذه العمليات قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981، واستهداف منشأة دير الزور في سوريا عام 2007، إلى جانب ضربات أخرى في السودان وسوريا ولبنان ارتبطت بمحاولات منع نقل أو تطوير قدرات تسليحية لدى أطراف إقليمية أو فواعل غير دولتيين، وتندرج هذه العمليات ضمن نمط أوسع من الفعل العسكري يقوم على فرض معادلة ردع وقائية، تتكئ على تفوق جوي وتقني مدعوم جزئيًا ببنى تسليحية غربية، بما يجعلها جزءًا منهندسة إقليمية أوسع تهدف إلى ضبط ميزان القوى ومنع تشكل أي قدرة موازِنة داخل النظام الإقليمي.[2]

وتشير هذه الوقائع إلى أن إسرائيل نفذت سلسلة من العمليات العسكرية بعيدة المدى استهدفت منع تطور[3] أو نقل قدرات يُنظر إليها كتهديد إستراتيجي، ومن أبرزها قصف المفاعل النووي العراقي في تموز 1981، واستهداف المنشأة النووية السورية في دير الزور عام 2007، إلى جانب ضربات في السودان وسوريا ولبنان ارتبطت بعرقلة مسارات إمداد تسليحي لفصائل مثل حزب الله وحماس، وقد اتسم هذا النمط من العمليات

[1] Patrick wolfe .**settler colonialism and the Elimination of the Native .Journal of Genocide Ressearch** 8no4.2006:pp380.390.

[2] للتفصيل أكثر أُنظر: Michael Eisenstadt, "The Israeli Air Strike on the Syrian Reactor**," Policy Focus** no. 88 (2008)pp: 7–1

3؛Amos Perlmutter , **The Life and Times of Menachem Begin** (New York: Doubleday, 1987), 412–425**.**

بالاعتماد على قدرات جوية متقدمة، بما في ذلك مقاتلات وقاذفات بعيدة المدى ذات تكنولوجيا عالية، ومن منظور تحليلي، لا يمكن فصل هذه القدرة العملياتية عن البنية الأوسع للدعم العسكري الخارجي، خصوصا الأميركي، الذي أسهم في تمكين إسرائيل من امتلاك وتحديث منظوماتها الجوية والتسليحية، وبذلك لا يظهر التفوق الإسرائيلي كنتاج قدرات ذاتية مستقلة فحسب، بل كحصيلة تداخل بين تطوير داخلي مستمر وشبكة دعم خارجية أسهمت في إعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي بما يخدم تفوقها العسكري النوعي.[1]

مع تصاعد الخطاب الأميركي بعد 2001 حول «محور الشر» و«الدول الراعية للإرهاب»، أعادت إسرائيل تموضعها داخل هذا الإطار بوصفها شريكًا أمنيًا متقدمًا في «الجبهة الأمامية» للحرب على الإرهاب. وقد عملت على تقديم خبرتها التراكمية في إدارة الصراع بوصفها رصيدًا عملياتيا قابلا للتصدير، يشمل تقنيات المراقبة، وأنظمة الحواجز والجدران، وعمليات الاغتيال باستخدام الطائرات المسيّرة، إضافة إلى أساليب إدارة المناطق الخاضعة للاحتلال[2]. وفي هذا السياق، جرى تسويق هذه الخبرة باعتبارها نموذجا في الأمن الاستباقي يمكن الاستفادة منه في السياسات الغربية المعاصرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وضبط الحدود، وتشير دينا الهندي إلى أن هذا المسار مكّن إسرائيل من إعادة تقديم سياساتها تجاه الفلسطينيين في إطار خطاب أمني عالمي، بما أضفى عليها طابعا تطبيقيا يمكن تداوله خارج سياقها الاستعماري المباشر، وقد أسهم هذا التوجه في تقاطعها مع بعض التيارات السياسية في أوروبا والغرب التي تميل إلى تشديد السياسات الأمنية، حيث تبنى عدد من السياسيين، مثل: خيرت فيلدرز وماتيو سالفيني، مواقف تستلهم الخطاب الإسرائيلي في ما يتعلق بالصرامة الأمنية وإدارة الهجرة ومكافحة التهديدات الداخلية، بما يعكس انتقال بعض أدوات التجربة الإسرائيلية[3] إلى فضاءات سياسية أخرى ضمن سياقات مختلفة.

[1] أنظر: Avner Cohen**, Israel and the Bomb** (New York: Columbia University Press, 1998), 279–301 ؛
[2] Kenneth M. Pollack**, Arabs at War: Military Effectiveness,** 1948–1991 (Lincoln: University of Nebraska Press, 2002), 521–536

وتماشيا مع هذا السياق، يتخذ خطاب الحرب على الإرهاب وظيفة أيديولوجية تتجاوز التبرير الظرفي نحو تشكيل إطار شامل لإعادة تعريف الصراع، إذ تُعاد صياغة الفصائل الفلسطينية ضمن تصنيف المنظمات الإرهابية بدل إدراجها كفاعلين سياسيين في سياق مقاومة استعمارية، بينما يُعاد تقديم الجدار والحواجز بكونها إجراءات أمنية محايدة، رغم كونها أدوات فصل مكاني وإعادة تنظيم قسرية للفضاء، وبالمثل تُقدَّم الاغتيالات الجوية والقصف الواسع للبنى التحتية المدنية في غزة ولبنان ضمن خطاب الضربات الدقيقة، بما يحجب أبعادها العقابية ويعيد إدراجها داخل منطق مكافحة التهديدات، ونتيجة لذلك تتداخل اللغة الأمنية مع البنية المادية للاحتلال، بما يُنتج تمثيلًا للفلسطيني والعربي باعتباره مصدر خطر ينبغي ضبطه، في مقابل إعادة تقديم إسرائيل بكونها كيانا منظما ومعزولا عن محيطه المضطرب، وفق سرديات قريبة مما تطرحه أدبيات اليمين المتطرف حول الجزيرة الحضارية.[1]

وانطلاقا من ذلك، يتبين أن إستراتيجية التفوق العسكري قبل عام 2011 لا يمكن اختزالها في تراكم نوعي أو كمي في الترسانة التسليحية، إذ تُفهم على كونها مشروعا سياسيا–عسكريا مركبا يقوم على تفاعل ثلاثي بين التفوق التكنولوجي، والدعم الخارجي، وإعادة إنتاج خطاب الشرعية، غير أن التعمق في هذا البناء يكشف أن هذه العناصر مترابطة داخل منظومة هيمنة أوسع، كان فيها الدعم الأميركي عنصرا بنيويا لا يقتصر على التمويل والتسليح، إذ يصل إلى إعادة تشكيل شروط استخدام القوة، وضبط سقفها، وإعادة ترتيب البيئة الإقليمية بما يمنع تشكل أي توازن استراتيجي منافس[2].

- **دعم أميركي بنيوي** لا يقف على التمويل والتسليح، ويتضمن دمج الصناعة العسكرية الإسرائيلية داخل مجمع الصناعات الدفاعية الأميركية، وتوفير حماية دبلوماسية ممنهجة داخل مجلس الأمن، وربط التطور التكنولوجي العسكري الإسرائيلي ببرامج الأبحاث الأميركية، وهذا الدعم جعل الجيش الصهيوني جيشا ممتدا لإرادة القوة الأميركية، يعمل ضمن نطاق الردع الأميركي العام، ويستفيد من القدرة الاقتصادية والعسكرية

[1] حمزة إبراهيم حسن محسين، **الأمننة والأيديو لوجية في السياسة الإسرائيلية: توظيف الأمن لتطبيق الاستعمار الاستيطاني الإحلالي**، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد 19، أغسطس 2023، ص 11، 12.

[2] Pierre Razoux .**Tsahal :nouvelle histoire de l’armée israélienne** (paris :perrin .2006).pp130p567

لواشنطن، بحيث يصير التفوق الإسرائيلي انعكاسا مباشرا لتفوق الهيمنة الأميركية ذاتها، ومع مرور الوقت تحولت هذه العلاقة إلى تبعية إستراتيجية مؤسَّسة عبر مذكرات تفاهم، وتشريعات تشترط صراحة الحفاظ على التفوق النوعي الإسرائيلي، ما جعل تسليح الدول العربية خاضعًا دائمًا للضوابط الأميركية.[1]

- **بناء درع صاروخي متعدد الطبقات،** لم تكن هذه المنظومة الدفاعية عبارة عن تطور تقني معزول، بقدر ما كانت تعبيرا عن إعادة صياغة شاملة للجغرافيا الأمنية في الإقليم، حيث أعادت شبكات الدفاع الصاروخي– من القبة الحديدية إلى مقلاع داوود ومنظومات حيتس– تعريف مفهوم التهديد ومعايير الحماية بصورة انتقائية، فقد أفضى هذا الترتيب الطبقي إلى إنتاج تفاوت بنيوي في الحماية، تُصان فيه الجبهة الداخلية الإسرائيلية عبر بنية تكنولوجية متقدمة ممولة وداعمة خارجيا، بينما يُترك الفضاء الفلسطيني والعربي في حالة انكشاف نسبي أمام التفوق الناري والاستخباري، وعلى المستوى العملياتي، أسهمت هذه البنية في توسيع هامش الحركة العسكرية الإسرائيلية، إذ قلّصت من أثر الردود الصاروخية المحتملة، بما سمح بتكثيف سياسات الضم والحصار وتوسيع الاستيطان دون تكاليف داخلية كبيرة، ونتيجة لذلك تبلور فضاء أمني غير متكافئ يُعاد فيه توزيع عناصر الحماية والمخاطر، بحيث تتحول التكنولوجيا الدفاعية إلى أداة لإدارة التفوق الإستراتيجي أكثر من كونها مجرد وسيلة لحماية المدنيين، وهو ما يعمّق الفجوة البنيوية في ميزان القوة داخل بيئة الصراع.[2]
- **توظيف خطاب الحرب على الإرهاب:** شكّل هذا الخطاب أداة أيديولوجية مركزية لإعادة إدماج المشروع الاستعماري داخل المعجم الأمني الغربي، بما سمح بإعادة تعريف الفعل المقاوم الفلسطيني والعربي ضمن إطار التهديد العالمي، وضمن هذا التحول جرى توسيع قابلية تبرير أنماط متعددة من العنف، بما في ذلك القمع والاغتيالات والعمليات العسكرية واسعة النطاق، عبر إدراجها في سياق مكافحة الإرهاب بدل قراءتها ضمن سياقاتها السياسية والتاريخية، وبالتوازي مع ذلك، أعيدت صياغة الممارسات الميدانية بحيث تظهر أدوات الفصل والقيود المكانية باعتبارها إجراءات أمنية تنظيمية، بينما أُعيد توصيف العقاب الجماعي بكونه إجراءات ردع استباقية، ونتيجة لهذا التحول في اللغة والمفاهيم، جرى قلب البنية السردية للصراع، بحيث أُدرجت المقاومة في

[1] : أُنظر Stephen M. Walt and John J Mearsheimer, **The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007),PP 98–127.

[2] Yiftah s .shapir .**Lessons from the lron Dome .Military and strategic Affairs** 5.no .1May 2013pp 81._87

خانة الإرهاب، في حين أُعيد تقديم التفوق العسكري الإسرائيلي بكونه ممارسة للدفاع المشروع عن النفس، وقد أسهم هذا الإطار في إعادة تشكيل الإدراك العام داخل بعض دوائر الرأي العام الغربي، بما عزز قابلية تبني الرواية الأمنية الإسرائيلية وإضفاء قدر أكبر من الشرعية عليها في المجال الدولي.[1]

وتُظهر هذه المقاربة أن العناصر الثلاثة تشكل بنية مترابطة لإعادة إنتاج منظومة الهيمنة في السياق الإقليمي، حيث يوفر الدعم الأميركي الإطار البنيوي الذي يضمن استمرارية التفوق العسكري والتموضع الإستراتيجي، في حين يؤمّن الدرع الصاروخي البعد العملياتي عبر حماية الجبهة الداخلية وتقليص كلفة الردود العسكرية، بينما يضطلع الخطاب الأمني بوظيفة أيديولوجية تعمل على إعادة تعريف الصراع وإعادة صياغة معاييره المفهومية، وضمن هذا التداخل تتجاوز إسرائيل كونها فاعلا إقليميا محدودا لتتحول إلى كيان يتمتع بأدوات ردع متقدمة، وآليات حماية تقنية، وإسناد سردي يضفي شرعية على ممارساته، بما يخدم هدفا مركزيا يتمثل في تثبيت السيطرة على المجال الفلسطيني وإعادة إنتاج ميزان القوى بما يحدّ من إمكانات التحدي أو التغيير من داخل الإقليم، واستنادا لذلك يجري إدماج هذه المنظومة داخل مشروع أوسع لإعادة تشكيل البنية الإقليمية وفق معايير تضمن استدامة التفوق الإسرائيلي تحت مظلة دعم خارجي مستمر، وفي إطار سردية غربية تقدم إسرائيل باعتبارها عنصرا وظيفيا في ضبط الاستقرار الإقليمي ومواجهة التهديدات، وهكذا تبدو هذه العناصر متداخلة في إنتاج نموذج هيمنة يجمع بين القوة المادية والتفوق التكنولوجي والشرعنة الخطابية في سياق واحد متكامل.[2]

---

[1] مركز الحضارة للدراسات والبحوث، **أمّتي في العالم – الجديد في حالة الإسلام والمسلمين في العالم (2010–2020): ما بعد الإسلاموفوبيا**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2021)، ص 470.

[2] Alain Dieckhoff **.lsrael : une nation en armes enter dynamiques indivdualistes et permanence du nationalisme in Guerres et sociétés** ‘(paris karthala 2003 PP229 .256.

المبحث الثالث: ملامح التغيير في البيئة الإقليمية والدولية لإسرائيل قبل 2011.

يشير العقدان اللذان سبقا موجة الانتفاضات العربية إلى تحولات بنيوية عميقة في البيئة الإقليمية المحيطة بالكيان الصهيوني، انعكست بشكل مباشر على معادلات الردع، وعلى أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وعلى أنماط توظيف القوة في إدارة الصراع، فقد تزامن تصاعد المشروع النووي الإيراني مع إعادة تشكل موقع تركيا، التي انتقلت من شريك عسكري وثيق إلى خصم سياسي صريح في عدد من الملفات الإقليمية، في حين واصلت مصر أداء دور "الشريك الأمني" في إطار معاهدة كامب ديفيد، مع بروز ضغوط داخلية متزايدة مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية تجاه غزة والحروب المتكررة على الفلسطينيين، وفي السياق نفسه شهدت الساحة الدولية والإقليمية توسعا في المبادرات والضغوط المناهضة للاستيطان والجدار والحصار، بالتوازي مع حالة جمود شبه كاملة في مسار التسوية السياسية مع الفلسطينيين، ما أسهم في تعزيز الاعتماد على التفوق العسكري كأداة مركزية في إدارة السياسة الخارجية الإسرائيلية قبل 2011[1].

ويمكن، في ضوء ذلك، تمييز ثلاثة مسارات متداخلة: أولها إعادة تشكل العلاقات الإقليمية مع إيران وتركيا ومصر بما حمله من إعادة توزيع للخصومات والتحالفات؛ وثانيها تنامي الحراك المؤسسي والدولي المناهض لسياسات الاحتلال؛ وثالثها انسداد أفق عملية السلام مع الفلسطينيين، وتكشف هذه المسارات مجتمعة عن اتجاه عام سعت من خلاله إسرائيل إلى تحويل تفوقها العسكري إلى رافعة تعويضية في مواجهة تآكل تدريجي في مستويات الشرعية السياسية والأخلاقية المرتبطة بطبيعة مشروعها الاستيطاني في الإقليم.

[1] دينا محمد جبر، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية "الثوابت والمتغيرات"**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2011، ص، ص،134، 148،

المطلب الأول: تطورات العلاقات الإقليمية (إيران، تركيا، مصر)

1 – إيران: من الخطر البعيد إلى التهديد الوجودي

بعد سقوط بغداد عام 2003 وما ترتّب عنه من تحولات في موازين القوى الإقليمية، ولا سيما اتساع الحضور الإيراني في العراق وامتداد نفوذه السياسي والأمني إلى الساحتين اللبنانية والفلسطينية، أعادت إسرائيل تعريف موقع إيران داخل منظومتها الإستراتيجية، فقد انتقلت طهران في التصور الأمني الصهيوني من كونها قوة إقليمية منافسة بعيدة إلى محور تهديد مركّب يمسّ معادلات الردع والأمن القومي، وقد انعكس ذلك في إعادة توجيه أولويات البناء العسكري، وتطوير قدرات الإسقاط والضربات بعيدة المدى، إلى جانب توسيع مجالات التنسيق العسكري والتقني مع الولايات المتحدة، خاصة في أنظمة الدفاع الصاروخي، والإنذار المبكر، وشبكات الرصد الإستراتيجي. [1]

هذا التحول ارتبط بشكل مباشر بملف البرنامج النووي الإيراني الذي كان قد كُشف عن منشآته السرية في نطنز وأراك سنة 2002[2]، ثم دخل في مواجهة مفتوحة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن منذ 2006 عبر قرارات العقوبات المتتالية، ما أعطى لإسرائيل فرصة بناء تحالف غير معلن مع الأنظمة العربية الموالية لواشنطن، يقوم على تسويق الخطر الإيراني كخطر مشترك يطغى على الخطر المرتبط بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين.

وتوضح أدبيات العلاقات الدولية أن القيادة الإسرائيلية وظّفت التحولات الإقليمية التي أعقبت عام 2003 لإعادة بناء سرديتها الإستراتيجية حول طبيعة الصراع في الشرق الأوسط، حيث جرى الانتقال من تصور تقليدي للصراع العربي–الإسرائيلي إلى مقاربة تقوم على ثنائية محور الاستقرار في مواجهة محور التحدي الإقليمي

[1] ديب، كمال، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، (دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2013)، ص 196.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني: أفاق الأزمة بين صعوبة التسوية ومخاطر التصعيد**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 2005، ص52.

بقيادة إيران، وقد مكّن هذا التأطير الخطابي إسرائيل من إعادة تقديم تفوقها العسكري باعتباره أداة للحفاظ على توازنات إقليمية مواتية، في مواجهة ما تصفه بـ"محور المقاومة" الممتد عبر إيران وحزب الله وحماس[1].

كما أسهمت تداعيات أحداث 11 سبتمبر والحرب العالمية على ما يسمى بالإرهاب في توفير بيئة سياسية ودبلوماسية أعادت من خلالها إسرائيل صياغة خطابها الأمني، عبر ربط حركات المقاومة الفلسطينية بمفهوم الإرهاب العابر للحدود، بما أدى إلى نقل القضية الفلسطينية من إطار الصراع المرتبط بالاحتلال وتقرير المصير إلى إطار أمني يرتكز على مكافحة التطرف، وقد تناولت دراسات نقدية هذا التحول باعتباره جزءًا من عملية إعادة إنتاج الخطاب القانوني والسياسي الدولي بما يحدّ من الاعتراف بشرعية المقاومة ضد السيطرة الاستعمارية، ومن بين هذه الدراسات أعمال دينا الهندي التي حللت كيفية توظيف خطاب "مكافحة الإرهاب" في التأثير على تمثيل الحقوق الجماعية للفلسطينيين داخل المؤسسات الدولية[2].

وعلى المستوى الواقعي انعكس هذا التحول في ثلاثة اتجاهات رئيسية:[3]

- أولًا، ركّزت الإستراتيجية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة على تعزيز قدرات الردع والهجوم الجوي بعيد المدى، من خلال تطوير منظومات عملياتية تسمح بتنفيذ ضربات خارج نطاق المجال الإقليمي المباشر، وقد تجسّد ذلك في سلسلة من المناورات الجوية التي أجراها سلاح الجو الإسرائيلي في مناطق البحر المتوسط والأجواء اليونانية خلال النصف الثاني من العقد الأول للألفية، والتي اعتبرتها العديد من التحليلات الإستراتيجية الغربية مؤشرات على بناء الجاهزية العملياتية وإرسال رسائل ردعية مرتبطة بإمكانية استهداف المنشآت النووية الإيرانية، وفي هذا السياق لم تقف هذه التحركات على بعدها العسكري التقني، وارتبطت بوظيفة سياسية تتمثل

[1] دينا جواد مطلك، **المشروع النووي الإيراني: بين الاحتواء السياسي والتهديد العسكري الإسرائيلي**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 11، 2010، ص، ص،1، 28.

[2] Lisa Hajjar .**International Humanitarian Law and .wars on terror: Acomparative Analysis of lsraeli and American Doctrines and Policies** .Journal of Palestine studies 36.no 1.2006 pp 21.42.

[3] أحمد إبراهيم محمود، **المرجع السابق** ص52,

في ممارسة الضغط الإستراتيجي على إيران، وإبراز قدرة إسرائيل على التحرك منفردة أو ضمن شبكة تعاون أمني أوسع مع الحلفاء الغربيين.[1]

ثانيا: شهدت هذه المرحلة تعميقا للتنسيق الاستخباراتي بين إسرائيل والولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية، خاصة في مجال جمع المعلومات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني ومراقبة تطوراته التقنية، وقد اتخذ هذا التعاون أشكالًا متعددة، من بينها تطوير قدرات الحرب السيبرانية وتنفيذ عمليات إلكترونية معقدة استهدفت البنية التحتية النووية الإيرانية، كما ارتبطت المرحلة بسلسلة من العمليات السرية التي طالت شخصيات مرتبطة بالبرنامج النووي، وتندرج هذه الأدوات ضمن مفهوم "**الحرب الرمادية** "في العلاقات الدولية، حيث يتم توظيف وسائل غير مباشرة تقع بين السلم والمواجهة العسكرية المفتوحة، بهدف إضعاف قدرات الخصم وتأخير تطوره الاستراتيجي مع تجنب الانزلاق إلى حرب شاملة، وبذلك أصبحت العمليات السرية والسيبرانية جزءًا من منظومة الردع الإسرائيلية التي تجمع بين الضغط الاستخباراتي، والتفوق التكنولوجي، وإدارة الصراع عبر أدوات منخفضة الظهور السياسي والعسكري.

ثالثا، وظّفت إسرائيل تصاعد الخطاب حول التهديد الإيراني لإعادة تأطير سياساتها الأمنية والإقليمية، بما أسهم في تخفيف حدة الانتقادات الدولية الموجهة إلى مشاريع الاستيطان والإجراءات المرتبطة بالسيطرة على المجال الفلسطيني، فقد جرى تقديم الاحتلال في الضفة الغربية، بما في ذلك منظومة الجدار الفاصل وتوسّع البنية الأمنية، ضمن سردية دفاعية مرتبطة بمواجهة النفوذ الإيراني وحلفائه الإقليميين، بدل قراءته في إطار سياسات السيطرة الترابية وإعادة تشكيل الواقع الديمغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية، وبهذا التحول الخطابي، انتقلت قضية الاحتلال من كونها مسألة مرتبطة بالقانون الدولي وتداعيات الاستيطان إلى جزء من خطاب أوسع حول الأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، الأمر الذي منح السياسات الإسرائيلية مساحة أكبر للمناورة السياسية داخل البيئة الدولية[2]

[1] Zaki shalom **l'srael the united states and the Military option against lran 'in Emily B Landau and Anat Kurz (eds) the lnterim deal on the lranian Nuclear Program: Toward acomprehensive solution ?**INSS Memorandum no .142 (tel Aviv :lnstitute for National security studies .2014 ;PP51-58.

[2] أيمن يوسف، **قراءة في نظرية الأمن الإسرائيلي: من الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية إلى الحرب لبنان الثانية**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 1، العدد1، 2010، ص ص 20، 33.

ويربط عدد من الباحثين بين تصاعد خطاب "الخطر الوجودي" المرتبط بإيران وبين مسعى إسرائيل إلى تكريس تفوقها العسكري بكونه شرطا أساسيا لإدارة الصراع الإقليمي وتحديد مسارات أي تسوية سياسية مستقبلية، وضمن هذا التصور، لم تُقدَّم إيران بوصفها مجرد تهديد خارجي منفصل، وأصبحت عنصرا مؤثرا في إعادة تشكيل البيئة الأمنية والإستراتيجية للمنطقة، بما أتاح لإسرائيل توسيع مبرراتها السياسية والأمنية للحفاظ على منظومة الردع والتفوق العسكري أمام حلفائها الغربيين وبعض الأطراف الإقليمية.

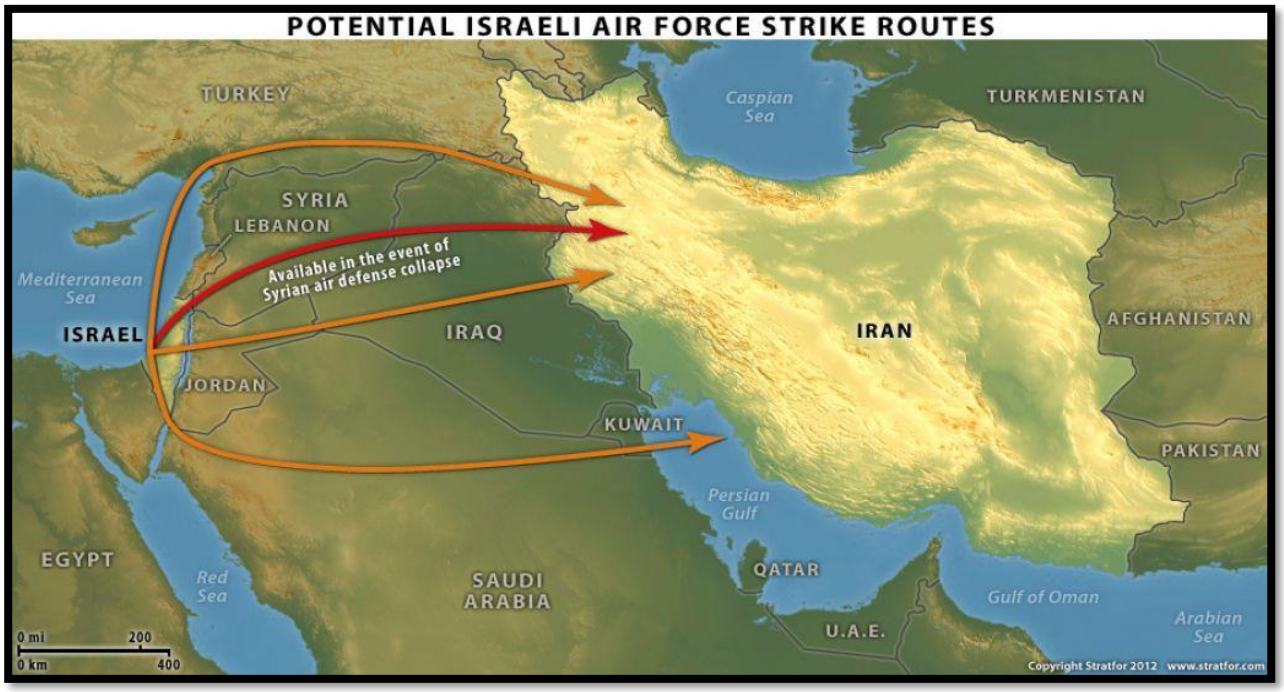
وفي المقابل، استُخدم هذا السياق الأمني لإعادة تأطير السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية، حيث جرى تقديم الاحتلال والاستيطان وإجراءات السيطرة الميدانية، بما فيها الحصار والتحكم بالمجال الجغرافي، ضمن خطاب أمني يرتبط بمواجهة التهديدات الإقليمية، بدل النظر إليها باعتبارها جزءًا من مشروع طويل الأمد لإعادة تشكيل الواقع السياسي والديمغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[1]

تُبرز الخريطة التالية التحول الذي طرأ على موقع إيران داخل التصور الإستراتيجي الإسرائيلي بعد عام 2003، حيث أصبحت تمثل أحد العناصر المحورية في إعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية، وقد أسهم هذا التحول في تعزيز توجهات إسرائيل نحو ترسيخ التفوق العسكري، وتطوير قدرات الردع والهجوم بعيد المدى، إلى جانب توسيع أنماط التعاون الأمني والاستخباراتي غير المعلنة مع عدد من الحلفاء، كما تكشف الخريطة عن كيفية توظيف الخطاب المرتبط بالتهديد الإيراني في إعادة صياغة طبيعة الصراع الإقليمي، عبر نقله من إطار الصراع المرتبط بالاحتلال والقضية الفلسطينية إلى إطار أوسع يقوم على مفاهيم الأمن ومواجهة النفوذ

[1] أُنظر: عزمي بشارة، **مرجع سابق**، 233–268؛

وللتوسع أكثر أُنظر: **عبد الوهاب المسيري**، مرجع سابق، 55–92.

الإقليمي، بما ساعدعلى تقليل الضغوط الدولية المرتبطة بسياسات الاستيطان والسيطرة الميدانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة



الخريطة رقم (1): المسارات المحتملة للضربات الجوية الإسرائيلية بعيدة المدى ضد العمق[1]

المصدر:(2012) Stratfor، Potential Israeli Air Force Strike Routes، مع معالجة الباحث.

تُبرز الخريطة (1) التصورات العملياتية المرتبطة بإمكانية تنفيذ سلاح الجو الإسرائيلي لضربات جوية بعيدة المدى ضد أهداف داخل الأراضي الإيرانية، انطلاقًا من القواعد الجوية الإسرائيلية وعبر مسارات إقليمية متعددة محتملة تمر عبر المجال الجوي لسوريا والعراق والأردن ومنطقة الخليج، وتوضح هذه التصورات أن الخيار العسكري الإسرائيلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات الإقليمية، وفي مقدمتها طبيعة منظومات الدفاع الجوي لدى الدول الواقعة ضمن نطاق العبور، ومستوى قدرة هذه الدول على مراقبة المجال الجوي والتحكم فيه،

[1] مخلد عبيد المبيضين، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه إيران منذ قيام الثورة الإسلامية 1979**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ,سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 21، العدد3، جامعة مؤتة 2006، ص ص،65،60.

كما تعكس الخريطة اعتماد التخطيط العسكري الإسرائيلي على قراءة بنية الأمن الإقليمي ومواطن الضعف فيها، حيث يُنظر إلى تراجع فاعلية بعض المنظومات الدفاعية أو حدوث اختلالات داخل البيئة الأمنية المحيطة؛ من منطلق كونه عاملا مؤثّرا في تعزيز هامش الحركة العملياتية، ومن هذا المنظور يندرج خيار الضربة الاستباقية ضمن إستراتيجية أوسع تقوم على توظيف التفوق الجوي والتكنولوجيا العسكرية للحفاظ على معادلات الردع ومنع تشكّل تهديدات إستراتيجية طويلة المدى.تكشف الخريطة عن طبيعة التصورات الإستراتيجية التي يقوم عليها التخطيط العملياتي الإسرائيلي تجاه إمكانية تنفيذ هجمات جوية بعيدة المدى ضد أهداف داخل إيران، انطلاقًا من القواعد الجوية الإسرائيلية واعتمادًا على مسارات إقليمية محتملة تمر عبر الأجواء السورية والعراقية والأردنية ومنطقة الخليج، وتوضح هذه المسارات أن نجاح أي خيار عسكري لا يتوقف على القدرات الهجومية الإسرائيلية فحسب، إذ يرتبط كذلك بواقع البيئة الأمنية في الدول الواقعة ضمن نطاق التحرك، وبمدى قدرة منظومات الدفاع الجوي فيها على اعتراض أو تقييد حرية الحركة الجوية.وتشير هذه الحسابات إلى أنّ إسرائيل تنظر إلى التحولات والاختلالات داخل المحيط الإقليمي؛ لكونها عوامل تؤثر في خياراتها العسكرية، حيث يمكن أن يؤدي ضعف البنية الدفاعية في بعض الدول أو تراجع فاعليتها إلى توفير ظروف أكثر ملاءمة لتنفيذ عمليات استباقية بعيدة المدى، لهذا فإن الضربة الجوية المحتملة تندرج ضمن تصور أوسع للقوة العسكرية الإسرائيلية بوصفها وسيلة لإدارة المخاطر والتهديدات خارج الحدود المباشرة[1].

[1] جمال طه، **هل تتطور، حرب الظل ،بين إسرائيل وإيران إلى الحرب إقليمية ؟**،أفاق إستراتيجية; العدد 7، يونيو 2023، ص،ص 25، 30.

كما تعكس هذه التصورات توظيف القوة الجوية كأداة إستراتيجية تتجاوز البعد العملياتي المباشر، لتصبح جزءًا من منظومة ردع تهدف إلى التأثير في حسابات الخصوم وتوجيه رسائل سياسية وأمنية إلى إيران وحلفائها وإلى المجتمع الدولي حول قدرة إسرائيل على التحرك في المجال الإقليمي رغم القيود الجغرافية والسيادية، وفي الوقت ذاته تكشف طبيعة هذه المسارات عن ارتباط المجال الأمني العربي بالحسابات الإستراتيجية الإسرائيلية، سواء نتيجة ترتيبات إقليمية غير معلنة، أو محدودية القدرة على ضبط المجال الجوي، أو بفعل الأزمات الداخلية التي أعادت تشكيل موازين القوة في عدد من دول المنطقة.

2 – تركيا: من الشراكة العسكرية إلى القطيعة السياسية

برزت تركيا في تسعينيات القرن العشرين كأحد أبرز الشركاء الإستراتيجيين الإقليميين لإسرائيل خارج النطاق العربي، حيث شهدت العلاقات بين الجانبين تطورا نوعيا تُوِّج بتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري وأمني واسعة عام 1996، وقد شملت هذه الاتفاقيات مجالات متعددة، من بينها برامج تدريب الطيارين، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، إضافة إلى صفقات تحديث وتطوير منظومات سلاح الجو التركي.وقد مثّلت هذه الشراكة أحد أهم أوجه إعادة تشكيل التفاعلات الأمنية في شرق المتوسط خلال تلك المرحلة، حيث اتخذ التعاون طابعا مؤسسيا يعكس تقاطع المصالح الإستراتيجية بين الطرفين في مجالات الأمن الإقليمي والتفوق العسكري.[1]

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في أنقرة عام 2002، ومع تبلور مقاربة العمق الإستراتيجي التي صاغها أحمد داود أوغلو، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولًا تدريجيًا نحو انخراط أوسع في القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ورغم هذا التحول في التوجهات العامة، حافظت تركيا خلال المرحلة الأولى على مستوى ملحوظ من التعاون الاقتصادي والعسكري مع إسرائيل، بما يعكس استمرار منطق البراغماتية في إدارة العلاقات الثنائية.

[1] رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية–الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (عمان: الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010)، ص 40.

وقد شكّلت حرب غزة (عملية الرصاص المصبوب) في شتاء 2008–2009 لحظة مفصلية في مسار هذه العلاقات، إذ اتخذ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان موقفا علنيا منتقدا بشدة للعمليات العسكرية الإسرائيلية في القطاع، وبلغ هذا التوتر ذروته خلال منتدى دافوس الاقتصادي في يناير 2009، حين دخل أردوغان في نقاش حاد مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز حول التطورات في غزة، قبل أن يغادر الجلسة في الحادثة التي عُرفت إعلاميا بـ" وان مينيت"، والتي تناولتها العديد من دراسات العلاقات التركية–الإسرائيلية بكونها علامة رمزية على انتقال العلاقة من مرحلة التعاون النسبي إلى مرحلة التوتر والانقسام السياسي المتصاعد.[1]

تعمّق هذا المسار أكثر مع حادثة "أسطول الحرية" في 31 مايو/أيار 2010، حين اعترضت القوات الإسرائيلية في المياه الدولية سفينة "مافي مرمرة" التابعة لأسطول مدني تركي كان يهدف إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وكانت تقل نشطاء أتراكًا وأجانب، ما أسفر عن مقتل تسعة ناشطين أتراك، وتوفي العاشر لاحقا متأثرا بإصاباته، وقد اعتُبرت هذه الحادثة نقطة انعطاف حادة في العلاقات التركية–الإسرائيلية، حيث خلصت تقارير ودراسات متخصصة في مسار العلاقات بين البلدين إلى أنها أدت إلى تدهور كبير في مستوى التعاون الثنائي، شمل إنهاء جانب مهم من التعاون العسكري السابق، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي، وتعليق المناورات المشتركة، ونتيجة لذلك دخلت العلاقات مرحلة من الجمود السياسي انعكست على بنية الشراكة الإستراتيجية التي كانت قد تشكلت خلال تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية، بما أضعف أحد المسارات التي استفادت منها إسرائيل في تعزيز تفوقها العسكري النوعي ضمن بيئتها الإقليمية.[2]

صياغة أكاديمية بديلة بالكامل مع الحفاظ على المعنى:

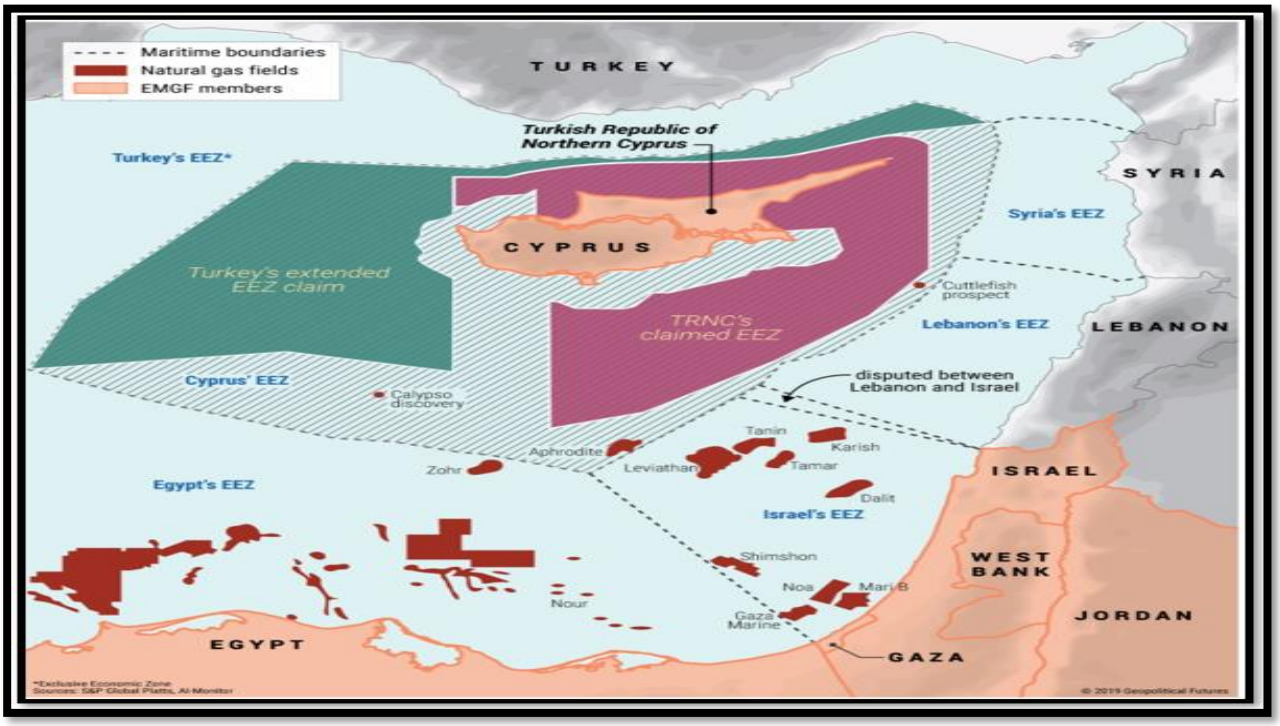
وضمن هذا السياق، تحولت تركيا من كونها في بعض الأدبيات الإسرائيلية نموذجًا لـ" الحليف المسلم" إلى فاعل إقليمي يتخذ مواقف أكثر انتقادًا للمشروع الإسرائيلي، وينخرط في خطاب سياسي وإعلامي يوجه نقدا

[1] وحدة المجلات في **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**، شؤون عربية، العددان 139–140، القاهرة، **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**، 2009، ص 74

[2] دار الفكر، **حدث في مثل هذا اليوم**: الجزء الثاني، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018)، ص 99.

للبنية الاستعمارية للاحتلال، مع منح مساحة أوسع لخطاب المقاومة الفلسطينية داخل المجالين العام التركي والعربي، وذلك رغم استمرار مستويات متفاوتة من التفاعل التجاري وبعض أشكال التواصل الأمني غير المباشر بين الطرفين، ومع أن هذا التحول لم يُحدث تراجعًا ملموسًا في التفوق العسكري الإسرائيلي من الناحية المادية أو التكنولوجية، فإنه أسهم في تقليص هامش الدعم السياسي والإقليمي الذي كانت تحظى به إسرائيل داخل شرق المتوسط، ولا سيما في ما يتعلق بصورة التحالفات الإقليمية، كما ساهم في إعادة تشكيل بعض الاصطفافات الرمزية والإعلامية على المستوى الدولي، بما أتاح حضورًا أكبر للرواية الفلسطينية في فضاءات الرأي العام العالمي[1].

الخريطة رقم (2): التنافس الجيوسياسي على مناطق النفوذ البحرية وحقول الغاز في شرق البحر المتوسط



[1] Soner cagaptay **Turkish –lsraeli Relations the Washington lnstitute for near East Policy** April9.2009 https://www.washingtoninstitute org

المصدر :(2019) Geopolitical Futures، Eastern Mediterranean Energy and Maritime Claims، مع معالجة الباحث.

تُبرز الخريطة (2) الأبعاد البحرية والطاقوية للتحولات التي أعادت تشكيل العلاقات التركية–الإسرائيلية، من خلال توضيح نطاقات المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) المتداخلة في شرق البحر المتوسط، وما تفرزه من تعقيدات قانونية وتنافسات جيوسياسية بين تركيا، وقبرص بشقيها، وإسرائيل، ولبنان، ومصر، وفي هذا الإطار لم تعد اكتشافات الغاز الطبيعي الكبرى، مثل: ليفياثان وتمار وأفروديت وظهر مجرد إنجازات اقتصادية، بل تحولت إلى عنصر بنيوي فاعل في إعادة ترتيب موازين القوى الإقليمية، وقد أسهم هذا التحول في تسريع تشكل اصطفافات جديدة قائمة على المصالح الطاقوية والأمن البحري، حيث أصبح ملف الغاز الطبيعي محورا مركزيا في تفاعلات التعاون والتنافس بين الفاعلين الإقليميين، ورافعة أساسية لإعادة صياغة العلاقات والتحالفات في شرق المتوسط ضمن بيئة تتسم بتداخل الاعتبارات الاقتصادية بالقضايا السيادية والإستراتيجية.

تُظهر الخريطة أيضا أن التوتر في العلاقات التركية–الإسرائيلية لم يعد محصورا في مستواه السياسي–الدبلوماسي، ووصل تدريجيا إلى المجال البحري–الطاقوي، حيث اعترضت أنقرة على ترتيبات إقليمية اعتبرتها مُقصية لدورها، خاصة تلك التي جمعت بين إسرائيل وقبرص اليونانية واليونان ومصر ضمن أطر تعاون طاقوي وأمني في شرق المتوسط، والتي رأت فيها محاولة لإعادة هندسة التوازنات الإقليمية بما يحدّ من نفوذها الجيوسياسي، وفي المقابل استفادت إسرائيل من هذه الترتيبات في تعزيز موقعها كفاعل طاقوي صاعد، وتوظيف موارد الغاز الطبيعي كأداة ضمن سياستها الخارجية، بما يخدم بناء شراكات إستراتيجية ذات بعد أمني واقتصادي في آن واحد، كما يتقاطع هذا البُعد الطاقوي مع إشكاليات السيادة في الإقليم، حيث يبرز الجدل حول الحدود البحرية وتداخل بعض المناطق الاقتصادية بما يفتح المجال أمام قراءات سياسية متباينة لملكية الموارد وتوزيعها[1].

[1] Ofra Bengio **the turkish –lsraeli Reltionship : changing Ties of middle eastern outsiders** (new york :palgrave macmillan 2004pp 145 :170

ويعكس هذا السياق تحول شرق المتوسط إلى فضاء تنافسي متعدد الأبعاد، تتداخل فيه اعتبارات الطاقة بالقانون البحري والتحالفات الأمنية، ما أسهم في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، وفي الوقت نفسه إعادة تعريف موقع تركيا في علاقتها بالكيان الإسرائيلي من شريك إستراتيجي سابق إلى طرف في اصطفافات متغيرة تحكمها حسابات الطاقة والأمن الإقليمي.

– مصر: من "السلام البارد" إلى التنسيق الأمني وإدارة قطاع غزة

شكلت مصر الركن الأساسي في المنظومة الأمنية والإقليمية لإسرائيل منذ توقيع معاهدة السلام (كامب ديفيد) عام 1979، حيث أخرجت أكبر قوة عسكرية عربية من أطر الصراع المباشر، مما أتاح لإسرائيل تركيز قدراتها العسكرية ونشر قواتها على جبهات أخرى. وظلت العلاقة بين الطرفين طوال عقد التسعينيات وحتى منتصف العقد الأول من الألفية تقع ضمن مفهوم "**السلام البارد**" (*Cold Peace*)؛ حيث تحسّبت إسرائيل باستمرار للقدرات العسكرية التقليدية للجيش المصري وحافظت على تفوقها النوعي تجاهه، مع الاقتصار على حد أدنى من العلاقات الدبلوماسية والتجارية الرسمية (مثل اتفاقية الكويز QIZ عام 2004 وتصدير الغاز المصري لإسرائيل عام 2005)، وسط رفض شعبي ومؤسسي مصري واسع للتطبيع غير أن هذه المجموعة شهدت تحولاً إستراتيجياً نوعياً في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005، وما تلاه من سيطرة حركة حماس على القطاع صيف عام 2007؛ إذ انتقلت العلاقة من مجرد إدارة "سلام بارد" إلى **تنسيق أمني ووظيفي وثيق** فرضته التحولات على الحدود الجنوبية لإسرائيل. فقد أصبحت القشرة الحدودية وشبه جزيرة سيناء مسرحاً حيوياً للتحديات المشتركة، لا سيما مع تصاعد ظاهرة شبكات التهريب عبر الأنفاق، وتعاظم خطر الجماعات المسلحة والسلفية الجهادية في سيناء.[1]

وعلى المستوى الواقعي والتكتيكي، تجسد هذا التحول في اتجاهين متوازيين قبل عام 2011:

[1] حسن البراري، **التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ**، مجلة باب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مجلد 4، العدد 16، 2022، ص، 63، 88.

•**أولاً: التعديل الوظيفي لبروتوكول المعبر والمحور الحدودي:** أدى توقيع "بروتوكول فيلادلفيا" عام 2005 إلى السماح بنشر قوات حرس حدود مصرية بأسلحة خفيفة ومتوسطة على طول الشريط الحدودي مع غزة، وهو ما مثّل استثناءً وتعديلاً عملياً للملاحق الأمنية لمعاهدة كامب ديفيد التي فرضت قيوداً صارمة على التواجد العسكري المصري في المنطقة (ج). وعلى الرغم من تحفظات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الابتدائية، إلا أنها أدركت أن الشراكة مع النظام المصري في فرض الحصار المشدد على قطاع غزة بعد 2007 تمثل مصلحة إستراتيجية مشتركة لإضعاف حكم حماس ومنع تمدد نفوذها السياسي والعسكري[1]

•**ثانياً: احتكار مصر لدور الوسيط الإقليمي الفرد:** وظفت إسرائيل حاجة القاهرة للحفاظ على دورها الإقليمي والمركزية السياسية في المنطقة عبر تسليمها ملف الوساطة الحصري في التهدئات الميدانية بين سلطات الاحتلال والفصائل الفلسطينية في غزة، فضلاً عن ملف تبادل الأسرى (صفقة شاليط التي تبلورت مساراتها في تلك الفترة). وقد مكّن هذا الدور إسرائيل من استخدام مصر كـ "كاسياج أمني" يمنع انفجار القطاع كلياً، مع تحييد السلطة المصرية عن لعب أي دور سياسي ضاغط لصالح حل الدائم للقضية الفلسطينية[2]

وعلى الرغم من هذا التنسيق الوثيق في العقد الأخير من حكم الرئيس حسني مبارك، ظلت الحسابات الإسرائيلية تنظر بقلق مكتوم إلى الاستقرار الداخلي في مصر؛ حيث أدركت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن الاعتماد على نطاق ضيق من قيادات النظام المصري لتأمين المصالح الإستراتيجية يحمل مخاطر عالية في حال حدوث أي هزة سياسية داخلية. وهو ما تحقق بالفعل مع اندلاع ثورة 25 يناير 2011، والتي أعادت للذاكرة الإستراتيجية الإسرائيلية سيناريو "انهيار الجدار الجغرافي العازل" على الجبهة الجنوبية، وأجبرت إسرائيل على إعادة هيكلة عقيدتها الانتشارية وتخصيص ميزانيات ضخمة لبناء الجدار العازل على الحدود المصرية–الإسرائيلية (*مشروع ساعة الرمل*.

---

[1] هشام سليم عبد الله المغاري، **الأبعاد الأمنية والسياسية لعلاقة مصر مع قطاع غزة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 26، العدد 101، 2022، ص60.

[2] عماد جاد، العلاقات المصرية الإسرائيلية، **من السلام البارد إلى الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، مجلد 35، العدد 138، 1999، ص ص، 83، 85.

المطلب الثاني: إعادة تشكل الأطر التحالفات الإقليمية والدولية.

.التعاون الاستراتيجية مع تركيا وتراجعها:شهدت البيئة الدولية خلال الفترة التي تتراوح بين عامي 2011 و2022 تحولات عميقة أعادت تشكيل طبيعة التحالفات بين الدول وذلك نتيجة التغيرات التي طرأت على ميزان القوى العالمي وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى وكذلك وظهور تهديدات أمنية جديدة تجاوزت الإطار العسكري التقليدي.والذي وقد انعكست هذه التحولات على مختلف السياسات الخارجية للدول، بما فيها السياسة الخارجية الإسرائيلية التي وجدت نفسها أمام بيئة دولية أكثر تعقيدًا وتداخلًا الأمر الذي فرض عليها إعادة تقييم أولوياتها الاستراتيجية وآليات بناء علاقاتها مع الفاعلين الدوليين.كما في هذه المرحلة لم تعد التحالفات تقوم على الاصطفافات الأيديولوجية أو الانقسامات التقليدية كما كان الحال خلال الحرب الباردة، بل أصبحت ترتبط بدرجة كبيرة بالمصالح الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية، وبالقدرة على مواجهة التحديات المشتركة التي فرضها النظام الدولي الجديد.ومن أبرز التحولات التي ميزت هذه المرحلة استمرار التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة كمامع تطوره ليشمل مجالات جديدة تتجاوز التعاون العسكري التقليدي. فقد حافظة الولايات المتحدة على التزامها بضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديم المساعدات العسكرية وأكيد وتطوير برامج الدفاع الصاروخي المشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز التعاون في مجالات الأمن السيبراني والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة. كما عملت الإدارة الأمريكية المتعاقبة على توفير غطاء سياسي ودبلوماسي لإسرائيل داخل المؤسسات الدولية مما جعل الأمر الذي منحها مساحة أوسع للتحرك في العديد من القضايا الإقليمية والدولية. وقد مثل هذا التحالف عنصرًا أساسيًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية ليس فقط بسبب الدعم العسكري، وإنما أيضًا لما يوفره من ضمانات استراتيجية تمكن إسرائيل من المحافظة على تفوقها النوعي في مواجهة مختلف التحديات الأمنية[1].

[1] تمارا كاظم مناتي الأسدي، وسعد عبيد علوان، **تحولات النظام العالمي بعد جائحة كورنا** التحولات السياسية أنموذجا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 31، 2023، ص، ص 193، 216.

وفي الوقت نفسه، شهد النظام الدولي تغيرات فرضتها على إسرائيل اتباع سياسة أكثر مرونة في إدارة علاقاتها الخارجية. فقد أدى الصعود المتسارع للصين باعتبارها قوة اقتصادية وتكنولوجية عالمية، إلى توسيع مجالات التعاون من الجانبين خاصة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والاستثمار والبنية التحتية والبحث العلمي. ورغم أن إسرائيل حرصت على الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها العلاقات مع الصين فإنها سعت إلى تحقيق توازن دقيق بين هذه العلاقات وبين التزاماتها الاستراتيجية تجاه الولايات المتحدة الأمر التي أبدت تحفظات متزايدة بشأن تنامي الحضور الصيني في القطاعات الحيوية داخل إسرائيل. ويعكس هذا التوجه إدراك صانع القرار الإسرائيلي لأهمية تنويع الشراكات الدولية دون الإضرار بأسس التحالف التقليدي مع واشنطن.كما فرضت عودة روسيا إلى الساحة الدولية، خاصة بعد تدخلها العسكري في الأزمة السورية سنة 2015تحديات جديدة أمام السياسة الخارجية الإسرائيلية. فقد أصبحت روسيا لاعبًا رئيسيًا في البيئة الأمنية المحيطة بإسرائيلوهو ما دفع الأخيرة إلى تبني سياسة تقوم على الحفاظ على قنوات اتصال دائمة مع موسكو، وتطوير آليات للتنسيق العسكري والأمني، بما يضمن تجنب الاحتكاك المباشر بين قوات الطرفين داخل الأراضي السورية. وقد سمح هذا التنسيق لإسرائيل بمواصلة تسير عملياتها العسكرية ضد ما تعتبره تهديدات لأمنها، دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوات الروسية المنتشرة في المنطقة. ويبرز هذا المثال قدرة السياسة الخارجية الإسرائيلية على التكيف مع التحولات الدولية من خلال الجمع بين التحالف التقليدي مع الولايات المتحدة، والحفاظ في الوقت نفسه على علاقات عملية مع قوى دولية أخرى تمتلك نفوذًا مباشرًا في محيطها الإقليمي.وإلى جانب ذلك، أدت التحولات الدولية إلى بروز مجالات جديدة للتنافس بين الدول، تمثلت في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والطاقة، وهي مجالات أدركت[1] إسرائيل أهميتها مبكرًا، فسعت إلى توظيفها كأدوات لتعزيز مكانتها الدولية. فقد أصبحت الصناعات التكنولوجية والعسكرية الإسرائيلية عنصرًا مهمًا في بناء شراكات مع عدد كبير من الدول، حيث لم تعد العلاقات الخارجية تقتصر على التعاون السياسي أو العسكري، وإنما امتدت إلى مجالات الابتكار والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا. وقد أسهم ذلك في تعزيز مكانة إسرائيل

[1] كلاع شريفة، **نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلك ؟**،مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص154.

باعتبارها شريكًا يمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة، وهو ما منح سياستها الخارجية بعدًا جديدًا يقوم على توظيف القوة التكنولوجية إلى جانب القوة العسكرية.

كما تأثرت التحالفات الدولية بالأزمات العالمية التي شهدتها هذه المرحلة سواء الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 أو الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022 إذ دفعت هذه التطورات العديد من الدول إلى إعادة النظر والتوجيه في أولوياتها الاستراتيجية وشبكات تحالفها. وفي هذا السياق، اتبعت إسرائيل سياسة اتسمت بالحذر والمرونة، إذ حرصت على الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية، مع تجنب اتخاذ مواقف قد تؤدي إلى الإضرار بالتنسيق القائم مع روسيا في الساحة السورية. ويعكس هذا السلوك الدبلوماسي توجهًا براغماتيًا يقوم على إدارة التوازنات الدولية بما يخدم المصالح الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية.وتشير هذه التطورات مجتمعة إلى أن التحولات في التحالفات الدولية خلال الفترة (2011–2022) لم تؤد إلى تغيير ثوابت السياسة الخارجية الإسرائيلية، بقدر ما دفعتها إلى تطوير أدواتها وأساليبها في التعامل مع البيئة الدولية المتغيرة. فقد اعتمدت إسرائيل على سياسة تنويع العلاقات الدولية، والاستفادة من التنافس بين القوى الكبرى، مع الحفاظ على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة باعتباره[1] الضامن الرئيسي لاستمرار تفوقها العسكري. ومن ثم، أصبحت التحالفات الدولية أحد أهم المرتكزات التي استندت إليها السياسة الخارجية الإسرائيلية في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، ودعم استراتيجيتها الرامية إلى المحافظة على التفوق العسكري خلال الفترة محل الدراسة.مثّلت العلاقة مع تركيا نموذجًا لافتًا لتحول التحالفات الإقليمية الإسرائيلية قبل 2011، إذ نسجت الدولتان منذ اتفاقية التعاون العسكري عام 1996 شراكة استراتيجية شملت تدريبات جوية مشتركة (نسر الأناضول) وصفقات تسليح وتبادلًا استخباراتيًا واسعًا، شكّلت خلالها تركيا حليفًا إقليميًا غير عربي يوازن العزلة الإسرائيلية في محيطها. غير أن هذه العلاقة شهدت تدهورًا تدريجيًا مع صعود حزب العدالة والتنمية وتبنيه خطابًا أكثر انتقادًا للسياسات الإسرائيلية تجاه

[1] تمارا كاظم مناتي الأسدي وسعد عبيد علون، **نفس المرجع السابق**، ص 33.

الفلسطينيين، قبل أن تبلغ ذروة التوتر مع حادثة أسطول الحرية (سفينة مافي مرمرة) في مايو 2010، التي أدت إلى تجميد شبه كامل للعلاقات العسكرية بين الطرفين عشية الفترة المدروسة

.2/العلاقات غير المعلنة مع دول الخليج

سبقت اتفاقيات التطبيع الرسمية لعام 2020 عقودٌ من العلاقات غير المعلنة بين إسرائيل وعدد من دول الخليج، قامت أساسًا على تقاطع المصالح الاستخباراتية في مواجهة التهديد الإيراني المشترك وكما تساهم وتبادل معلومات أمنية بصورة غير مباشرة عبر قنوات ثالثة أحيانًا إلى جانب علاقات تجارية وتقنية محدودة النطاق ظلت بعيدة عن الإعلان الرسمي حفاظًا على الحساسية الشعبية والدينية المرتبطة بالقضية الفلسطينية وكما وقد شكّلت هذه العلاقات الصامتة، رغم محدوديتها الشكلية، أساسًا تراكميًا مهّد لاحقًا لمسار التطبيع العلني في العقد التالي.[1]

.3/عميق العلاقة مع الهند بعد1992

شكّل إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين إسرائيل والهند عام 1992 نقطة تحول في مكانة إسرائيلي داخل آسيا، حيث تطورت هذه العلاقة تدريجيًا لتشمل تعاونًا في مجالات التسليح والزراعة والتكنولوجيا، مستفيدة من تقارب المصالح الاستراتيجية بين البلدين في مواجهة تهديدات مشتركة ذات طابع «إرهابي» بحسب توصيف الطرفين، بما أسس الأساس لعلاقة استراتيجية توسعت بشكل كبير لاحقًا بعد 2011.[2]

.4/التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي

ظل التحالف مع الولايات المتحدة الركيزة الثابتة للسياسة الخارجية الإسرائيلية طوال هذه المرحلة، مدعومًا بمذكرات تفاهم دورية لتحديد حجم المساعدات العسكرية السنوية وضمان الحفاظ على «هامش التفوق النوعي»

[1] مكرم المسعدي، **المعلن والمخفي في إتفاق أبراهام**، الجزيرنت، تم نشره يوم 8أكتوبر 2020، تم الإطلاع عليه يوم 15 ديسمبر 2025.
[2] الفطافطة محمود، **العلاقة الهندية الأسرائيلية**، عمان الأردن، المنهل للنشر الإلكتروني 2019، ص، ص 200،255،

الإسرائيلي (QME) في مواجهة أي طرف إقليمي آخر بموجب التزام تشريعي أمريكي. في المقابل، تطورت علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي عبر اتفاقية الشراكة الموقعة عام 1995 ودخولها حيز التنفيذ عام 2000، والتي أتاحت تعاونًا اقتصاديًا وعلميًا واسعًا، وإن ظلت مشوبة بتوترات دورية مرتبطة بالملف الفلسطيني ووضع المستوطنات

.5/الانفتاح على إفريقيا وآسيا الوسطى

لقد سعت إسرائيل خلال هذه المرحلة إلى تدمير وتوسيع عزلتها الدبلوماسية عبر توسيع علاقاتها مع القارة الإفريقية مستأنفة روابط دبلوماسية كانت قد قُطعت مع العديد من الدول الإفريقية عقب حرب 1973، وذلك عبر بوابة التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب ومحاربة الجماعات المتشددة في منطقة الساحل والقرن الإفريقي، إلى جانب تصدير تقنيات الزراعة والري والأمن السيبراني. كما نسجت علاقات متنامية مع جمهوريات آسيا الوسطى ذات الغالبية المسلمة (أذربيجان بشكل خاص) التي شكّلت شريكًا استراتيجيًا مهمًا في مجالي الطاقة والاستخبارات، نظرًا لموقعها الجغرافي الحدودي مع إيران.وقد شكّلت هذه التحركات، وإن بدت هامشية مقارنة بالتحالف الأمريكي أو العلاقة مع أوروبا، امتدادًا لمنطق تنويع الشراكات الدولية الذي ميّز السياسة الخارجية الإسرائيلية قبيل 2011، بهدف تعزيز الشرعية الدولية للدولة وتوسيع هامش المناورة الدبلوماسية في المحافل متعددة الأطراف، تمهيدًا للمرحلة اللاحقة التي شهدت تسارعًا أكبر في هذا المسار بعد 2011.[1]

المطلب الثالث: تداعيات جمود عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي.

1 – من فشل كامب ديفيد وانتفاضة الاقصى إلى بناء الجدار

كان يُفترض مع نهاية التسعينيات أن تفضي اتفاقيات أوسلو (1993–1995) إلى تسوية نهائية خلال فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، غير أن هذا الإطار الزمني نفسه كشف منذ البداية عن خلل بنيوي في

[1] ، فهد ياسين، **التغلغل الإسرائيلي في شرق إفريقيا أهدافه ومخاطره**، مركز الجزيرة لدراسات ،2أغسطس 2026، تم الإطلاع عليه يوم 6 أكتوبر 2025.

مقاربة الصراع، إذ جرى التعامل معه بكونه إشكالية إدارية–أمنية قابلة للمعالجة عبر ترتيبات[1] تدريجية مرحلية، بدل اعتباره قضية تحرر وطني ترتبط بتفكيك بنية استعمارية ممتدة، وقد جاء تعثر قمة كامب ديفيد في صيف عام 2000، ثم اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام ذاته، ليعيدا إبراز حدود نموذج السلام مقابل الأمن، الذي سعى الكيان الصهيوني إلى ترسيخه كإطار حاكم للعملية التفاوضية، وهو نموذج يقوم على استبدال الحقوق السياسية الفلسطينية بترتيبات أمنية طويلة المدى، بما يكرّس إدارة الاحتلال واستمراريته بدل إنهائه.[2]

وموازاة لهذا السياق، عادت حكومتا إيهود باراك ثم أريئيل شارون إلى تبنّي نهج عسكري مباشر تمثل في إعادة احتلال معظم مدن الضفة الغربية خلال عملية "السور الواقي" عام 2002، وهو ما مثّل عمليًا تفكيكًا لمنطق التقسيم المرحلي لمناطق الحكم الذاتي وإعادة فرض السيطرة العسكرية المباشرة على الأرض، بالتوازي مع ذلك، شرعت إسرائيل في بناء الجدار الفاصل داخل أراضي الضفة الغربية بعيدا عن خط 1967، الأمر الذي حوّل المشروع من إجراء أمني معلن إلى أداة جغرافية لإعادة تشكيل المجال المكاني الفلسطيني وفرض وقائع ميدانية جديدة، وقد اعتبر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية هذا المسار تكريسا لواقع ضم زاحف لأجزاء واسعة من الضفة الغربية، وانتهاكا مباشرا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[3].

وفي المقابل، بقيت السلطة الفلسطينية مقيدة بإطار اتفاقيات أوسلو ليس فقط سياسيا، وحتى اقتصاديا وأمنيا، حيث جرى إدماجها وظيفيًا داخل بنية السيطرة القائمة، وتُظهر دراسات اقتصادية نقدية أن "نظام أوسلو" أعاد إنتاج الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصادا تابعا، يعتمد على تحويلات المقاصة، وسوق العمل داخل إسرائيل، والمساعدات الخارجية، دون امتلاك سيادة فعلية على الحدود أو الموارد الطبيعية أو السياسات التجارية.

---

[1] Kirsten E.Schulze **.camp David and the Al-Apsa lntifada : An Assessment of the state of the lsraeli palestinian Peace process July –December 2000** ‘Studies in conflict and terrorism 24.no.3.2001pp :215. 23

[2] نايف حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن، المجلّدان 10–99**، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998)، ص 126.

[3] أُنظر: Sara Roy, **The Gaza Strip: The Political Economy of De-development** (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2016),PP 91–117؛

ونتيجة لذلك انحصر دور السلطة في إدارة مدنية وأمنية محدودة ضمن جيوب جغرافية متفرقة، في حين احتفظ الاحتلال بمفاتيح التحكم البنيوي في المجال الاقتصادي والحيز المكاني، بما يعزز تبعية الهيكل الاقتصادي الفلسطيني واستمرارية السيطرة الإسرائيلية غير المباشرة.[1]

2 – انتخابات 2006، حصار غزة، وتكريس الانقسام

شكّل فوز حركة حماس فوزا واسعا في الانتخابات التشريعية بتاريخ 25 يناير/كانون الثاني 2006، بحصولها على 74 مقعدًا من أصل 132 وفقا لتقارير برلمانية بريطانية، لحظة انعطاف مركزية في المسار السياسي الفلسطيني؛ لأنّه تعبير عن تحول في البنية التمثيلية والإرادة الانتخابية، واختبار مباشر لحدود الخطاب الدولي حول الديمقراطية في سياق استعماري[2]، فقد أفضى هذا التحول إلى إعادة تموضع فاعلين دوليين رئيسيين، حيث جرى التعامل مع النتائج عبر فرض حصار مالي وسياسي على الحكومة المنتخبة، بما عكس طابعًا انتقائيًا في مقاربة المخرجات الديمقراطية، إذ بدا أن قبول نتائج الانتخابات يظل مشروطًا بمدى توافقها مع التوجهات السياسية المسبقة، وفي هذا السياق، تم تعليق تحويل أموال المقاصة ووقف جزء واسع من المساعدات المباشرة، مع ربط أيّ انفراج في الوضع المالي والسياسي بقبول حماس بشروط الرباعية الدولية، المتمثلة في الاعتراف بإسرائيل، ونبذ المقاومة المسلحة، والالتزام بالاتفاقات السابقة، وهي شروط أعادت ضبط سقف الفعل السياسي الفلسطيني ضمن الإطار الذي رسمته اتفاقيات أوسلو دون إتاحة إمكانية إعادة التفاوض على بنيته الأساسية أو موازين القوة التي تحكمه[3].

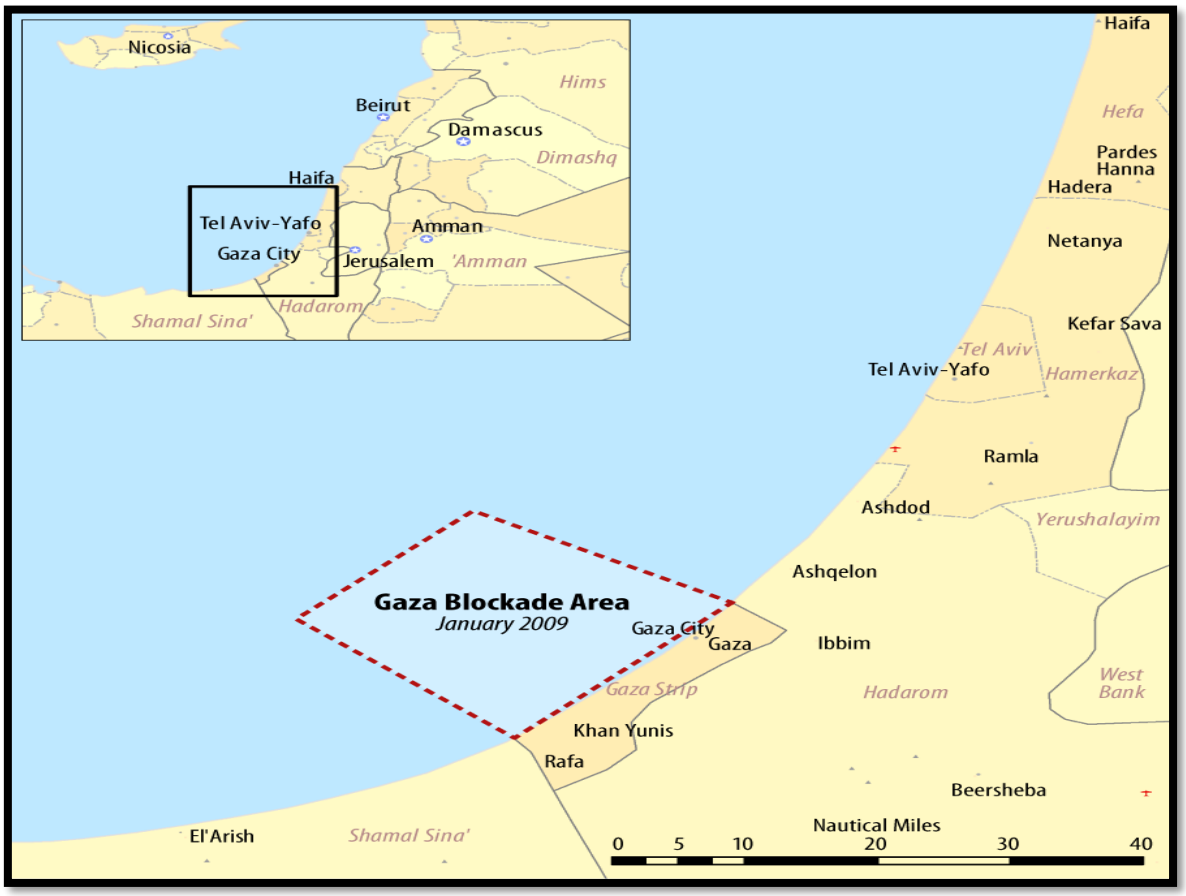
ومع تصاعد التوترات الداخلية والصدامات بين حركتَي فتح وحماس، انتهى الأمر بسيطرة الأخيرة على قطاع غزة، ما شكّل نقطة تحول جديدة أعقبتها إجراءات إسرائيلية أكثر تشددا تمثلت في فرض حصار شامل ومكثف على القطاع، بالتنسيق مع أطراف إقليمية، وتحويله إلى فضاء محاصر بريا وبحريا وجويا، وقد اعتبرت العديد من التقارير البحثية الفلسطينية والدولية هذا الوضع شكلًا من أشكال العقاب الجماعي المخالف لمبادئ

[1] Leila Farsakh, **Palestinian Labour Migration** to Israel (London: Routledge, 2005),P P 133–149 **.**

[2] حواتمة، نايف، **مرجع سابق**، ص 126

[3] House of commons lnternational **Development committee .Development Assistance and the occupied Palestinian Territories.**fourth Report of session 2006-07:HC114-l: London: the stationery office .2007; Pare .1-5**.**

القانون الدولي الإنساني، كما جرى توصيفه بوصفه امتدادًا لبنية سياسات تهدف إلى تطويق القطاع وإخضاعه لشروط سياسية وأمنية صارمة، وضمن هذا الإطار، لم يكن الحصار إجراءً منفصلا عن مسار التسوية، بقدر ما شكل جزءًا من منظومة أوسع تقوم على منطق السلام المشروط، حيث أُعيد إنتاج معادلة ردعية مفادها أن خيار المقاومة يُقابل بالعزل والتجويع والحصار، في حين أن خيار الامتثال لمنطق أوسلو لا يفضي إلا إلى إدارة محدودة للحياة اليومية تحت الاحتلال دون تحقيق سيادة سياسية أو اقتصادية فعلية[1].



الخريطة رقم (3): الحصار الشامل على قطاع غزة بوصفه أداة ردع وسيطرة استعماري

[1] المركز لفلسطيني لحقوق الإنسان،"**تقرير حول سياسة الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية وأثرها على حياة السكان المدنيين في قطاع غزة**، من 16يوليو إلى 30سبتمبر 2007 تم الإطلاع عليه يوم 12نوفمبر 2025، صفحة التقرير في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

إعداد الباحثة بالاعتماد على:

– United Nations OCHA، Gaza Blockade and Humanitarian Impact.

– Amnesty International & Human Rights Watch Reports on Gaza Blockade.

– Palestinian Centre for Human Rights (PCHR)

تُبرز الخريطة البنية الجغرافية–الأمنية للحصار المفروض على قطاع غزة منذ سيطرة حركة حماس عليه، من خلال منظومة إغلاق متكاملة تشمل إغلاق المنافذ البرية، وفرض حصار بحري مشدد، وإخضاع المجال الجوي لسيطرة الكيان الصهيوني، إلى جانب تقييد حركة الأفراد والبضائع عبر المعابر المرتبطة بالحدود المصرية، ووفق هذا الترتيب يتحول قطاع غزة إلى فضاء شبه مغلق يخضع لإدارة أمنية صارمة، بما يجعله عمليًا منطقة محاصرة تُدار فيها تفاصيل الحياة اليومية للسكان ضمن قيود قسرية مفروضة من خارجها، كما تكشف الخريطة أن الحصار لا يمكن اختزاله في كونه إجراء أمنيا ظرفيا؛ لأنّه يمثل سياسة بنيوية متصلة بمنطق السلام المشروط بالخضوع، حيث يُعاد توظيف أدوات العزل والتجويع الجماعي كآليات ضغط وردع تستهدف سلوك المقاومة، مقابل السماح بحد أدنى من شروط البقاء الإنساني دون أي مضمون سيادي فعلي، وبهذا المعنى يتجسد الحصار كامتداد مباشر لبنية السيطرة الاستعمارية الاستيطانية، وكأداة سياسية–أمنية تتعارض مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تلك المتعلقة بحظر العقاب الجماعي للمدنيين[1].

3 – مؤتمر أنابوليس، الاستيطان، والحروب كبديل عن التفاوض

حاولت إدارة جورج بوش الابن إعادة إطلاق مسار التسوية عبر عقد **مؤتمر أنابوليس** في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، والذي جمع بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني، إلى جانب عدد كبير من الدول الإقليمية

[1] سهام محمد محمود عبد الله، **حصار غزة: دراسة في إطار القانون الدولي الإنساني**، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 72، 2020، ص، 257، 316.

والدولية، وأعلن عن هدف التوصل إلى اتفاق نهائي قبل نهاية عام 2008،[1] غير أنّ هذا المسار ظل محكومًا بتناقض بنيوي واضح، إذ جرت المفاوضات على المستوى السياسي والدبلوماسي في الوقت الذي كانت فيه الوقائع الميدانية تتجه نحو مزيد من إعادة تشكيل الجغرافيا والسيطرة، بما أدى عمليا إلى إغلاق أيّ أفق فعلي لتسوية عادلة، نتيجة استمرار توسع الاستيطان وتفاقم الاختلال في ميزان القوة على الأرض، وهو ما جعل العملية التفاوضية أقرب إلى إدارة شكلية للصراع منها إلى مسار يؤدي إلى حل نهائي.[2]

4 – معنى الجمود: تثبيت التفوق العسكري كبديل عن التسوية

ما بين 2000 و2011 ترسّخ تصور عام مفاده أنّ المسار التفاوضي يدخل في حالة تآكل تدريجي، بالتوازي مع تراجع فاعلية المبادرات السياسية العربية والدولية في التأثير على مجريات الصراع، في مقابل تصاعد وتيرة التوسع الاستيطاني، وتعاظم بنية الجدار الفاصل، وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة، وفي هذا الإطار تحوّل التفوق العسكري الإسرائيلي من كونه أداة مساندة للعملية السياسية كما كان يُقدَّم في مرحلة أوسلو الأولى، إلى بديل فعلي عن التسوية، يقوم على إدارة الصراع ضمن مستويات منخفضة من التصعيد، مستندا إلى توظيف القوة والتكنولوجيا وإعادة تشكيل المجال الجغرافي والسياسي بما يخدم استدامة الوضع القائم،ولا يمكن تفسير هذا الجمود بوصفه مجرد نتيجة لتعنت متبادل بين الأطراف، كما تفترض بعض المقاربات التوفيقية، وإنما بكونه انعكاسا لميزان قوى ذي طبيعة استعمارية، يتيح للكيان الصهيوني، مدعوما بتفوقه العسكري وببنيته التحالفية الغربية، هامشا واسعا لرفض الالتزام بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالانسحاب وحق العودة وتقرير المصير، مع مواصلة إنتاج وقائع ميدانية تُرسّخ الأمر الواقع على الأرض، وفي المقابل ظلت الأطر الإقليمية والدولية، سواء الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي أو حتى منظومة الأمم

[1] التفاهم المشترك بشأن المفاوضات، **مؤتمر أنابوليس 27، نوفمبر 2007، بوابة الأمم المتحدة لقضية فلسطين**، تم الإطلاع عليه يوم 7سبتمبر 2025،

[2] محمد مورو، **الأكاذيب الأميركية الكبرى**، (بيروت: جمعية جزيرة الورد الأدبية، الطبعة الأولى، 2007)، ص 76.

المتحدة، محصورة إلى حد كبير في مستوى الإدانة السياسية والخطاب المعياري، دون امتلاك أدوات ضغط كفيلة بكبح التمدد الاستيطاني أو تحويل المواقف المعلنة إلى آليات إلزام فعّالة.[1]

وفي ضوء هذه العناصر مجتمعة، يتبين أنّ ملامح التحول قبل عام 2011 لم تكن مجرد تبدلات ظرفية في علاقات الكيان الصهيوني مع بعض الأطراف الإقليمية، إذ كانت تعبيرا عن إعادة تشكل أعمق في البيئة الإستراتيجية المحيطة بالمشروع الصهيوني، فقد شهدت هذه المرحلة تراجعا في بعض مسارات الشراكة الإقليمية، ولا سيما مع تركيا، بالتوازي مع تصاعد مستويات التحدي القانوني والأخلاقي على صعيد المنظمات الدولية، في مقابل استمرار تموضع الكيان ضمن شبكة من العلاقات الرسمية مع عدد من الدول العربية، إلى جانب دعم غربي ثابت أسهم في توفير مظلة سياسية وأمنية داعمة، وهذا التوازن غير المتكافئ أتاح للكيان الصهيوني مواصلة الاعتماد على التفوق العسكري بكونه ركيزة مركزية في إدارة الصراع إلى جانب ترسيخ آليات الاستعمار الاستيطاني كخيار إستراتيجي طويل المدى، مع تقليص أفق التسوية السياسية العادلة والنهائية مع الشعب الفلسطيني، أو إبقائها ضمن حدود خطابية لا تنعكس بصورة ملموسة على الوقائع الميدانية[2].

[1] محمد مورو، **مرجع سابق**، ص76.

[2] Joel Peters '**lsrael's foreign Relations : An overview .in Routledge Handbook on lsrael's foreign Relations ed joel Peters and Rob Geist Pinfold** (Abingdon oxon :New YORK :Routledge 2024.pp1-20.

خلاصة الفصل:

بيّن هذا الفصل أنّ السياسة الخارجية الإسرائيلية قبل عام 2011 تشكّلت ضمن إطار مشروع استيطاني–استعماري جعل من التفوق العسكري ركيزة مركزية للفعل الخارجي وأداة حاسمة لضمان البقاء وفرض الوقائع على الأرض، وقد ارتكزت هذه السياسة على منطق إدارة الصراع بدل تسويته، مع توظيف منظومة واسعة من التحالفات الدولية، وفي مقدمتها الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، بهدف توفير الغطاء السياسي والدعم التكنولوجي والعسكري اللازمين لاستدامة هذا التفوق، كما اعتمدت على أدوات الردع والعمليات العسكرية في تقييد خيارات الخصوم وإعادة تشكيل البيئة الإقليمية بما يتوافق مع متطلبات الأمن الإسرائيلي، وفي هذا السياق أظهر التحليل أنّ الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية، مثل: الأمن والاعتراف والاندماج الإقليمي، لم تكن منفصلة عن بنية الهيمنة، وإنما ظلت مشروطة بمنطق توسّع السيطرة على الأرض وتعميق الوقائع الاستيطانية، وهو ما جعل مرحلة ما قبل 2011 مرحلة تأسيسية أرست الأطر المفاهيمية والعملية التي ستستمر في المراحل اللاحقة، مع الحفاظ على جوهر الصراع؛ لكونه صراعا ذا طبيعة استعمارية لم يتم تجاوزه أو حسمه عبر مسارات التسوية السياسية.

الفصل الثالث:

التحولات الدولية والإقليمية (2011–2022) وتأثيرها على البيئة الاستراتيجية لإسرائيل

تمهيد:

لقي النظام الدولي والإقليمي خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022 تحولات عميقة أعادت تشكيل بنية القوة وأنماط الفعل السياسي وطبيعة التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط، فقد تزامن اندلاع موجة الربيع العربي مع تفكك أو اهتزاز بنى الدولة في عدد من الدول العربية، وصعود فاعلين مسلحين من خارج إطار الدولة، إلى جانب تزايد تدخل القوى الإقليمية والدولية في إعادة رسم توازنات المنطقة، سواء عبر التدخل العسكري المباشر أو عبر الحروب بالوكالة، وفي ظل هذا السياق شديد السيولة، لم تكن إسرائيل بمعزل عن هذه التحولات؛ إذ وجدت نفسها أمام بيئة استراتيجية أكثر تعقيدا وعدم استقرار، اتسمت بتآكل أنماط الردع التقليدي، وتعدد مصادر التهديد، وتحول طبيعة الصراع نحو أشكال هجينة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والأمنية والتكنولوجية.

وعلى المستوى الدولي، اتسمت المرحلة بتراجع نسبي للهيمنة الأمريكية الأحادية وبروز ملامح نظام دولي أكثر ميلا إلى التعددية القطبية، مع صعود أدوار قوى كبرى، مثل: روسيا والصين، وتزايد حدة التنافس الجيوسياسي على مناطق النفوذ، وفي مقدمتها الشرق الأوسط، وقد انعكس هذا التحول على طبيعة الدعم الدولي لإسرائيل، وعلى إدارة علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، في ظل إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية، والانتقال من التدخل العسكري المباشر إلى إدارة الأزمات عن بُعد، مع التركيز على احتواء التهديدات الإقليمية بدل الانخراط في حروب واسعة النطاق.

أمّا على الصعيد الإقليمي، فقد أفرزت التحولات السياسية والأمنية واقعا جديدا تمثل في انهيار أو إضعاف عدد من الأنظمة العربية المركزية، مثل: سوريا وليبيا واليمن، وما نتج عنه من فراغات أمنية استغلتها تنظيمات مسلحة غير دولتيّة، بالتوازي مع توسع النفوذ الإيراني في المشرق العربي، واشتداد التنافس بين محاور إقليمية متقابلة. وقد أسهم هذا الوضع في خلق بيئة أمنية مركبة لإسرائيل، تتداخل فيها التهديدات التقليدية مع أنماط جديدة من التهديدات غير المتماثلة، مثل: الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية، بما فرض عليها إعادة تقييم مستمرة لعقيدتها الأمنية وإستراتيجية تفوقها العسكري.

وتأسيسا على ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تحليل أثر التحولات الدولية والإقليمية بين 2011 و2022 على إسرائيل، من حيث إدراكها للتهديدات، وصياغة سياساتها الأمنية والخارجية، وتكييفها لإستراتيجية التفوق العسكري باعتبارها ركيزة أساسية لضمان بقائها وتعزيز موقعها في بيئة شديدة التقلب، كما يهدف إلى إبراز كيفية توظيف إسرائيل لهذه التحولات ليس فقط لأغراض دفاعية، بل أيضًا لتوسيع هامش حركتها السياسية والعسكرية، مستفيدة من اختلال موازين القوى ومن انشغال البيئة العربية بأزماتها الداخلية، في سياق ديناميات تعزز منطق فرض الوقائع على الأرض ضمن بنية صراع طويلة الأمد.

المبحث الأول: التحولات والإستراتيجية في النظام الدولي بعد 2011 وأثرها على الكيان الصهيوني.

يشكّل العقد 2011–2022 مرحلة انتقالية في بنية القوة داخل النظام الدولي، اتسمت بتراجع نسبي في قدرة الولايات المتحدة على إدارة الشأن الدولي بوصفها قطبًا مهيمنًا منفردًا، وبروز ديناميات صعود لقوى دولية منافسة، بالتوازي مع ازدياد تعقيد بيئة التهديدات واتساع أنماط الصراع غير المتماثل، وفي ظل هذا التحول تحرك الكيان الصهيوني داخل فضاء دولي أكثر اضطرابا وحساسية تجاه العلاقة بين استخدام القوة العسكرية ومشروعية الفعل السياسي، وهو ما عزز لدى دوائر صنع القرار لديه هاجس الحفاظ على التفوق العسكري النوعي، مع إعادة تكييف السياسة الخارجية بما ينسجم مع تحولات ميزان القوى العالمي، في سياق استمرار واقع الاستعمار الاستيطاني والاحتلال، وما يرتبط به من أشكال مقاومة وتوترات متواصلة في البيئة الإقليمية المحيطة[1].

المطلب الأول: تغيرات النفوذ الأمريكي وإنعكاساتها الأمنية على الكيان المحتل.

لا يحيل مفهوم التراجع النسبي للدور الأمريكي إلى انهيار مفاجئ أو تفكك بنيوي في قوة الولايات المتحدة، بقدر ما يعكس تحولًا تدريجيًا في نمط ممارسة النفوذ الدولي، يتمثل في تقلص هامش الحركة الأحادية وارتفاع الكلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأخلاقية المرتبطة بقيادة النظام الدولي، فمنذ عام 2011، باتت واشنطن تتحرك داخل بيئة إستراتيجية أكثر تعددية في مراكز القوة، حيث تزايدت قدرة فاعلين دوليين رئيسيين على التأثير في مسارات القرار الأمريكي، سواء عبر التعطيل أو الاحتواء أو فرض كلفة مباشرة في ملفات حيوية، مثل: التجارة العالمية، وسلاسل الإمداد، والتكنولوجيا المتقدمة، وإدارة الأزمات الأمنية المركبة، ويشير

[1] عبد القادر رانبي، **التحولات السياسية في الوطن العربي بين العوامل الخارجية والتركيبة المجتمعية بعد 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،.2021 2022.ص,ص 7,'8.

هذا التحول في جوهره إلى انحسار ما يمكن تسميته بمرحلة "الهيمنة المريحة" التي أعقبت الحرب الباردة، والدخول في طور جديد يتسم بتنافس مفتوح على إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي وإعادة توزيع موازين النفوذ[1].

وقد عكست الإستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية لعام 2017 هذا التحول في الوعي المؤسسي داخل الولايات المتحدة، إذ أقرت بوضوح بأن التحدي المركزي للسياسة الأمريكية يتمثل في التعامل مع ما تصفه بالقوى التنقيحية، التي تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتعارض مع المصالح والقيم الأمريكية، من خلال تطوير نماذج حكم بديلة، وتوظيف النمو الاقتصادي لتعزيز القدرات العسكرية، وبناء شبكات نفوذ موازية للنظام الليبرالي الدولي، وقد ورد في هذا السياق تحديدا ذكر الصين وروسيا بوصفهما أبرز الفاعلين الذين يجسدون هذا التحدي البنيوي المتصاعد. [2]

لا يقف الحديث عن التراجع النسبي للدور الأمريكي على كونه توصيفا ظرفيا لتغيرات عابرة، إذ يعكس تحولا أعمق في البنية الإستراتيجية للنظام الدولي، يتمثل في انتقال الولايات المتحدة من موقع القطب المهيمن القادر على فرض إرادته منفردًا، إلى فاعل مركزي داخل بيئة دولية أكثر تعددية وتعقيدا، فقد تقلص هامش الحركة الأحادية لواشنطن وارتفعت كلفة القيادة العالمية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأخلاقيا، في ظل بروز قوى دولية منافسة قادرة على التأثير في القرار الأمريكي وفرض قيود عليه في ملفات التجارة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد وإدارة الأزمات، ويكشف هذا التحول عن نهاية مرحلة الهيمنة المريحة التي أعقبت الحرب الباردة، وبداية مرحلة تنافس مفتوح على إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي، حيث لم تعد الولايات المتحدة تواجه خصومًا هامشيين، بل مراكز قوة تمتلك أدوات متعددة لإنتاج النفوذ والتأثير في مسارات القرار العالمي.

---

[1] نورهان الشيخ، **البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر**، المركز العربي للبحوث والدراسات ،5يناير 2015، تم الإطلاع عليه في يوم 13جوان 2025, https://www.acrseg .org /36504

[2] The White House, **National Security Strategy of the United States of America,** (Washington, DC: The White House, December., 2017), p. 25 **.**

وفي هذا السياق، لم يعد التفوق العسكري قدرة على الحسم السريع في النزاعات التقليدية فقط، وأضحى فرعا من منظومة مركبة تتداخل فيها القوة العسكرية مع الاقتصاد السياسي والتكنولوجيا المتقدمة والفضاء السيبراني والتحكم في المعرفة وسلاسل الابتكار، إلى جانب معارك الشرعية السياسية والأخلاقية، وقد أدى ذلك إلى تراجع فرص الحسم العسكري التقليدي السريع، مقابل تصاعد أهمية أدوات أكثر مرونة مثل التحالفات العابرة للأقاليم، والردع غير المباشر، والحروب بالوكالة، وضمن هذا التحول انتقلت السياسة الأمريكية من منطق القيادة الأحادية إلى منطق إدارة التنافس المعقد، بما ينعكس على حلفائها، وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني، الذي بات مطالبًا بإعادة تكييف سياساته الأمنية والخارجية مع بيئة دولية أقل استقرارًا وأكثر تعددية. وعلى مستوى الشرق الأوسط، تجلى هذا التحول في اعتماد واشنطن على تدخلات انتقائية محدودة وتوظيف الشراكات الإقليمية لتقاسم الأعباء، مع إبقاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ضمن محددات رؤيتها الإستراتيجية بوصفه عاملًا بنيويًا في إنتاج التوترات الإقليمية، بما يعكس إدراكا متزايدا لارتباط الاستقرار الإقليمي باستمرار معضلة الاحتلال. [1]

غير أنّ تراجع قدرة الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي بصورة منفردة لم يفضِ إلى أي تراجع في التزامها البنيوي تجاه حماية الكيان الصهيوني؛ إذ أدى إلى إعادة تشكيل صيغة هذه الحماية وأدواتها، فبدلا من دور الوسيط الراعي لمسارات التسوية الشاملة، الذي سعت واشنطن من خلاله إلى إدارة الصراع العربي–الصهيوني ضمن أطر تفاوضية متعددة الأطراف، برز بعد عام 2011 تحول تدريجي في ترتيب الأولويات، جرى بموجبه الانتقال من تثقيل المسار السياسي إلى تعزيز البُعد العسكري–الأمني بكونه محور الارتكاز الأساسي للدعم الأمريكي، وقد تجسد هذا التحول في تعميق الالتزام بضمان التفوق العسكري النوعي للكيان

[1]The White House, **National Security Strategy of the United States of America, opcit**, p. 49.

الصهيوني، باعتباره أداة مركزية لإدارة التوازنات الإقليمية بما يحقق المصالح الأمريكية مع تقليل الانخراط السياسي المباشر وكلفة التدخل في مسارات التسوية.[1]

لقد أصبح التفوق العسكري الصهيوني يتجاوز كونه مجرد عنصر ضمن منظومة الردع التقليدي ليغدو بديلا وظيفيا عن الشرعية السياسية المفقودة، فالكيان الصهيوني بكونه بنية استعمارية استيطانية، يواجه عجزا بنيويا في إنتاج قبول إقليمي مستدام أو اعتراف أخلاقي راسخ داخل محيطه العربي والإسلامي[2]، وهو ما دفع نحو إعادة توظيف القوة العسكرية كآلية تعويضية عن هذا النقص في الشرعية، ونتيجة لذلك صار التفوق العسكري موجّهًا لردع الخصوم، وأداة لإدارة الصراع في ظل انسداد الأفق التفاوضي واستمرار اختلال ميزان القوى لصالح الاحتلال، بما يسمح بإدامة السيطرة الميدانية دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات سياسية جوهرية، ويجعل من القوة العسكرية ركيزة مركزية لضبط بيئة الصراع بدل تسويته[3].

واستنادا للسياق ذاته، يعكس هذا التحول انتقالا في فلسفة الدعم الأمريكي من منطق إدارة الصراع إلى منطق تحصين الحليف، حيث لم تعد الولايات المتحدة، في ظل انشغالها بتحديات التنافس مع القوى الكبرى، تنظر إلى الصراع الفلسطيني–الصهيوني بكونه أولوية إستراتيجية تستدعي استثمارا سياسيا كبيرا، إذ باتت تتعامل معه كملف قابل للاحتواء عبر ترسيخ التفوق العسكري الإسرائيلي كضمانة للاستقرار الإقليمي من منظورها، وضمن هذا التصور أصبح دعم التفوق العسكري الصهيوني جزءًا من مقاربة أوسع تهدف إلى تثبيت وضع إقليمي قائم يحقق قدرًا من الاستقرار النسبي[4]، حتى وإن كان هذا الاستقرار قائمًا على اختلالات بنيوية في

[1] معتصم سمارة، **حجم الدعم الأمريكي وأثره على الأمن القومي الإسرائيلي :1967، 2019**، مركز القدس للدراسات 5يناير 2022، تم الإطلاع عليه يوم 23، جويلية 2025: الدراسة على الموقع الرسمي لمركز القدس للدراسات

[2] Nir Gazit and Erelle Grassiani **.Liquid Legitimac : Lessons on military Violence from the lsraeli occupation in the west Bank** .lnternational Political sociology 17.no. 1.2023 pp 5-15.https://doi .org /10.1093/ips/olac022 **.**

[3] Kobi Michael .**the lsrael Defense forces as an Epistemic Authority : An lntellectual challenge in the Reality of the lsraeli** –Palestinian conflict Journal of strategic studies 30no .3.2007pp 421-446.

[4] Fouad khoury Helou :**LA Montée en puissance d'lsrael et les enjeux quélle pose au Moyen-orient** IRIS.28 janvier 2026

العدالة والقانون الدولي، كما أنّ التحولات في بنية القوة العالمية فرضت على واشنطن درجة أعلى من الحساسية تجاه أيّ اختراقات إستراتيجية محتملة يمكن أن تستفيد منها قوى منافسة داخل فضاءات حلفائها، بما في ذلك داخل الكيان الصهيوني نفسه، إذ لم يؤدّ تراجع الهيمنة الأمريكية إلى تقليص هواجسها الأمنية بل إلى إعادة تشكيل أدوات إدارتها، ويظهر ذلك في تشديد الرقابة على المجالات ذات الطابع الحساس، خصوصًا التكنولوجيا المتقدمة والبنى التحتية الإستراتيجية، مع بروز تحفظات متزايدة إزاء تنامي الاستثمارات الصينية في هذه القطاعات داخل إسرائيل؛ نظرًا لما قد تخلقه من مخاطر استخبارية وتقنية تمس مباشرة المصالح الأمنية الأمريكية. [1]

ولا تقف هذه التحفظات على بعدها التقني الضيق؛ إذ تعكس إدراكا أمريكيا أوسع لطبيعة الصراع مع الصين بكونه صراعا يتمحور حول السيطرة على المعرفة والابتكار ومفاصل الاقتصاد الرقمي العالمي، وفي هذا الإطار يتحول الكيان الصهيوني إلى فضاء تقاطع حساس بين إستراتيجيَتين متنافستَين: إستراتيجية أمريكية تعتبر التفوق التكنولوجي جزءًا عضويًا من أمنها القومي، وإستراتيجية صينية تسعى إلى توسيع حضورها العالمي عبر الاستثمار والشراكات واختراق شبكات الابتكار الدولية، ويضع هذا الوضع إسرائيل في موقع وظيفي دقيق يفرض عليها إدارة توازن معقد بين الاستفادة من الفرص الاقتصادية والتكنولوجية التي تتيحها القوى الصاعدة، وبين الحفاظ على مستوى الثقة الإستراتيجية مع الحليف الأمريكي بوصفه الضامن الأساسي لتفوقها الأمني والعسكري.

[1]Congressional Research Service, **Israel: Background and U.S. Relations**, (Washington, DC: Congressional Research Service, 1st ed., 2022), p. 42

وتأسيسا على ذلك يُفهم التراجع النسبي للدور الأمريكي بعد 2011 بكونه انتقالًا من نمط قيادة مباشر إلى نمط إدارة تنافسية واسعة مع قوى دولية صاعدة، وفي مقدّمتها: الصين وروسيا، وقد أسهم هذا التحول في إنتاج بيئة دولية أكثر تعقيدًا، دفعت الكيان الصهيوني إلى تبني سياسات خارجية متعددة المستويات، تقوم من جهة على التمسك بالمظلة الأمريكية لضمان استمرار التفوق العسكري النوعي، ومن جهة أخرى على فتح هوامش محدودة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع قوى صاعدة، بشرط ألا تتحول هذه الهوامش إلى مسارات استقلال استراتيجي أو ابتعاد عن الولايات المتحدة بما يهدد بنية التحالف التي يقوم عليها أمن الكيان واستمراريته[1].

المطلب الثاني: صعود قوى دولية المنافسة (روسيا، الصين) وانعكاساتهه الإستراتيجية على إسرائيل.

أولا– روسيا من استعادة النفوذ إلى التحكم في مسرح سوريا

شهدت الفترة الممتدة بين 2011 و2022 تصاعدا ملحوظا في مساعي روسيا لإعادة ترسيخ موقعها كفاعل دولي مركزي بعد مرحلة الانكفاء النسبي التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد اتخذ هذا التوجه طابعا عمليا واضحا من خلال توظيف القوة العسكرية الصلبة في مناطق ذات حساسية إستراتيجية، باعتبارها أداة لإعادة تثبيت الحضور السياسي الروسي وتعزيز مكانتها كقوة لا يمكن تجاوزها في إدارة الأزمات الدولية الكبرى، وفي هذا السياق برز الشرق الأوسط، ولا سيما الساحة السورية، كفضاء رئيسي لاختبار هذا التحول؛ نظرا لتشابك التفاعلات الدولية والإقليمية فيه، وتراجع قدرة الولايات المتحدة على فرض حلول أحادية الاتجاه وتشير المعطيات الواردة في تقارير **خدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي** إلى أنّ الوجود العسكري الروسي في سوريا، وما رافقه من نشر منظومات دفاع جوي متقدمة منذ عام 2015، قد أفضى إلى امتلاك موسكو نفوذا مباشرا على هامش الحركة الجوية للكيان الصهيوني داخل المجال السوري، خاصة في سياق تزايد حساسية

[1] Mordechai chaziza .**lsrael –china Relations enter a new stzge :Limited strategic hedging** contemporary Review of the middle East 5 NO 1.2018 PP37.41 .

الأجواء وتعدد طبقات الدفاع الجوي، وقد ترتب على هذا الوضع تشكل معادلة ردع معقدة حدّت من حرية تنفيذ الضربات الجوية الإسرائيلية، وأدخلت عنصرًا جديدًا في حسابات المخاطرة العسكرية المرتبطة بالجبهة الشمالية، وفي هذا الإطار، دفعت التطورات الميدانية الطرفين إلى بلورة آلية تنسيق عسكري–أمني غير معلنة، تهدف أساسًا إلى منع الاحتكاك المباشر أو التصادم العرضي بين القوات الروسية والإسرائيلية داخل الأجواء السورية، بما يضمن إدارة التداخل العملياتي بين الطرفين ضمن حدود مضبوطة. ومع ذلك، فإن هذا التنسيق لا يعكس تطابقا في المصالح أو تقاطعا إستراتيجيا بين موسكو وتل أبيب، بقدر ما يعبر عن ترتيبات براغماتية ظرفية تفرضها طبيعة التموضع العسكري الروسي في سوريا وتعقيدات الحرب متعددة الأطراف هناك. [1]

ويكشف هذا الواقع عن إعادة تشكيل جوهر معادلات التفوق العسكري الصهيوني، بعدما تجاوز مفهوم القوة حدود امتلاك الأسلحة الحديثة والقدرات التقنية المتقدمة ليصبح مرتبطا بمدى القدرة على الحفاظ على حرية الفعل العسكري ضمن ساحات إقليمية تتداخل فيها مصالح قوى دولية منافسة وتمارس تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على طبيعة العمليات، وفي ظل هذه التحولات، أصبحت الاعتبارات الدبلوماسية والأمنية للكيان الصهيوني قائمة على إدارة علاقة معقدة مع موسكو، تقوم على تحقيق قدر من التوازن يسمح باستمرار النشاط الجوي ضد ما يعتبره تهديدات إيرانية، مع تجنب الاصطدام بالضوابط الروسية التي يمكن أن تؤدّي إلى تقليص المجال العملياتي أو فرض قيود على الحركة العسكرية. ويتضح هذا التوازن من خلال حجم العمليات التي نفذها الكيان الصهيوني داخل الساحة السورية، حيث تشير المعطيات نفسها إلى تنفيذ ضربات منذ عام 2017 طالت ما لا يقل عن 1200 هدف، باستخدام ما يقارب 5500 ذخيرة بحسب تقرير مارس 2022، وهي أرقام تعكس كثافة الحضور العسكري واتساع نطاق التدخلات، لكنها في الوقت ذاته تشير إلى أنّ هذه العمليات بقيت

[1]Caria E.Humud .**armed conflict in Syria: overview and U.S Response** .congressional Research service ;RL33487November 8 ;2022. على congress .gov .

مرتبطة بحسابات سياسية وإستراتيجية أوسع من القرار الميداني المباشر، إذ تتحكم فيها شبكة من التفاهمات والتوازنات الإقليمية والدولية.[1]

تجاوز تأثير الوجود الروسي في الإقليم حدود الساحة السورية، ليظهر بشكل أوضح مع اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية في فبراير 2022، وهي الأزمة التي أعادت التنافس الإستراتيجي بين القوى الدولية الكبرى إلى الواجهة وعمّقت حالة الانقسام في النظام العالمي، وفي خضم هذه البيئة المتوترة، اختارت الحكومة الإسرائيلية تبني موقف مزدوج يقوم على إدانة التحرك العسكري الروسي في أوكرانيا من خلال الخطاب الرسمي والمواقف داخل المؤسسات الدولية، مع المحافظة في الوقت ذاته على هامش من الحذر السياسي حال دون تحول هذا الموقف إلى مواجهة مباشرة مع موسكو، فقد حرصت على تقديم أشكال من المساندة السياسية والإنسانية لأوكرانيا ضمن حدود لا تُفهم روسيا باعتبارها انخراطا صريحا في مواجهة مع روسيا، ويعكس هذا النهج إدراكا إسرائيليا لحساسية الدور الروسي وقدرته على التأثير في التوازنات الأمنية المحيطة بالكيان الصهيوني، خصوصا في الجبهة الشمالية، إلى جانب ارتباط هذه الحسابات بعوامل داخلية تتعلق بحضور الجاليات الناطقة باللغة الروسية داخل المجتمع الإسرائيلي.[2]

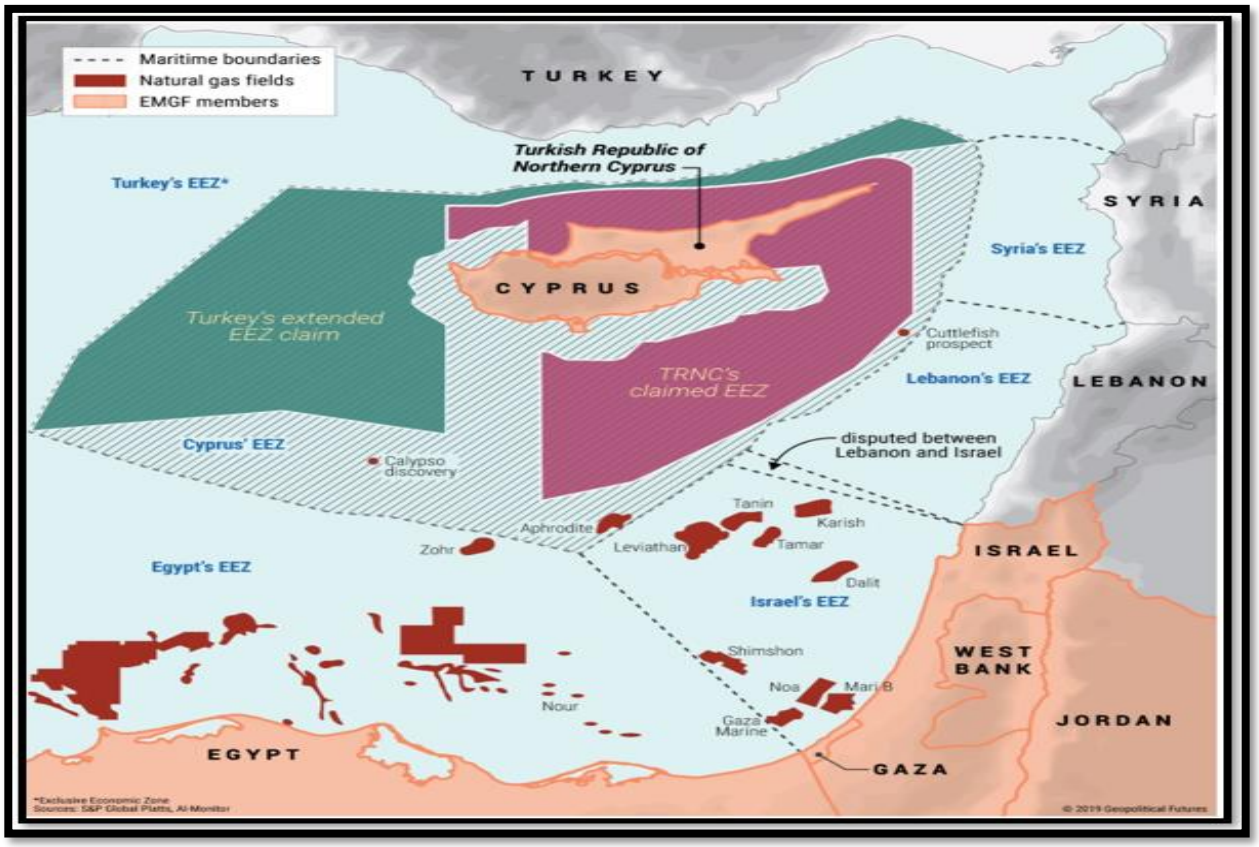
وعلى الصعيد القانوني الدولي، تجسد وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بـ«العدوان على أوكرانيا» طبيعة التوتر الذي ميز النظام الدولي خلال هذه المرحلة، إذ تناولت القرار الروسي الصادر في 24 فبراير 2022 والقاضي ببدء ما أطلقت عليه موسكو عملية عسكرية خاصة داخل الأراضي الأوكرانية، مقابل مطالبتها بانسحاب القوات الروسية بشكل فوري وكامل وغير مشروط، وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة عند دراسة موقع الكيان الصهيوني ضمن التحولات الدولية الراهنة، لأنها تعكس بيئة عالمية يتزايد فيها حضور استخدام القوة العسكرية في إدارة الصراعات بين الدول، في مقابل تراجع فعالية الآليات القانونية الدولية في ضبط سلوك

[1]Congressional Research Service, Israel: Background and U.S. Relations, opcit, p. 35
[2]Elliott Abrams and Gideon weiss .**why lsrael has been slow to support ukraine** council on foreign Relations April 8/2022

الفاعلين الدوليين، لهذا فإن إدراج العامل الروسي ضمن تحليل المتغيرات المؤثرة في الكيان الصهيوني يكشف عن انتقاله إلى فضاء دولي أكثر تعقيدا وأقل استقرارا، حيث يؤدي تصاعد منطق الردع والمنافسة العسكرية بين القوى الكبرى إلى توفير ظروف تساعده على تعزيز خطاباته الأمنية وتقديم سياساته القائمة على القوة بوصفها استجابة لمخاطر وتهديدات إستراتيجية، إلّا أنّ هذا التحول يضعه أيضا أمام تحديات متزايدة على مستوى القبول والشرعية الدولية، في ظل ارتباط ممارساته الاستيطانية والعسكرية بسياق أوسع يشهد تراجعا في احترام قواعد القانون الدولي وتآكلا تدريجيا للمعايير المنظمة للنظام العالمي المعاصر.[1]

[1]United Nations General Assembly, **Aggression against Ukraine** (A/RES/ES-11/1), (New York: United Nations, 1st ed., 2022), p. 2

الخريطة رقم (4): استعادة النفوذ الروسي والتحكّم في مسرح العمليات السورية وانعكاساته على هامش الحركة الإسرائيلية



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:(Congressional Research Service (CRS، Russia's Military Intervention in Syria(ISW، Institute for the Study of War)، خرائط الانتشار العسكري الروسي في سوريا (2015–2022).

وتوضح الخريطة ملامح عودة روسيا إلى موقع فاعل على الساحة الدولية من خلال تدخلها العسكري المباشر في سوريا منذ عام 2015، إذ عملت على ترسيخ وجودها عبر إنشاء قواعد جوية وبحرية ونشر منظومات دفاعية متطورة عززت قدرتها على التأثير في المجال الجوي السوري والتحكم بجزء من حركته. ويكشف هذا الانتشار عن تحول سوريا إلى فضاء تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى وتُدار داخله توازنات

عسكرية وسياسية دقيقة، وهو ما انعكس على طبيعة التفوق العسكري الصهيوني الذي لم يعد قائما على امتلاك التكنولوجيا المتقدمة والقدرات التسليحية فقط، بل أصبح مرتبطا بمدى القدرة على الحفاظ على حرية العمل العسكري ضمن بيئة إقليمية تتحكم فيها قوة دولية ذات نفوذ مباشر، كما تعكس الخريطة انتقال الإستراتيجية الأمنية للكيان الصهيوني إلى نمط يقوم على إدارة علاقة معقدة مع موسكو، من خلال اعتماد ترتيبات لتقليل احتمالات الاحتكاك العسكري المباشر، مع الإبقاء على مساحة محدودة لتنفيذ عمليات جوية داخل الأراضي السورية. وبذلك، تجسد هذه المعطيات طبيعة النظام الدولي خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022، حيث عاد التنافس بين القوى الكبرى ومنطق الردع المتبادل إلى التأثير في حدود القوة العسكرية، وأصبح حتى الفاعلون الذين يمتلكون تفوقا نوعيا مطالبين بالتحرك ضمن قيود التوازنات الدولية الجديدة[1].

ثانيا– الصين، الاقتصاد السياسي للتكنولوجيا، وتوازنات إسرائيل بين واشنطن وبكين

شهدت الصين خلال مرحلة 2011–2022 تحولا بارزا في موقعها داخل النظام الدولي، حيث انتقلت تدريجيا إلى مرتبة قوة اقتصادية وتكنولوجية مؤثرة تعمل على توسيع مجال نفوذها العالمي من خلال وسائل تقوم أساسا على الاقتصاد والمعرفة والتكامل الدولي، مع ما تحمله هذه الأدوات من امتدادات إستراتيجية وجيوسياسية، فقد تبنت بكين مقاربة ترتكز على الاستثمار الخارجي، وتطوير مشاريع الربط والبنية التحتية الدولية، وتعزيز القدرات الابتكارية، وتوسيع شبكات الإنتاج والتجارة العالمية، بهدف ترسيخ حضورها الدولي وإعادة صياغة موازين القوة بعيدا عن أنماط الصراع العسكري المباشر، وفي هذا الإطار يوضح تقرير خدمة أبحاث الكونغرس أن العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الصين وإسرائيل عرفت توسعا منذ الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق سنة 2013، إذ اعتبرت المؤسسات الصينية الكيان الصهيوني مجالا مهما للاستفادة من الخبرات والابتكارات في قطاعات التكنولوجيا المتقدّمة، في حين تعاملت الشركات الإسرائيلية مع الصين[2]

[1] بشارأحمد نرش، **الجيش السوري بعد التدخل الروسي: أهداف عملية التحكم وإعادة الهيكلة**، مجلة الباب، العدد 7، أغسطس 2020، ص، ص 46.

[2] Jim Zanotti **lsrael :Background and U.S.relatipns** congressional research service RL33476(july 1.2022:CONGRESS.gov

باعتبارها سوقا واسعة ومجالا جاذبا للاستثمار، ويعكس هذا التقارب تغيرا في طبيعة عناصر القوة داخل البيئة الدولية المعاصرة، بعدما أصبحت السيطرة على المعرفة والتكنولوجيا وسلاسل القيمة العالمية من المحددات الأساسية للنفوذ، فالمشروع الصيني لا يقف على تنشيط المبادلات التجارية أو إنشاء ممرات اقتصادية جديدة، إذ يقوم على بناء شبكة إستراتيجية طويلة الأمد تشمل البنى التحتية، والاتصال الرقمي، والمعايير التقنية، بما يمنح بكين أدوات متنامية للتأثير في توجهات شركائها، ومن هذا المنطلق فإن العلاقة بين الصين والكيان الصهيوني تتجاوز المصالح الاقتصادية المباشرة، لتندرج ضمن عملية أوسع لإعادة تشكيل العلاقات الدولية في ظل صعود نظام عالمي متعدد الأقطاب وتراجع الهيمنة الأحادية.[1] ولم تأخذ هذه العلاقات طابعا اقتصاديا بحتا أو منفصلا عن الحسابات الإستراتيجية، إذ يوضح المصدر نفسه أن الجانب الأمريكي عبّر في مناسبات متعددة عن تحفظاته تجاه توسع الحضور الاستثماري الصيني داخل قطاعات التكنولوجيا الإسرائيلية والبنى التحتية المدنية، وقد تمحورت هذه التحفظات حول احتمال امتلاك بكين إمكانية الوصول إلى بيانات حساسة أو الاستفادة من تقنيات متقدّمة يمكن أن تؤثر في المصالح الأمنية الأمريكية، خاصة في المجالات المرتبطة بالأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والاتصالات الفضائية، والتقنيات الروبوتية، ويبرز هذا الجدل أن التفاعل الاقتصادي بين إسرائيل والصين أصبح جزءا من تنافس دولي أوسع حول التحكم في التكنولوجيا المتقدمة ومصادر النفوذ الإستراتيجي، بحيث لم تعد الاستثمارات والبنى التقنية مجرد أدوات للتنمية الاقتصادية، وتحولت إلى عناصر مؤثرة في معادلات الأمن والقوة بين القوى الكبرى.[2]

وتبرز هذه المخاوف عن رؤية أمريكية تعدّ التنافس مع الصين صراعا يتجاوز المجال العسكري التقليدي ليمتد إلى ميدان التفوق التكنولوجي والمعرفي، بصفته أحد المحددات الرئيسية للقوة في النظام الدولي المعاصر، فالتكنولوجيا لم تعد وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي أو تحسين القدرات الإنتاجية وحده، وإنما صارت عنصرا إستراتيجيا يدخل في بناء القوة العسكرية والاستخباراتية، وتطوير منظومات التسليح الحديثة، وتعزيز السيطرة

[1]Congressional Research Service, Israel: Background and U.S. Relations, **opcit**, p. 42.
[2] Yoram Evron .**Between Beijing and washington: lsrael's Transfers to china** Journal of East Asian Studies 13 no3 :2013.pp503-510.

على المجال السيبراني، والتأثير في طبيعة الصراعات المستقبلية. ومن هذا المنطلق، فإن توسع النفوذ الصيني داخل القطاعات التكنولوجية الإسرائيلية يُنظر إليه في واشنطن بوصفه مسألة تتصل مباشرة بقدرتها على الحفاظ على ميزان التفوق العسكري النوعي الذي ترتبط به مكانة الكيان الصهيوني في الاستراتيجية الأمريكية.ويتيح هذا المعطى فهما أعمق للعلاقة بين صعود الصين والتحولات التي تمس مفهوم التفوق العسكري باعتباره أحد مرتكزات السياسة الخارجية الصهيونية؛ إذ إنّ التفوق في البيئة الاستراتيجية الحديثة لم يعد يعتمد فقط على امتلاك ترسانة عسكرية متقدمة أو أسلحة ذات قدرات عالية، وبات مرتبطا بدرجة كبيرة بالقدرة على التحكم في المعرفة التقنية، والاعتماد على شبكات البحث والتطوير، وضمان الوصول إلى سلاسل الإمداد العالمية، وتطوير بنى رقمية تدعم أنظمة القيادة والسيطرة وجمع المعلومات الاستخباراتية، لذلك فإنّ التعاون بين الكيان الصهيوني والصين في هذه المجالات يتجاوز الإطار الاقتصادي المباشر، ليتحول إلى جزء من التنافس الدولي حول التكنولوجيا باعتبارها أداة نفوذ ووسيلة من وسائل الصراع الإستراتيجي[1].

وموازاة لهذا الإطار، يجد الكيان الصهيوني نفسه أمام معادلة دقيقة تجمع بين مصالح متعارضة؛ فمن ناحية، يدفعه موقعه الاقتصادي والتكنولوجي إلى تعزيز علاقاته مع الصين للاستفادة من حجم السوق الصينية، وتدفق الاستثمارات، والفرص المرتبطة بشبكات الابتكار العالمية التي تقودها بكين، ومن ناحية أخرى، يواجه اعتبارات التحالف مع الولايات المتحدة التي تتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والبنى التحتية الرقمية بوصفها مكونات أساسية للأمن القومي وامتدادا لمجال التنافس مع الصين، ويعكس هذا الوضع حدود الحركة الإستراتيجية الإسرائيلية في القضايا المرتبطة بالتكنولوجيا الحساسة والتفوق العسكري، حيث تبقى خياراتها مرتبطة بتوازنات التحالفات الدولية، وبناء على ذلك أصبح الكيان الصهيوني مطالبا بإدارة سياسة خارجية تقوم على الموازنة بين مسارين متداخلين؛ أولهما مسار أمني وعسكري يهدف إلى الحفاظ على الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة باعتبارها الركيزة الأساسية لاستمرار التفوق النوعي، وثانيهما مسار اقتصادي وتقني يسعى إلى الاستفادة

[1] Yoram evron .**Between Beijing and washington** p 528

من العلاقات مع الصين ضمن نطاق مدروس لا يؤدّي إلى إضعاف الثقة الأمريكية أو التأثير في تدفق الدعم العسكري والتكنولوجي الذي تعتمد عليه القدرات الإستراتيجية الإسرائيلية[1].

الجدول رقم (4): صعود القوى الدولية الجديدة وتداعياته على التفوق العسكري والسياسة الخارجية الإسرائيلية (2011–2022)[2]

القوة الدولية	مجال التأثير	الأداة الرئيسة	الانعكاس على إسرائيل
روسيا	عسكري–أمني (سوريا)	التدخل العسكري والتحكم الجوي	**تقييد هامش حرية العمل العسكري وفرض إدارة توازن مع موسكو**
روسيا	دولي–سياسي	عودة منطق الصراع بين القوى الكبرى	**براغماتية إسرائيلية وحذر في المواقف الدولية (أوكرانيا)**
الصين	اقتصادي–تقني	الاستثمار، التكنولوجيا، مبادرة الحزام والطريق	**فرص اقتصادية مع مخاطر إستراتيجية**
الصين	جيواستراتيجي	النفوذ عبر سلاسل التوريد والتكنولوجيا	**ضغط أمريكي لمنع اختراق التفوق النوعي**
الولايات المتحدة	تحالفي–أمني	ضمان التفوق العسكري النوعي	**تقييد هامش إسرائيل في الانفتاح على الصين**
النتيجة العامة	بنيوية–نظامية	تعددية قطبية ناشئة	**تضييق هامش المناورة الإستراتيجية لإسرائيل**

[1] WANG YU**; lsrael china Rela in the Trump Era** Journal of Modern Jewish studies 20no .3.2021.pp277-300.

[2] بتصرف الباحثة.

التعليق: يبين الجدول أن صعود روسا الصين والولايات المتحدة شكل تحديات جديدة للتفوق العسكري السياسة الخارجية الإسرئليلية كما دفع إسرائيل إلى التكيف مع التحولات الدولية وتعزيز علاقاتها مع القوى الصاعدة.

المطلب الثالث: مظاهر التغير في البيئة الدولية: إتجاهات التعددية ونمط الحروب الهجينة:

أولا– من صراعات الدول الى صراعات المجالات

تتجلى إحدى أبرز السمات البنيوية لمرحلة ما بعد 2011 في إعادة تشكيل مفهوم الصراع الدولي بصورة عميقة، حيث لم يعد التهديد يُختزل في المواجهة العسكرية الكلاسيكية بين قوى نظامية، وأصبح يتخذ طابعا مركبا يتداخل فيه السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي والطاقوي والسيبراني، ويعكس هذا التحول انتقال النظام الدولي من منطق السيطرة على المجال الجغرافي إلى منطق السيطرة على البيئات الإستراتيجية؛ أيْ التحكم في الشروط التي تُنتج القوة نفسها، وفي القدرة على توجيه سلوك الخصم والتأثير في عملية اتخاذ قراره، بدل الاقتصار على إضعاف قدرته القتالية المباشرة[1].

وفي ظل هذا التحول، لم تعد القوة العسكرية الصلبة كافية وحدها لتحقيق الحسم أو فرض الإرادة السياسية، إذ باتت جزءا من منظومة أوسع من أدوات التأثير المتكاملة. إذ يقوم نمط الصراع المعاصر على استنزاف الخصم بصورة تدريجية عبر تفكيك تماسكه الداخلي، والتأثير في إدراكه الجمعي، وإضعاف بنيته الاقتصادية، وإرباك مؤسساته، وإنتاج حالة مستمرة من عدم اليقين الإستراتيجي، ومن هنا تبرز أهمية متزايدة لعناصر مثل السيطرة على تدفق المعلومات، والهيمنة على الفضاء الرقمي، والتحكم في شبكات التكنولوجيا وسلاسل الإمداد، باعتبارها أدوات لا تقل وزنا عن القدرات العسكرية التقليدية.وتؤكد وثيقة الاتحاد الأوروبي الخاصة بمواجهة

[1] باسل محسن مهنا، **تأثير الحروب الهجينة في الاستقرار الدولي وإستراتيجيات المجابهة بعد عام 2014**، نماذج، مجلة دراسات الإقليمية، المجلد 20، العدد 68، 2026، ص، ص 65،

التهديدات الهجينة هذا التحول بوضوح، حيث تصف هذه التهديدات بأنها مزيج من أدوات قسرية وتخريبية وأساليب تقليدية وغير تقليدية (دبلوماسية، عسكرية، اقتصادية، تكنولوجية)، تُستخدم بصورة منسقة من قبل فاعلين دوليين أو غير دوليين لتحقيق أهداف محددة، مع الحرص على البقاء دون عتبة الحرب المعلنة رسميا، واستثمار نقاط الضعف لدى الخصم، وإنتاج مستوى مرتفع من الغموض الإستراتيجي بما يعرقل قدرته على اتخاذ القرار ويحدّ من فعالية ردوده.[1] وتتمثل القيمة التحليلية لهذا التعريف في أنه يوضح أن طبيعة الصراع المعاصر لم تعد تستهدف تدمير القدرات العسكرية للخصم بصورة مباشرة، وتركز بدرجة أكبر على إضعاف قدرته على تشغيل هذه القدرات واستثمارها بفعالية، فنجاح نمط الهجمات الهجينة لا يقاس فقط بحجم الخسائر المادية، وإنما بقدرته على إرباك مراكز القرار السياسي، وتعطيل آليات صنع القرار، وتقويض مستويات الشرعية الداخلية والخارجية، قبل الوصول إلى مرحلة المواجهة العسكرية المفتوحة، أو حتى منعها من الحدوث أصلا،وانطلاقا من هذا الفهم، تتضح أهمية هذا الإطار في تحليل البيئة الاستراتيجية المحيطة بالكيان الصهيوني؛ إذ يبرز أن هذه البيئة لا تُختزل في ميزان القوى العسكرية أو التفوق التكنولوجي فحسب، وتتوزع على جبهات متعددة تشمل المجال الرمزي والإعلامي المرتبط بتشكيل الوعي، والمجال الاقتصادي المتصل بالتحكم في الموارد والمعابر والبنى التحتية، والمجال القانوني والسياسي الذي يُستخدم فيه خطاب الأمن لإعادة إنتاج شرعية الاحتلال، إضافة إلى المجال السيبراني الذي يجمع بين استهداف الخصوم وتعزيز تحصين الجبهة الداخلية في الوقت ذاته[2].

[1]European Commission and High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, **Joint Framework on countering hybrid threats: a European Union response**, (Brussels: European Commission, 1st ed., 2016), p. 2

[2] Oren BARAK. **amit sheniak .and Assaf shapira .the shift to Defence in Israel's Hybrid Military strategy** Journal of strategic studies 46 ; NO 2 .2023pp345.377 ;

وفي هذا الإطار، يتضح أنّ الكيان الصهيوني قد سعى إلى توسيع مفهوم التفوق من نطاقه العسكري التقليدي إلى فضاء أوسع يشمل مختلف مجالات القوة، من خلال تطوير قدرات متقدمة في الحرب السيبرانية الهجومية والدفاعية، وتعزيز أدوات جمع وتحليل المعلومات، وتكثيف الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة المراقبة الشاملة، إلى جانب توسيع شبكاته الاستخبارية العابرة للحدود، ويعكس هذا التوجه إدراكا إستراتيجيا مفاده أن التفوق العسكري المباشر لم يعد كافيا[1] لضمان استمرارية المشروع الاستعماري، وأن الحفاظ على هذا المشروع بات مرهونا بالقدرة على التحكم في الفضاءات غير العسكرية التي أصبحت تشكل البنية العميقة للصراع الدولي المعاصر.

ثانيا– السيبرانية، التضليل، واللايقين كملامح للتهديدات الجديدة

تقدّم الإستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية لسنة 2017 قراءة معمقة لتطور التهديد السيبراني، حيث تضعه ضمن إطار يقترب في خصائصه من منطق الحرب الهجينة المعاصرة، فبحسب الوثيقة باتت أطراف دولية وغير دولية توظف الفضاء السيبراني كجزء من أدوات استراتيجية شاملة تتضمّن الابتزاز، والحرب المعلوماتية، والتضليل، والتأثير في تشكيل الرأي العام، بما يتيح تحقيق مكاسب سياسية وأمنية من دون الحاجة إلى الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، وتشير الإستراتيجية كذلك إلى أن هذه الأنماط من الهجمات يمكن أن تُحدث آثارا واسعة النطاق باستخدام موارد محدودة نسبيا، مع مستوى مرتفع من إمكانية الإنكار، الأمر الذي يمنح الجهات المنفذة هامشا واسعا للحركة والمناورة، ويعقّد في المقابل إمكانيات الردع التقليدي أو تفعيل آليات المساءلة القانونية على الصعيد الدولي.[2]

[1] سمية دهام كاظم، **الذكاء الإصطناعي وأثره على السياسة الأمنية إسرائيل نموذجا**، مجلة تكريت كلية العلوم السياسية، المجلد 2، العدد39، 2025، ص، ص 10، 30.

[2]The White House, National Security Strategy of the United States of America, (Washington, DC: The White House, 1st ed., 2017), p. 31

تتجلى خطورة هذا النمط من التهديدات في كونه لا يستهدف فقط البنى العسكرية أو الاقتصادية الظاهرة، ويصل ليطال الأسس العميقة للدولة والمجتمع، فبحسب ما تطرحه الوثيقة، يمكن للهجمات السيبرانية أن تزعزع الثقة في المؤسسات السياسية، وتربك التوازنات الاقتصادية العالمية، وتضعف مصداقية مصادر المعلومات، بما يؤدّي في المحصلة إلى تقويض التماسك الداخلي للدول المستهدفة، لتتحول الفضاءات الرقمية إلى ميادين مركزية للصراع، يتم فيها التأثير على الإدراك الجمعي، وتوجيه الرأي العام، وإعادة تشكيل الوعي السياسي عبر إنتاج بيئة معلوماتية مضطربة يصعب فيها التمييز بين الحقيقة والدعاية، وتضيف الاستراتيجية أن عددا متزايدا من الدول بات يتعامل مع القدرات السيبرانية؛ بكونها أدوات فاعلة لإعادة توزيع النفوذ وإعادة تشكيل موازين القوة الدولية، حيث تُستخدم هذه القدرات في بعض الحالات لتعزيز أنماط الحكم السلطوي، وتقييد المجال العام، وتوسيع آليات الرقابة المجتمعية، والتحكم في تدفق المعلومات، ويعكس هذا التوظيف السياسي للتكنولوجيا تحولا بنيويا في مفهوم القوة، إذ لم يعد مرتبطا حصريا بالسيطرة الجغرافية أو التفوق العسكري التقليدي، وأصبح رهينا بالقدرة على التحكم في البنية الرقمية التي تقوم عليها اليوم أنشطة الاقتصاد والإعلام والإدارة، ومن هذا المنطلق لا ينعكس تعقد النظام الدولي في تعدد الأقطاب فحسب، بل أيضا في تعدد أدوات ممارسة القوة وتنوع مستوياتها، من الوسائل العسكرية التقليدية كالصواريخ والطائرات، إلى الأدوات غير المرئية كالخوارزميات ومنصات التواصل، مرورا بحملات الاختراق والتضليل التي تعمل في مستويات خفية لكنها قادرة على إحداث آثار سياسية قد تضاهي أو تتجاوز نتائج العمليات العسكرية المباشرة، ويؤدّي هذا التحول إلى إعادة صياغة أولويات الأمن القومي، بحيث تغدو حماية الفضاء السيبراني، وتأمين البنى الرقمية، وإدارة تدفقات المعلومات، مكونات أساسية لا تقل أهمية عن حماية الحدود أو تعزيز القدرات الجوية، وفي ضوء هذا التحول تزداد أهمية التفوق العسكري عندما يكون جزءا من منظومة استخباراتية ومعلوماتية متكاملة قادرة على جمع البيانات وتحليلها وتوجيهها بما يسمح بالتأثير في بيئة الصراع قبل انفجاره، وفي المقابل تتراجع فاعلية القوة العسكرية عندما تُفصل عن أبعادها

السياسية والمعرفية، أو تعجز عن التكيف مع طبيعة الصراعات الحديثة التي تُدار في فضاءات غير مرئية، حيث يمكن حسم جزء من نتائجها قبل بدء المواجهة المادية الفعلية[1].

ثالثا انعكاسات التعددية والحروب الهجينة على الكيان الصهيوني

يواجه الكيان الصهيوني تناقضا بنيويا متعمقا داخل هذه البيئة الدولية المعقدة، يتمثّل في حاجته المتزايدة إلى توظيف أدوات الحرب الهجينة لإدارة محيطه الإقليمي، واحتواء أنماط المقاومة المتعددة، وتفكيك الشبكات السياسية والإعلامية والاقتصادية الداعمة لمناهضة مشروعه الاستعماري، في الوقت الذي يتحول فيه، بفعل طبيعته الاستيطانية، إلى هدف دائم لأنماط متجددة من التهديدات الهجينة المضادة؛ فهو لا يواجه خصوما تقليديين فحسب، بل يواجه في الجوهر بيئة مقاومة تتغذى من بنية الاحتلال نفسها، وتعيد إنتاج أشكالها عبر آليات غير عسكرية تتجاوز منطق المواجهة المباشرة ،فالاحتلال بوصفه علاقة قسرية ممتدة زمنيا ينتج بالضرورة أنماطا مركبة من المقاومة متعددة المستويات، لا تقتصر على الفعل المسلح، وتصل إلى فضاءات الوعي والإعلام، والفضاء الرقمي، والمجال القانوني المتعلق بالشرعية الدولية، إضافة إلى الاقتصاد السياسي والعلاقات الخارجية، وبهذا المعنى تتخذ المقاومة طابعا شاملا يستهدف تفكيك الأسس المادية والرمزية للمشروع الاستعماري، مستفيدة من التحولات التي يشهدها النظام الدولي في طبيعة الصراع، ومن اتساع هامش الفعل غير المتماثل الذي تتيحه الحروب الهجينة، وعليه فإنّ التفوق العسكري –على الرغم ضرورته لاستمرار السيطرة– لا يعد كافيا وحده لضمان الاستقرار أو تحقيق أمن طويل الأمد[2].

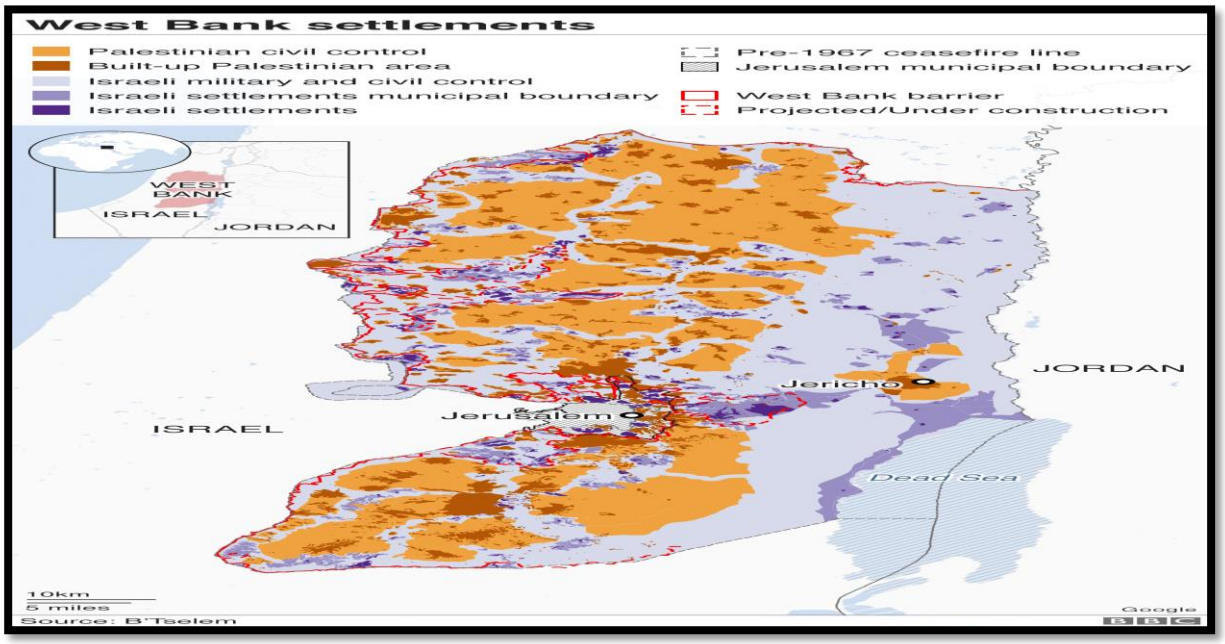
ويبرز العامل الاستيطاني هنا بكونه أحد أبرز مواطن الضعف البنيوي في المشروع الصهيوني، إذ تسهم سياسة الاستيطان؛ من منطلق كونها أحد تجليات هذا المشروع، في إعادة إنتاج الصراع وتعميقه بشكل مستمر،

[1] رغدة البهي، تحرير وإشراف، **الحروب السبرانية في الشرق الأوسط والعالم**، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية 2025، ص200،120.

[2] صليحةكبابي وأميرة برحايل بودودة، **الحروب الهجينة وتحول طبيعة التهديدات الأمنية في الضفة الجنوبية للمتوسط**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 52، العدد 3، 2024، ص، ص 221، 242.

من خلال خلق حالة دائمة من التوتر وتآكل الشرعية الدولية، وضمن هذا السياق، يشير تقرير خدمة أبحاث الكونغرس إلى أنّ غالبية الدول تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية شكلا من النقل غير القانوني للسكان إلى أراض محتلة، كما يستحضر قرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي يؤكّد أنّ إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967 يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويعد عائقا جوهريا أمام أي تسوية سياسية قائمة على حل الدولتين، في مقابل الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي يصف الضفة الغربية بأنها أراضٍ متنازع عليها وليست أراضٍ محتلة[1]

الخريطة رقم (5): الاستيطان وتفتيت المجال الفلسطيني بوصفه نقطة ضعف إستراتيجية بنيوية للكيان الصهيوني



[1]بكر عبد الحق، **الحرب الهجينة المعلومات سلاحا في يد الاحتلال**، معهد الجزيرة للإعلام، مجلة الصحافة، 7، مارس 2024، مقال بكر عبد الحق على موقع معهد الجزيرة للإعلام.

المصدر:

- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs/ United Nations Security Council (2016)، Resolution 2334

- Congressional Research Service (CRS)، Israeli Settlements and International Law.

تُبرز هذه الخريطة البنية العميقة لسياسة الاستيطان نظير كونها أداة استعمارية لا تقف وظيفتها على السيطرة المباشرة على الأرض، وتتجاوز ذلك إلى إعادة هندسة المجال الجغرافي الفلسطيني عبر تفكيكه إلى كيانات معزولة ومجزأة، ويتحقق ذلك من خلال شبكة معقدة ومترابطة تضم المستوطنات، والطرق الالتفافية، والحواجز العسكرية، والجدار الفاصل، وهو ما يؤدي إلى إنتاج واقع مكاني غير متصل يحدّ بشكل كبير من إمكانية قيام كيان فلسطيني ذي سيادة فعلية من الناحية الجغرافية والوظيفية، وبهذا المعنى يبدو الاستيطان آلية لإعادة تشكيل الفضاء السياسي ذاته بما يخدم منطق السيطرة والهيمنة.

وفي المقابل، تكشف الخريطة أنّ هذا النمط من التوسع الاستيطاني –على الرغم من مركزيته في المشروع الصهيوني– يحمل في داخله عناصر ضعف بنيوي متزايد، إذ يضع الكيان الصهيوني في مواجهة مستمرة مع المنظومة القانونية الدولية، ويُراكم مستويات متصاعدة من عدم الشرعية، ويحمل السيطرة العسكرية أعباء سياسية وأخلاقية متنامية. ويتجلى هذا التناقض في الفجوة القائمة بين الموقف الدولي الذي يعتبر المستوطنات، استنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم 2334، "انتهاكا صارخا" للقانون الدولي، وبين الخطاب الإسرائيلي الذي يعيد توصيف الضفة الغربية؛ بوصفها "أراض متنازع عليها" لتفادي تبعات صفة الاحتلال، ليتضح أن الاستيطان لا يعمل كعنصر تعزيز للقوة فحسب، وإنما كعامل يعيد إنتاج الصراع ويعمّق استمراريته، ويقوّض في الوقت ذاته؛ أيْ إمكانية لبناء تسوية مستقرة أو شرعية سياسية طويلة الأمد، الأمر الذي يضع الكيان الصهيوني في حالة توتر بنيوي دائم مع محيطه الإقليمي ومع النظام الدولي كله.[1]

[1] مجلس الأمن، الأمم المتحدة، **القرار 2334، 2016، كانون الأول**، النص الرسمي للقرار 2334، الأمم المتحدة

المبحث الثاني: التحولات الإقليمية الجديدة وانعكاساتها على السياسة الخارجية الإسرائيلية

أفرزت موجات الاضطراب الإقليمي منذ عام 2011 بيئة إستراتيجية مختلفة في الشرق الأوسط، يمكن فهمها بوصفها انتقالا من منطق الدول–الأنظمة إلى منطق المسارح–الشبكات، حيث لم تعد التهديدات محصورة داخل حدود جيوش نظامية قابلة للردع الكلاسيكي، وامتدت إلى فضاءات مفتوحة أو متفككة تتداخل فيها الفاعليات غير النظامية، من ميليشيات عابرة للحدود، وأذرع مسلحة غير دولاتية، واقتصاديات حرب، إلى أنماط متقدمة من الصراع الرمادي والهجين، وفي هذا الإطار، لم تعد السياسة الخارجية الإسرائيلية مجرد استجابة دبلوماسية لتحولات إقليمية ظرفية، وتحولت[1] إلى امتداد وظيفي لإستراتيجية التفوق العسكري، تقوم على توسيع هامش حرية العمل، وتعزيز منطق الردع، وتكثيف توظيف القدرات الاستخباراتية والجوية والتكنولوجية في إدارة الإقليم باعتباره مجالا عملياتيا شبه مفتوح، إلى جانب السعي لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية عبر بناء تحالفات انتقائية، وتوجيه موازين القوى بما ينسجم مع متطلبات الحفاظ على المشروع الاستيطاني القائم على فرض الوقائع بالقوة، وموازاة لهذا التحول أصبحت هندسة المجال الإقليمي جزءا من أدوات القوة ذاتها، حيث يجري تطويق الخصوم ليس فقط عبر الوسائل العسكرية المباشرة، بل أيضا من خلال شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني، وإعادة ترتيب الأولويات الإقليمية بما يحد من قدرتهم على التمركز أو بناء تكتلات مضادة، ويكشف هذا النمط أن التفوق العسكري لم يعد منفصلا عن إدارة البيئة المحيطة، وبات مشروطا بقدرة الفاعل على التحكم في الفضاءات غير المتماثلة التي تُنتج التهديد وتعيد توزيعه باستمرار

وبذلك تتداخل الإستراتيجية العسكرية مع الهندسة الإقليمية في إطار واحد، يجعل من الصراع عملية ممتدة تُدار على مستويات متعددة، تتجاوز المواجهة المباشرة نحو إعادة تشكيل شروطها المسبقة.

[1] Rob de wijk '**hybrid conflict and the changing Nature of Actors in the oxford handbook of war ed yves boyer and JULIAN Lindley french** oxford oxford university press 2012 PP358-372.

المطلب الأول: الربيع العربي وتداعياته على بيئة الأمن القومي الإسرائيلي.

لم تقارب إسرائيل الربيع العربي بكونه تحولا ديمقراطيا أو مطلبا اجتماعيا داخليا بقدر ما قرأته كصدمة جيوسياسية تُنهي نمط الاستقرار السلطوي الذي كان يضمن لها بيئة حدودية يمكن توقعها، ويُبقي الصراع العربي–الإسرائيلي ضمن توازنات رسمية قابلة للإدارة عبر الردع والوساطة الأمريكية، وقد دفع سقوط مراكز ضبط تقليدية أو انشغالها بأزماتها الداخلية إلى صعود منطق إدارة الفوضى في الرؤية الإسرائيلية؛ أيْ تحويل الاضطراب إلى فرصة إستراتيجية لإعادة ترتيب المجال الإقليمي بحيث تصبح إسرائيل محور أمن إقليمي فعلي، لا مجرد دولة تتلقى التهديدات على الأطراف، وهذه القراءة ترتبط عضويا بعقيدة التفوق النوعي: كلّما زادت سيولة الإقليم، زادت حاجة إسرائيل إلى احتكار المبادرة والضربات الاستباقية، وإلى ربط الدبلوماسية بالقدرة على فرض الوقائع بالقوة.[1]

في المستوى العملياتي، دشّنت مرحلة ما بعد 2011 تحولا واضحا في تموضع السياسة الخارجية الإسرائيلية حول مفهوم "الحملة بين الحروب (Campaign Between Wars)"، وهو تصور يقوم على تنفيذ سلسلة من العمليات الهجومية المحدودة في ظاهرها لكنها متكررة وتراكمية في أثرها، وتهدف أساسا إلى تعطيل مسارات بناء القوة لدى الخصوم ومنعها من الوصول إلى مستوى التهديد الإستراتيجي. ويقوم هذا النهج على منطق استباقي يُبقي البيئة الإقليمية في حالة استنزاف مستمر، عبر ضرب حلقات التموضع العسكري والتسليحي، وإرباك البنى التنظيمية للخصوم قبل اكتمال نضجها، مع الحفاظ في الوقت ذاته على تجنب الانزلاق نحو مواجهة شاملة قد تُعيد تشكيل قواعد الاشتباك بصورة غير محسوبة، بما يسمح بتثبيت التفوق النوعي، خصوصا في المجالين الجوي والاستخباراتي، وإبقاء زمام المبادرة العملياتية بيد الفاعل المهيمن.

ويكتسب هذا المفهوم بعده الأعمق من كونه لا يعبّر عن مجرد أداة عسكرية تقنية، وإنما عن منطق شامل لإدارة المجال الإقليمي، يقوم على تحويل البيئات غير المستقرة أو المنهارة إلى فضاءات مفتوحة للاستنزاف

[1]Ofer Shelah & Carmit Valensi, The Campaign between Wars at a Crossroads, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, Memo No. 227, 2023), p. 11

المنظم للخصوم، ضمن نمط من الصراع غير المتكافئ الذي يُدار دون إعلان حرب شاملة، وبذلك تتحول الحملة بين الحروب إلى آلية مستمرة لإعادة تشكيل ميزان القوى عبر التحكم في دورات بناء التهديد وتفكيكه، وربط الفعل العسكري بمنظومة أوسع من الردع الوقائي وإدامة التفوق النوعي، وفي هذا الإطار لا يعود الهدف مجرد منع الحرب، وإنما إدارة شروطها مسبقا، عبر هندسة بيئة الصراع بما يضمن استمرار الهيمنة العملياتية والتفوق الاستخباراتي في سياق إقليمي متحول ودائم السيولة.[1]

واستنادا إلى هذا المنظور، لا يُنظر إلى الربيع العربي في الحسابات الإسرائيلية بكونه مجرد تحول سياسي إقليمي، وإنما بوصفه عملية أنتجت فراغات سيادية واسعة أعادت تشكيل خرائط السلطة داخل عدد من الدول، ووفّرت بيئات رخوة قابلة للاختراق والتأثير غير المباشر، فقد أتاح هذا التفكك النسبي في بنى الدولة فرصا لتكثيف أنماط التدخل غير المباشر، سواء عبر توسيع نطاق العمل الاستخباراتي، أو تعزيز سياسة الضربات الدقيقة، أو إعادة صياغة توازنات الردع في مواجهة فواعل غير دولاتية تعمل داخل مسارح متغيرة وهشة، وموازاة لهذا الإطار، تتقاطع مقاربة الحملة بين الحروب مع هذا الواقع بكونها آلية عملياتية موجهة بالأساس لعرقلة مسارات التمركز والتوسع الإيراني في الإقليم، ومنع تراكم القدرات العسكرية لدى الخصوم قبل تحولها إلى تهديد فعلي، عبر مزيج من الأدوات الاستخباراتية والحركية والضربات النارية المحدودة التي تظل مكوِّنا مركزيا في إدارة هذا النمط من الصراع[2].

وقد أفرزت موجات الاضطراب الإقليمي منذ عام 2011 بيئة استراتيجية مختلفة في الشرق الأوسط، يمكن فهمها بوصفها انتقالا من منطق "الدول–الأنظمة" إلى منطق "المسارح–الشبكات"، حيث لم تعد التهديدات محصورة داخل حدود جيوش نظامية قابلة للردع الكلاسيكي، بل امتدت إلى فضاءات مفتوحة أو متفككة تتداخل فيها الفاعليات غير النظامية، من ميليشيات عابرة للحدود، وأذرع مسلحة غير دولاتية، واقتصاديات حرب، إلى

[1]Eran Ortal, The Fly on the Elephant's Back: The Campaign between Wars in Israel's Security Doctrine, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, Policy Analysis, April 2021), p. 3
[2]Eran Ortal, **The Fly on the Elephant's Back**, (Tel Aviv: INSS, Policy Analysis, 2021), p. 3

أنماط متقدمة من الصراع الرمادي والهجين؛ فلم تعد السياسة الخارجية الإسرائيلية مجرد استجابة دبلوماسية لتحولات إقليمية ظرفية، وتحولت إلى امتداد وظيفي لإستراتيجية التفوق العسكري، تقوم على توسيع هامش حرية العمل، وتعزيز منطق الردع، وتكثيف توظيف القدرات الاستخباراتية والجوية والتكنولوجية في إدارة الإقليم؛ بوصفه مجالا عملياتيا شبه مفتوح، إلى جانب السعي لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية عبر بناء تحالفات انتقائية، وتوجيه موازين القوى بما ينسجم مع متطلبات الحفاظ على المشروع الاستيطاني القائم على فرض الوقائع بالقوة، وفي ظل هذا التحول، أصبحت هندسة المجال الإقليمي جزءا من أدوات القوة ذاتها، حيث يجري تطويق الخصوم ليس فقط عبر الوسائل العسكرية المباشرة، بل أيضا من خلال شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني، وإعادة ترتيب الأولويات الإقليمية بما يحد من قدرتهم على التمركز أو بناء تكتلات مضادة، ويكشف هذا النمط أن التفوق العسكري لم يعد منفصلا عن إدارة البيئة المحيطة، وأصبح مشروطا بقدرة الفاعل على التحكم في الفضاءات غير المتماثلة التي تُنتج التهديد وتعيد توزيعه باستمرار، وبذلك تتداخل الإستراتيجية العسكرية مع الهندسة الإقليمية في إطار واحد، يجعل من الصراع عملية ممتدة تُدار على مستويات متعددة، تتجاوز المواجهة المباشرة نحو إعادة تشكيل شروطها المسبقة.وسياسيا، أسهمت التحولات ما بعد 2011 في دفع الكيان الصهيوني إلى إعادة ترتيب أولوياته الأمنية الخارجية بما يضع التهديدات غير المتناظرة في صدارة التهديدات الإستراتيجية، بما في ذلك تطور قدرات الصواريخ الدقيقة، والطائرات المسيّرة، وأدوات الحرب السيبرانية، إضافة إلى تعقّد شبكات الإمداد والعمق اللوجستي العابر للحدود، وفي هذا السياق يُعاد تعريف الحملة بين الحروب باعتبارها جهدا منظما يستهدف منع تراكم القدرات النوعية والدقيقة لدى الخصوم، عبر تعطيل عمليات نقل السلاح المتقدم، وإجهاض محاولات توطين بنى إطلاق قريبة من الحدود، بما يحد من إمكانية تحويل هذه القدرات إلى تهديد إستراتيجي مكتمل البنية[1].

[1] Zsolt csepregi '**the Role of the campaign between wars' in the Israeli Military strategy** Nemzet és biztonsa'g _security Policy Review 16 no. 1.2023pp35-48.

وعلى المستوى الإقليمي–الدبلوماسي، عملت إسرائيل على توظيف حالة الاضطراب والانشغال العربي بالصراعات الداخلية التي أعقبت 2011 لإعادة تخفيض الكلفة السياسية المرتبطة بسياساتها في فلسطين من خلال إزاحة القضية الفلسطينية تدريجيا من مركز الاهتمام الرسمي العربي والدولي، وإعادة تقديم نفسها كفاعل أمني محوري في مواجهة ما يُصاغ بوصفه التهديد الإيراني وتوسع محور المقاومة، وضمن هذا التحول يندمج البُعد الأمني بالوظيفة الاستيطانية للمشروع الصهيوني، بحيث يُعاد تأطير الاحتلال ضمن خطاب يربطه بقضايا الاستقرار ومكافحة التهديدات الإقليمية، في مقابل استمرار فرض الوقائع الميدانية على الأرض بوتيرة متصاعدة، مستندا إلى التفوق العسكري واختلال موازين الردع، بما يسمح بإدامة المشروع الاستيطاني مع تقليص مستوى الاعتراض السياسي الفعّال عليه.[1] وتُجسّد هذه الدينامية إعادة صياغة إسرائيل لمفهوم الحدود بوصفها حدودا ذات طابع أمني مرن، لا تُحَدَّ فقط عبر الاتفاقات السياسية أو ترتيبات السلام التقليدية، بل تُدار أساسا من خلال القدرة على ممارسة القوة خارج نطاقها الجغرافي عند الضرورة، بما في ذلك تنفيذ ضربات داخل عمق الخصم وتعطيل تشكّل البنى التحتية للتهديد قبل اكتمالها، وفي هذا السياق يشير تحليل معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) إلى أنّ مفهوم الحملة بين الحروب شهد تطورا لافتا، إذ انتقل من كونه سلسلة عمليات دقيقة ومحدودة النطاق إلى نهج أشمل يتخذ طابعا ماديا وجغرافيا أوسع، ليصبح إطارا عملياتيا مركزيا في العقيدة الإسرائيلية، ويعكس هذا التحول أن السياسة الخارجية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد 2011 باتت أكثر تداخلا مع الفعل العسكري، حيث يصير استخدام القوة أداة تفاوض قسرية مستمرة، تُوظَّف لإعادة تشكيل بيئة الأمن الإقليمي وليس فقط للاستجابة للتهديدات القائمة. [2]

[1] حمدي أحمد علي حسين، **إتفاقيات التطبيع العربي مع إسرائيل وأبعادها السياسية على القضية الفلسطنية**، قضايا سياسية، العدد 69، 2022، https://doi.org /10.58298/2022110 ;

[2] محمود جرابعة وليهي بن شريطت، **مواجهة إيران عسكريا تحولات الجيش والسياسية في إسرائيل**، مركز الجزيرة للدراسات، 1يونيو 2021، تم الإطلاع عليه يوم 13 نوفمبر 2025.

المطلب الثاني: تفكك الأنظمة التقليدية وإعادة توزيع موازين القوى الإقليمي.

أفضى تفكك الدولة في عدد من الساحات العربية إلى إعادة تشكيل فعلية لخرائط القوة في المنطقة، بحيث باتت هذه الخرائط الجديدة لا تتطابق مع خرائط السيادة القانونية التقليدية، فقد شكلت حالات سوريا وليبيا واليمن نماذج بارزة لانهيار الوظائف الجوهرية للدولة، بما في ذلك احتكار استخدام القوة، وضبط الحدود، وإدارة الاقتصاد، وتقديم الخدمات الأساسية. وعلى المستوى الإقليمي الأوسع، أدى هذا التحول إلى انتقال بنية الصراع من نمط تنافس بين دول ذات سيادة إلى نمط أكثر تعقيدا يقوم على التنافس بين محاور إقليمية وشبكات مسلحة عابرة للحدود، الأمر الذي أوجد بيئة مزدوجة التأثير بالنسبة لإسرائيل، إذ وفّر من جهة فرصا لتوسيع هامش الحركة والعمليات في مسارح هشة وضعيفة البنية، بينما أنتج من جهة أخرى تحديات مرتبطة بظهور تهديدات لا مركزية ومتعددة الفاعلين، يصعب إخضاعها لمنطق الردع التقليدي أو احتواؤها عبر الأدوات العسكرية الكلاسيكية.[1]

أولا– سوريامن دولة حدودية إلى "ساحة تفكك" واشتباك محاور

تصف الوثيقة في مقاربتها للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، البيئة السورية بكونها مجالا يتجه نحو التفكك البنيوي، مع قابلية عالية للانزلاق إلى تمرد واسع وحرب أهلية ممتدة، وهو ما يجعل من سوريا ما بعد 2011 كيانا لم يعد يُنظر إليه كجار قابل للضبط ضمن قواعد الاشتباك التقليدية، بل كمسرح عمليات مفتوح تتداخل فيه الفواعل الدولية والإقليمية مع الميليشيات المحلية والجماعات العابرة للحدود في شبكة صراع شديدة التعقيد والسيولة، وقد أدى هذا التحول في طبيعة البيئة إلى إعادة صياغة منطق الفعل الإسرائيلي، بحيث انتقلت المقاربة من الاكتفاء بسياسة ردع متمركزة على خطوط وقف إطلاق النار، إلى اعتماد نمط تدخلات جوية

[1] عمر كامل حسن، **النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزامنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة**، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2019، ص ص 120، 133.

واستخباراتية متكررة داخل العمق السوري، تُدار بمنطق استباقي يهدف إلى منع تراكم القدرات النوعية لدى الخصوم، قبل أن تتحول إلى تهديد إستراتيجي مكتمل البنية[1].

ومع تصاعد حضور إيران وحزب الله في الساحة السورية، تحولت سوريا تدريجيا إلى نموذج مكثف لأنماط الحرب الرمادية، حيث تتداخل العمليات العسكرية غير المعلنة مع أدوات الاستنزاف المحدود، عبر ضربات دقيقة، وتعطيل مسارات نقل السلاح، واستهداف مواقع التموضع والبنى التحتية العسكرية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سقف محسوب يمنع الانزلاق إلى مواجهة شاملة مفتوحة، وفي هذا السياق، تشير تقارير بحثية إلى أن محاولات إيران وحزب الله ترسيخ وجود عسكري دائم داخل سوريا شكلت عاملا مسرّعا لتكثيف وتيرة العمليات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، إذ جرى إدراج هذا النمط من النشاط ضمن إطار الحملة بين الحروب، التي بدأت كعمليات متقطعة ومحدودة النطاق، قبل أن تتوسع تدريجيا من حيث الجغرافيا والإيقاع وطبيعة الأهداف، لتشمل بشكل متزايد استهداف مواقع وارتباطات ذات صلة بالقوات الإيرانية بصورة مباشرة. [2]

وتقدم دراسة معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) توصيفا أكثر تفصيلا للمنطق العملياتي الذي يحكم الحملة بين الحروب في الساحة السورية، حيث تؤكد أن هذا النهج يهدف بالأساس إلى منع تطوير قدرات نوعية ودقيقة لدى حزب الله، وإحباط محاولات إنشاء بنى عسكرية تصنف إسرائيليا ضمن البنى الإرهابية القريبة من حدود الجولان، وينطلق هذا التصور من مقاربة لا تكتفي بمواجهة التهديدات القائمة، وتسعى إلى منع نشأتها في مراحلها المبكرة عبر استهداف مسارات التمركز والتسليح وتعطيلها بشكل استباقي، كما يندرج هذا التوجه ضمن إستراتيجية أوسع ترمي إلى كبح ما يُوصف بتراكم تهديد محور شيعي يمتد بين لبنان وسوريا،

[1]Gabi Siboni AND Kobi Michael, **The IDF Strategy and the Responsibility of the Political Echelon,** (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 1st ed., 2017), p. 9

[2]JINSA, **Hybrid Warfare Task Force Report**, (Washington, DC: Jewish Institute for National Security of America, October 2018), p. 41

بما يعكس تحولا في العقيدة العملياتية من منطق الردع التقليدي إلى منطق الاستنزاف المستمر وإدارة البيئة الأمنية بصورة ديناميكية.[1]

ثانيا– ليبيا وانهيار الدولة وتحوّل المجال إلى عقدة عدم استقرار إقليمي

أدّى سقوط الدولة المركزية وتفكك مؤسساتها في ليبيا إلى نشوء وضع إنساني وأمني طويل الأمد، اتسم بتصاعد الاحتياجات الأساسية واتساع مستويات الهشاشة بين السكان، وتشير خطة الاستجابة الإنسانية لليبيا لعام 2022 إلى أنّ نحو 803 آلاف شخص كانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية، إضافة إلى ما يقارب 295 ألف نازح داخليا، مع تعقّد متزايد في ملف المهاجرين واللاجئين من حيث أبعاده الأمنية والسياسية داخل ليبيا، وقد أسفر هذا الانهيار عن تحول البلاد إلى فضاء شبه فراغ سيادي، بما ينعكس على توازنات منطقة المتوسط وشمال إفريقيا والساحل.وفي هذا السياق الإقليمي، لا تتحدد أهمية ليبيا بالنسبة لإسرائيل في بعدها الثنائي المباشر، وإنما في آثارها البنيوية على مستوى البيئة الإستراتيجية الأوسع، ولا سيما ما يرتبط بتدفقات السلاح غير النظامي، واتساع اقتصاديات الحرب، وتنامي شبكات التهريب العابرة للحدود التي تتقاطع مع فضاءات إقليمية متعددة، ومن هذا المنظور تميل الإستراتيجية الإسرائيلية في سياق التفوق العسكري إلى التعامل مع هذه المجالات الرخوة بكونها فرصا لإعادة هندسة ترتيبات الأمن الإقليمي، من خلال توسيع أدوات التعاون الأمني والاستخباراتي، مستفيدة من حالة الانقسام الإقليمي وتراجع مستويات التنسيق العربي، إلى جانب انشغال الدول بإدارة أزماتها الداخلية. [2]

[1] Carmit valensi and eden kaduri .**five Good Years for the campaiagn between wars in syria** : what comes Next ? 'INSS lnsight .no.1617. JUIY 12.2022pp-1-3.

[2]Ofer Shelah & Carmit Valensi, **The Campaign between Wars at a Crossroads**, (Tel Aviv: INSS, Memo No. 227, 2023), p. 11

ثالثًا- اليمن كحرب استنزاف إقليمية ومعضلة أمن الممرات وبروز الفاعل غير الدولتي

أدت الحرب الممتدة -في اليمن- إلى تفاقم أزمة إنسانية واسعة النطاق، تكشف من خلال أرقامها عن عمق انهيار الدولة وتآكل قدراتها المؤسسية، ووفق ورقة حقائق أمريكية تستند إلى تقديرات الأمم المتحدة الواردة في نظرة الاحتياجات الإنسانية 2022، قُدّر أن نحو 23.4 مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2022، من بينهم 12.9 مليون في حالة احتياج حاد، مع تقدير تكلفة خطة الاستجابة بنحو 4.3 مليار دولار، بهدف الوصول إلى حوالي 17.9 مليون شخص، وتعكس هذه المؤشرات حجم الانهيار الإنساني الذي رافق الصراع، وتحول اليمن إلى إحدى أكثر ساحات الأزمات تعقيدا على مستوى المنطقة.[1]

وعلى مستوى ميزان القوى الإقليمي، تحولت اليمن إلى ساحة صراع غير مباشر بين السعودية وحلفائها من جهة، وجماعة الحوثي المدعومة من إيران من جهة أخرى، بما أدى إلى توسع رقعة المواجهة لتشمل الممرات البحرية الحيوية وتهديدات صاروخية وهجمات بطائرات مسيّرة، وهو ما يعكس نمطا من التهديدات يرتبط بديناميات الفاعلين غير الدولتيين القادرين على توظيف أدوات الحرب الرمادية في بيئات شديدة السيولة، ويجسد هذا التحول انتقال الصراع من منطق المواجهة التقليدية إلى فضاءات أكثر تشظيا وتعقيدا، الأمر الذي يفسر ارتباط السياسة الخارجية الإسرائيلية بمفهوم التفوق العسكري النوعي، حيث لم يعد المجال الإقليمي يُدار عبر التسويات السياسية وحدها، إذ بات يقوم بشكل متزايد على القدرة المستمرة على رصد مصادر التهديد وتعطيلها استباقيا قبل اكتمال تشكلها، بما يعكس منطق إدارة الصراع في بيئات غير مستقرة تقوم على الوقاية أكثر من الاستجابة.[2]

وخلاصة ما سبق أن انهيار الأنظمة التقليدية لم يؤدِّ فقط إلى إنتاج حالة فوضى عامة؛ إذ أسهم في تشكل اقتصاد تهديدات جديد يقوم على ممرات بحرية غير آمنة، وحدود رخوة، وانتشار الصواريخ الدقيقة

[1]USAID, Yemen – Complex Emergency Fact Sheet #7, (Washington, DC: United States Agency for International Development, Fact Sheet #7, 13 May 2022), p. 2
[2]Eran Ortal, The Fly on the Elephant's Back, opcit, p. 4

والطائرات المسيّرة منخفضة الكلفة وعالية التأثير. وفي ظل هذا النمط من البيئة الأمنية، يميل السلوك الخارجي الإسرائيلي إلى التعامل مع الإقليم بوصفه مجالا عملياتيا ممتدا، حيث لا يقف دور التفوق العسكري على وظيفة الحماية الذاتية، ويتجاوزها إلى أداة لإعادة تشكيل المجال الإقليمي عبر منطق الردع القسري، والضربات الاستباقية، وتوظيف الانقسامات العربية، بما يحد من إمكانات التشكل الجماعي القادر على كبح السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في فلسطين.

المطلب الثالث: التمدد الإقليمي الإيراني وتداعياته على السياسة الخارجية الإسرائيلية.

يمثّل صعود إيران بعد عام 2011 أحد أبرز التحولات الإقليمية التي لامست مباشرة العقيدة الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري، إذ لم يتجسد هذا الصعود في شكل قوة دولة تقليدية فحسب، بل في بنية نفوذ شبكية ممتدة عابرة للحدود، تشمل ساحات متعددة مثل لبنان وسوريا والعراق واليمن وفلسطين، وفي هذا السياق، تشير ورقة بحثية بريطانية إلى هذا الامتداد بكونه شبكة نفوذ إيرانية متعددة الساحات، في حين تتبنى تقارير أمريكية رسمية توصيف إيران باعتبارها الداعم الأول للإرهاب دوليا، مع الإشارة في بعض تقارير الإرهاب الأمريكية إلى تقديرات مالية تصل إلى نحو 700 مليون دولار سنويا تُخصص لدعم شبكات مرتبطة بهذا النفوذ، ويعكس هذا التوصيف في مجمله إدراكا دوليا لطبيعة الدور الإيراني بوصفه فاعلا شبكيا أكثر من كونه دولة تقليدية، بما يعمّق تداخل هذا العامل مع بنية الصراع الإقليمي ومعادلات التفوق العسكري في المنطقة.[1]

وبالنسبة لإسرائيل، لا يتمثل الإشكال في إيران كدولة فقط، وإنما في تحول التهديد إلى منظومة شبكية مترابطة تتوزع بين تطوير الصواريخ الدقيقة، والتموضع العسكري داخل سوريا، ومسارات إمداد حزب الله بالسلاح، إلى جانب تعزيز قدرات فاعلين مسلحين مثل الحوثيين وبعض المجموعات في العراق، وتأسيسا على هذا التصور، ترتكز السياسة الخارجية الإسرائيلية على منطق يزاوج بين منع التمركز ومنع انتقال القدرات النوعية، حيث تتكامل الأدوات الدبلوماسية مع الضربات الجوية والعمليات السرية الهادفة إلى تعطيل تراكم القوة

[1]House of Commons Library, **Iran's Influence in the Middle East**, (London: House of Commons Library, Research Briefing CBP-9504, 25 July 2024), p. 7

لدى الخصوم قبل بلوغها مستوى التهديد الفعلي، ويقدّم معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) الحملة بين الحروب باعتبارها إطارا عملياتيا موجها لاحتواء التمدد الإيراني وإعاقة بناء القدرات النوعية لدى الفاعلين المرتبطين به، عبر توظيف حزمة متداخلة من الأدوات العسكرية والاستخباراتية في بيئة صراع دائمة التحول.[1]

وتبرز الساحة السورية بوصفها الحلقة المركزية في هذا المنطق العملياتي، إذ يوضح تقرير معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) ضمن وثيقته المعروفة (Memo 227) أن الحملة بين الحروب تمثل التسمية الرسمية لسلسلة عمليات هجومية باشرتها إسرائيل خلال العقد الأخير، وتركّزت بدرجة أساسية داخل الأراضي السورية، وقد انطلقت هذه العمليات في البداية كإجراءات دقيقة ومحدودة الهدف، ركزت على منع نقل أسلحة متطورة من سوريا التي دخلت في حالة تفكك إلى حزب الله في لبنان، قبل أن تتطور تدريجيا إلى إطار عملياتي أوسع وأكثر انتظاما، جرى ترسيخه لاحقا في الوثائق الإستراتيجية والعقيدة العسكرية الإسرائيلية، بما يعكس انتقاله من نمط ردود فعل تكتيكية إلى مقاربة هجومية مؤسَّسة ومستمرة. [2]

غير أن التوسع في النفوذ الإيراني أفرز في المقابل نتيجة بنيوية معاكسة، تمثلت في إعادة ترتيب الفاعلين الخصوم ضمن إطار أكثر تماسكًا يُشار إليه بمحور المقاومة، ويشير تحليل معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) إلى أن تصاعد وتيرة الحملة بين الحروب أسهم، بشكل غير مباشر، في تعزيز درجة التنسيق بين هذا المحور الذي تقوده إيران، بما أدى إلى رفع مستوى المخاطر المرتبطة بإمكانية انزلاق الصراع نحو نمط متعدد الساحات، تتداخل فيه الجبهات وتتشابك فيه المواجهات بشكل متزامن ضد إسرائيل. وفي هذا الإطار لم تعد السياسة الخارجية الإسرائيلية تقف عند حدود التحالف مع الولايات المتحدة أو إدارة علاقات مع الجوار المباشر؛ إذ اتجهت إلى بناء شبكة علاقات أمنية إقليمية (معلنة أو شبه معلنة) تقوم على مقايضة واضحة: تقديم إسرائيل بكونها مركز تكنولوجيا أمنية وقدرة استخباراتية مقابل قبول إقليمي متزايد بدورها، مع

[1]Eran Ortal, The Fly on the Elephant's Back, **opcit**, p. 3
[2]Ofer Shelah & Carmit Valensi, **The Campaign between Wars at a Crossroads**, (Tel Aviv: INSS, Memo No. 227, 2023), p. 11

تحويل إيران إلى مركز الخطر، وهذه المقايضة لا تلغي الطبيعة الاستعمارية للمشروع الإسرائيلي في فلسطين، لكنها تُعيد ترتيب الأولويات بحيث تُصوّر القضية الفلسطينية كملف ثانوي أمام التهديد الإيراني، وهو ما يخدم تمدد الاستيطان وتكريس نظام السيطرة بالقوة.[1]

ويمكن تفكيك أثر صعود إيران على السياسة الخارجية الإسرائيلية في ثلاث دوائر مترابطة:

- دائرة الردع والضربات الاستباقية: حيث تُعطي إسرائيل لنفسها شرعية ممارسة القوة خارج الحدود لمنع التموضع ونقل السلاح، في نموذج للحرب الرمادية.
- دائرة إعادة هندسة التحالفات: تحويل التهديد الإيراني إلى أداة لتليين المواقف الإقليمية تجاه إسرائيل وتوسيع التطبيع الأمني.
- دائرة إدارة الساحات المنهارة: جعل سوريا واليمن وغيرهما مسارح لإضعاف الخصوم عبر عمليات تراكمية دون حرب شاملة.

خلاصة ما سبق أن صعود إيران بعد 2011 لم ينعكس فقط في مزيد من التشدد على مستوى الخطاب الإسرائيلي؛ إذ أسهم في إعادة تشكيل متكاملة للبنية الدبلوماسية والعملياتية في آن واحد، حيث باتت السياسة الخارجية تتحرك ضمن موقع مفصلي يربط بين توظيف التفوق العسكري وبين محاولة إنتاج بيئة إقليمية جديدة تُعاد فيها صياغة قواعد الاشتباك، بحيث تتقدم إسرائيل كفاعل أمني يسعى إلى ضبط الإيقاع الإقليمي وتحديد هوامش الفعل، وفي هذا السياق يجري استثمار حالة تفكك بعض الدول العربية وتعدد مسارح الصراع لضمان استمرار حرية الحركة العملياتية، بينما يتواصل في المقابل على الساحة الفلسطينية منطق السيطرة الاستعمارية مدعوما بتفوق عسكري يُستخدم لتقليص الكلفة السياسية والقانونية وتحييد أثرها على المستوى الدولي[2].

[1]Eran Ortal, The Fly on the Elephant's Back, **opcit**, pp. 4–5

[2] فراس أبو هلال، **الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة العربية الكبرى**، مركز الجزيرة للدراسات، 22 مارس 2011، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2025، صفحة المقال الرسمية في مركز الجزيرة للدراسات

المبحث الثالث: معالم البيئة الأمنية الجديدة لإسرائيل 2011–2022.

لا يمكن فهم تموضع السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة 2011–2022 بمعزل عن التحول العميق في بنية البيئة الأمنية المحيطة بها، حيث انتقل نمط الصراع من مواجهات بين دول تقليدية إلى فضاء أمني هجيني تتداخل فيه الفواعل الدولتية وغير الدولتية، وتتصدره أدوات الاستنزاف، والضربات المحدودة، وحروب الوكالة بدل الحروب الشاملة، وفي هذا السياق لم يعد التفوق العسكري الإسرائيلي مجرد عنصر قوة ضمن المنظومة، وأصبح إطارا موجها للقرار السياسي الخارجي، يحدد شروط التدخل وحدوده وأدوات تبريره وخطابه، ويضبط في الوقت نفسه كيفية إدارة العلاقات مع القوى الكبرى بما يضمن الحفاظ على حرية الحركة العسكرية وتثبيت القدرة على المبادرة والردع، ويزداد هذا المشهد تعقيدا عند ربط مفهوم التهديد بالسياق الاستيطاني للاحتلال الإسرائيلي، إذ لم يعد مجرد خلفية للصراع، وتحول إلى عنصر يولّد باستمرار ديناميات العنف ويعيد إنتاج مبرراته الأمنية داخليا وخارجيا، كما تقر الأدبيات الإسرائيلية بأنّ طبيعة التهديدات الراهنة ترتبط ببيئة إقليمية متشظية وبفاعلين مسلحين غير دولتيين يمتلكون قدرات نارية متنامية ويعملون ضمن فضاءات مدنية معقدة وبمنطق استنزافي طويل الأمد، وهو ما يعزز من وجهة النظر الإسرائيلية بضرورة الحفاظ على التفوق العسكري النوعي بوصفه ركيزة أساسية غير قابلة للمساس لضمان حرية الحركة وتفادي تآكل الردع.[1]

وفي المقابل، تؤكد المرجعيات المرتبطة بالشرعية الدولية –بما فيها وثائق الأمم المتحدة– أن أحد أبرز مصادر التوتر البنيوي يتمثل في استمرار الاحتلال وما يرتبط به من توسع استيطاني وسياسات تهجير، ففي هذا الإطار ينص قرار مجلس الأمن 2334 (2016) على أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، لا يتمتع بأي شرعية قانونية ويعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي، مع الدعوة إلى وقفه الفوري، وبناء على ذلك لا يبدو المشهد الأمني الراهن مجرد نتيجة لتطور التهديدات الإقليمية، إذ يتخذ أيضا طابعا أوسع يعكس تطور أدوات السيطرة وإعادة إنتاجها، حيث تُوظف سياسات التفوق العسكري،

[1]Office of the chief of staff **Israel Defense Forces**, IDF Strategy, 2015), p. 9

والحصار، والضربات الاستباقية، والتقنيات السيبرانية ضمن منظومة متكاملة لإدارة المجال الفلسطيني وإعادة تشكيله، وفي الوقت نفسه تقديمه خارجيا كجزء من خطاب القوة والردع بهدف ضمان استمرار الدعم الدولي وتخفيف حدة الضغوط السياسية.[1]

المطلب الاول: تصاعد تهديدات التنظيمات غير الدولتية (داعش، حماس، حزب الله)

يتميّز تهديد التنظيمات غير الدولتية في البيئة الأمنية الإسرائيلية بطابع متعدد المستويات، إذ لا يستند إلى جبهة عسكرية ثابتة أو بنية دولة يمكن إخضاعها لمنطق الردع الكلاسيكي، حيث يقوم على تشكيلات مرنة قادرة على التكيّف السريع والانتشار في بيئات مختلفة، مع امتلاك قدرات نارية وصاروخية متفاوتة المدى، واعتماد أساليب قتال غير تقليدية تشمل حرب المدن والأنفاق، بما يسمح لها بالمناورة بين المجالين العسكري والمدني ورفع كلفة الاستهداف المباشر، وفي ظل هذا النمط، لا يُقاس معيار القوة بقدرة الحسم التقليدي، وإنما بقدرة متواصلة على إدارة حالة عدم اليقين عبر تتبع شبكات صغيرة ومتشعبة، ومنع تراكم القدرات، وقطع مسارات التسليح والتمويل والاتصال في بيئة يختلط فيها المجال القتالي بالحيز الاجتماعي بشكل يصعب فصله بدقة[2].

وتتفاقم خطورة هذا النمط عندما يسعى الفاعل غير الدولتي إلى فرض معادلات ردع مضادة من خلال استهداف الجبهة الداخلية، حيث تتحول البنية المدنية، بما فيها السكان والبنية التحتية والاقتصاد اليومي، إلى جزء من معادلة الصراع، بما ينعكس ضغطا مباشرا على القرار السياسي واستنزافا تدريجيا لشرعية الدولة حتى في غياب حسم عسكري واضح، وهكذا تصير الجبهة الداخلية ساحة إستراتيجية موازية لخطوط المواجهة التقليدية، ويتحوّل الصراع إلى منافسة على الزمن والقدرة على التحمل؛ أيْ على من يمتلك القدرة على الصمود

[1] Paul Grossrieder .**Le droit international humanitaire et la question israélo –palestinienne**. Critique internationale .no 16.2002 :49-56.

[2] محمد صلاح محمود الكبابجي، وسيف سليم داوود، "**الفاعلين من غير الدول: المفهوم والمعايير**، لامجلة جامعة الدفاع، العدد 4، ،2023، ص 35ص، 56،

لفترة أطول وتحويل الضغط المحدود إلى أثر سياسي واسع، ويُفسّر ذلك في الأدبيات العسكرية الإسرائيلية الميل إلى تقليص زمن العمليات، ورفع كثافة التأثير في ضربات قصيرة، وتفضيل الدقة والاستخبارات على الحجم الناري؛ بوصفها وسائل للحد من الاستنزاف الطويل الذي يمنح التنظيمات غير الدولتية هامشا لإعادة إنتاج قوتها الرمزية وتثبيت سرديات الصمود[1].

ومن ثم، لا يقف مفهوم التفوق العسكري على تفوق نوعي في التسليح فحسب، ويتجسد في بنية تشغيلية متكاملة تجمع بين الإنذار المبكر، والاستخبارات الدقيقة، والقدرة على المناورة السريعة، مع إدارة محكمة لسقف التصعيد بما يحقق أثرا رادعا دون الانزلاق إلى حروب طويلة الأمد، وفي هذا الإطار يصبح التفوق مرتبطا بقدرة الدولة على إدارة معارك قصيرة ومكثفة وعالية التأثير، تتكامل فيها القوة النارية مع المعلومات والرسائل السياسية، بما يضمن الحفاظ على حرية الحركة ويحول دون انزلاق الصراع إلى استنزاف مفتوح يمنح الفاعل غير الدولتي فرصة لفرض إيقاعه الخاص.[2]

أولا حماس تهديد تحت الدولة داخل فضاء محاصر

تتعامل إسرائيل مع حركة حماس بكونها فاعلا غير دولتي يمارس سلطة أمر واقع في قطاع غزة، باعتبارها تهديدًا مركبًا تتداخل فيه الأبعاد العسكرية مع الأبعاد السياسية والإعلامية والقانونية، ضمن سياق يتسم بخصوصية شديدة ترتبط ببنية الاحتلال والحصار، فمن منظور القانون الدولي، لا يُنظر إلى قطاع غزة ككيان سيادي مستقل، وإنما كجزء من الأرض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، مع استمرار منظومة تحكم فعلي في المعابر والمجال الجوي والمياه الإقليمية وحركة الأفراد والبضائع، وضمن هذا الإطار تُفهم المواجهات العسكرية بكونها صراعا بين طرفين متكافئين، وجزءا من بنية استعمارية غير متماثلة، ما يجعل التهديد ذاته متجددا وبنيويا ومتصلا بسياسات السيطرة والإخضاع القائم، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ

[1] عدنان أبو عامر، **إستراتيجية الجيش الإسرئيلي في مواجهة جماس وحزب الله**،، ,صفحة المقال الرسمي في مركز الجزيرة للدراسات .

[2] Amir kulick.**lntelligence and the challenges of High Trajectory fire**. Military and strategic Affairs 1.no 3 december 2009pp25-31.

هذا السياق البنيوي للاحتلال والحصار يمثل عاملًا مباشرًا في إعادة إنتاج دورات العنف، فقد أوضح تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن التصعيد العسكري بين 10 و21 مايو 2021 شكّل أشد موجة تصعيد تشهدها غزة منذ عام 2014، وأسفر عن مقتل 253 فلسطينيًا، بينهم ما لا يقل عن 129 مدنيًا، إلى جانب دمار واسع طال المساكن والبنية التحتية الحيوية، وتسبب في موجات نزوح داخلي وتدهور كبير في الأوضاع الإنسانية، وتعكس هذه المعطيات، إلى جانب حجم الكلفة البشرية، طبيعة اختلال ميزان القوة، وكيف يُترجم التفوق العسكري الإسرائيلي في سياق جغرافي شديد الكثافة السكانية ومحاصر، بما يضاعف من آثار العمليات العسكرية على المستوى الإنساني والاجتماعي.[1]

وتُظهر الوثيقة ذاتها دلالات أمنية وسياسية أعمق؛ إذ تشير إلى أنّ موجة التصعيد لم تكن حدثا معزولا أو مفاجئا، إذ جاءت في سياق توتر متراكم في القدس الشرقية، ارتبط بإجراءات تتعلق بتهديدات الإخلاء القسري لعائلات فلسطينية، وتشديد القيود على الوصول إلى البلدة القديمة وأماكن العبادة، ويكشف هذا الترابط بين تطورات القدس واندلاع المواجهة في غزة أن ما يُقدَّم في الخطاب الإسرائيلي بكونه تهديدًا أمنيًا منفصلا، يتصل فعليا بسلسلة من السياسات الميدانية المرتبطة بإعادة تشكيل المجال الديموغرافي والجغرافي في القدس والضفة الغربية، وضمن هذا المنظور، يظهر الأمن كاستجابة تقنية وكأداة متداخلة مع مشروع استيطاني ممتد، يُعاد من خلاله تنظيم السكان والمجال بما يخدم استمرارية السيطرة طويلة الأمد. [2]

[1] Amélie Férey and Pierre Néron –Bancel « **Glaives de fer une analyse militaire de la guerre d'lsrael àGaza.**focus stratégique .no 128.Paris: lnstitut français des relations internationals lfri octoober 2025.pp - 17.18-56_58.74.75.

[2]United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Gaza Strip: Escalation of Hostilities as of 25 May 2021, (Jerusalem: OCHA oPt, 1st ed., 2021), p. 1

ومن منظور السياسة الخارجية، يُوظَّف الصراع مع حركة حماس ضمن منظومة وظائف استراتيجية مترابطة، يتمثل أولها في تثبيت سردية الدفاع عن النفس داخل المحافل الدولية، بما يساهم في تخفيف الضغوط الدبلوماسية المرتبطة بملفات الاحتلال والانتهاكات الإنسانية، وإعادة توجيه النقاش من مسار المساءلة القانونية إلى مقاربة أمنية تقنية. أما الوظيفة الثانية فتتمثل في تبرير استمرار الحصار باعتباره أداة لمنع التسلح، على الرغم مما يترتب عليه من تداعيات إنسانية واقتصادية واسعة تطال السكان المدنيين كله، وليس البنية العسكرية لحركة حماس فقط، في حين تقوم الوظيفة الثالثة على تعزيز الاعتماد البنيوي على منظومات الدفاع الصاروخي والدعم العسكري الأميركي، بما يكرّس التفوق العسكري الإسرائيلي كإطار دائم للسياسة الخارجية وليس مجرد استجابة ظرفية لجولات التصعيد، ويعيد إنتاج توازن قوة غير متكافئ يُقدَّم بكونه شرطًا للاستقرار المفروض بالقوة بدلا من كونه نتيجة تسوية سياسية[1].

ثانيًا– حزب الله من مواجهة حدودية إلى تهديد إقليمي ممتد

يمثّل حزب الله حالة مختلفة من حيث البنية التنظيمية واتساع المجال الجغرافي الذي يتحرك فيه، إضافة إلى الدور الذي تؤديه القوة العسكرية في صياغة التوازنات الإقليمية، فالعلاقة بين إسرائيل وحزب الله لا تنحصر في مستوى المواجهة المباشرة على الحدود الشمالية، وتتداخل ضمن شبكة أوسع من العلاقات الإقليمية المعقدة، يتصدر فيها الدور الإيراني بكونه عنصرا محوريًا في النشأة والدعم وتطوير القدرات، وكذلك في إعادة تشكيل موقع الحزب من فاعل محلي في سياق مقاومة الاحتلال إلى جزء من منظومة ردع إقليمي أكثر اتساعا، وفي هذا السياق يشير تقرير خدمة أبحاث الكونغرس الأميركي (CRS) إلى الخلفية التاريخية لتشكّل حزب الله، موضحًا أن إيران أسهمت في أوائل ثمانينيات القرن الماضي في دعم نشأة هذا التنظيم الشيعي في جنوب لبنان

[1] Douglas Guilfoyle .**the Mavi Marmara lncident and Blockade in Armed conflict**.British Yearbook of lnternationl LAW 81 ;NO 1.2011 ;pp171-223.

خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي (1982–2000)، ضمن سياق أوسع ارتبط بتبلور حركات مقاومة محلية ضد الوجود العسكري الإسرائيلي.[1]

تُعد هذه الإشارة ذات دلالة تحليلية مهمة، إذ تكشف أنّ التهديد الذي يمثّله حزب الله بصفته فاعلًا غير دولتي لا ينفصل عن السياق التاريخي للاحتلال الذي أسهم في نشوء حركات مقاومة محلية، قبل أن يُعاد إدراجها لاحقا ضمن الخطاب الأمني والسياسي الإسرائيلي بصفتها تهديدا مستمرًا، وقد أدّى هذا التحول في التوصيف إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا خارجية أكثر امتدادًا، بما يبرر اعتماد سياسات عسكرية استباقية تتجاوز الحدود التقليدية، ووفق هذا المنظور لا يُتعامل مع حزب الله كفاعل منفصل عن سياقه البنيوي، وإنما كنتاج لتفاعل تاريخي أعيدت صياغته ضمن مقاربة أمنية تخدم متطلبات الحفاظ على التفوق العسكري وإدارة صراع طويل المدى، ويشير التقرير نفسه إلى أنّ إيران واصلت دعم حزب الله حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، بما في ذلك المساهمة في إعادة بناء وتعزيز ترسانته الصاروخية، وهو ما يُعد، من منظور إسرائيلي، مخالفة لقرارات مجلس الأمن. وفي المقابل، يعكس هذا التطور انتقال الحزب من إطار محلي محدود إلى فاعل يمتلك قدرات عسكرية عابرة للحدود، بما يمنحه قدرة على تهديد العمق الإسرائيلي وإنتاج معادلات ردع متبادلة تؤثر في توازنات الأمن الإقليمي.

[1] Mohammad Ataie .**Exporting the Iranian Revolution: Ecumenical clerics in Lebanon** International Journal of Middle East Studies 53; NO 4.2021.pp 672-690.

وفي هذا الإطار، لم يعد حزب الله يُصنَّف في المقاربة الإسرائيلية ضمن فئة تنظيم حدودي يمكن احتواؤه بأدوات ردع تقليدية، إذ أصبح يُنظر إليه كفاعل إقليمي يملك بنية عسكرية شبه نظامية، وخبرة ميدانية متراكمة، وشبكات دعم لوجستي ممتدة عبر أكثر من ساحة، ويترتب على هذا التصور توسيع نطاق الاشتباك من الجبهة اللبنانية الضيقة إلى ما يُعرف بمفهوم الساحات المتعددة، بما يعكس انتقال التهديد من مستوى محلي إلى مستوى إقليمي مترابط، وفي هذا السياق تتعامل إسرائيل مع حزب الله بكونه فاعلا غير دولتي يمتلك قدرات ردع صاروخية مقابلة، ويستند في جزء من خطابه إلى شرعية مقاومة الاحتلال، وهو ما يدفع صانع القرار الإسرائيلي إلى تبني مقاربة مركبة تقوم على ثلاثة محاور: أولها منع تطوير القدرات النوعية، خصوصا في مجال الصواريخ الدقيقة؛ وثانيها استهداف مسارات الإمداد والتمويل والتسليح، ولا سيما تلك المرتبطة بالساحة السورية؛ وثالثها توسيع نطاق الفعل العملياتي ليشمل عمق الإقليم حيث تتقاطع أدوار إيران وسوريا ولبنان، ضمن إطار ما يُعرف بإستراتيجية المعركة بين الحروب، الهادفة إلى استنزاف الخصم ومنع تراكم قدراته دون الوصول إلى حرب شاملة مفتوحة[1].

ثالثًا– التنظيم الإرهابي داعش كتهديد عابر للحدود في بيئة دول منهارة

يمثّل تنظيم داعش نمطا ثالثا من التهديدات غير الدولتية، يتسم بطابعه العابر للحدود، وقد نشأ في سياقات تفكك الدولة الوطنية وتآكل مؤسساتها السيادية، خصوصًا في العراق وسوريا بعد عام 2011، معتمدًا على منطق الدولة–الظل الذي يدمج بين السيطرة الميدانية المؤقتة، وتوظيف العنف الرمزي، وتدويل أنماط الإرهاب عبر شبكات ممتدة، وقد أتاح له هذا النمط إعادة تعريف مفهوم التهديد ذاته، بحيث لم يعد مرتبطا بإقليم محدد أو جبهة مستقرة، وأضحى قائما على شبكات حركة وتمويل وتجنيد عابرة للحدود، تستثمر الهشاشة الأمنية والانقسامات الداخلية والفراغ السلطوي لإعادة إنتاج حضورها وتوسيع مجالات نشاطها، ورغم أن داعش لم يكن في معظم مراحل تمدده موجّهًا بصورة مباشرة نحو إسرائيل كهدف عملياتي مركزي[2]، فإن أهميته في

[1] Ron Tira. **'Israeli strategy in Response to changes in the syrian Arena** INSS lnsight .no 1131 ; January 22.2019pp 2.
[2] Ephraim Kam .op cit p 53.

المقاربة الأمنية الإسرائيلية ترتبط بطبيعته البنيوية داخل البيئة الإقليمية الأوسع، إذ يُستحضر بوصفه عنصرًا يعمّق منطق الفوضى الإقليمية ويعزز سردية عدم الاستقرار كخاصية بنيوية في الشرق الأوسط، بما يتيح من منظور إسرائيلي تبرير خطاب التفوق العسكري المستمر، وتكثيف منطق الضربات الوقائية، وتقليص هامش أيّ مقاربات سياسية أو قانونية تربط الأمن بجذوره السياسية المرتبطة بالاحتلال والاستيطان[1].

وفي هذا الإطار أسهم وجود داعش في إعادة تشكيل البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل على أكثر من مستوى، أبرزها تعقيد المشهد الحدودي، خصوصًا في الساحة السورية، نتيجة انهيار بنى الدولة وتعدد الفواعل المسلحة، بما أدّى إلى إنتاج حالة سيولة أمنية جعلت طبيعة التهديدات أقل استقرارًا وأكثر قابلية للتغير من مواجهة نظامية تقليدية إلى أخطار غير متوقعة، كما وفّر هذا الواقع أرضية لتعزيز التشابك الأمني بين إسرائيل والقوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تحت عنوان مكافحة الإرهاب، بما أسهم في ترسيخ موقع إسرائيل كشريك أمني داخل منظومات الأمن الإقليمي والدولي، وفي الوقت نفسه ساعد هذا السياق على نقل مركز النقاش الدولي من مساءلة سياسات الاحتلال إلى أولوية "الاستقرار" و"مكافحة الإرهاب"، بما يعيد ترتيب الأجندة الدولية ضمن مقاربة أمنية أوسع، وتنعكس هذه الرؤية أيضًا في الوثائق الإستراتيجية لجيش الدفاع الإسرائيلي التي تدرج الفواعل غير الدولتية والبيئات القتالية المركبة ضمن منظومة التهديدات الحديثة، بما يبرر الانتقال من منطق الردع التقليدي إلى منطق الوقاية الاستباقية وبناء القوة المستمرة، على أساس أنّ مصدر الخطر لا يرتبط بتنظيم محدد بقدر ما يرتبط بالبيئة التي تسمح بنشأته وتجدده.[2]

[1] Yoram schweitzer .**ISIS : A Risk Assessment** INSS ‘lnsight .no 564. June23.2024.
[2]Israel Defense Forces, IDF Strategy, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 1st ed., 2015), p. 9

ومن منظور نقدي تحليلي، يبرز سؤال مركزي حول كيفية تحويل إسرائيل التهديد غير الدولتي من معطى أمني ظرفي إلى مورد سياسي خارجي دائم يُستثمر في سياق العلاقات الدولية، ويتجلى هذا التحول في توظيف نموذج تنظيم داعش بوصفه مرجعية خطابية تُربط من خلالها مختلف أشكال الضغط الدولي الموجه ضد إسرائيل، سواء المتعلق بالاستيطان أو انتهاكات حقوق الإنسان، بمخاطر أوسع مرتبطة بزعزعة الاستقرار الإقليمي، وبهذا الأسلوب يُعاد ترتيب سلم الأولويات الدولية بحيث تتقدم اعتبارات الأمن والاستقرار على حساب قضايا الحقوق والقانون، بما يفتح المجال لترسيخ منطق الاستثناء على القواعد وتقديم القوة كبديل عن الإطار القانوني[1].

وفي هذا السياق، لا يُستدعى داعش فقط؛ بصفته تهديدا أمنيا مباشرا، ليتحول إلى أداة ضمنية في بناء خطاب إستراتيجي يربط بين الفوضى الإقليمية وضرورة استمرار السياسات الإسرائيلية القائمة، ويؤدي هذا التوظيف إلى إضفاء طابع وجودي على الصراع، بما يسمح بإعادة إنتاج مبررات أمنية تواكب استمرار مشروع السيطرة والتهجير، تحت غطاء مواجهة تهديدات إقليمية كبرى، ليصبح التهديد غير الدولتي جزءًا من بنية خطابية وسياسية أوسع، تُستخدم فيها المخاطر الأمنية لتثبيت واقع سياسي قائم وإعادة شرعنته على المستوى الدولي[2].

المطلب الثاني: التمركز الايراني من سوريا

يمثّل الحضور الإيراني في الساحة السورية، بما يتصل به من شبكات ميليشياوية حليفة وبنى لوجستية وعسكرية واستخبارية، أحد أكثر العناصر تأثيرًا في تشكّل البيئة الأمنية الجديدة لإسرائيل خلال الفترة 2011–2022؛ إذ لم تعد الأزمة السورية مجرد صراع داخلي على السلطة، وتحولت تدريجيا إلى فضاء إقليمي مفتوح لإعادة توزيع النفوذ بين قوى دولية وإقليمية، سمح لإيران بالتدخل العسكري المباشر دعما لنظام دمشق، بهدف

[1] نورا عريقات، **سلام النكبة: إسرائيل تطلب إستثناءها من حظر الإبادة الجماعية**، مؤسسة الدراسات الفلسطنية 13 فبراير 2024، ص ص 4،6.

[2] Charlotte Heath –kelly **.forgetting ISIS : Enmity .drive and Repetition in security Discourse** .critical studies on security 6. No .1.2018 : p p 85p99.

الحفاظ على حليف استراتيجي محوري ضمن منظومة إقليمية أوسع، وتأمين خطوط إمداد تمتد نحو لبنان، فضلا عن بناء عمق عملياتي متقدم بالقرب من الحدود الشمالية لإسرائيل، وضمن هذا السياق لم يعد الوجود الإيراني يُفهم كدعم ظرفي أو تدخل مرحلي، وإنما كعنصر بنيوي داخل معادلة الصراع الإقليمي، ينعكس بصورة مباشرة على حسابات الأمن القومي الإسرائيلي[1].

وتتضاعف حساسية هذا الوجود في التصور الإسرائيلي؛ لأنه يتموضع داخل المجال الجغرافي الذي يُعد جزءًا من الطوق الإستراتيجي المحيط بإسرائيل، ولأنّه يربط بين الساحتين السورية واللبنانية ضمن منظومة عملياتية متداخلة تُضعف الفصل التقليدي بين الجبهات، وتحول التهديد إلى حالة احتكاك مستمرة ومتعددة المستويات، وبالتالي لا يُقاس الوجود الإيراني فقط من حيث حجمه العسكري، ومن حيث وظيفته في إعادة تشكيل معادلات الردع الإقليمية، وتوفير بيئة داعمة لقوى غير دولتية حليفة وفي مقدمتها حزب الله، بما يفرض على إسرائيل إعادة تعريف مفهوم التفوق العسكري من مجرد ردع تقليدي إلى إدارة صراع متعدد الساحات. وفي هذا الإطار، يشير تقرير خدمة الأبحاث في الكونغرس الأميركي (CRS) إلى أن التدخل الإيراني في سوريا منذ عام 2011 أسهم في تفاقم التوترات القائمة مع إسرائيل، وأن هذه التوترات اتخذت منحى تصعيديًا واضحًا منذ أواخر 2016، مع انتقال الإستراتيجية الإيرانية من دعم مرحلي للنظام السوري إلى محاولة ترسيخ وجود عسكري أكثر استدامة داخل الأراضي السورية، خصوصًا بعد استعادة النظام لمناطق إستراتيجية بدعم مباشر من طهران وحلفائها، بما يعكس تحول سوريا من ساحة أزمة إلى فضاء إستراتيجي طويل الأمد لإعادة التموضع وبناء توازن ردع غير مباشر مع إسرائيل.[2]

ويشير التقرير ذاته إلى أن مسؤولين إسرائيليين اعتبروا انتشار القوات المدعومة من إيران في سوريا، ولا سيما في الجنوب الغربي القريب من الحدود الشمالية لإسرائيل، تهديدا أمنيا ذا أولوية يستوجب تحركا عسكريا

[1] Yogev Elbaz .**Here to stay : lranian lnvolvement in syria 2011-2021**. ‘strategic Assessment 24.no. 4.2021 :pp.87-94.

[2]Carla E. Humud, Kenneth Katzman, & Jim Zanotti, Iran and Israel: Tension Over Syria, (Washington, DC: Congressional Research Service, Version 4, 2018), p. 1

مباشرا، وفي هذا السياق نقل التقرير عن وزير الاستخبارات الإسرائيلي يسرائيل كاتس في سبتمبر 2018 تصريحه بأن إسرائيل نفذت "أكثر من 200 عملية عسكرية داخل الأراضي السورية خلال العامين السابقين، ويعكس هذا الرقم من زاوية تحليلية، نمطا عملياتيا يقوم على حرب منخفضة الشدة ذات طابع تراكمي ومنهجي، لا يستهدف الحسم العسكري الشامل بقدر ما يركز على تعطيل مسار بناء القوة الإيرانية ومنع ترسخها ميدانيا، عبر استنزاف مستمر يندرج ضمن منطق إدارة التصعيد بدلا من الذهاب إلى مواجهة واسعة، وفي ضوء ذلك، يتضح أن هذه العمليات تشكل جزءًا من استراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي التي لا تكتفي بردع التهديدات بعد تشكلها، إذ تسعى إلى التدخل المبكر في مراحل التكوين لمنع تحولها إلى بنى مستقرة، ويعني ذلك عمليا التحكم بإيقاع الصراع ودرجاته، بما يسمح لإسرائيل بالحفاظ على هامش مناورة واسع، وتفادي الانزلاق نحو مواجهة إقليمية مفتوحة، مع إبقاء الوجود الإيراني في حالة ضغط مستمر تحدّ من قدرته على التمركز الإستراتيجي قرب الحدود الشمالية.[1]

ويسجل التقرير أنّ مسؤولين إسرائيليين وصفوا انتشار قوات مدعومة من إيران في سوريا، ولا سيما في الجنوب الغربي القريب من الحدود الشمالية لإسرائيل، بأنه تهديد أمني "مهم" يفرض تحركًا عسكريًا مباشرًا. كما يورد تصريح وزير الاستخبارات الإسرائيلي يسرائيل كاتس في سبتمبر 2018، الذي أكد فيه أنّ إسرائيل "اتخذت إجراءً عسكريًا أكثر من 200 مرة" داخل سوريا خلال العامين السابقين للتصريح، وهو ما يكشف نمطًا عملياتيًا يقوم على "حرب منخفضة الشدة" مستمرة ضمن منطق التفوق العسكري، حيث تتراكم الضربات بدل أن تُدار المواجهة في شكل حرب شاملة.وتشير هذه "الخطوط الحمراء" إلى تحول جوهري في البنية الذهنية للتفكير الأمني الإسرائيلي؛ إذ لم تعد السيادة السورية أو حدود الدولة الوطنية تمثل قيدًا فعليًا على استخدام القوة، بل جرى التعامل مع سوريا بصفتها ساحة عمليات مفتوحة لإدارة الصراع مع إيران وحلفائها. وفي هذا الإطار، يتحول مفهوم الردع من ردع تقليدي قائم على التوازن والتهديد المتبادل إلى ردع وقائي يستند إلى منطق منع

[1] رائد عماد خطيب، **العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الإقليمية والدولية 2005–2016**، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2019، ص ص، 70، 97.

تشكل الخطر قبل اكتماله، عبر استهداف البنى التحتية العسكرية، وتعطيل خطوط الإمداد، وإجهاض مسارات التمركز طويل الأمد في مراحلها الأولى؛ وهكذا يغدو التدخل الإسرائيلي موجّهًا ليس فقط ضد التهديد القائم، بل ضد احتمالات تشكّله مستقبلًا[1].

ويعكس هذا النمط بوضوح العلاقة العضوية بين التفوق العسكري والسياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث لا تُفهم الخطوط الحمراء كأدوات عسكرية صرفة، وكآليات سياسية–إستراتيجية لإدارة الإقليم، فإقامة نظام منع داخل دولة أخرى تتطلب دمجًا بين القوة النارية والقدرات الاستخبارية الدقيقة، وشبكات معلومات كثيفة، إضافة إلى تفاهمات ضمنية مع القوى الدولية الفاعلة في الساحة السورية، وفي مقدمتها روسيا ومن ثم يصبح التفوق العسكري شرطا لإنتاج هذه التفاهمات وضبطها، وليس مجرد نتيجة لها، بما يتيح لإسرائيل هامش حركة يتجاوز منطق السيادة التقليدي.ويعكس هذا التحول انتقالا أوسع من منطق الحدود إلى منطق الساحات؛ أيْ من الدفاع عن خطوط تماس جغرافية ثابتة إلى إدارة صراع متعدد الطبقات داخل فضاءات إقليمية مفتوحة ومتداخلة. ويتجسد ذلك في العقيدة العسكرية الإسرائيلية المعروفة بالحملة بين الحروب، التي تقوم على تراكم ضربات محدودة ودقيقة، مدعومة بعمل استخباري مستمر، بهدف استنزاف الخصم ومنعه من بناء قدرات نوعية، مع تجنب الانزلاق إلى حرب واسعة غير قابلة للتحكم في نتائجها، واستنادا لذلك تُستخدم الساحة السورية كفضاء اختبار دائم لقدرات الردع والإدارة العملياتية، وكأداة لإعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية بما يخدم ترسيخ التفوق العسكري الإسرائيلي بوصفه ركيزة مركزية للسياسة الخارجية، حتى في سياق يتجاوز حدود سيادة الدول الأخرى ويعمّق منطق العسكرة في الإقليم.[2]

وتكمن الأهمية التحليلية لهذه الواقعة في أنها كشفت حدود فرضية "التحكم الكامل" في بيئة عملياتية شديدة التعقيد والتداخل، حيث لم يعد التفوق الجوي الإسرائيلي محصنًا بصورة مطلقة، في ظل تداخل منظومات الدفاع

[1] محمود المحارب نفس المرجع، **تحولات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه سوريا ومرحلة مابعد إسقاط الطائرة الروسية.**

[2] مهند مصطفى، **العلاقات الإسرائيلية الروسية في سياق الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 شباط 2017، تم الإطلاع عليه يوم 13، جانفي 2026،

الجوي السورية، والدعم الإيراني الميداني، والحضور الروسي المباشر. كما أبرزت الحادثة أنّ إدخال أدوات غير تقليدية، مثل: الطائرات المسيّرة، بات قادرًا على اختراق عتبة الردع التقليدي وفرض معادلات ميدانية جديدة، الأمر الذي يدفع نحو إعادة تعريف التفوق العسكري بوصفه قدرة على إدارة التصعيد والتحكم في إيقاعه ومساراته، وليس مجرد تفوق ناري أو جوي قائم بذاته، وفي سبتمبر 2018، شهدت الساحة السورية تطورا بالغ الحساسية عندما نفّذت إسرائيل ضربات جوية استهدفت مواقع عسكرية في محافظة اللاذقية، بالتزامن مع حادثة أسقطت فيها بطارية دفاع جوي سورية، عن طريق الخطأ، طائرة استطلاع روسية من طراز "إليوشن–20"، ما أدى إلى مقتل 15 عسكريا روسيا، ويشير التقرير إلى أنّ هذه الواقعة شكّلت نقطة تحول في مستوى التنسيق الروسي–الإسرائيلي داخل المجال السوري، حيث دفعت موسكو إلى الإعلان عن قرار تزويد سوريا بمنظومة الدفاع الجوي المتقدمةS–300 ، مع دمجها ضمن شبكة الدفاع الروسية العاملة في سوريا، كما نقل التقرير عن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو تأكيده أن تشغيل المنظومة سيتم خلال فترة قصيرة، مع إخضاع الأطقم السورية لبرنامج تدريب مكثف يمتد لثلاثة أشهر، بما يعكس تصاعد حساسية المجال الجوي السوري وتزايد تقييد هامش الحركة الإسرائيلية.[1]

وتكشف هذه الوقائع في مجملها عن تحوّل بنيوي في طبيعة الصراع داخل الساحة السورية، وأولا أصبحت سوريا ساحة احتكاك مباشر بين إسرائيل وإيران، بما يعني أن مفهوم التهديد انتقل من مستوى افتراضي أو بعيد المدى إلى حالة تماس عملياتي شبه يومية على الأرض، وثانيا أعيدت صياغة مفهوم التفوق العسكري الإسرائيلي ليشمل القدرة على تنفيذ عمليات متكررة داخل فضاء جوي شديد التعقيد وتعدد الفاعلين، مع إدارة دقيقة لاحتمالات التصادم غير المباشر مع قوة كبرى، مثل: روسيا، وثالثا جرى توظيف هذه العمليات في الخطاب الإسرائيلي لتعزيز شبكة الدعم الأميركي–الغربي، عبر ربط النشاط العسكري الإسرائيلي باعتبارات حماية المصالح الغربية ومواجهة تمدد النفوذ الإيراني في الإقليم، ورابعا يظل الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان منذ عام 1967

[1] Amos yadlin .zvi Magen and vera Michlin –**shapir 'the crisis over the Downed Plane : what Next**? INSS lnsight .no .1095.september 27. 2018.p1

عنصرا بنيويا في إنتاج هذا التوتر، إذ يجعل من أيّ تمدد عسكري أو نفوذ إقليمي داخل الفضاء السوري جزءًا من نزاع سيادي غير محسوم، بما يبقي احتمالات التصعيد قائمة داخل بيئة أمنية هشة ومتغيرة باستمرار[1].

ويضيف التقرير أنّ هذا التصعيد في الساحة السورية انعكس بشكل مباشر على تموضع الولايات المتحدة ودورها العسكري والسياسي في المنطقة، حيث تشير المعطيات إلى إعلان واشنطن في أواخر عام 2017 عن نشر نحو 2000 جندي أميركي داخل سوريا في إطار عمليات مكافحة تنظيم الدولة، كما يورد التقرير شهادة الجنرال جوزيف فوتيل أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب في فبراير 2018، والتي تناولت طبيعة الانخراط العسكري الأميركي في سوريا وأهدافه العملياتية، وفي السياق ذاته نقل عن مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في سبتمبر 2018 تأكيده أن الولايات المتحدة لن تغادر سوريا ما دامت القوات الإيرانية ووكلاؤها موجودين خارج الحدود الإيرانية، وهو ما يعكس تداخل الأجندات الأميركية والإسرائيلية في إدارة الملف السوري ضمن منطق أمني مشترك يقوم على احتواء النفوذ الإيراني ومنع تثبيته ميدانيا.[2]

ويختتم التقرير هذا البُعد بالإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة توفر لإسرائيل منظومة دعم متكاملة سياسية وعسكرية ومادية، تشمل برامج تطوير مشترك لأنظمة الدفاع الصاروخي، مثل: القبة الحديدية ومقلاع داود والسهم التي صُممت أساسا للتعامل مع تهديدات الصواريخ القادمة من إيران وحلفائها، ويلاحظ التقرير أن هذه المنظومات لم تبقَ في إطارها النظري أو الوقائي فقط، بل جرى استخدامها عمليًا في اعتراض بعض الصواريخ التي أُطلقت باتجاه أهداف إسرائيلية من قوات مرتبطة بإيران في سوريا خلال مايو 2018، بما يعكس تداخلًا مباشرًا بين البعد التكنولوجي للدعم الأميركي والوقائع الميدانية للصراع داخل الساحة السورية.[3]لذلك، لا يُختزل التهديد الإيراني المنطلق من الساحة السورية في كونه مواجهة عسكرية مباشرة، ويتجاوز ذلك ليشكّل أداة لإعادة

---

[1] خضر خضور وأرميناك توكماجيان، **لماذا يثير ترسخ إيران في جنوب سورية قلق الدول المجاورة**، مركز مالكوم كير –كارنيغي للشرق الأوسط 30أبريل 2024، تم الإطلاع عليه يوم 13 أكتوبر 2025. https://carnegieendowment .org /ar/research.

[2]Carla E. Humud, Kenneth Katzman, & Jim Zanotti, **opcit**, p. 2

[3] **هكذا يضمن الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل تفوقها النوعي**". الجزيرة نت 14نوفمبر تشرين الثاني 2023، تم الإطلاع يوم 12 جانفي 2016،https://www.aljazeera.net/news/2023/11/14/

تشكيل منظومات التحالفات الإقليمية والدولية، فإسرائيل تستثمر هذا التهديد في تعزيز مطلبها المستمر بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي، فيما تجد الولايات المتحدة فيه مبررا لتوسيع انخراطها في الإقليم وربط مسارح الصراع المختلفة ضمن مقاربة واحدة عنوانها احتواء إيران، وفي المقابل يتراجع حضور القضية الفلسطينية بوصفها ملف احتلال واستيطان في سلم الأولويات الدولية، كلما تصدّر منطق الأمن على حساب منطق الحقوق، بما يعيد إنتاج اختلال التوازن بين الاعتبارات السياسية والقانونية في إدارة الصراع الإقليمي.

المطلب الثالث: التهديدات المستحدثة وغير التقليدية (الدرونات، الحرب السيبرانية)

تتسم التهديدات غير التقليدية في البيئة الأمنية الجديدة لإسرائيل بسمتَين محوريتَين مترابطتين: أولاهما أنها تهديدات منخفضة الكلفة وعالية الأثر، تتيح للفواعل غير الدولتية والداعمين لها ممارسة ضغط مستمر دون الحاجة إلى بنى عسكرية نظامية، بما يعزز قدرتها على الاستنزاف وإرباك منظومات الردع التقليدية. وثانيتهما أنها تهديدات عابرة للحدود المادية، إذ تمتد عبر المجال الجوي والفضاء السيبراني والشبكات الرقمية، ما يؤدّي إلى إعادة تعريف مفهوم الجبهة من خطوط تماس جغرافية ثابتة إلى فضاء واسع يشمل البنى التحتية الحيوية والمدن والاقتصادات، ويجعل الأمن مرتبطا بإدارة شبكة معقدة من التهديدات المتحركة بدلًا من حدود إقليمية واضحة[1].

أولا– الدرونات وتحويل السماء الى ساحة استنزاف

يقدّم تقرير خدمة أبحاث الكونغرس (CRS) واقعة فبراير 2018 بكونها مثالا مبكرا على _ أدّى اختراق طائرة مسيّرة يُعتقد أنها انطلقت من الأراضي السورية باتجاه إسرائيل إلى سلسلة تصعيدية متتابعة بدأت بإسقاطها، تلاها استهداف إسرائيلي لقاعدة T4، ثم إسقاط مقاتلة إسرائيلية من طراز F–16، قبل أن ترد إسرائيل بضربات موسّعة طالت مواقع سورية وأخرى يُشتبه بارتباطها بإيران، وتكشف هذه الحلقة المتسلسلة كيف يمكن لوسيلة

[1] Guillaume Lasconjarias et Hassan **Maged fear the Drones : Remotely Piloted Systems and non –state Actors in syria and lraq** RESEARCH Paper no .77.PARIS Lrsem 2019 PP 6.13._15.

قتالية غير تقليدية، مثل: الدرونات أن تتحول إلى محفّز لتصعيد سريع ومتعدد المستويات، يفرض على إسرائيل تطوير قدراتها في مجالات الإنذار المبكر، والدفاع الجوي، والحرب الإلكترونية، والمراقبة المستمرة، بهدف الحفاظ على تفوقها العملياتي في بيئة شديدة التعقيد، وفي البعد السياسي–الاستراتيجي، تبرز الدرونات بوصفها أداة تُعيد توزيع معادلات الكلفة والردع بين الأطراف؛ فهي تمنح الفاعلين غير الدولتيين أو شبكات الوكلاء إمكانية اختبار حدود الردع الإسرائيلي بوسائل منخفضة الكلفة نسبيًا ومن دون الانخراط في مواجهة شاملة مباشرة، بينما تتيح في المقابل لإسرائيل توسيع نطاق مفهوم الدفاع الوقائي وتبرير عمليات عابرة للحدود ضمن منطق استباق التهديد قبل تبلوره، بما يعيد صياغة العلاقة بين التكنولوجيا العسكرية وحدود السيادة في بيئة الصراع الإقليمي.[1]

ثانيًا– الحرب السيبرانية كجبهة بلا حدود واعادة تعريف التفوق

تؤكّد وثيقة إستراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي أن بناء القوة في الفضاء السيبراني أصبح أحد المكونات الجوهرية لتطوير القدرات العسكرية الشاملة، بحيث لا يقف على حماية المنظومات والبنى التحتية الحيوية من الهجمات الرقمية، ويصل ليشمل تطوير القدرة على العمل الهجومي والدفاعي داخل هذا المجال بوصفه ساحة قتال قائمة بذاتها، ويأتي هذا التوجه في سياق التحول نحو أنماط الحروب الهجينة التي تتداخل فيها الأدوات التقليدية مع أدوات المعلومات والحرب السيبرانية، حيث لم يعد التفوق العسكري يُقاس فقط بقدرات النار التقليدية، بل أيضًا بمدى السيطرة على تدفقات المعلومات والأنظمة الرقمية التي تدير البنية الأمنية والاقتصادية للدولة.[2]

[1]Carla E. Humud, Kenneth Katzman, & Jim Zanotti, **opcit**, p. 4
[2]Israel Defense Forces, IDF Strategy, **opcit**, p. 42

ولا يُطرح البعد السيبراني هنا بكونه مجرد إضافة تقنية إلى منظومة القوة العسكرية، واعتباره تحوّلا في منطق الردع ذاته؛ إذ لم يعد الردع محصورا في التهديد باستخدام القوة النارية المباشرة، وإنما امتد ليشمل الردع عبر التعطيل؛ أيْ القدرة على شلّ البنى الحيوية، مثل: شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والمصارف، أو اختراق أنظمة القيادة والسيطرة بما يُحدث شللًا وظيفيًا واسع النطاق في الدولة المستهدفة، وبهذا المعنى يتسع مفهوم التفوق العسكري الإسرائيلي، بوصفه ركيزة للسياسة الخارجية، ليشمل منظومة مركبة من التحالفات والمعايير الدولية في الأمن الرقمي، والتعاون الاستخباري، والتطوير التكنولوجي المستمر، بما يعيد إنتاج فجوة القوة بين الطرفين، وفي المقابل يبرز الفضاء الفلسطيني في وضعية هشاشة بنيوية متفاقمة بفعل الاحتلال والحصار، حيث تُواجه البنى الاجتماعية والاقتصادية مستويات مرتفعة من التعطيل والاختراق، في مقابل ما يمكن وصفه بتبلور دولة تكنولوجية مسلحة تمتلك أدوات متقدمة لإدارة الصراع والسيطرة في الفضاءين المادي والرقمي[1].

ثانيًا– الربطُ بين الحملةِ بين الحروب والتقنياتِ غيرِ التقليدية

تُبيّن وثيقة إستراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي أن عملية بناء القوة العسكرية موجّهة بصورة أساسية لخدمة ما يُعرف بالحملة بين الحروب، وهي مقاربة تقوم على تنفيذ سلسلة من العمليات الهجومية والاستخبارية المتواصلة بهدف كبح تطور قدرات الخصوم ومنع تراكمها بين جولة وأخرى من المواجهة، وينعكس ذلك في اعتماد إسرائيل المتزايد على الضربات الجوية الدقيقة، وعمليات التخريب النوعي، والأنشطة السرّية خارج نطاق الحرب المعلنة، بالتوازي مع تطوير متسارع لقدراتها في المجال السيبراني بوصفه ساحة موازية لإدارة الصراع وتعزيز التفوق العملياتي. [2]

[1] قوادرة حسين، **الردع السيبراني بين النظرية والتطبيق**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9 العدد 1، 2020، ص، ص 518، 531.

[2] Olivier Passot **'La meilleure défense .c'est l'attaque : évolution de stratégie israélienne sur son front nord depuis octobre 2023** ; Fondation pour la Maitrise des Enjeux stratégiques (FMES) 10 avril 2024. consulté le 13octobre 2025.

ومن زاوية السياسة الخارجية، تتحول التقنيات غير التقليدية إلى عنصر أساسي في إستراتيجية التموضع الدولي الإسرائيلي، حيث تسعى إسرائيل إلى تقديم نفسها كفاعل أمني وتكنولوجي موثوق لدى القوى الكبرى، مستثمرة خطاب مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار في تخفيف الضغوط المتعلقة بملف الاحتلال والاستيطان وتقليص مستوى المساءلة الدولية عنه، وفي المقابل تظل المرجعية القانونية الدولية – كما في قرار مجلس الأمن 2334 – تؤكد أن جوهر الإشكال لا يرتبط فقط بالتهديدات الأمنية أو أشكال العنف المسلحة، ويتمثل أساسا في استمرار الاحتلال وسياسات الاستيطان؛ بوصفها انتهاكًا للقانون الدولي ومصدرا بنيويا للتوتر.[1]

وخلاصة ما سبق أنّ البيئة الأمنية الجديدة لإسرائيل خلال الفترة (2011–2022) أعادت صياغة مفهوم التفوّق العسكري بحيث لم يعد يقتصر على البعد المادي التقليدي، وتحوّل إلى منظومة مركّبة تتداخل فيها القوة النارية مع القدرات الاستخبارية والتكنولوجية والدبلوماسية في إطار واحد متكامل، غير أنّ هذه المنظومة في بنيتها العميقة، لا تُسخَّر فقط لحماية كيان سياسي قائم، وتتصل بوظيفة أوسع مرتبطة بإدامة مشروع استيطاني يقوم على السيطرة وإعادة تشكيل المجال والسكّان، لهذا فإن تحليل التفوق العسكري الإسرائيلي يظل غير مكتمل ما لم يُقرأ ضمن سياقه البنيوي المرتبط بالاحتلال والاستيطان، بدل عزله في مقاربة تقنية أو عسكرية صِرفة.

[1] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، **" القرار 2334، 2016، S/RES/23 ديسمبر**، 2016، الفقرتان 1، 2.

خلاصة الفصل:

يخلص هذا الفصل إلى أن التحولات الدولية والإقليمية خلال الفترة (2011–2022) لم تُفضِ إلى قطيعة في منطق السياسة الخارجية الإسرائيلية؛ إذ وفّرت بيئة مواتية لإعادة إنتاج استراتيجية التفوق العسكري بصيغ أكثر مرونة واتساعا، فقد أدّى تفكك بعض البنى التقليدية للنظام الإقليمي العربي، وتراجع مركزية الصراع العربي–الإسرائيلي، إلى جانب صعود مقاربات الأمن ومكافحة التهديدات غير التقليدية، إلى توسيع هامش الحركة أمام إسرائيل، بما مكّنها من إعادة تشكيل بعض الوقائع السياسية والأمنية دون مواجهة كلفة ردعية مماثلة، كما يبيّن الفصل أن إسرائيل تعاملت مع التحولات الدولية، خصوصًا استمرار الدعم الأمريكي وتبدلات بنية النظام الدولي، بكونها فرصة لإعادة التموضع وتعزيز التفوق النوعي، لا باعتبارها قيودا تحد من سياساتها الاستيطانية، وفي هذا الإطار جرى توظيف التحولات الإقليمية والدولية لتوسيع مسارات التطبيع، وتعميق أدوات التأثير الأمني والسياسي، وإعادة هندسة البيئة الإستراتيجية المحيطة، بحيث يصير التفوق العسكري إطارا منظما لإدارة التغيرات بدل أن يكون مجرد أداة ردع، ونتيجة لذلك لم يعد هذا التفوق يُمارَس كاستجابة ظرفية للتهديدات، وإنما كمنطق حاكم لإنتاج السياسات الخارجية، بما يضمن استدامة ميزان القوة القائم، ويعيد ترسيخ اختلاله على حساب الحقوق الفلسطينية وفرص التسوية العادلة.

الفصل الرابع:

السياسة الخارجية الإسرائيلية وإستراتيجية التفوق العسكري (2011_2022)

الفصل الرابع السياسة الخارجية الإسرائيلية واستراتيجية التفوق العسكري (2011–2022)

تمهيد:

يقارب هذا الفصل بنية السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة (2011–2022) بكونها حصيلة تفاعل مستمر بين ثابت إستراتيجي حاكم ومتغيرات سياقية فرضتها التحولات الإقليمية والدولية، ففي هذه المرحلة لم يعد التفوق العسكري مجرد أداة دفاعية أو عنصر دعم للقرار السياسي، وأصبح إطارا حاكما لإنتاج السياسة الخارجية وإعادة تنظيم أدواتها، بما يشمل الردع والضربات الوقائية، وإعادة تشكيل التحالفات، وتوظيف الاقتصاد والتكنولوجيا والرمزية السياسية في إدارة كلفة الاحتلال ومحاولة إعادة تقديمه بصورة أقل كلفة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، واستنادا لذلك يفترض الفصل أن السياسة الخارجية الإسرائيلية لا تفصل بين البعد الأمني والدبلوماسي، وإنما تدمجهما ضمن منظومة واحدة تجعل من القوة معيارا مركزيا للشرعية ووسيلة أساسية لبناء النفوذ، وفي هذا السياق يتعامل الفصل مع الكيان الصهيوني بكونه فاعلا استيطانيا يسعى إلى إعادة تشكيل الإقليم كفضاء أمني متشابك، يوسّع فيه هامش حركته عبر التفوق النوعي، وتكثيف الاعتماد على الاستخبارات، وتطوير منظومات الدفاع والعمليات الاستباقية، كما يبرز دور التحولات التي أعقبت 2011 في إعادة توزيع الأولويات الإقليمية، بما أسهم في تهميش نسبي للقضية الفلسطينية داخل أجندات متعددة، وإعادة إدراجها ضمن مقاربات أمنية أوسع، وانطلاقا من ذلك يعالج الفصل ثلاث مستويات مترابطة: أولا، ثنائية الثابت والمتغير في السياسة الخارجية بما يشمل العقيدة الأمنية واستمرارية مسارات التطبيع وتنامي أدوات القوة التقنية؛ ثانيًا، تفكيك التفوق العسكري بوصفه منظومة معرفية–عملياتية متكاملة؛ وثالثا، استشراف السيناريوهات المستقبلية؛ من منطلق كونها امتدادا للبنى التي تشكلت وتعمقت خلال هذه المرحلة.

المبحث الأول: الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية:

يمثّل تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة (2011–2022) مدخلا كاشفا لفهم كيفية اشتغال إستراتيجية التفوق العسكري بكونها ثابتا بنيويا يُعاد إنتاجه عبر أدوات ومقاربات متغيّرة تبعًا لتحولات السياق

الإقليمي والدولي، فمن جهة واصلت إسرائيل الاعتماد على القوة الصلبة كركيزة مركزية في إدارة الصراع، سواء في علاقتها مع الفلسطينيين ضمن إطار احتلال عسكري ممتد، أو في تعاملها مع البيئة الإقليمية من خلال منطق الردع وتوظيف التفوق النوعي والتكنولوجي، وفي هذا الإطار جرى العمل على تحويل المجال الإقليمي إلى فضاء أمني قابل للإدارة، عبر شبكات تحالفات مرنة وقدرات استخباراتية متقدمة تتيح توسيع هامش الحركة وإعادة ضبط ميزان المخاطر، ومن جهة أخرى لم يعد هذا التفوق العسكري يُمارس كأداة منفصلة، وإنما كمنظومة متكاملة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية مع السياسية والدبلوماسية، بما يسمح بإعادة تشكيل بيئة الصراع بدل الاكتفاء بالتكيف معها، ونتيجة لذلك أصبحت الإستراتيجية الإسرائيلية قائمة على دمج التفوق العسكري داخل تصور أوسع لإدارة المجال الإقليمي، حيث تتحول القوة إلى أداة تنظيم للعلاقات وإلى وسيلة لفرض وقائع سياسية وأمنية تُبقي هامش المبادرة بيدها ضمن بيئة دائمة التحول.[1]

ومن جهة ثانية، عرفت المرحلة نفسها توسعا ملحوظا في توظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والرمزية، خاصة مع ما بعد سنة 2020 من خلال اتفاقيات إبراهام وما رافقها من ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية، وقد أسهم هذا التحول في تعزيز مسار التطبيع وإعادة إدماج إسرائيل في بعض دوائر الإقليم، بما منحها هامشا أوسع للحركة على المستوى الدبلوماسي، وقلّص نسبيًا من كلفة عزلتها الإقليمية والدولية، وفي السياق ذاته أفضى هذا المسار إلى إعادة ترتيب أولويات عدد من الأنظمة العربية، بما أدى إلى تراجع نسبي في مركزية القضية الفلسطينية داخل أجنداتها الرسمية، لصالح اعتبارات الأمن الإقليمي والتعاون الإستراتيجي، وبذلك لم تعد السياسة الخارجية الإسرائيلية محصورة في منطق القوة الصلبة وحده، وباتت تقوم على تداخل بين التفوق العسكري وأدوات الشرعنة السياسية والاندماج الدبلوماسي، بما يعزز قدرتها على تثبيت حضورها الإقليمي ضمن بيئة متغيرة،وبناء على ذلك يتناول هذا المبحث ثلاث إشكاليات مركزية مترابطة: أولا، استمرارية العقيدة

[1] رامي قصي عبود جمعة، **السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2011-2023**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2023، ص 51.

الأمنية بوصفها الإطار الحاكم لتوجيه الفعل الخارجي الإسرائيلي وتحديد أولويات القوة والردع؛ ثانيا، تعاظم مسار التطبيع الإقليمي، ولا سيما عبر اتفاقيات إبراهام، وما ترتب عنه من إعادة تشكيل للعلاقات السياسية والأمنية في الإقليم؛ وثالثا، توظيف أدوات القوة الناعمة والتقنية على أنّها امتداد وظيفيّ للتفوق العسكري، بما يتيح تعزيز النفوذ وتوسيع مجالات التأثير خارج الأطر العسكرية التقليدية[1].

المطلب الأول: استمرارية العقيدة الأمنية في مواجهة التحولات الراهنة:

تقوم العقيدة الأمنية الإسرائيلية، في مستواها العملي خلال الفترة (2011–2022)، على فرضية بنيوية مفادها أن استمرارية الكيان الصهيوني، وضمان ديمومة المشروع الاستيطاني بوصفه جوهر البنية الاستعمارية، والحفاظ على حرية الحركة العسكرية والسياسية في الإقليم، جميعها أهداف لا يمكن تحقيقها إلا عبر التفوق العسكري الشامل والقدرة المستمرة على ردع الخصوم وتعطيل مسارات تشكّل التهديد قبل تحوله إلى مواجهة مفتوحة أو حرب واسعة، وتعكس هذه الفرضية تصورا للبيئة الإقليمية باعتبارها مجالا دائم الاضطراب، حيث تُفهم المخاطر بوصفها احتمالات بنيوية متكررة لا أحداثا استثنائية، وهو ما يفسر ترسخ منطق الضربة الاستباقية والعمل الوقائي كجزء أصيل من التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، وتتجسد هذه الرؤية في ثوابت إستراتيجية تتجاوز تبدل الحكومات وتشكل قواسم مشتركة في صناعة القرار الأمني، من بينها بناء تفوق عسكري نوعي يتناسب مع حجم الدولة، وتطوير منظومات دفاعية وهجومية متعددة المستويات، وتعزيز دور الاستخبارات والإنذار المبكر في رصد التهديدات وإدارتها، إلى جانب الاستعداد الدائم لتوسيع نطاق العمليات خارج الحدود عند الحاجة، ويعكس هذا النسق تحولا جوهريا في مفهوم الأمن من وظيفة دفاعية تقليدية إلى أداة لإدارة البيئة الإقليمية وإعادة تشكيل توازناتها، في سياق إقليمي يتسم بالهشاشة والتفكك النسبي.كما تكشف العقيدة الأمنية

[1] عبد العليم محمد، **إبراهام والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 140، خريف 2024، ص، ص 173، 189.

عن تداخل بنيوي بين الأمن والسياسة الخارجية، حيث يُنظر إلى التفوق العسكري كفعل وأداة تفاوضية وإكراهية في الآن ذاته، تمنح إسرائيل قدرة على ضبط سلوك الخصوم، وفرض شروطها، وتوسيع هامش حركتها الدبلوماسية، وبذلك لا تنفصل هذه العقيدة عن البنية الاستيطانية للاحتلال، إذ تُعد الإطار الذي يُعاد من خلاله إنتاج العلاقة بين القوة والأرض والسكان، بما يرسخ الطابع الاستعماري الكامن في بنية الصراع[1].

يشير عرض القدرات الوارد في التقارير الأمريكية إلى أنّ إسرائيل لا تكتفي بتبني عقيدتها الأمنية على مستوى الخطاب أو التخطيط؛ إذ تسعى إلى تجسيدها فعليا داخل بنية تعبئة مجتمعية–عسكرية ممتدة، تجعل من المجتمع امتدادًا وظيفيًا للمؤسسة العسكرية، فتركيبة الجيش النظامي التي تقارب 180,000 فردا، والمدعومة بقوة احتياطية تصل إلى نحو 445,000 عنصرا، تعكس نمطًا من العسكرة البنيوية التي تقلّص الفاصل بين المدني والعسكري، وتحوّل الجاهزية القتالية إلى حالة دائمة تتجاوز لحظات الحرب وتندمج في البنية الاجتماعية للدولة، ويترتب على ذلك امتلاك قدرة عالية على الانتقال السريع من السلم إلى الحرب، بما يمنح السياسة الإسرائيلية مرونة هجومية في إدارة الأزمات الإقليمية، ويحوّل التعبئة العسكرية إلى أداة ضغط سياسي ورسالة ردع موجهة للخصوم الإقليميين، تقوم على رفع كلفة أي تصعيد محتمل.و في هذا السياق، لا يقف الاستنفار العسكري على وظيفته القتالية، ويتحول إلى عنصر مدمج في بنية السياسة الخارجية، يؤثر في حسابات الفاعلين الإقليميين ويعيد تشكيل توازنات الردع، كما تنعكس هذه البنية في مستوى الإنفاق الدفاعي الذي يُقدَّر بنحو 17.6 مليار دولار سنويًا؛ أيْ ما يقارب 3.7% من الناتج الداخلي، بما يؤكد أنّ الأمن ليس قطاعا وظيفيا منفصلا، وإنما مكون مكوّن تأسيسي في بنية الدولة وشرعيتها، وتمتد العقيدة الأمنية كذلك إلى الداخل عبر منظومة مؤسسية تشمل أنظمة إنذار مبكر متقدمة، وتشديد الرقابة الحدودية والجوية، واعتماد الملاجئ والغرف

[1] Joanna zych **‘lzraelska koncepcje uderzenia wyprzedzajacego i woiny prewencyjnej** ‘De securitate et Defensione.o Bezpieczenstwie I obronnosci 3.no 1. 2017: 167-185.

المحصنة ضمن النسيج العمراني، وهو ما يعكس إدماج المجال المدني في معادلة الردع والحماية، وترسيخ حالة الطوارئ البنيوية كواقع دائم يعيد إنتاج العلاقة بين المجتمع والأمن ضمن إطار واحد.[1]

وموازاة لهذا الإطار، يتداخل مفهوم الأمن في الإستراتيجية الإسرائيلية مع مشاريع ما يمكن تسميته بإعادة تنظيم المجال الحدودي، حيث تُوظَّف الحدود بصفتها امتدادا للقدرة العسكرية وأداة مركزية لإدارة المجال الجغرافي، فقد أُنشئت منظومة متكاملة من العوائق والأسوار والحواجز المدعومة بوسائل مراقبة متطورة، وشبكات طرق عسكرية، ومراكز استخبارات، ووحدات ميدانية، بهدف الإسهام في ضبط حركة الأفراد والسلع ومنع عمليات التسلل والتهريب، غير أنّ وظيفة هذه المنظومة تتجاوز بعدها الوقائي المباشر، لتتحول إلى آلية لإعادة إنتاج المجال وفق اعتبارات أمنية مستمرة، بحيث تنتقل الحدود من كونها خطوطا سياسية تفصل بين كيانات إلى فضاءات مراقبة دائمة تخضع لإدارة أمنية مكثفة، خاصة في المناطق ذات القيمة الإستراتيجية، مثل: محيط قطاع غزة، ويكشف هذا التوجه عن تحول في التفكير الأمني الإسرائيلي من حماية الحدود بالمعنى التقليدي إلى بناء ما يعرف بـ"البيئة الأمنية المسيطر عليها"، حيث تصبح الجغرافيا نفسها جزءا من منظومة الردع والضبط؛ فإعادة تشكيل الفضاء المكاني لا تهدف فقط إلى منع التهديدات العسكرية، وإنما تسهم في تنظيم أنماط الحركة والتواصل والوصول إلى الموارد، بما يؤدي إلى خلق مناطق عازلة تُدار وفق منطق أمني استثنائي طويل الأمد. وبهذا المعنى، تتحول هندسة الحدود إلى عنصر بنيوي داخل العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وليس مجرد إجراء مرتبط بظرف أمني محدد، وعندما تمتد هذه السياسات إلى المجال السكاني الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال أو الحصار، فإنها تنتقل من مستوى الإجراءات الأمنية إلى مستوى إدارة السكان والتحكم في المجال المدني، ويبرز ذلك من خلال اعتماد أدوات، مثل: الاعتقال الإداري، الذي أصبح أحد مكونات منظومة السيطرة اليومية. فبحسب ما تشير إليه تقارير دولية، يرى عدد من المراقبين أنّ هذه الممارسات، خاصة عندما تطال أعدادا واسعة من الفلسطينيين، تثير إشكالات مرتبطة بحقوق الإنسان وضمانات المحاكمة العادلة، بينما تبررها

[1]Jim Zanotti, Israel: Background and U.S. Relations, **opcit**, pp. 13

السلطات الإسرائيلية باعتبارات أمنية تتعلق بمنع الهجمات وحماية المعلومات الاستخباراتية، ويعكس هذا التباين وجود توتر مستمر بين منطق الأمن الذي تتبناه إسرائيل والمعايير القانونية الدولية المنظمة لاستخدام القوة والإجراءات الاستثنائية[1].

وتأسيسا على ما ذكر، يتضح أن الاحتلال يشكل جزءا من التصور الإسرائيلي للأمن القومي، إذ لم يعد يُتعامل مع السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها مرحلة مؤقتة، وإنما باعتبارها عنصرا مؤثرا في معادلة الأمن الإستراتيجي؛ فاستمرار السيطرة العسكرية على الضفة الغربية منذ عام 1967، إلى جانب واقع قطاع غزة منذ سيطرة حركة حماس عليه عام 2007 وما رافقه من جولات تصعيد متكررة، جعل مفهوم التهديد مرتبطا باستمرار إدارة الصراع عبر الأدوات العسكرية والأمنية، بدلا من الانتقال نحو تسوية سياسية شاملة، ومن زاوية أخرى، يمثل الاستيطان أحد الأبعاد الأساسية لإستراتيجية الأمن الإسرائيلي، باعتباره وسيلة لتثبيت النفوذ الميداني وإعادة تشكيل التوازنات الجغرافية والديموغرافية في الأراضي الفلسطينية؛ فوجود المستوطنات والتجمعات الاستيطانية والبؤر غير المرخصة وفق القانون الإسرائيلي يؤدي إلى خلق شبكة من السيطرة المكانية تؤثر في حركة الفلسطينيين وقدرتهم على الوصول إلى مناطق مختلفة داخل الضفة الغربية. لذلك لا يظهر الاستيطان كظاهرة عمرانية أو سكانية منفصلة، بل كأداة سياسية وأمنية مرتبطة بإدارة الأرض وتعزيز التفوق الإستراتيجي.وتبرز المؤشرات السكانية المرتبطة بالاستيطان حجم التحول الذي أحدثه هذا المشروع في البيئة الجغرافية للضفة الغربية والقدس الشرقية، إذ أصبح وجود المستوطنين عاملا مؤثرا في صياغة الواقع السياسي والأمني على الأرض، كما أن الجدل القانوني الدولي حول هذه المستوطنات، خاصة اعتبار العديد من الدول نقل السكان المدنيين إلى الأراضي المحتلة مخالفا للقانون الدولي، يعكس البُعد المركب للاستيطان بوصفه قضية أمنية وسياسية وقانونية في آن واحد، وفي هذا السياق جاء قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016

[1] Merav Amir .**Post occupation Gaza : Israel' s war on Palestinian Futures** .Geografiska Annaler :series B.HUMAN Geography 103.no .4 . 2021 pp 283-300.

ليؤكد اعتبار المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عائقا أمام حل الدولتين وانتهاكا للقواعد القانونية الدولية.[1]

وهكذا يعتمد التقرير مفهوما مركزيا في توصيف طبيعة النشاط العسكري الإسرائيلي خارج إطار الحروب التقليدية، وهو مفهوم الحملة بين الحروب، الذي يعبر عن نمط مستمر من العمليات المحدودة والأنشطة السرية والتحركات الأمنية التي تصاعدت منذ عام 2006 في مواجهة إيران وحلفائها، ويقوم هذا النمط على إدارة الصراع ضمن مستوى منخفض من التصعيد، من خلال استهداف قدرات الخصوم وإضعاف مصادر قوتهم دون الوصول إلى مواجهة عسكرية شاملة، بما ينسجم مع منطق الردع الاستباقي والمحافظة على هامش تفوق إستراتيجي يتيح لإسرائيل التحكم في مسار التهديدات قبل تحولها إلى أزمات واسعة، ويشير استمرار هذا النمط من المواجهة إلى أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022 شهدت تحولا من التركيز على حماية المجال الإقليمي المباشر إلى بناء قدرة عملياتية عابرة للحدود، فقد امتد التنافس مع إيران إلى مجالات متعددة، شملت البيئة السيبرانية، والممرات البحرية، والساحات السورية واللبنانية والعراقية، الأمر الذي يعكس انتقال مفهوم الدفاع من مجرد تأمين الحدود إلى امتلاك القدرة على التأثير في بيئات إستراتيجية متعددة، فأصبحت الساحات المتداخلة جزءا من التفكير الأمني الإسرائيلي، حيث يُنظر إلى مصادر التهديد باعتبارها مترابطة جغرافيا ووظيفيا، بما يبرر توسيع نطاق العمل العسكري والاستخباراتي خارج الحدود التقليدية.[2]وتتجسد استمرارية العقيدة الأمنية الإسرائيلية أيضا من خلال الارتباط الوثيق بين التفوق العسكري والقدرات التكنولوجية المتقدمة، حيث أصبحت التكنولوجيا أحد المكونات الأساسية في بناء مفهوم الأمن القومي، ويشير التقرير إلى اعتماد إسرائيل على تطوير منظومات دفاع صاروخي متطورة، إلى جانب تعزيز قدراتها في المجال السيبراني والاستخباراتي، بما أدى إلى توسيع مفهوم العمق الإستراتيجي ليشمل المجالات التقنية والرقمية،

[1]Jim Zanotti, Israel: Background and U.S. Relations**, opcit** p. 21

[2] محمود البازي، **سوريا ساحة الصراع ومساحة ردع متقدم بين إيران وإسرائيل**، مركز الجزيرة للدراسات، تم نشره في 3، مايو 2023، تم الإطلاع عليه يوم 12فيفري 2025.

وليس فقط المجال الجغرافي، فامتلاك هذه القدرات يمنح المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أدوات إضافية للمراقبة والإنذار المبكر واعتراض مصادر التهديد، ويعزز قدرتها على إدارة الصراع ضمن بيئة إقليمية متغيرة، وبناء على ذلك يمكن فهم استمرارية العقيدة الأمنية الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022 باعتبارها امتدادا لمنظومة إستراتيجية متكاملة تقوم على الجمع بين السيطرة الميدانية، والردع العسكري، والتفوق النوعي، والاستخدام المكثف للمعلومات والتكنولوجيا. فقد أصبح الأمن يُدار عبر مستويات متداخلة تشمل المجال العسكري، والاستخباراتي، والسيبراني، والجغرافي، بما يسمح لإسرائيل بإعادة تشكيل طبيعة التهديدات والتعامل معها من خلال عمليات محسوبة ومتدرجة، وبهذا المعنى لم تعد السياسة الأمنية مجرد استجابة لأخطار آنية، وإنما تحولت إلى إطار شامل يوجه خيارات إسرائيل الداخلية والخارجية ويحدد آليات تعاملها مع البيئة الإقليمية.

المطلب الثاني: إختراق المحيط العربي وهندسة إتفاقيات التطبيع.

يشكّل التحول الدبلوماسي أحد أبرز مظاهر إعادة تشكيل الدور الإقليمي لإسرائيل خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022، حيث انتقلت العلاقات مع عدد من الدول العربية من مستوى الاتصالات غير المعلنة والتنسيق المحدود إلى إطار رسمي أكثر انفتاحا يقوم على التطبيع وإعادة بناء شبكة التحالفات الإقليمية، وقد تجسد هذا المسار بصورة واضحة بعد عام 2020 من خلال ما عُرف باتفاقيات إبراهام، التي مثلت إطارا سياسيا رعته الولايات المتحدة بهدف إقامة علاقات رسمية أو تطوير العلاقات القائمة بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، ولم يتوقف هذا المسار عند حدود الإعلان السياسي، إذ تحول إلى ترتيبات مؤسساتية ومصالح متبادلة ذات أبعاد دبلوماسية واقتصادية وأمنية؛ فقد شهد عام 2021 افتتاح بعثات دبلوماسية إسرائيلية في الإمارات [1]والبحرين، إلى جانب إقامة تمثيل مماثل من قبل الدولتين، كما استُعيدت قنوات الاتصال الرسمية بين إسرائيل والمغرب بعد سنوات من التجميد، بما يعكس انتقال العلاقة من مستوى التفاهمات غير الرسمية

[1] Justine clément .**Les'Accords d'Abraham 'entre Israel et les pays du Golfe**. Les clés du Moyen –orient 13janvier 2022 consulté 02 septembre 2025

إلى مستوى التعاون العلني، ويضيف تقرير Jim Zanotti (2022) بُعدا مهما لفهم طبيعة هذا التحول، من خلال الإشارة إلى الدور غير المباشر للمملكة العربية السعودية في دعم مسار التطبيع، رغم عدم انضمامها رسميا إلى الاتفاقيات، وذلك عبر السماح بمرور الرحلات الجوية التجارية بين إسرائيل والإمارات والبحرين عبر مجالها الجوي، ويشير هذا المعطى إلى أن مسار التطبيع لم يكن محصورا في الدول الموقعة فقط، وارتبط بإعادة ترتيب أوسع لشبكة العلاقات الإقليمية، حيث تداخلت الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية في بناء نمط جديد من الشراكات بين إسرائيل وبعض الدول العربية.[1]

أمّا على المستوى الاقتصادي، يبرز تقرير Jim Zanotti (2022) أنّ مسار التطبيع قام على إعادة ترتيب العلاقات السياسية والدبلوماسية، وبناء شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، فقد شهدت المرحلة اللاحقة لتوقيع الاتفاقيات توسعا في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة، بما يعكس انتقال العلاقات من إطار التقارب السياسي إلى مستوى أكثر ارتباطا بالمصالح المتبادلة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والإمارات في مايو 2022، التي مثلت خطوة نحو تعزيز الاندماج الاقتصادي بين الطرفين، إلى جانب مشاريع تعاون إقليمية مشتركة، وتتجسد هذه الدينامية أيضا في المبادرات المرتبطة بقطاعات إستراتيجية، مثل: المياه والطاقة، حيث أُطلقت مبادرة ثلاثية جمعت إسرائيل والإمارات والأردن ركزت على تحلية المياه وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، ويبرز هذا النوع من التعاون عن انتقال التطبيع من مجرد علاقات ثنائية إلى نمط من الشراكات الوظيفية التي ترتبط بملفات حيوية ذات أبعاد اقتصادية وبيئية وأمنية، بما يعزز حضور إسرائيل داخل شبكة التفاعلات الإقليمية الجديدة.[2]غير أنّ تقرير CRSيوضّح أن مسار التطبيع، رغم ما أحدثه من تحول في العلاقات الإقليمية، ظل مرتبطا بتعقيدات سياسية داخلية وإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ويظهر ذلك من خلال حالة السودان، حيث أضحت

[1]Jim Zanotti, Israel: Background and U.S. Relations, **opcit,** p. 39
[2]Christian cambon et al **Israel .Palestine :redonner un horizon politique au processus de paix** Rapport d'information n208(2022-2023)sénat français 14 décembre2022 consulté le 2 décember 2025

عملية تطبيق مسار التطبيع أكثر تعثرا بعد استيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة في أكتوبر 2021، وهو ما يكشف أن بعض مسارات التقارب الإقليمي بقيت مرتبطة بتوازنات الحكم الداخلية وبالتحولات السياسية في الدول العربية المعنية، وعلى مستوى إعادة بناء الشرعية الإقليمية، يبرز التقرير انعقاد قمة النقب في مارس 2022 باعتبارها محطة سياسية مهمة جمعت وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بوزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، إلى جانب وزراء خارجية الإمارات والبحرين والمغرب ومصر، وقد عكست هذه القمة محاولة نقل اتفاقيات التطبيع من إطار العلاقات الثنائية إلى مستوى أوسع من التنسيق الإقليمي، عبر إنشاء فضاء تشاوري يجمع الدول المنخرطة في هذا المسار حول ملفات سياسية وأمنية وإستراتيجية مشتركة، وفي المقابل يربط التقرير بين مسار التطبيع وتطورات ملف الضفة الغربية، خاصة ما يتعلق بمشروع الضم الإسرائيلي، فقد أشار إلى أن إسرائيل وافقت في أغسطس 2020 على تعليق خطط ضم أجزاء من الضفة الغربية مقابل تثبيت مسار التطبيع مع الإمارات، مع ورود معطيات تفيد بحصول الإمارات على ضمانات من مسؤولين أمريكيين

خلال إدارة ترامب بعدم دعم خطوات الضم قبل يناير 2024 على الأقل، ويكشف هذا الترابط أن التطبيع لم ينفصل عن قضايا الصراع الأساسية، لأنه ارتبط بترتيبات سياسية تتعلق بإدارة مستقبل الأراضي الفلسطينية، كما يبرز التقرير البعد الجغرافي والسياسي لهذا الترتيب، إذ عدّ عدد من القادة الفلسطينيين أن مقايضة تعليق الضم بالتطبيع منحت إسرائيل هامشا أوسع لإعادة تقديم سياساتها تجاه الضفة الغربية ضمن إطار تفاوضي جديد، بدل معالجة جذور الاحتلال والسيطرة الميدانية، واستنادا لذلك يشير بعض المراقبين إلى مفهوم الضم الفعلي (de facto annexation) لوصف أشكال السيطرة التدريجية التي تتجاوز الإجراءات القانونية الرسمية، من خلال توسيع النفوذ الاستيطاني وإعادة تشكيل الواقع على الأرض؛ وبذلك يظهر أن محور التطبيع أسهم في تعزيز علاقات إسرائيل الإقليمية، وتخفيف الضغوط السياسية المرتبطة بالاحتلال والاستيطان،

عبر إدماج إسرائيل في ترتيبات إقليمية جديدة. [1]وتتجه إسرائيل وفق ما يورده التقرير إلى توسيع نطاق محور التطبيع ليشمل المملكة العربية السعودية، بالنظر إلى موقعها المحوري داخل النظام الإقليمي العربي من حيث الثقل الاقتصادي والسياسي والأمني، إضافة إلى مكانتها الرمزية المرتبطة باحتضانها للمقدسات الإسلامية، ويعكس هذا المسار إدراكا إسرائيليا بأن تحقيق تقدّم في العلاقة مع الرياض من شأنه أن يمنح عملية التطبيع زخما سياسيا وإقليميا استثنائيا، ويسهم في إعادة تعريف موقع إسرائيل داخل منظومة العلاقات العربية، أين يوضح التقرير أن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي في يونيو 2022 بشأن مواصلة وتوسيع اتفاقيات إبراهام حملت دلالة تتجاوز الخطاب الدبلوماسي، باعتبارها جزءا من توجه أوسع لإعادة بناء شبكة العلاقات بين إسرائيل ومحيطها العربي ضمن ترتيبات أمنية واقتصادية جديدة، ويشير التقرير إلى أنّ الموقف السعودي الرسمي ظل مرتبطا بشرط إحراز تقدم في المسار الفلسطيني قبل الوصول إلى تطبيع كامل، بيد أنّ هذا الموقف تزامن مع تطورات عملية عكست وجود قنوات تقارب تدريجية، فقد أشار التقرير إلى مباحثات تتعلق بتطوير العلاقات الاقتصادية والتنسيق الأمني، إضافة إلى خطوات مرحلية، مثل: توسيع مجال العبور الجوي أمام الطيران الإسرائيلي وترتيبات مرتبطة بالوضع الأمني في منطقة تيران وصنافير، ويكشف هذا التداخل بين الخطاب السياسي والممارسات العملية عن مقاربة تدريجية لإدارة العلاقة، تقوم على بناء تعاون وظيفي قبل الوصول إلى صيغة تطبيع رسمية شاملة.ويتضح البُعد الأمني لمسار التطبيع بصورة أكبر من خلال ارتباطه بإعادة ترتيب البنية الأمنية الإقليمية، خاصة بعد إدماج إسرائيل ضمن نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM). فقد أشار التقرير إلى أنّ القرار الأمريكي الصادر في يناير 2021 بنقل إسرائيل إلى هذه القيادة ارتبط جزئيا بتعزيز التعاون العملياتي بينها وبين عدد من الدول العربية، بما يعكس إعادة تموضع إسرائيل

[1] إنعام النونو، **إتفاقيات إبراهام موجة التطبيع العربي مع إسرائيل**، موسوعة الحزيرة 9 يونيو 2024، تم الاطلاع عليها في 30ماي 2026. **الجزيرة نت**

داخل منظومة أمنية إقليمية أوسع، وبهذا التحول أصبحت إسرائيل جزءا من ترتيبات الدفاع والتنسيق العسكري متعددة الأطراف، بدل بقائها خارج الأطر الأمنية المشتركة في المنطقة[1].

وتدعم هذه القراءة المعطيات العسكرية التي أوردها التقرير، حيث أشار مايكل كوريلا، المرشح آنذاك لقيادة القيادة المركزية الأمريكية، خلال شهادته أمام الكونغرس في فبراير 2022 إلى تنامي التعاون بين إسرائيل ودول إقليمية أخرى في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي، كما تناول التقرير النقاشات التي جرت خلال قمة النقب حول إمكانيات تطوير تبادل المعلومات الاستخباراتية، خاصة فيما يتعلق بتهديدات الطائرات المسيّرة والصواريخ، إلى جانب بحث التعاون في مجال أنظمة الدفاع الجوي، ويعكس ذلك انتقال التطبيع من مستوى العلاقات السياسية إلى مستوى الشراكات الأمنية ذات الطابع العملي، ولا ينفصل هذا المسار عن الدور المؤسسي الأمريكي في دعمه؛ إذ يذكر التقرير تشكيل مجموعات داخل الكونغرس لتعزيز اتفاقيات التطبيع خلال عام 2022، إلى جانب إقرار "قانون تطبيع علاقات إسرائيل 2022(IRNA) "، الذي وضع آليات لمتابعة وتوسيع مسار التطبيع عبر تقارير واستراتيجيات دورية تقدمها وزارة الخارجية الأمريكية، ويحيل هذا الإطار إلى تحول التطبيع من مبادرات سياسية ظرفية إلى توجه مؤسسي ضمن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وبناء على ذلك يمكن فهم محور التطبيع خلال الفترة (2011–2022)؛ بوصفه تحولا يتجاوز البعد الدبلوماسي التقليدي، إذ يمثّل إعادة تشكيل لشبكة العلاقات الإقليمية من خلال تفاعل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، التعاون الأمني والاقتصادي، في الوقت الذي بقيت فيه القضايا المرتبطة بالاحتلال والاستيطان والحقوق الفلسطينية ضمن دائرة التوتر السياسي المستمر.[2]

[1] Assaf orion and Udi Dekel .**winds of change Israel Joins the us central command Area** INSS lnsight no 1432 January 20 2021; Consulté le 15 décember 2025.
[2]Jim Zanotti, Israel: Background and U.S. Relations, opcit, pp. 39–42

المطلب الثالث: توظيف القوة الناعمة والتفوق التكنولوجي لخدمة الأهداف الدبلوماسية:

إذا كانت القوة الصلبة تمثّل البُعد التقليدي الظاهر في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، فإن المرحلة الممتدة بين (2011–2022) تكشف عن توسع موازٍ في توظيف أدوات القوة الناعمة باعتبارها جزءا مكملا لفاعلية السياسة الخارجية، فقد اتجهت إسرائيل إلى بناء صورة دولية ترتبط بالتقدّم التكنولوجي والابتكار والقدرة على إنتاج المعرفة، إلى جانب توسيع شبكات التعاون الاقتصادي والاستثماري، وتوظيف خبراتها الأمنية والتقنية من منطلق كونها عناصر قابلة للتصدير والشراكة مع أطراف خارجية، ويعكس هذا التحول إدراكا بأنّ الحفاظ على المكانة الاستراتيجية لا يرتبط فقط بالقدرات العسكرية، بقدر ما يرتبط أيضا بالقدرة على إنتاج النفوذ عبر الاقتصاد، والتكنولوجيا، والرمزية السياسية، واستنادا لذلك يوضح تقرير CRS أنّ الاقتصاد الإسرائيلي شهد خلال العقود الأخيرة انتقالا بنيويا من اقتصاد محدود الاندماج في البيئة الدولية إلى اقتصاد أكثر ارتباطا بالأسواق الغربية وشبكات الاقتصاد العالمي، وقد ارتبط هذا التحول بتراكم الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية، وتطوير البحث العلمي، واعتماد سياسات تهدف إلى استقطاب رأس المال والخبرات الدولية، وأتاح هذا المسار لإسرائيل توسيع نطاق علاقاتها الخارجية عبر قنوات تتجاوز الأدوات الدبلوماسية التقليدية، حيث أصبح الاقتصاد والتكنولوجيا جزءا من أدوات بناء النفوذ وإعادة التموضع الدولي، ولا تظهر التكنولوجيا في هذا الإطار باعتبارها قطاعا اقتصاديا منفصلا فقط، وإنما كأداة إستراتيجية تُستخدم لتعزيز الحضور السياسي وبناء شراكات جديدة، فارتباط إسرائيل بمجالات الابتكار الرقمي، والأمن السيبراني، والصناعات المتقدمة منحها قدرة على تقديم نفسها كشريك تقني في مواجهة تحديات إقليمية ودولية، وهو ما أسهم في تحويل التفوق المعرفي إلى مورد من موارد القوة الخارجية، كما ارتبط تصدير الخبرات الأمنية والتقنية بإعادة إنتاج صورة إسرائيل كفاعل قادر على توفير حلول عملية في مجالات المراقبة، وحماية البنى التحتية، وإدارة المخاطر، لهذا فإنّ القوة الناعمة الإسرائيلية خلال هذه المرحلة لم تعمل بمعزل عن القوة العسكرية، بل اندمجت معها ضمن نموذج

مركب يجمع بين الردع الصلب والجاذبية الاقتصادية والتكنولوجية، بما يعزز قدرة إسرائيل على توسيع علاقاتها الدولية والإقليمية.[1]

يرتبط هذا المسار بما يصفه التقرير بتوظيف عناصر القوة العسكرية والقدرة على تصدير الصناعات الدفاعية إلى جانب الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية، بكونها أدوات لتعزيز العلاقات مع قوى دولية صاعدة، مثل: الهند والصين، فضلا عن توسيع الحضور الإسرائيلي في مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويكشف هذا التوجه أنّ مفهوم الابتكار في الخطاب الإستراتيجي الإسرائيلي تجاوز؛ كونه تعبيرا عن التقدم العلمي أو الاقتصادي، ليصبح موردا سياسيا يُستخدم في بناء الشراكات وتعزيز الاعتراف الدولي وتوسيع شبكات الاعتماد المتبادل، فالتكنولوجيا هنا تتحول إلى وسيلة لإعادة تقديم إسرائيل؛ بوصفها شريكا ضروريا في مجالات الأمن والتنمية، بما يسهم في تعزيز حضورها داخل المنظومات الدولية وتقليل التركيز على الانتقادات المرتبطة بسياساتها تجاه الفلسطينيين، وتقدم مؤشرات هيئة الابتكار الإسرائيلية معطيات كمية تبرز مكانة التكنولوجيا داخل بنية الاقتصاد الإسرائيلي ودورها في إنتاج النفوذ الخارجي. فقد أشارت البيانات إلى أن قطاع التكنولوجيا العالية مثّل نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، كما أسهم بحوالي 43% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية خلال العام نفسه، لترتفع النسبة إلى 45% عند استثناء صادرات الألماس، وتوضح هذه الأرقام أن قطاع التكنولوجيا لم يعد مجرد مجال اقتصادي متخصص، وأصبح أحد المحركات الأساسية للقوة الناعمة الإسرائيلية، وعنصرا مركزيا في إعادة بناء صورة إسرائيل داخل النظام الدولي، وبهذا المعنى فإنّ الاقتصاد المعرفي والصناعات التكنولوجية المتقدمة أصبحا جزءا من إستراتيجية أوسع لإنتاج النفوذ، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية مع الأهداف السياسية والدبلوماسية، فكلما توسعت الروابط التكنولوجية والاستثمارية، ازدادت قدرة إسرائيل على بناء قنوات تعاون جديدة مع أطراف مختلفة، بما يمنحها أدوات إضافية للتأثير تتجاوز

[1] محمد السعيد، **القوة الناعمة التكنولوجيا كقاطرة للتطبيع مع إسرائيل**، الجزيرة نت 1 مارس 2017تم الإطلاع عليه يوم 12 أفريل 2025.

المجال العسكري المباشر، لتظهر التكنولوجيا كأحد المكونات الرئيسية في التحول من مفهوم التفوق العسكري التقليدي إلى نموذج مركب يجمع بين القوة الصلبة والجاذبية الاقتصادية والمعرفية.[1]

يذهب التقرير إلى أنّ قطاع التكنولوجيا العالية لم يعد يمثّل مجالا اقتصاديا محدودا أو نخبويا، وتحول إلى مكوّن بنيوي داخل الاقتصاد الإسرائيلي له تأثير مباشر في المكانة الدولية للدولة، إذ يشير إلى أنّ العاملين في هذا القطاع يشكلون نحو 10% من إجمالي القوى العاملة، ويسهمون بحوالي 25% من مجموع إيرادات ضريبة الدخل، وهو ما يعكس الوزن المتزايد للاقتصاد المعرفي في دعم الاستقرار المالي وتعزيز القدرة على الاستثمار الخارجي، وتمنح هذه البنية الاقتصادية إسرائيل إمكانية تقديم نفسها على الساحة الدولية؛ بوصفها فاعلا منتجا للمعرفة والحلول التقنية، خاصة في مجالات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وإدارة المياه، وتقنيات الطاقة، ويتيح ذلك بناء علاقات جديدة مع دول تبحث عن تطوير قدراتها التقنية أو إقامة شراكات في القطاعات الإستراتيجية، بحيث تتحول الخبرة التكنولوجية إلى قناة من قنوات النفوذ السياسي والاقتصادي، ما يبرز أهمية التكنولوجيا ودورها في تعزيز النمو الداخلي حتى في مجال السياسة الخارجية، حيث تُستخدم كوسيلة لتعميق الاعتماد المتبادل مع شركاء دوليين وإقليميين، فارتباط المصالح الاقتصادية بالتعاون التقني يساهم في إعادة تشكيل صورة إسرائيل كطرف ذي قيمة مضافة داخل منظومات الابتكار والأمن والتنمية، ويمنحها أدوات تأثير تتجاوز الأبعاد العسكرية التقليدية.[2]

غير أن توظيف القوة الناعمة في الحالة الإسرائيلية خلال الفترة (2011–2022) لا يمكن فهمه بمعزل عن البنية التاريخية المؤسسة للمشروع الصهيوني ذات الطابع الاستعماري–الاستيطاني؛ إذ لا تعمل الأدوات التكنولوجية والمعرفية هنا كوسائل محايدة للتنمية أو التحديث، وإنما كجزء من منظومة أوسع لإنتاج الشرعية

[1]Aghavni Harutyunyan **.china and Israel : Evolving Relationship within the Belt and Road lnititiative** Asian Journal of Middle Eastern and lslamic studies 14 no pp 410-429.
[2]Israel Innovation Authority**, Israel Innovation Report 2020**, (Israel: Israel Innovation Authority, 2021), p. 42

وإعادة تشكيل الصورة الدولية لكيان يقوم فعليا على توسع استيطاني مستمر وأنماط متراكبة من السيطرة المادية والرمزية على الأرض والسكان، وموازاة لهذا السياق تتحول التكنولوجيا والخطاب الابتكاري إلى أدوات لإعادة تقديم الفعل السياسي الإسرائيلي ضمن إطار التقدم والحداثة، بما يتيح بناء سردية خارجية تُخفف من حدة النقاش حول طبيعة البنية الميدانية القائمة في الأراضي الفلسطينية، وتؤدّي هذه العملية وظيفة مزدوجة في الخطاب الدولي: فمن جهة، تعزز تموضع إسرائيل كفاعل تكنولوجي متقدم ومصدر للخبرات في مجالات الأمن والاقتصاد الرقمي، ومن جهة أخرى تسهم في إعادة توجيه الانتباه بعيدا عن ديناميات السيطرة المكانية وما يرتبط بها من توسع استيطاني وتقييد للحركة وإعادة تشكيل المجال الجغرافي. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة عند ربطه بما يورده تقرير CRS حول "البصمة الاستيطانية" في الضفة الغربية، وما يترتب عنها من قيود بنيوية على حركة الفلسطينيين وعلى إمكانات تطورهم السياسي والاقتصادي، فضلا عن الإشارة إلى الإجماع الدولي الواسع حول عدم قانونية المستوطنات وفق القانون الدولي، وهكذ تعمل القوة الناعمة بوصفها مجالا منفصلا عن بنية القوة الصلبة،و امتدادا رمزيا لها يعيد إنتاج شروطها في المجال الدولي، فهي تسهم في تخفيف الضغط السياسي والأخلاقي المصاحب لممارسات الاحتلال، دون أن تمس بجوهر العلاقة غير المتكافئة القائمة على السيطرة المادية، الأمر الذي يجعل من الخطاب التكنولوجي والابتكاري جزءا من آليات إدارة الصورة بقدر ما هو تعبير عن التحول الاقتصادي والمعرف.[1]

ويتعمق هذا المعنى حين يُربط مسار القوة الناعمة التقنية بمسار التطبيع ذاته، إذ يشير التقرير إلى مبادرات ثلاثية، مثل: مشروع التعاون في مجالي المياه المحلاة والطاقة الشمسية بين إسرائيل والإمارات والأردن، وتُقدَّم هذه المشاريع في الخطاب الرسمي بكونها استجابات تنموية لتحديات بنيوية مرتبطة بندرة المياه وأزمات الطاقة في المنطقة، غير أن دلالتها البنيوية تتجاوز هذا المستوى الوظيفي، لتتجه نحو إدماج إسرائيل داخل

[1]Jim Zanotti**, Israel: Background and U.S. Relations,** (Washington, DC: Congressional Research Service, RL33476, Updated June 15, 2022), pp. 20–21

شبكات تعاون إقليمي طويل الأمد، يجعل حضورها جزءا طبيعيا من معادلات التنمية والتخطيط الاستراتيجي في المنطقة، بصرف النظر عن استمرار الاحتلال أو اتساع الاستيطان، وبهذا المعنى تتحول التنمية المشتركة إلى أداة لإعادة إنتاج أشكال من الاعتماد المتبادل، تُعيد ترتيب أولويات الفاعلين الإقليميين، وتُضعف تدريجيا مركزية القضية الفلسطينية في بنية النقاش السياسي الإقليمي، ويزداد هذا التداخل وضوحا حين تتقاطع القوة الناعمة التقنية مع المجال الأمني، بحيث تعود التكنولوجيا كدعم اقتصادي أو تنموي، وامتدادا وظيفيا لمنظومة القوة الصلبة. ففي هذا السياق، تُستخدم القدرات التكنولوجية الإسرائيلية، خاصة في مجالَي الدفاع الجوي والأمن السيبراني، كجزء من إعادة إنتاج الردع وتوسيع مجالات السيطرة من الحقل العسكري المباشر إلى فضاءات أكثر اتساعا تشمل البنى الرقمية والدبلوماسية، ويبرز التقرير امتلاك إسرائيل منظومات دفاع صاروخي متقدّمة وقدرات سيبرانية عالية، بما يعكس تحولا في مفهوم الأمن من كونه مجالا عسكريا تقليديا إلى منظومة مركبة تتداخل فيها المعرفة التقنية مع الاعتبارات السياسية والإستراتيجية، كما يكتسب هذا التداخل بعدا أكثر دلالة حين يشير التقرير إلى قرار الكونغرس الأمريكي في مارس 2022 بتخصيص تمويل إضافي بقيمة مليار دولار لمنظومة "القبة الحديدية"، وذلك عقب استخدامها المكثف خلال أحداث مايو 2021 في غزة، ولا يقف هذا الدعم على كونه استجابة ظرفية؛ إذ يعكس مستوى من التبني المؤسسي الأمريكي لقدرات الدفاع الإسرائيلية، بما يعزز موقعها ضمن ترتيبات الردع الإقليمي والدولي، وبهذا تتحول التكنولوجيا العسكرية إلى مورد سياسي ودبلوماسي يُعاد توظيفه في بناء الشراكات وتعزيز شرعية السياسات الأمنية الإسرائيلية[1].

وتتجلى خصوصية القوة الناعمة الإسرائيلية في هذا السياق في كونها تقوم على عناصر ثقافية أو رمزية بالمعنى التقليدي قادرة على تحويل المنظومات التكنولوجية العسكرية ذاتها إلى رأس مال دبلوماسي قابل للتدويل، فالتقنيات الدفاعية والهجومية، حين تُعرض بوصفها خبرات قابلة للنقل أو نماذج ناجحة في إدارة

[1] جميل هلال، **المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، ربيع 1995، ص، ص .31. 51.

التهديدات، تُسهم في إعادة صياغة موقع إسرائيل بكونها شريكا أمنيا لا غنى عنه داخل ترتيبات إقليمية متغيرة، لا مجرد طرف عسكري محل جدل سياسي، ويعكس هذا التحول توجها إستراتيجيا نحو تطبيع الحضور الأمني الإسرائيلي عبر بوابة الحلول التقنية، بدل إبقاء النقاش محصورا في الأبعاد السياسية والقانونية للصراع.ويتحدد هذا المسار بوضوح في ما أورده التقرير حول مداولات قمة النقب، التي تناولت آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية الفورية بشأن تهديدات الطائرات المسيّرة والصواريخ، إضافة إلى بحث إمكانات اقتناء أنظمة دفاع إسرائيلية من قبل أطراف إقليمية، بحيث لا يعود المنتج التكنولوجي مجرد أداة دفاع وطنية، ويتحول إلى وسيط للعلاقات السياسية والأمنية، وإلى عنصر في إعادة تشكيل بنية الاعتماد الأمني المتبادل داخل الإقليم، بما يرسخ اندماج إسرائيل في منظومات الدفاع المشترك، وبذلك فإنّ توظيف القوة الناعمة التقنية في الفترة (2011–2022) يخدم مسارين متلازمين داخل الإستراتيجية الإسرائيلية دون تعارض مع منطق القوة الصلبة: الأول يتمثل في إعادة إنتاج التفوق العسكري بوصفه تفوقا معرفيا وتقنيا يعزز المكانة التفاوضية لإسرائيل إقليميا ودوليا؛ والثاني يتمثل في إعادة تشكيل الإدراك الدولي والإقليمي عبر ربط إسرائيل بالابتكار والاستثمار والتحديث، بما يسهم في إزاحة مركزية سؤال الاحتلال والاستيطان، وإعادة تأطير الصراع ضمن منطق إدارة أمنية قابلة للتسيير داخل ترتيبات إقليمية أوسع.[1]

[1]; Israel Innovation Authority, **Israel Innovation Report 2020**, (Israel: Israel Innovation Authority, 2021), p. 42

المبحث الثاني: الأبعاد التنفذية لاستراتيجية التفوق العسكري:

لا يمكن فهم السياسة الخارجية الإسرائيلية في المدة (2011–2022) بمعزل عن حقيقة أنّ التفوق العسكري يشكّل عنصرا بنيويا في إدارة مشروع استيطاني–استعماري قائم على نزع السيادة عن الشعب الفلسطيني، وتثبيت الوقائع الميدانية، ثم إعادة إنتاج شروط التفاوض من موقع القوة، واستنادا لهذا السياق تتداخل أدوات التفوق الإسرائيلي في ثلاث دوائر مترابطة[1]:

أولا، الاستخبارات والأمن السيبراني؛ بوصفهما آلية معرفة–سيطرة، حيث لا تقف وظيفتهما على جمع المعلومات، وتصل إلى إنتاج تفوق معرفي يتيح مراقبة الفاعلين وتوجيه سلوكهم وإدارة بيئة الصراع بصورة مستمرة.

ثانيا، منظومات الدفاع والهجوم بوصفها بنية حماية وتمكين في آن واحد، إذ لا تعمل فقط على تقليل التهديدات، بل تتيح أيضا استدامة استخدام القوة مع خفض الكلفة الردعية، بما يعزز القدرة على إدارة التصعيد دون الدخول في مواجهات متكافئة.

ثالثا، العمليات النوعية والاستباقية خارج الحدود؛ بوصفها ترجمة عملية لعقيدة نقل المعركة، التي تهدف إلى ضرب مصادر التهديد في بيئاتها الإقليمية ومنع تشكّل أيّ توازن ردع فعلي، بما يكرس تفوقا عملياتيا ممتدا يتجاوز حدود الجغرافيا المباشرة.

[1] Iyad Barghouti .Palestinian –**Israeli Negotiations : An objective in themselves** . the lnterational spectator 46.no march 2011.pp 15-23.

وتبيّن هذه المستويات الثلاثة أنّ القوة العسكرية في الحالة الإسرائيلية تعمل بصفتها منظومة متكاملة لإدارة الصراع وإعادة إنتاج شروط الهيمنة، حيث تتداخل المعرفة والاستخبارات والتكنولوجيا العسكرية في بناء نمط من السيطرة المستمرة، يربط بين الداخل والخارج، وبين المجال الأمني والمجال السياسي، ضمن تصور شامل للأمن يقوم على منع التوازن وليس فقط إدارة التهديد.[1]

المطلب الأول: التفوق الإستخباراتي والأمني في الفضاء السيبراني:

تقوم بنية التفوق الاستخباراتي الإسرائيلي على تصور إبستمولوجي–أمني مفاده أن السيطرة الفاعلة تبدأ من احتكار تدفق المعلومة قبل تشكل الفعل السياسي أو العسكري، بحيث تُصبح المعرفة نفسها أداة هيمنة استباقية وليست مجرد عنصر مساعد في عملية اتخاذ القرار، ووفق هذا المنظور تُعامل المعلومة على أنّها معطى محايد، وبوصفها رأسمالا إستراتيجيا يُحوَّل إلى زمن إضافي يسمح بإعادة تشكيل ساحة الصراع، والتحكم في مساراته، وتوجيه تطوراته بما يخدم البنية الاستراتيجية للمشروع الصهيوني، وانطلاقا من ذلك لا تُصمَّم المنظومة الاستخباراتية الإسرائيلية كجهاز تقليدي ملحق بالمؤسسة العسكرية، وإنما كبنية معرفية–أمنية مركزية تتغلغل في البيئات السياسية والاجتماعية والتقنية المحيطة، وتمتد من المجال الإقليمي المباشر إلى مسارح عملياتية أوسع. ويقوم هذا التصور على قابلية دائمة لدمج أنماط مختلفة من الاستخبارات، تشمل استخبارات الإشارات (SIGINT) ، والاستخبارات البشرية (HUMINT)، والاستخبارات التقنية (TECHINT) ، ضمن منظومة قرار واحدة عالية السرعة والتكامل، بما يسمح بإنتاج معرفة تشغيلية قابلة للتحويل الفوري إلى فعل ميداني[2].

[1] Kyle McCreanor .**the theory .Pursuit and Practice of cyber Power in Israel** "Journal of Military and strategic studies 20; NO 4. 2021pp _8.21.

[2] **Sean cordey THE Israeli Unit 8200.An OSINT –based study** css cyber Defense Trend Analysis Zurich center for security studies ETH Zurich December 2019.accessed June22.2026pp.3.5.6..

ويُظهر هذا الدمج أن التفوق الاستخباراتي يستند إلى وفرة المعلومات والقدرة المؤسسية على تركيبها وإعادة إنتاجها في شكل قرارات عملياتية سريعة الإيقاع؛ فكلما تقلص الفاصل الزمني بين جمع المعلومة واتخاذ القرار، اتسع هامش المبادرة، وتعززت قدرة الفاعل الإسرائيلي على فرض إيقاع الصراع على الخصم، بما يمنحه تفوقا نوعيا يتجاوز معيار القوة العددية أو التسليحية التقليدية، وفي قلب هذه البنية المعرفية تبرز وحدة 8200 بوصفها أحد الأعمدة المركزية في منظومة السيطرة السيبرانية والاستخباراتية، إذ تشير دراسات أكاديمية –من بينها تقارير مركز الدراسات الأمنية في جامعة زيورخ (ETH Zürich)– إلى أنّ هذه الوحدة تضطلع بمهام استخبارات الإشارات، وفك التشفير، وجمع الاستخبارات السيبرانية، مع تقديرات لقوامها البشري بنحو 5000 عنصر في الخدمة النشطة، ما يجعلها من بين أكبر وحدات SIGINT على المستوى العالمي من حيث الحجم والوظيفة، وهكذا تعمل الاستخبارات في الحالة الإسرائيلية كأداة جمع معلومات، وكمنظومة إنتاج معرفة إستراتيجية تُعاد ترجمتها مباشرة إلى قدرة على الضبط والردع وإعادة تشكيل بيئة الصراع، بما يرسخ تكاملا بنيويا بين المعرفة والقوة داخل العقيدة الأمنية الإسرائيلية.[1]

وتتحدد أهمية الوحدة 8200 في موقعها البنيوي داخل منظومة اتخاذ القرار الإسرائيلي، حيث تشكّل حلقة وصل مركزية بين المجال السيبراني والدوائر السياسية والأمنية العليا، ففي هذا الإطار، تتحول البيانات الخام التي يتم جمعها ومعالجتها إلى مخرجات عملياتية ذات طابع إستراتيجي، تُستخدم في صياغة تقديرات الموقف، وتحديد مستويات التهديد، وأحيانا في تمهيد البيئة السياسية والعسكرية لخيارات، مثل: الضربة الاستباقية، أو إدارة التصعيد، أو توجيه الرسائل الردعية والدبلوماسية. وبهذا المعنى، لا تقتصر وظيفة الوحدة على البُعد التقني، بل تمتد إلى دور غير معلن في تشكيل هندسة القرار من خلال التحكم في تدفق المعلومات وإعادة تأطيرها ضمن سياقات أمنية محددة، ويكتسب هذا التفوق الاستخباراتي–السيبراني قيمته الإستراتيجية من كونه

[1]Cordey .**the Israeli Unit 8200**.p **5**

يوسع هامش الحركة أمام صانع القرار الإسرائيلي في المجال الخارجي، إذ إن إدارة المخاطر عبر الإنذار المبكر والتحليل التنبؤي تقلل من مستوى عدم اليقين، وتخفض الكلفة المحتملة للخيارات العسكرية أو الأمنية. ونتيجة لذلك، يصبح اللجوء إلى أدوات مثل الضربة المحدودة، أو التهديد، أو الضغط الدبلوماسي، خيارا أكثر قابلية للاستخدام ضمن حسابات منخفضة المخاطر نسبيا، الأمر الذي يعزز منطق المبادرة ويحد من قدرة الخصوم على المفاجأة الإستراتيجية، ومن هنا لم يعد الأمن السيبراني مجرد حقل تقني متخصص، وأصبح مكونا جوهريا في بنية القرار الأمني والإستراتيجي، يُدار من مستويات عليا داخل الدولة بوصفه أداة لإنتاج التفوق وليس فقط لحمايته، ويعزز هذا التوجه ما تشير إليه الوثائق الرسمية الصادرة عن "مكتب رئيس الوزراء – المديرية الوطنية للسايبر"، والتي تؤكد أن الفضاء السيبراني أصبح جزءا بنيويا من مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، ليس فقط بوصفه مجالا للدفاع، بل بوصفه رافعة للنمو الاقتصادي، وأداة لتعزيز المكانة الدولية للدولة، وفضاء لإنتاج التفوق الإستراتيجي، ويعكس هذا التصور انتقال الأمن من كونه وظيفة عسكرية تقليدية إلى كونه منظومة شاملة تتداخل فيها التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة، بما يجعل الفضاء السيبراني أحد أهم ميادين إعادة إنتاج القوة في العقيدة الأمنية الإسرائيلية المعاصرة.[1]

ولا تتوقف الوثيقة عند حدود إعلان الرؤية الإستراتيجية، بقدر ما تصل لتقديم سرد تاريخي لتطور البنية المؤسسية للمنظومة السيبرانية الإسرائيلية، بما يعكس مسارا تراكميا في بناء هذا المجال بوصفه جزءا من الأمن القومي، وفي هذا الإطار، تشير الوثيقة إلى أن أولى المحطات المؤسسة تعود إلى سنة 2002، حين تم تفويض الهيئة الوطنية لأمن المعلومات (NISA) «بمهام حماية الأنظمة الحاسوبية الحيوية لعدد من الجهات المدنية المختارة، وهو ما يمثل مرحلة مبكرة من إدماج البعد السيبراني في التفكير الأمني الإسرائيلي، ويكشف هذا التأسيس المبكر عن انتقال تدريجي من تصور محدود لأمن المعلومات بوصفه وظيفة تقنية، إلى تصور أكثر

[1]Prime Minister's Office | National Cyber Directorate, Israel National Cyber Security Strategy In Brief, (Israel: State of Israel – Prime Minister's Office, September 2017), p. 4

اتساعا يعتبر الفضاء السيبراني مجالا إستراتيجيا يرتبط مباشرة باستمرارية البنية الاقتصادية والإدارية للدولة، ومع تطور التهديدات الرقمية وتوسع الاعتماد على البنى التحتية المعلوماتية، أخذ هذا المجال يتبلور بكونه أحد مكونات الأمن القومي، وليس مجرد قطاع تقني متخصص، وبذلك يمكن قراءة هذا المسار التراكمي باعتباره مقدمة لمرحلة لاحقة من إعادة هيكلة المنظومة السيبرانية على أسس أكثر مركزية وتكاملا، حيث يصبح الفضاء الرقمي جزءا من أدوات إدارة الدولة الحديثة، وامتدادا لوظائف الأمن والردع والحوكمة في آن واحد.[1]

ثم تشير الوثيقة إلى أن المحطة التالية والأكبر كانت تأسيس المكتب الوطني للسايبر (INCB) في يناير 2012، وأنه يتبع مباشرة لرئيس الوزراء، وأن ذلك جاء عقب قرار حكومي صادر في أغسطس 2011، مع تكليف المكتب بوضع السياسة والإستراتيجية الوطنية للسايبر، وتعزيز القدرات، ودعم قيادة إسرائيل في المجالوتضيف الوثيقة أن الحكومة تبنت يوم 15 فبراير 2015 قرارين اعتبرتهما رياديين تضمنا إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (NCSA) لتولي الجهد التشغيلي، وأنّ INCB وNCSA معا شكلا لاحقا "مديرية السايبر الوطنية" وإن دلالة هذا المسار المؤسسي لا تكمن في البيروقراطية ذاتها، وإنما في انتقال السيبراني من هامش الحماية التقنية إلى قلب السيادة الأمنية، بحيث أصبح المجال الرقمي منصة مزدوجة الوظيفة: منصة دفاع عن البنى الحيوية، ومنصة ضغط سياسي واستخباراتي يعزز قدرة إسرائيل على العمل تحت سقف الغموض والإنكار المعقول.ويعزز هذا المنحى ما يورده رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق غادي آيزنكوت، حين يربط بين التحولات في الفضاء السيبراني وإعادة تشكيل طبيعة الحرب، واضعا «المحتوى والاتصال والسرعة» بوصفها ركائز لبيئة رقمية جديدة تفرض إعادة تعريف مفهوم القوة ذاته؛ إذ لم تعد الفاعلية العسكرية تقاس فقط بامتلاك الوسائل المادية، بل بمدى القدرة على التحكم في تدفق المعلومات وتسريع دورات الاتصال واتخاذ القرار، بما

[1] أشرف محمد أبو صيام، **الهجمات السيبرانية على الاحتلال الإسرئيلي وأثرها على القضية الفلسطنية من منظور القانون الدولي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 17، العدد 1، 2024، ص، ص، 41، 65.

يجعل الفضاء السيبراني امتدادا مباشرا لمنظومة الحرب الحديثة وفضاء مركزيا لإنتاج التفوق وإعادة صياغة قواعد الاشتباك ضمن العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

كما يربط آيزنكوت هذا التحول الرقمي بمسار تحديث عسكري واسع داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، مشيرا إلى استثمار يتجاوز 10 مليارات شيكل في مشروع الجيش البري الرقمي، الذي يهدف إلى دمج المستشعرات والاتصالات وأنظمة معالجة البيانات ضمن بيئة قيادة وسيطرة أكثر تكاملا وسرعة ودقة، بما يعكس انتقال الجيش من نمط القيادة التقليدية إلى نموذج شبكي يعتمد على تدفق المعلومات الفوري وربط وحدات الميدان بالبنية الاستخباراتية والقرار المركزي في الزمن الحقيقي.[1]

إنّ هذا الاستثمار لا يمكن اختزاله في كونه مجرد عملية تحديث داخلي للبنية العسكرية، ويتجاوز ذلك ليُحدث تحولا بنيويا في كيفية اشتغال السياسة الخارجية الإسرائيلية ذاتها، فحين تتحول ساحة القتال إلى بيئة شبكية عالية الترابط، تتراجع الحدود الفاصلة بين الفعل العسكري والفعل السياسي، لتصبح الضربة العسكرية جزءا من منظومة أوسع لإنتاج الرسائل الإستراتيجية الموجهة في آن واحد إلى الخصوم الإقليميين والحلفاء الدوليين والرأي العام العالمي، وفي هذا السياق لم تعد القوة تُقاس فقط بحجم التدمير أو عدد الأهداف المصابة، وإنما بقدرتها على إعادة تشكيل سلوك الخصم عبر الإيحاء المستمر بالقدرة على الاختراق والوصول والسيطرة على المجال المعلوماتي، ويُفهم التفوق العسكري الإسرائيلي في هذا الإطار بوصفه شكلا من اقتصاد القوة، يقوم على تعظيم العائد السياسي من الفعل العسكري المحدود، ويتجلى ذلك في تقليص زمن اتخاذ القرار بفعل تدفق المعلومات الاستخباراتية المتسارع، وتسريع دورة إنتاج المعرفة العملياتية، ثم توسيع نطاق الضربات النوعية دون الحاجة إلى تعبئة تقليدية واسعة أو الدخول في حرب شاملة، وبهذا المعنى يتحول التفوق السيبراني إلى أداة لإدارة الصراع واستمراره بدل حسمه، وإلى آلية دائمة لإبقاء الخصم في حالة استنزاف مركب بين البعد

[1]Gadi Eizenkot, "**Cyberspace and the Israel Defense Forces", (Tel Aviv: Institute for National Security Studies** (INSS), Strategic Assessment, Vol. 20, No. 4, January 2018), p. 100

النفسي والاستراتيجي، ولا ينفصل اشتغال هذا النموذج عن البعد الخارجي للتفوق الاستخباراتي، إذ تشير دراسات متخصصة حول وحدة 8200 إلى أن فعالية هذا النمط العملياتي ترتبط بشكل وثيق بالتعاون مع الشركاء الغربيين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك أشكال من التنسيق الاستخباراتي مع وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) في مجالات تبادل البيانات واعتراض الإشارات وتحليلها، وهو ما يوسع من العمق العملياتي والاستخباراتي الإسرائيلي خارج حدوده الجغرافية المباشرة، ويعزز قدرته على العمل ضمن فضاء معلوماتي عابر للحدود.[1]

ومن منظور سياسي–تحليلي أعمق، فإنّ هذا التداخل بين الذراع السيبرانية الإسرائيلية والمظلّة الأمريكية لا يمنح إسرائيل تفوقا تقنيا فحسب، وإنما يرسخ حالة من «اللاتكافؤ البنيوي» في علاقتها بمحيطها الإقليمي، حيث تتحرك بوصفها عقدة متقدمة داخل منظومة غربية أوسع توفر لها الدعم المالي والتكنولوجي والسياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية، وهو ما ينعكس مباشرة على سلوكها الخارجي عبر توسيع هامش المبادرة والمخاطرة في العمليات الأمنية والعسكرية، كما ينعكس داخليا في إدارة ملف الصراع مع الفلسطينيين عبر تقليل كلفة الفعل القسري بفضل التفوق التكنولوجي والأمني، وفي هذا الإطار تُبرز تقارير صادرة عن الكونغرس الأمريكي معطيات تطبيقية تؤكد انتقال الأمن السيبراني الإسرائيلي من مجرد وظيفة دفاعية أو استخباراتية إلى أداة فعل خارجي ذات طابع هجومي وإكراهي، من بينها ما نُسب من هجمات سيبرانية استهدفت منشآت داخل إيران خلال أبريل 2020، وتكتسب هذه الإشارات الرسمية دلالتها من كونها تعكس اندماج الفضاء السيبراني في أدوات السياسة الخارجية، حيث يُستخدم للتخريب والضغط وبعث الرسائل الإستراتيجية ضمن «منطقة

[1]U.S.senate select Committee on **lntelligence lntelligence Authorization Act for fiscal year2027** S.4615.119th cong.2d Sess.MAY 20 2026.U.s senate select committee on lntelligence

رمادية» تقل فيها الكلفة السياسية والقانونية المباشرة، بما يسمح بتوسيع نطاق الفعل دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية تقليدية مفتوحة. [1]

ومن منظور سياسي–تحليلي أعمق، فإنّ هذا التداخل بين الذراع السيبرانية الإسرائيلية والمظلّة الأمريكية لا يمنح إسرائيل تفوقا تقنيا فحسب، وإنما يرسخ حالة من اللاتكافؤ البنيوي في علاقتها بمحيطها الإقليمي، حيث تتحرك بكونها عقدة متقدّمة داخل منظومة غربية أوسع توفر لها الدعم المالي والتكنولوجي والسياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية، وهو ما ينعكس مباشرة على سلوكها الخارجي عبر توسيع هامش المبادرة والمخاطرة في العمليات الأمنية والعسكرية، كما ينعكس داخليا في إدارة ملف الصراع مع الفلسطينيين عبر تقليص كلفة الفعل القسري بفضل التفوق التكنولوجي والأمني، وفي هذا الإطار تُبرز تقارير صادرة عن الكونغرس الأمريكي معطيات تطبيقية تؤكّد انتقال الأمن السيبراني الإسرائيلي من مجرد وظيفة دفاعية أو استخباراتية إلى أداة فعل خارجي ذات طابع هجومي وإكراهي، من بينها ما نُسب من هجمات سيبرانية استهدفت منشآت داخل إيران خلال أبريل 2020، وتكتسب هذه الإشارات الرسمية دلالتها من كونها تعكس اندماج الفضاء السيبراني في أدوات السياسة الخارجية، حيث يُستخدم للتخريب والضغط وبعث الرسائل الإستراتيجية ضمن منطقة رمادية تقل فيها الكلفة السياسية والقانونية المباشرة، بما يسمح بتوسيع نطاق الفعل دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية تقليدية مفتوحة[2].

[1]Clayton Thomas, Israel: Background and U.S. Relations in Brief, (Washington, DC: Congressional Research Service, Report R44245.83, May 14, 2021), p. 7

[2] حروري الزهرة، **نحو فهم إشكالات الأمن السبراني في السياسة العالمية: مقاربة من منظور التعقد**،مجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 10، العدد 2، ص ،ص 839، 858.

الجدول رقم (05): التفوق الاستخباراتي والأمن السيبراني كمرتكز للسياسة الخارجية الإسرائيلية[1]

البعد	الأداة/الفاعل	الوظيفة الأساسية	الدلالة الإستراتيجية
التصور الأمني	احتكار المعلومة	تحويل المعرفة إلى أداة هيمنة استباقية	**فرض الإيقاع السياسي–العسكري قبل تشكّل الفعل المعادي**
الدمج الاستخباراتي	HUMINT / SIGINT / TECHINT	تقليص زمن القرار	**تعظيم هامش المبادرة وتجاوز التفوق العددي**
وحدة 8200	استخبارات الإشارات والسايبر	جمع وتحليل البيانات السيبرانية	**ربط المجال الرقمي بصنع القرار الخارجي**
البنية المؤسسية	مديرية السايبر الوطنية	مركزية السيبراني في الأمن القومي	**نقل السيادة من المجال المادي إلى الرقمي**
التحديث العسكري	الجيش الرقمي	تسريع القيادة والسيطرة	**إنتاج قوة شبكية منخفضة الكلفة**
التعاون الخارجي	الولايات المتحدة (NSA)	تبادل بيانات ودعم تقني	**ترسيخ اللاتكافؤ البنيوي مع الإقليم**
الاستخدام الخارجي	هجمات سيبرانية	إكراه وتخريب غير معلن	**توسيع الفعل الخارجي دون كلفة سياسية مباشرة**

[1] بتصرف الباحثة.

المصدر: يبين هذا الجدول أن التفوق الاستخباراتي والأمن السبراني يشكلان أحد المتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال توظيف القدرات الاستخباراتية والتكنولوجية لتعزيز الأمن القومي ودعم عملية صنع القرار الاستراتيجي.

المطلب الثاني: تطوير منظومات الدفاع الجوي والصاروخي والتكنولوجيا الذكية

يمثّل بناء منظومات الدفاع الإسرائيلية إحدى الركائز المركزية في تحويل التفوق العسكري من مجرد ميزة تقنية إلى «بنية مؤسسية» لإدارة الصراع؛ إذ تتيح هذه المنظومات خفض كلفة استمرار المواجهة عبر تقليص أثر الردود الصاروخية أو غير المتكافئة من جانب قوى المقاومة، بما يؤدي إلى نقل مركز الثقل من مجرد حماية الجبهة الداخلية إلى تأمين حرية القرار السياسي والعسكري وتقليل القيود المفروضة عليه بفعل كلفة التصعيد، وتُعد منظومة القبة الحديدية المثال الأبرز على هذا التداخل بين التكنولوجيا العسكرية وإدارة السياسة الأمنية والخارجية الإسرائيلية، ليس فقط بوصفها نظاما دفاعيا تقنيا، بل باعتبارها عنصرا بنيويا في إعادة تشكيل معادلات الردع غير المتكافئ داخل البيئة الإقليمية، ويشير تقرير خدمة أبحاث الكونغرس إلى أن إسرائيل نشرت هذه المنظومة لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى وقذائف الهاون التي تطلقها حركات المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، إضافة إلى تهديدات أخرى محتملة، حيث صُممت قدراتها العملياتية لتغطية نطاق يتراوح بين 2.5 و43 ميلا، بما يتيح حماية المراكز السكانية والبنى التحتية الحيوية داخل إسرائيل.[1]

وتكتسب هذه المنظومة دلالتها السياسية من كونها تُحوِّل التفوق التكنولوجي إلى عنصر لاستدامة القرار السياسي؛ فحين تنخفض كلفة التعرض للرد الصاروخي، ترتفع قدرة القيادة الإسرائيلية على مواصلة سياسات عسكرية هجومية دون الخضوع لضغوط داخلية أو خارجية كبرى، وبهذا المعنى لا تعمل القبة الحديدية على

[1]Jeremy M. Sharp, **U.S. Foreign Aid to Israel,** (Washington, DC: Congressional Research Service, Report RL33222.46, Updated November 10, 2022), p. 16

منع الصراع بقدر ما تسهم في إدارته زمنيا عبر إعادة توزيع أثره وكلفته، بما يتيح استمرارية نمط من الهيمنة العسكرية ضمن شروط أقل كلفة على الدولة، ويضيف المصدر ذاته أن بطارية القبة الحديدية تتكون من رادار متطور، ووحدة قيادة وتحكم لإدارة المعركة، وقاذفات صواريخ اعتراضية من طراز تامير، كما أن نظام القيادة والسيطرة صُمم للتمييز بين المقذوفات المتجهة نحو مناطق مأهولة وتلك التي يُتوقع سقوطها في مناطق مفتوحة، بما يسمح بترشيد استخدام الاعتراضات وإدارة الموارد الدفاعية بكفاءة عالية، وهو ما يعكس الطابع الشبكي والتكاملي لهذه المنظومة داخل البنية الأوسع للدفاع الجوي الإسرائيلي. [1]

وتكتسب هذه المنظومة دلالتها السياسية من كونها تُحوِّل التفوق التكنولوجي إلى عنصر لاستدامة القرار السياسي؛ فحين تنخفض كلفة التعرض للرد الصاروخي، ترتفع قدرة القيادة الإسرائيلية على مواصلة سياسات عسكرية هجومية دون الخضوع لضغوط داخلية أو خارجية كبرى، وبهذا المعنى لا تعمل القبة الحديدية على منع الصراع بقدر ما تسهم في إدارته زمنيا عبر إعادة توزيع أثره وكلفته، بما يتيح استمرارية نمط من الهيمنة العسكرية ضمن شروط أقل كلفة على الدولة، ويضيف المصدر ذاته أن بطارية القبة الحديدية تتكون من رادار متطور، ووحدة قيادة وتحكم لإدارة المعركة، وقاذفات صواريخ اعتراضية من طراز تامير، كما أن نظام القيادة والسيطرة صُمم للتمييز بين المقذوفات المتجهة نحو مناطق مأهولة وتلك التي يُتوقع سقوطها في مناطق مفتوحة، بما يسمح بترشيد استخدام الاعتراضات وإدارة الموارد الدفاعية بكفاءة عالية، وهو ما يعكس الطابع الشبكي والتكاملي لهذه المنظومة داخل البنية الأوسع للدفاع الجوي الإسرائيلي، ومن منظور الاقتصاد السياسي للتفوق العسكري، تكشف التقارير الأمريكية أن القبة الحديدية ليست برنامجا إسرائيليا خالصا، وإنمت منظومة مدعومة أمريكيا بصورة مباشرة، حيث يشير تقرير خدمة أبحاث الكونغرس إلى أن إسرائيل استفادت منذ سنة 2011 من مخصصات مالية متكررة أقرها الكونغرس الأمريكي لدعم تطوير هذه المنظومة ونشرها، وهو ما يعكس أن

[1] المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع، **الاقتصاد العسكري للدفاع الجوي الإسرائيلي** 7مارس 2026،تم الإ'طلاع عليه يوم8 أكتوبر2025، https://misdad.org /ar/ project/israeli-air-defense /system.

استدامة هذا التفوق الدفاعي لا تقوم فقط على الابتكار التكنولوجي الداخلي، بل أيضا على بنية تمويل وتحالفات استراتيجية عابرة للحدود، تدمج المنظومة الدفاعية الإسرائيلية ضمن شبكة دعم غربي أوسع، بما يعزز قدرتها على إدارة الصراع ضمن شروط أقل كلفة وأكثر استمرارية.[1]

وتتحدد الأبعاد السياسية لهذا الدعم في كونه يحوّل منظومة الدفاع إلى أداة ترابط استراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، بحيث يصبح استمرار القبة الحديدية جزءا من شبكة المصالح الأمنية والصناعية الأمريكية ذاتها، لا مجرد برنامج دعم عسكري ثنائي، ويُبرز التقرير أن اتفاقية الإنتاج المشترك لصواريخ تامير انطلقت سنة 2014، عقب توقيع اتفاق بين شركة «رافائيل» الإسرائيلية وشركة «Raytheon» الأمريكية، يقوم على تقاسم الإنتاج بنسبة 50/50، مع تصنيع مكونات أساسية داخل الولايات المتحدة وتجميع نهائي داخل إسرائيل، ويعكس هذا النمط من التعاون تحولا في طبيعة العلاقة الدفاعية بين الطرفين، حيث لا يقف الدعم الأمريكي على التمويل أو التسليح، ويصل إلى دمج صناعي–عسكري يربط سلاسل الإنتاج الدفاعي بين البلدين ضمن منظومة واحدة، وبهذا المعنى تتحول منظومة القبة الحديدية من مجرد أداة دفاعية وطنية إلى مشروع مشترك يعيد إنتاج الاعتماد المتبادل، ويجعل من استمراريتها جزءا من البنية الصناعية–الإستراتيجية للولايات المتحدة بقدر ما هي جزء من منظومة الأمن القومي الإسرائيلي.[2]

إن هذا النمط من الإنتاج المشترك لا يعكس تعاونا تقنيا فحسب، وإنما يؤسس لاندماج بنيوي عميق بين الصناعتين العسكريتين الإسرائيلية والأمريكية، بما يحوّل منظومات الدفاع إلى عقدة مصالح سياسية–صناعية داخل البنية المؤسسية الأمريكية ذاتها، ويترتب على هذا الاندماج ضمان دعم سياسي طويل الأمد لإسرائيل داخل دوائر صنع القرار في واشنطن، ليس بصفتها حليفا فقط، وإنما بوصفها شريكا إنتاجيا تتقاطع عنده

[1] **قبة حديدية إسرائيلية بحدود لبنان**، الجزيرة نت ،29يونيو 2011، تم الإطلاع عليه يوم 1ماي 2026، الجزيرة نت

[2]Jeremy M. Sharp, **U.S. Foreign Aid to Israel**, (Washington, DC: Congressional Research Service, Report RL33222.46, Updated November 10, 2022), p. 17

اعتبارات الأمن القومي الأمريكي مع أرباح المجمع الصناعي–العسكري، وبهذا المعنى يصبح أي مساس جوهري بهذه المنظومات مساسا مباشرا بمصالح صناعية وأمنية أمريكية، الأمر الذي يوسّع الهامش الذي تتحرك فيه إسرائيل عسكريا داخل الإقليم دون خشية من تآكل الغطاء السياسي الدولي، ويُبرز التقرير أن اتفاقية الإنتاج المشترك لصواريخ تامير انطلقت سنة 2014، عقب توقيع اتفاق بين شركة «رافائيل» الإسرائيلية وشركة «Raytheon»الأمريكية، يقوم على تقاسم الإنتاج بنسبة 50/50، مع تصنيع مكونات أساسية داخل الولايات المتحدة وتجميع نهائي داخل إسرائيل، وهو ما يعكس تحولا في طبيعة العلاقة الدفاعية بين الطرفين، حيث لا يقف الدعم الأمريكي على التمويل أو التسليح، ويصل إلى دمج صناعي–عسكري يربط سلاسل الإنتاج الدفاعي بين البلدين ضمن منظومة واحدة، وبهذا المعنى تتحول منظومة القبة الحديدية من مجرد أداة دفاعية وطنية إلى مشروع مشترك يعيد إنتاج الاعتماد المتبادل، ويجعل من استمراريتها جزءا من البنية الصناعية–الإستراتيجية للولايات المتحدة بقدر ما هي جزء من منظومة الأمن القومي الإسرائيلي.إن معنى الإنتاج المشترك هنا يتجاوز البُعد التقني ليأخذ دلالة بنيوية أعمق، إذ يحوّل منظومة الدفاع إلى شبكة مصالح صناعية–سياسية داخل الولايات المتحدة ذاتها، بما يضمن استمرارية الدعم لإسرائيل، ويمنحها عمقا إستراتيجيا داخل بنية صنع القرار الأمريكي، وهو ما ينعكس لاحقا على توسيع هامش الحركة الإسرائيلية في الإقليم، وفي هذا السياق، لا يُفهم التفوق العسكري إلا بوصفه أداة لإدامة واقع سياسي قائم على السيطرة، تُستخدم فيه التكنولوجيا لتقليص كلفة الفعل العسكري، وتحييد إمكانات تحقيق توازن ردع فعّال[1].

ولا يقل شأنا عن ذلك إدماج الدفاع تحت الأرض ضمن منظومة التفوق، بما يكشف عن بعد آخر من أبعاد الهيمنة الاستعمارية القائمة على تفكيك أدوات المقاومة غير المتكافئة، ففي يناير 2021 أعلنت إسرائيل تشغيل نظام دفاعي تحت الأرض على طول حدود غزة، يهدف إلى كشف الأنفاق وتحديد مساراتها وتحييدها،

[1] Shmuel BAR.**lsraeli strategic Deterrence Doctrine and Practice** .comparative strategy 39no 4.2020 pp321_353.

في سياق حصار طويل الأمد يستهدف تجريد السكان الواقعين تحت الاحتلال من أي وسيلة لمعادلة التفوق العسكري [1]، ويذكر التقرير أن إسرائيل أنفقت على هذا النظام نحو 1.1 مليار دولار خلال ثلاث سنوات، وأن الولايات المتحدة قدمت عام 2018 مبلغ 120 مليون دولار ضمن صندوق الحد من الأنفاق وسياسيا، ويعكس هذا الاستثمار أن التفوق الإسرائيلي لا يقف على التصدي للصواريخ، ويصل إلى تفكيك البنى التحتية للمقاومة التي نشأت في ظل الحصار، وتحويل الفضاء الجغرافي ذاته إلى ساحة مراقبة وسيطرة، وبذلك يصبح الدفاع جزءا من هندسة إخضاع طويلة المدى، حيث يُعاد تشكيل التفوق كلما ظهرت أداة مقاومة جديدة، عبر ابتلاعها تكنولوجيا وتجفيف أثرها العملياتي والنفسي.

وفي ميدان التهديدات الجوية الحديثة، يشير تقرير الكونغرس إلى أن إسرائيل واجهت تصاعدا ملحوظا في تهديد الطائرات المسيّرة خلال السنوات الأخيرة، حيث جرى اعتراض طائرات أطلقتها حركة حماس خلال تصعيد مايو 2021، كما أسقطت منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية في يوليو 2022 طائرة مسيّرة أطلقها حزب الله قرب حقل كاريش البحري، ويضيف التقرير أن هذا النوع من التهديدات دفع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى دمج الطائرات المسيّرة ضمن مقاربة دفاعية متعددة الطبقات، تقوم على المزج بين صواريخ تامير كحل اعتراضي تقليدي، وبين البحث عن حلول أكثر كفاءة وأقل كلفة مثل أنظمة الليزر، بما يعكس منطقا استراتيجيا يهدف إلى خفض كلفة الاعتراض مقابل تنامي كلفة التهديدات غير المتكافئة، ويكشف هذا التطور أن بنية التفوق التكنولوجي الإسرائيلي لا تعمل فقط على إنتاج قدرة دفاعية، بل على إعادة تشكيل نمط إدارة العنف ذاته، بحيث يُحوَّل الصراع إلى سلسلة من المواجهات المحسوبة منخفضة الكلفة نسبيا، تُدار ضمن إطار من السيطرة التقنية المستمرة، وبهذا المعنى فإن توظيف التكنولوجيا المتقدمة في مواجهة التهديدات الجوية لا يؤدي

[1]Jeremy M. Sharp, U**.S. Foreign Aid to Israel, (Washington**, DC: Congressional Research Service, Report RL33222.46, Updated November 10, 2022), p. 20

إلى إنهاء منطق الصراع، وإنما إلى إعادة تنظيمه ضمن شروط تجعل استخدام القوة أكثر انتظاما وأقل كلفة سياسيا وعسكريا، بما يساهم في ترسيخ استمرارية بنية السيطرة بدل تفكيكها.[1]

إن هذا النمط من الإنتاج المشترك لا يعكس تعاونا تقنيا فحسب، وإنما يؤسس لاندماج بنيوي عميق بين الصناعتين العسكريتين الإسرائيلية والأمريكية، بما يحوّل منظومات الدفاع إلى عقدة مصالح سياسية–صناعية داخل البنية المؤسسية الأمريكية ذاتها، ويترتب على هذا الاندماج ضمان دعم سياسي طويل الأمد لإسرائيل داخل دوائر صنع القرار في واشنطن، ليس باعتبارها حليفا فقط، وإنما بوصفها شريكا إنتاجيا تتقاطع عنده اعتبارات الأمن القومي الأمريكي مع أرباح المجمع الصناعي–العسكري، وبهذا المعنى، يصبح أي مساس جوهري بهذه المنظومات مساسا مباشرا بمصالح صناعية وأمنية أمريكية، الأمر الذي يوسّع الهامش الذي تتحرك فيه إسرائيل عسكريا داخل الإقليم دون خشية من تآكل الغطاء السياسي الدولي، ويُبرز التقرير أن اتفاقية الإنتاج المشترك لصواريخ تامير انطلقت سنة 2014، عقب توقيع اتفاق بين شركة «رافائيل» الإسرائيلية وشركة «Raytheon»الأمريكية، يقوم على تقاسم الإنتاج بنسبة 50/50، مع تصنيع مكونات أساسية داخل الولايات المتحدة وتجميع نهائي داخل إسرائيل، وهو ما يعكس تحولا في طبيعة العلاقة الدفاعية بين الطرفين، حيث لا يقف الدعم الأمريكي على التمويل أو التسليح، ويصل إلى دمج صناعي–عسكري يربط سلاسل الإنتاج الدفاعي بين البلدين ضمن منظومة واحدة، وبهذا المعنى تتحول منظومة القبة الحديدية من مجرد أداة دفاعية وطنية إلى مشروع مشترك يعيد إنتاج الاعتماد المتبادل، ويجعل من استمراريتها جزءا من البنية الصناعية–الإستراتيجية للولايات المتحدة بقدر ما هي جزء من منظومة الأمن القومي الإسرائيلي[2].

[1] Eden Kaduri .Liran Antebi .and Meir Elran **.to what Extent Israel Prepared for the Growing threat of Uavs ?** INSS lnsighe .no 1635 august 28.2022 :p2.

[2] Direction générale de l'armement DGA-.**calepin des entreprises internationals de defense.éd2022** paris Ministére des Armées 2022p 149.

إن معنى الإنتاج المشترك هنا يتجاوز البُعد التقني ليأخذ دلالة بنيوية أعمق، إذ يحوّل منظومة الدفاع إلى شبكة مصالح صناعية–سياسية داخل الولايات المتحدة ذاتها، بما يضمن استمرارية الدعم لإسرائيل، ويمنحها عمقا إستراتيجيا داخل بنية صنع القرار الأمريكي، وهو ما ينعكس لاحقا على توسيع هامش الحركة الإسرائيلية في الإقليم، وفي هذا السياق، لا يُفهم التفوق العسكري إلا بوصفه أداة لإدامة واقع سياسي قائم على السيطرة، تُستخدم فيه التكنولوجيا لتقليص كلفة الفعل العسكري، وتحييد إمكانات تحقيق توازن ردع فعّال.وفي ميدان التهديدات الجوية الحديثة، يشير تقرير الكونغرس إلى أن إسرائيل واجهت تصاعدا ملحوظا في تهديد الطائرات المسيّرة خلال السنوات الأخيرة، حيث جرى اعتراض طائرات أطلقتها حركة حماس خلال تصعيد مايو 2021، كما أسقطت منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية في فبراير 2022 طائرة مسيّرة أطلقها حزب الله قرب حقل «كاريش» البحري. ويضيف التقرير أن هذا النوع من التهديدات دفع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى دمج الطائرات المسيّرة ضمن مقاربة دفاعية متعددة الطبقات، تقوم على المزج بين صواريخ تامير كحل اعتراضي تقليدي، وبين البحث عن حلول أكثر كفاءة وأقل كلفة مثل أنظمة الليزر، بما يعكس منطقا إستراتيجيا يهدف إلى خفض كلفة الاعتراض مقابل تنامي كلفة التهديدات غير المتكافئة. غير أنّ نقطة التحول الحاسمة في مسار تطوير منظومة القبة الحديدية ارتبطت بالدخول المباشر للتمويل الأميركي على خط المشروع، بما منحه بعدا يتجاوز الإطار الوطني الإسرائيلي ليصبح جزءا من منظومة تعاون عسكري–تقني ثنائي، ويشير بَكسباوم إلى أن الولايات المتحدة وفرت الجزء الأكبر من التمويل المخصص لهذا النظام في مراحله الأولى، حيث حصلت إسرائيل عام 2010 على دفعة تمويل أولية بلغت نحو 205 ملايين دولار لدعم الإنتاج، تلتها مساهمة إضافية قُدّرت بحوالي 70 مليون دولار عام 2012، وفي السياق نفسه دعمت تشريعات أميركية، من بينها قانون تعزيز التعاون الأمني الأميركي–الإسرائيلي، توجيه موارد مالية إضافية نحو تطوير وشراء منظومات القبة الحديدية، بما يعكس انتقال المشروع إلى مستوى من الدعم المؤسسي المستقر. وبحلول عام 2013، كانت التقديرات تشير إلى تخصيص نحو 680 مليون دولار إضافية حتى عام 2015، ما يبرز حجم التداخل المالي

بين المشروع الدفاعي الإسرائيلي والميزانية الفدرالية الأميركية، ويُظهر هذا المسار أن منظومة القبة الحديدية لم تعد مجرد مشروع دفاعي محلي، إذ أصبحت جزءا من شبكة تمويل وتطوير عابرة للحدود، تُسهم في إعادة توزيع كلفة الأمن ضمن شراكة استراتيجية غير متكافئة، حيث يُعاد إنتاج قدرة دفاعية تخدم في الوقت نفسه البنية العسكرية الإسرائيلية والتصورات الأمنية الأميركية في المنطقة.[1]

ومن الناحية التقنية، صُمِّمت القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى ضمن نطاق يتراوح تقريبًا بين 4 و70 كيلومترًا، مع إدخال تحسينات لاحقة على مدى الأداء وفعالية الاشتباك، وتمتاز المنظومة بقدرة على التمييز بين الأهداف، حيث يُفعَّل الاعتراض بصورة انتقائية وفق تقديرات حاسوبية لمسار الصاروخ، بحيث تُطلق الصواريخ الاعتراضية فقط تجاه المقذوفات المتوقع سقوطها في مناطق مأهولة، وهو ما يقلل من عدد عمليات الاعتراض ويحدّ من الكلفة الإجمالية في مواجهة تهديدات منخفضة الكلفة نسبيا،وتشير تقديرات تقنية إلى أن تكلفة الصاروخ الاعتراضي الواحد تتراوح تقريبًا بين 30 ألفًا و80 ألف دولار، وهو فارق كبير مقارنة بكلفة الصواريخ البدائية التي تطلقها بعض الفصائل المسلحة. ومع ذلك، فإن هذا الفارق يُعاد تفسيره ضمن منطق أوسع لإدارة الكلفة الإستراتيجية، حيث لا تُقاس الفعالية هنا بالمقارنة المباشرة بين أسعار الذخائر فقط، بل بقدرة النظام على تقليل الخسائر البشرية وحماية البنية المدنية وضمان استمرارية القدرة العملياتية، وفي هذا السياق، يصبح البُعد المالي جزءا من معادلة دعم خارجي أوسع، إذ يُعاد توزيع جزء معتبر من كلفة التشغيل والتطوير ضمن إطار التمويل العسكري الدولي، بما يخفف العبء المباشر على الميزانية الإسرائيلية، ويعزز في الوقت نفسه قدرة المنظومة الدفاعية على الاستمرار والتحديث، وبذلك تتكامل الأبعاد التقنية والمالية والاستراتيجية في تشكيل منظومة دفاعية تُدار ضمن بيئة صراع غير متماثل، حيث تتداخل اعتبارات الردع مع اعتبارات الاستدامة والكلفة على المدى الطويل.[2]

[1]Peter A. Buxbaum, **"An American Iron Dome?", ISN**, (Zurich: CSS/ETH Zurich, 2012), pp. 1
[2]Peter A. Buxbaum, **opcit**, pp. 1–2

وتندرج القبة الحديدية ضمن بنية أوسع من منظومات الدفاع الصاروخي الطبقية، وليست نظاما معزولا؛ إذ تشكل الحلقة الدنيا في شبكة متكاملة تمتد إلى مستويات أعلى تشمل منظومة "مقلاع داوود" المخصصة لاعتراض الصواريخ متوسطة المدى، إضافة إلى منظومتي «حيتس 2» و«حيتس 3» المخصصتين لاعتراض التهديدات الباليستية بعيدة المدى، ويكشف هذا التدرج الطبقي، عند قراءته تحليليًا، عن نمط تصميم دفاعي يقوم على توزيع وظائف الاعتراض عبر مستويات متعددة، بما يضمن تغطية شاملة لدوائر التهديد المختلفة التي قد تواجه المجال الجوي الإسرائيلي، وفي هذا الإطار لا تُفهم هذه البرامج بكونها مشاريع تقنية منفصلة، وإنما باعتبارها جزءًا من بنية دفاعية هرمية تُدار ضمن تعاون وثيق مع المنظومة العسكرية الأميركية، بما يعكس مستوى متقدمًا من التكامل في مجالات البحث والتطوير والتمويل والتشغيل، ويُسهم هذا التشابك في تعزيز القدرة على حماية العمق الجغرافي الإسرائيلي من تهديدات متفاوتة المدى، عبر بناء طبقات متراكبة من الاعتراض تجعل أي اختراق صاروخي يتطلب تجاوز أكثر من مستوى دفاعي متتابع، كما يكشف هذا التكوين الطبقي عن إعادة صياغة أوسع لمفهوم الأمن الإقليمي، حيث لم يعد الدفاع يقتصر على حماية الحدود المباشرة، بل امتد ليشمل إدارة المجال الجوي والفضائي ضمن منظومة مراقبة واعتراض متعددة المستويات. ويُظهر التمويل الأميركي لهذه البرامج، إلى جانب إدراج بعضها ضمن آليات التعاون الدفاعي المشترك، أن هذه المنظومة تطورت ضمن مسار يجعلها جزءًا من بنية الردع الأوسع في الإستراتيجية الأميركية، بما يربط بين الدفاع الصاروخي الإسرائيلي وتصورات الأمن الإقليمي والدولي لدى واشنطن.[1]

ويُظهر إدماج منظومات، مثل: «حيتس» ضمن الموازنات الدفاعية الأميركية، إلى جانب برامج التعاون التقني المرتبطة بها، أن الولايات المتحدة تتعامل مع البنية الأمنية الإسرائيلية بوصفها امتدادًا وظيفيًا لمنظومتها الأمنية الأوسع، وليس مجرد التزام خارجي منفصل، ويتجلى ذلك في مستويات متعددة من التعاون تشمل نقل التكنولوجيا، وتطوير البرمجيات، وتصميم الرادارات، ودمج أنظمة القيادة والسيطرة، بما يجعل من إسرائيل بيئة

[1]Jeremy M. Sharp, **opcit**, pp. 7–10

اختبار وتشغيل متقدمة لبعض تقنيات الدفاع الصاروخي قبل تعميمها أو توسيع نطاق استخدامها في سياقات أخرى، ومن خلال هذا التداخل البنيوي، تتجاوز منظومات الدفاع الصاروخي وظيفتها التقنية المباشرة لتأخذ أبعادًا إستراتيجية أوسع، حيث تسهم في إنتاج فضاء أمني عالي الكثافة يقلّص من أثر الهجمات الصاروخية على العمق الإسرائيلي، ويترتب على ذلك إعادة تشكيل بيئة الصراع بما يحدّ من قدرة الفاعلين الإقليميين على تغيير قواعد الاشتباك، في ظل انخفاض الكلفة البشرية المباشرة داخل المجال الإسرائيلي، وبهذا تتحول هذه المنظومات إلى عنصر بنيوي في إدارة التوازنات الإقليمية، إذ تتيح استمرار أنماط القوة والسياسات الميدانية ضمن هامش أوسع من المناورة، مع تقليل احتمالات الردع المتبادل. ويعكس ذلك تداخلًا بين البعدين التقني والسياسي، حيث تُستخدم البنى الدفاعية الحديثة كجزء من منظومة أوسع لإعادة إنتاج التفوق العسكري ضمن سياق إقليمي غير متكافئ.[1]

أمّا في السياق الفلسطيني، يمكن قراءة القبة الحديدية ضمن إطار يتجاوز بعدها التقني الدفاعي، لتصير عنصرا ضمن منظومة أوسع لإدارة الصراع واستدامة أنماط السيطرة، إذ تتيح هذه المنظومة للقيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل هامشا أوسع لمواصلة سياسات الحصار المفروض على قطاع غزة، وتنفيذ عمليات عسكرية متكررة وموسعة، مع تقليص الكلفة السياسية الداخلية الناتجة عن انخفاض مستوى الخسائر في العمق الإسرائيلي بفعل فعالية الاعتراض الصاروخي،ومن هذا المنظور يصبح مشروع الدفاع الصاروخي جزءًا من هندسة أمنية متكاملة داخل بنية استعمارية استيطانية، حيث يُعاد تنظيم توزيع الحماية والمخاطر بشكل غير متكافئ، بما يضمن حماية عالية الكثافة للمستوطنين عبر منظومة تقنية متطورة وممولة خارجيًا، في مقابل استمرار حالة الحصار والضغط المعيشي والعملياتي على السكان الفلسطينيين في غزة، وتشير بعض الأدبيات النقدية التي تتناول إسرائيل بكونها حالة استعمار استيطاني إلى أن هذا النمط من التنظيم الأمني يسهم في

[1] خليفة كريفا، **هندسة نظام الردع الدفاعي الصاروخي الأمريكي بين المتطلبات التقنو –عسكرية والتحديات الأمنية**، مجلة مدارت سياسية، المجلد 2، العدد 1، 2018، ص، ص 21، 56.

تكريس تفاوت بنيوي في القدرة على الفعل السياسي والعسكري، حيث يُعاد إنتاج التفوق عبر دمج البعد التكنولوجي بالبنية السياسية والأمنية، بما يجعل أدوات الحماية جزءًا من آليات إدارة السيطرة أكثر من كونها مجرد وسائل دفاع تقليدية.[1]

إذن، لا يُنظر إلى مشروع القبة الحديدية بكونه استجابة تقنية معزولة لتهديدات صاروخية، وإنما باعتباره حلقة ضمن إستراتيجية أوسع للتفوق العسكري التكنولوجي، تتيح إعادة تشكيل بيئة الصراع بما يضمن تقليص المخاطر على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، واستمرار القدرة على تنفيذ سياسات عسكرية وأمنية واسعة ضمن هامش منخفض من الكلفة الداخلية، في ظل دعم وتمويل خارجيين يعززان استمرارية هذا التفوق داخل سياق إقليمي غير متكافئ.

الجدول رقم (6): مشروع القبة الحديدية ودوره في عقيدة التفوق العسكري الإسرائيلي

البعد	المعطى الأساسي	الدلالة الإستراتيجية
سياق النشأة	فشل تحييد الصواريخ في حرب لبنان 2006	انتقال من الردع الهجومي إلى حماية الجبهة الداخلية
الهدف الوظيفي	اعتراض الصواريخ قصيرة المدى	تقليص كلفة المواجهة مع فواعل غير دولتيين
التمويل	دعم أميركي واسع (مئات ملايين الدولارات)	إدماج الأمن الإسرائيلي في بنية الأمن الأميركي

[1]Dina Al-Hindi, "**Criminalising Palestinians: Israel's occupation under the war on terror**," International Journal for Crime, **Justice and Social Democracy**, 12(2), 2023, p. 40–42

البُعد التقني	اعتراض انتقائي للصواريخ المهدِّدة للمناطق المأهولة	إدارة الصراع بدل حسمه
البنية الإستراتيجية	جزء من شبكة دفاع صاروخي طبقية	تأمين عمق استيطاني محمي تقنيًا
الأثر السياسي	خفض الخسائر داخل الكيان	إتاحة استمرار الحصار والقصف دون كلفة داخلية
البُعد الاستعماري	حماية المستوطن مقابل تعرية المدني الفلسطيني	استدامة السيطرة ومنع توازن ردعي حقيقي

التعليق: يبين الجدول دور مشروع القبة الحديدية في تعزيز التفوق العسكري الإسرائيلي عبر تطوير القدرات الدفاعية والتكنولوجية ودعم الأمن والردع.

أما في جانب الصواريخ الباليستية بوصفها أداة ردع وهجوم بعيدة المدى، فيسجل تقرير Missile» «Survey الصادر عن خدمة أبحاث الكونغرس أن إسرائيل تمتلك منظومة «أريحا–1» و«أريحا–2»، وأن «أريحا–3» (بعيدة المدى) كانت في طور التطوير وفق تقديرات التقرير، مع مدى عملياتي محتمل يصل إلى عدة آلاف من الكيلومترات، وهو ما يعكس إدماج البُعد الإستراتيجي البعيد داخل العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وربط قدرات الردع الإقليمي بمنظور أوسع يتجاوز مسرح العمليات المباشر.[1]إن إدراج الصواريخ الباليستية ضمن منظومات التفوق لا يُفهم في إطار الدفاع بالمعنى الضيق، وإنما بكونه جزءا من بناء سقف ردعي إستراتيجي يرفع كلفة أي تهديد وجودي محتمل لإسرائيل، ويعيد تعريف معادلة المخاطرة لدى الخصوم الإقليميين، فامتلاك قدرات صاروخية بعيدة المدى، مثل: منظومات "أريحا"، لا يقف على تعزيز القدرة الهجومية أو التوازن العسكري،

[1]Andrew Feickert, Missile Survey**: Ballistic and Cruise Missiles of Selected Foreign Countries**, (Washington, DC: Congressional Research Service, RL30427, Updated July 26, 2005), CRS-**p30**

وإنما يؤدي إلى توسيع هامش المناورة السياسية والعسكرية، عبر فرض معادلة مفادها أن أي تصعيد ضد إسرائيل يمكن أن يُقابَل برد ذي طابع إستراتيجي شامل، ولذلك تتحول هذه المنظومات إلى عنصر مركزي في إدارة الردع، حيث لا تُستخدم فقط لامتلاك القدرة، بل لإنتاج أثر نفسي وسياسي دائم يعزز من قدرة إسرائيل على المبادرة والتحرك في الإقليم ضمن بيئة محسوبة المخاطر[1].

المطلب الثالث: عقيدة العمليات بين الحروب والضربات الإستباقية خارج الحدود

يشكّل هذا البُعد مرحلة متقدمة في تحويل التفوق العسكري إلى أداة لإدارة السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تُبنى التحركات الإسرائيلية على تصور عملي يتجاوز القنوات الدبلوماسية التقليدية، ليمتد إلى أنماط متعددة من الفعل الإستراتيجي، تشمل العمليات السرية، والضربات المحدودة، وعمليات الاغتيال، وأعمال التخريب، والهجمات السيبرانية. ويستند هذا التوجه إلى فكرة استباق تشكل قدرات الخصوم قبل وصولها إلى مستوى يمنحهم قدرة ردعية مؤثرة، وتندرج هذه الرؤية ضمن مفهوم الحملة بين الحروب (Campaign Between Wars)، الذي طورته المؤسسة الأمنية الإسرائيلية للتعبير عن نمط من العمل يقع بين خيارَي الحرب الشاملة والامتناع عن التدخل، ويقوم هذا النهج على توظيف مزيج من الأدوات العسكرية والأمنية والدبلوماسية والاقتصادية والعمليات السرية بهدف إضعاف مصادر قوة الخصوم، وإبطاء مسارات تطوير قدراتهم، والحفاظ على هامش مناورة يسمح بإدارة التوترات دون الانتقال إلى مواجهة واسعة، كما يشير المصدر إلى أن هذا النمط من العمل يتجاوز العمليات العسكرية المعلنة، إذ يشمل أنشطة سرية وأدوات متعددة تهدف، وفق التصور الإسرائيلي، إلى إطالة الفترة الفاصلة عن اندلاع الحرب الشاملة وتقليص احتمالات وقوعها، مع الإبقاء على قدرة التحكم بمستويات التصعيد ومساراته، وفي السياق ذاته ينقل المصدر عن رئيس الأركان أفيف كوخافي وصفه لهذا النهج بصفته حربا استباقية (preemptive war)، وهو توصيف يحمل أبعادا سياسية وإستراتيجية، كونه يعيد

[1] نور الدين، **أنظمة الدفاع الصاروخي حسب الدولة**، موقع الدفاع العربي 4 فبراير 2025، تم الإطلاع عليه يوم 22 جوان 2026.

تقديم العمليات العسكرية خارج الحدود ضمن إطار الردع والمنع المبكر، وهي مقاربة ترتبط تاريخيا بإشكالية تبرير استخدام القوة قبل نشوء تهديد مباشر،وعلى مستوى التطبيق العملي خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022، تعرض تقارير الكونغرس الأمريكي نماذج لعمليات نُسبت إلى إسرائيل واستهدفت البرنامج النووي الإيراني، من بينها الانفجار الذي وقع في يوليو 2020 داخل منشأة تخصيب اليورانيوم في نطنز، وكذلك اغتيال العالم الإيراني محسن فخري زاده في نوفمبر 2020، وهي أحداث ربطتها تقارير متعددة بجهات إسرائيلية.[1]

ويشير التقرير ذاته إلى أن إسرائيل نفذت في مارس 2021 غارة جوية استهدفت هدفا إيرانيا في سوريا، وأنها تواصل ضمنيا نمط ضربات متكررة ضد أهداف مرتبطة بإيران أو حلفائها في الساحة السورية، في إطار إدارة الصراع دون إعلان حرب شاملة،أين تبرز العمليات النوعية والاستباقية في الخارج بوصفها أداة لصناعة بيئة إقليمية ملائمة للسياسة الخارجية الإسرائيلية: فهي تردع الخصوم دون قبول قواعد ردع متكافئة، وتضعف إمكان تشكل توازن إقليمي، وتفرض على دول الجوار أن تتعامل مع إسرائيل كقوة قادرة على الوصول والعمل في العمق، وهو ما ينعكس على مواقف التطبيع، وعلى هندسة التحالفات، وعلى سلوك الفاعلين الإقليميين، كما أن هذا النمط يرتبط عضويا بالتفوق الاستخباراتي والسيبراني، فالمعلومة هي شرط العملية، والعملية هي معيار صدقية التفوق، لذلك تصبح الحملة بين الحروب عرضا لتكامل الأبعاد الثلاثة: استخبارات وسيبراني يفتحان الأبواب، منظومات دفاع تقلل كلفة الرد، وضربات استباقية تعيد إنتاج الردع من طرف واحد.[2]

لا تُفهم هذه الأبعاد باعتبارها أدوات منفصلة أو تقنيات عسكرية وأمنية قائمة بذاتها، وإنما باعتبارها جزءا من منظومة إستراتيجية متكاملة تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والعسكرية والأمنية لخدمة نمط معين من إدارة

[1]Clayton Thomas, Israel: Background and U.S. Relations in Brief, (Washington, DC: Congressional Research Service, Report R44245.83, May 14, 2021), p. 7

[2] إسماعيل زروقة، **نفس المرجع** ص 150

الصراع، فالتفوق الذي تسعى إسرائيل إلى تكريسه يرتبط ببنية أوسع تقوم على توظيف المعرفة الاستخباراتية، والقدرات السيبرانية، والمنظومات الدفاعية، والعمليات الخارجية في تعزيز السيطرة، وترسيخ اختلالات القوة القائمة، والحفاظ على بيئة إقليمية تحد من قدرة الفلسطينيين على امتلاك مقومات السيادة والتحرر[1].

[1] نصيم بلحول وعتلة فصال، **شين بيت، وأهمية الاستخبارات الصهيونية في بقاء الكيان العبري**، مجلة الدراسات ةالأبحاث الإنسانية والاجتماعية، المجلد17، العدد2، 2025، ص، ص،17، 36.

المبحث الثالث: إعادة بناء التحالفات والشراكات العسكرية والإمنية الجديدة.

المطلب الأول: توسيع أطر التعاون الإستراتيجي مع أمريكا ودول الخليج.

إذا كانت المباحث السابقة من هذا الفصل قد بيّنت كيف بُنيت إستراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي على ثوابت العقيدة الأمنية وأبعادها التقنية والاستخباراتية والسيبرانية، فإن هذا المبحث ينتقل بالتحليل خطوة أبعد، ليجيب عن سؤال جوهري يكمل إشكالية المذكرة: كيف تحوّل هذا التفوق العسكري ذاته، بعد 2011، من أداة ردع واستقلالية أمنية بحتة إلى وسيلة لبناء تحالفات إقليمية ودولية جديدة؟ فالتفوق العسكري في المقاربة الواقعية للعلاقات الدولية لا يُقيَّم فقط بمقدار ما تملكه الدولة من قدرات، بل أيضًا بقدرته على تحويل هذه القدرات إلى «عملة تفاوضية» يستهدف بها شركاء جددًا، وفق منطق ما يُعرف في أدبيات نظرية التحالفات بـ«توحيد القدرات» (Capability Aggregation)، حيث تتحالف الدول التي تمتلك فائضًا في مجال معين (هنا: التفوق التكنولوجي والاستخباراتي والسيبراني الإسرائيلي) مع دول أخرى تمتلك موقعًا جغرافيًا أو نفوذًا سياسيًا مكمِّلاً، بما يخدم مصالح الطرفين في مواجهة تهديد مشترك.وقد شكّل التهديد الإيراني المتصاعد، إلى جانب تفكك بعض بنى الأمن الإقليمي التقليدي عقب الربيع العربي (كما فُصِّل في المبحث الثاني من الفصل الثالث)، الحافز المباشر الذي دفع إسرائيل إلى الانتقال من عقيدة «الاعتماد على النفس» (Self-Reliance) التي طبعت عقودها الأولى، إلى عقيدة «تصدير الأمن وبناء الشراكات» التي ميزت العقد المدروس. وبذلك، فإن هذا المبحث لا يعالج التحالفات بوصفها موضوعًا دبلوماسيًا مستقلاً، بل بوصفها الترجمة الخارجية المباشرة لتراكم التفوق العسكري الذي فصّلته المباحث السابقة، وهو ما يجعله حلقة ختامية ضرورية لاستكمال الإجابة عن إشكالية المذكرة.

أولا: التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ظل التحالف مع الولايات المتحدة، كما أُشير في المطلب المخصص لتحولات التحالفات قبل 2011، الركيزة التاريخية الثابتة للأمن الإسرائيلي. غير أن الفترة المدروسة (2011–2022) شهدت تحولاً نوعيًا في

طبيعة هذا التحالف، إذ لم يعد يقتصر على الضمانة العسكرية والمساعدات المالية، بل تحول إلى إطار مؤسسي يُعيد تموضع إسرائيل داخل بنية الأمن الإقليمي الأمريكي ذاتها.[1]

التفاهم العسكرية لعام 2016 وضمان التفوق النوعي(QME)

مثّلت مذكرة التفاهم الموقعة عام 2016 بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو أكبر اتفاقية مساعدات عسكرية في تاريخ العلاقات الثنائية (نحو 38 مليار دولار على مدى عشر سنوات)، لكن أهميتها الإستراتيجية لا تكمن في الحجم المالي بقدر ما تكمن في التزامها الصريح، بموجب تشريع أمريكي داخلي، بضمان «هامش التفوق النوعي» (Qualitative Military Edge) الإسرائيلي على أي طرف إقليمي آخر مجتمعًا. وهذا يعني أن التفوق العسكري الإسرائيلي، محل الدراسة في هذه المذكرة، لم يعد نتاج جهد وطني ذاتي فحسب، بل أصبح مكفولاً بضمانة قانونية دولية تُلزم مشركا أكبر بالحفاظ عليه، بما يحوّل هذا التفوق من «حالة» إلى «مبدأ» أصبح جزاءا من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.[2]

ثانيًا :النقل إلى نطاق القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) عام2021

شكّل قرار نقل إسرائيل من نطاق مسؤولية القيادة الأوروبية (EUCOM) إلى نطاق القيادة المركزية (CENTCOM) عام 2021 محطة مفصلية، ذلك أن هذا النطاق يضم أساسًا دول الخليج العربي، وبذلك وُضعت إسرائيل، لأول مرة في تاريخها العسكري، ضمن الإطار التنسيقي العملياتي نفسه الذي تنضوي تحته هذه الدول، بما مهّد الأرضية المؤسسية لمناورات ومبادرات دفاعية مشتركة لم تكن ممكنة سابقًا في ظل الفصل الجغرافي–القيادي القديم. وهنا يتضح الترابط الكامل بين هذا المطلب والمطلب الموالي: فالتفوق العسكري

[1] The white house **statement by the president on the Memorandum of understanding reached with israel**. Sptember 14. 2016.

[2] Daniel B Shapior '**A Review of the Negotiations on the 2016 US israel mou on Military Assistance 'in israel's** Defense industry and us security AID edited by sasson hadad Tomer fadlon and Shmuel Even Tel AVIV INStitute for National Security studies. 2020 .pp61.68 .

الإسرائيلي هو ما جعل واشنطن ترى في دمج إسرائيل ضمن هذا النطاق أداة لتعزيز منظومة الدفاع الجوي الإقليمي المشترك في مواجهة إيران، لا مجرد عبئًا يهدد توازنات الخليج.[1]

تعميق البنية العملياتية للتعاون العسكري الأمريكي–الإسرائيلي

لم يقتصر تطور التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال الفترة المدروسة على الدعم العسكري طويل المدى، وإنما اتجه بصورة متزايدة نحو تطوير القدرة على العمل المشترك في ظروف العمليات الفعلية. وقد ظهر ذلك من خلال تكثيف التدريبات العسكرية المشتركة التي أتاحت للقوات الإسرائيلية والأمريكية اختبار أساليب التنسيق في مجالات مختلفة، وخاصة الدفاع الجوي والصاروخي، والقيادة والسيطرة، والاستجابة للتهديدات الجوية. وتكتسب هذه التدريبات أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل لأنها توفر لها إمكانية اختبار منظوماتها العسكرية في إطار عملياتي مشترك مع قوة عسكرية كبرى، في الوقت الذي تتيح فيه للجانب الأمريكي التعرف بصورة مباشرة على الخبرة الإسرائيلية المتراكمة في مواجهة التهديدات الصاروخية.وقد أصبح التعاون في مجال الدفاع الجوي والصاروخي أحد أكثر الإستعمالات التي تعكس طبيعة الشراكة العسكرية بين الطرفين. فإسرائيل طورت خلال العقود السابقة خبرة واسعة في التعامل مع الصواريخ والقذائف، بينما تمتلك الولايات المتحدة قدرات واسعة في مجال الإنذار المبكر والاعتراض والدفاع متعدد الطبقات. ولذلك اتجه التعاون إلى تحقيق قدر أكبر من التكامل بين القدرات المختلفة، بدل الاقتصار على امتلاك كل دولة لمنظوماتها بصورة منفصلة. ويعني ذلك أن التعاون الأمريكي الإسرائيلي أخذ ينتقل تدريجيًا من مجرد علاقة تسليح إلى علاقة تقوم على **التطوير المشترك للقدرة على مواجهة التهديدات الجوية والصاروخية**.ويبرز التعاون في مجال تطوير منظومات الدفاع الصاروخي بصورة خاصة في هذا السياق، إذ ساهم التمويل الأمريكي في دعم برامج إسرائيلية للدفاع الصاروخي، في حين وفرت إسرائيل للجانب الأمريكي خبرة ميدانية واسعة ناتجة عن الاستخدام المتكرر لمنظومات الاعتراض. وبهذا أصبح التطوير التكنولوجي مرتبطًا بالتجربة العملياتية، الأمر الذي منح التعاون بين الطرفين طبيعة تراكمية؛ فكل تجربة عسكرية أو اختبار ميداني يمكن أن يتحول إلى معرفة جديدة تدخل

[1] جواد حيران نيا، **أثر التعاون الأمريكي الإسرائيلي على إيران**، ترجمة خالد حفظي التميمي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء 17 أكتوبر 2021، رابط المقالأثر التعاون الأمريكي الإسرائيلي على إيران، جواد جيران نيا.

في عملية تطوير المنظومات اللاحقة.كما أن التدريبات المشتركة لم تكن ذات قيمة عسكرية فقط، وإنما ساهمت في تطوير مفهوم **التشغيل المشترك** بين القوات. فالتعامل مع التهديدات الحديثة يحتاج إلى سرعة نقل المعلومات بين وحدات الرصد والقيادة ومنظومات الاعتراض، ولذلك فإن التدريب على إجراءات التنسيق والاتصال يصبح جزءًا من القدرة الدفاعية ذاتها. وتوضح القيادة المركزية الأمريكية أن تدريباتها مع الشركاء الإقليميين تشمل التدريب المشترك على قابلية التشغيل البيني والتعاون الأمني والتمارين متعددة الأشكال، وهو ما يفسر الأهمية التي اكتسبها إدماج [1]إسرائيل بصورة أكبر في البيئة العملياتية الإقليمية.ومن جهة أخرى، ساهم التعاون العسكري الأمريكي في تعزيز قدرة إسرائيل على المحافظة على جاهزية قواتها من خلال الوصول المستمر إلى منظومات تسليح متقدمة وبرامج تدريب ودعم فني. وهذا الأمر مهم بالنسبة لعقيدة الأمن الإسرائيلية، لأن المحافظة على التفوق لا تتوقف عند امتلاك السلاح لحظة الحصول عليه، وإنما تتطلب القدرة على تحديثه وتطويره واستيعاب التكنولوجيا الجديدة بصورة مستمرة.وبذلك أصبح التحالف الأمريكي بالنسبة لإسرائيل مصدرًا من مصادر **زيادة التفوق العسكري** وليس مجرد مصدر للتسليح. فالدعم الأمريكي يتيح لإسرائيل المحافظة على مستوى مرتفع من الجاهزية، بينما تسمح الخبرة الإسرائيلية الناتجة عن الاستخدام العملياتي للولايات المتحدة بتطوير فهم أكبر لطبيعة التهديدات التي تواجه المنطقة. ومن هنا أصبح التعاون العسكري قائمًا على قدر من تبادل المنافع، وإن ظلت الولايات المتحدة الطرف الأقوى والأكثر قدرة على توفير الموارد والتكنولوجيا.

3.التطبيع الأمني مع الخليج العربي

إذا كان المطلب المخصص لتحولات التحالفات قبل 2011 قد بيّن أن العلاقة مع دول الخليج ظلت في طورها الأول علاقة غير معلنة قائمة على تبادل استخباراتي محدود، فإن هذا المطلب يوضح كيف تحول هذا التنسيق الصامت، بفعل تراكم عاملين متلازمين هما تصاعد التهديد الإيراني من جهة، وبروز إسرائيل كمزوّد إقليمي موثوق لتقنيات الأمن والدفاع من جهة أخرى، إلى تحالف معلن ومؤسسي بعد عام 2020.

[1] عماد الزوري، **منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي**، موسوعة الجزيرة، 20 ديسمبر 2025. تم الإطلاع عليه في 12 ماي 2026.رابط المقال في موسوعة الجزيرة.

أولاً :اتفاقيات أبراهام (2020) كإطار سياسي للتحول الأمني

لم تكن اتفاقيات أبراهام، الموقعة مع الإمارات والبحرين ثم المغرب والسودان، اتفاقيات سلام بالمعنى التقليدي (إذ لم تكن هذه الدول في حالة حرب مع إسرائيل)، بل كانت بالأساس أُطرًا لزيادة الشرعية العلنية على تعاون أمني وتكنولوجي كان قائمًا بصورة غير معلنة، وهو ما يؤكد الأطروحة المركزية لهذه المذكرة: أن القدرة العسكرية والتكنولوجية الإسرائيلية المتراكمة سبقت الاعتراف السياسي بها، بل شكّلت الحافز الأساسي له.[1]

ثانيًا :منتدى النقب (2022) ومأسسة التنسيق الدفاعي الإقليمي

جاء إطلاق «منتدى النقب» في مارس 2022، الذي جمع إسرائيل بأربع دول عربية (الإمارات، البحرين، المغرب، مصر) ووزير الخارجية الأمريكي، ليؤسس لصيغة تعاون إقليمية دائمة تتجاوز الثنائية نحو التعددية، تمحورت أعمالها حول مشروع «الدفاع الجوي الإقليمي المتكامل» الهادف إلى ربط منظومات الرصد والاعتراض الصاروخي بين إسرائيل ودول الخليج في مواجهة الصواريخ والمسيّرات الإيرانية. وبذلك يتحول التفوق التكنولوجي الإسرائيلي في مجال الدفاع الجوي (القبة الحديدية ونظام الحافة، كما فُصِّل في المبحث الثاني من هذا الفصل) من أداة دفاع ذاتي إلى بنية تحتية أمنية إقليمية تتقاسمها إسرائيل مع شركائها الجدد، في تجسيد مباشر لفرضية الدراسة القائلة بأن التفوق العسكري يعيد تشكيل خيارات التحالف الإقليمي.[2]

تطور التعاون الدفاعي مع دول الخليج في المجال العسكري والتقني

إلى جانب البعد السياسي للتقارب الإسرائيلي الخليجي، ظهر بعد آخر يتمثل في الانتقال التدريجي إلى التعاون الدفاعي المباشر. وقد أخذ هذا التعاون أشكالًا متعددة، من بينها الاتصالات العسكرية، وتبادل الخبرات، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، والبحث عن وسائل مشتركة للتعامل مع التهديدات الجوية

[1] MICHAL M Kosmon **Abraham accords against the backdrop of the middle east political mosaic** przeglad strategiczny no 15.2022p 110.114.

[2] حمد جاسم محمد الخزرجي، **العلاقات الخليجية الإسرائيلية وتأثيرها على الإستقرارالمنطقة**، مجلة إبن خلدون والأبحاث، المجلد 2، العدد 4، 2022، ص، ص، 667، 700.

والصاروخيةويُعد التعاون الإسرائيلي البحريني مثالًا واضحًا على هذا التطور. ففي فبراير 2022 وقعت إسرائيل والبحرين مذكرة تفاهم دفاعية، نصت على إطار للتعاون المستقبلي في مجالات الاستخبارات والعلاقات العسكرية المباشرة والتعاون الصناعي وغيرها من المجالات. وهذا التطور مهم لأنه نقل العلاقات بين الطرفين من مستوى إقامة العلاقات الرسمية إلى مستوى أكثر تخصصًا يرتبط مباشرة بالمؤسسات العسكرية والأمنية.وتكشف هذه الخطوة عن تغير في طبيعة العلاقة الأمنية الإسرائيلية الخليجية؛ فالتعاون لم يعد يعتمد فقط على وجود مصالح سياسية متقاربة، وإنما بدأ يتحول إلى علاقات مؤسسية بين وزارات الدفاع والقوات المسلحة والأجهزة المختصة. وهذه المؤسسات تحتاج عادة إلى فترة طويلة لبناء قنوات الاتصال وتبادل المعلومات وفهم أساليب العمل، ولذلك فإن إنشاء أطر رسمية للتعاون الدفاعي يمثل خطوة أبعد من مجرد التقارب السياسي.كما اكتسب التعاون العسكري الإسرائيلي الخليجي أهمية من خلال المجال البحري. فالموقع الجغرافي لدول الخليج، ووجود الممرات البحرية الحيوية، وتزايد أهمية حماية المنشآت الساحلية ومصادر الطاقة، جعل الأمن البحري جزءًا أساسيًا من الحسابات الأمنية الإقليمية. وفي هذا المجال يمكن للتكنولوجيا الإسرائيلية الخاصة بالمراقبة والاستطلاع وحماية المنشآت أن توفر قيمة إضافية للشركاء الخليجيين[1].

ويزداد هذا الأمر أهمية في ظل التطور الذي عرفته التهديدات غير التقليدية، خاصة استخدام الطائرات غير المأهولة والصواريخ بعيدة المدى. فقد أظهرت التطورات الإقليمية أن الخطر لم يعد مرتبطًا فقط بوجود قوات عسكرية تقليدية على الحدود، وإنما يمكن أن يأتي من مسافات بعيدة ومن خلال وسائل منخفضة التكلفة نسبيًا، وهو ما يجعل الرصد والإنذار المبكر عنصرين أساسيين في الأمن الخليجي.وفي هذا الإطار، ناقشت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون خلال مارس 2022 قضايا الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل والأمن البحري، مع التركيز على الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والطائرات غير المأهولة. وتكشف هذه التطورات عن البيئة الأمنية التي جعلت الخبرة الإسرائيلية في مجالات الرصد والدفاع الجوي ذات أهمية متزايدة بالنسبة إلى بعض دول الخليج.كما أن العلاقات الدفاعية الجديدة وفرت لإسرائيل إمكانية توسيع حضورها داخل المجال الأمني الخليجي بصورة تدريجية. فالدولة التي تدخل في تعاون عسكري مع دولة أخرى لا تكتفي عادة ببيع

[1]Elham fakro and tarq baconi **A.shared vision security convergence between the gulf and israel** journal of paestine studies vol 51 NO 3 2022 PP 50-55

المعدات، وإنما ترتبط بها لاحقًا من خلال التدريب والصيانة والتحديث وتبادل الخبرات. وبذلك يمكن أن يؤدي التعاون الدفاعي إلى علاقات طويلة الأمد تتجاوز الظرف السياسي الذي أدى إلى نشأتها[1].

المطلب الثاني: العلاقات العسكرية المستحدثة مع الهند واليونان وقبرس.

على عكس التحالف مع أمريكا (القائم على الضمانة) أو مع الخليج (القائم على مواجهة تهديد مشترك)، يمثل التحالف مع اليونان وقبرص، المتبلور اعتبارًا من 2013، نموذجًا مختلفًا يجمع بين البعد العسكري المباشر والبعد الجيو–اقتصادي، بما يوسّع فهم الدراسة لتعدد وظائف التفوق العسكري في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

أولاً :البعد العسكري — مناورة إينيوخوس والتدريب المشترك

توفر المناورة الجوية السنوية «إينيوخوس»، التي تستضيفها اليونان وتشارك فيها إسرائيل إلى جانب قوى أخرى، ميدانًا لعرض وتطوير قدرات سلاح الجو الإسرائيلي ضمن بيئة تدريبية متعددة الأطراف، بما يعزز قابلية التشغيل البيني (Interoperability) بين الأسلحة الجوية الإسرائيلية والغربية، وهو أحد الأبعاد العملياتية التي لا تظهر في التحالفات السرية أو التقنية المحضة.[2]

ثانيًا :البعد الطاقوي — حقلا ليفياثان وأفروديت وخط أنابيب إيست ميد

منح اكتشاف حقلي الغاز «ليفياثان» الإسرائيلي و«أفروديت» القبرصي هذا التحالف بعدًا اقتصاديًا–إستراتيجيًا يعزز بعده الأمني ويكمّله؛ فمشروع خط أنابيب الغاز «إيست ميد»، الرامي إلى نقل الغاز شرق المتوسط نحو أوروبا، يجعل من حماية هذه البنية التحتية البحرية الحساسة مهمة أمنية مشتركة تستدعي تنسيقًا عسكريًا بحريًا دائمًا بين الأطراف الثلاثة، خصوصًا في ظل التوترات المتصاعدة مع **التدريبات وتبادل الخبرات في العلاقة الإسرائيلية اليونانية**شهد التعاون العسكري الإسرائيلي اليوناني خلال الفترة المدروسة تطورًا في

[1] ZAHID shahab Ahmed and khurram Abbas **the Abraham accords and Pakistan** middleeast Policy 28 no 2; 2021. P155.

[2] شرقي براهيم قدور، **استراتيجية التدخل التركي في المنطقة المتوسط**، مجلة الجزائرية لحقوق والعلوم السياسية، مجلد 6، العدد 1، 2021، ص، 800.

مجال التدريب العسكري المشترك. وتبرز أهمية هذا الجانب في أنه يمنح القوات الإسرائيلية فرصة للتدرب في بيئات جغرافية مختلفة عن البيئة التي اعتادت العمل فيها، الأمر الذي يساهم في تطوير القدرة على التعامل مع ظروف عملياتية متنوعة.وتتيح التدريبات المشتركة للقوات الجوية الإسرائيلية خصوصًا الاستفادة من المجال الجوي اليوناني الواسع ومن طبيعة التضاريس المختلفة، كما تسمح بتدريب الطيارين على سيناريوهات تحتاج إلى التخطيط لمسافات طويلة والتعامل مع منظومات دفاع جوي مختلفة. وقد أشارت دراسات متخصصة إلى أن التدريبات الإسرائيلية اليونانية وفرت فرصة للتدرب [1]على مهام بعيدة المدى والتعامل مع بيئات دفاع جوي معقدة.وتتجاوز قيمة هذه التدريبات الجانب العملياتي المباشر، لأنها تؤدي إلى بناء درجة من الثقة بين المؤسسات العسكرية. فالتعاون العسكري المستمر يتطلب معرفة إجراءات الطرف الآخر، وأساليب الاتصال، وطريقة التخطيط للمناورات، وكيفية التعامل مع الظروف الطارئة. ولهذا فإن تكرار التدريبات يؤدي بمرور الوقت إلى تحويل العلاقة من تعاون ظرفي إلى علاقة أكثر انتظامًا.كما تطور التعاون ليشمل تبادل الخبرات والتدريب بين أفراد القوات المسلحة. ففي برنامج التعاون الدفاعي اليوناني الإسرائيلي لعام 2022 أُدرجت تدريبات مشتركة بين القوات، وتدريب للقوات الخاصة، وتبادل للمتدربين في المؤسسات العسكرية، إلى جانب تبادل المدربين وتنظيم لقاءات بين كبار المسؤولين العسكريين.ويعكس ذلك انتقال التعاون من مستوى الوحدات العسكرية التي تشارك في مناورة محددة إلى مستوى أكثر مؤسسية يشمل التعليم العسكري والتدريب وتبادل الخبرات. وهذه النقطة مهمة لأنها تساهم في بناء معرفة متبادلة بين المؤسستين العسكريتين، وتخلق قنوات اتصال يمكن استخدامها في الظروف العادية والأزمات[2].

توسيع التعاون العسكري الإسرائيلي القبرصي

لم يكن التعاون الإسرائيلي مع قبرص قائمًا فقط على المصالح المرتبطة بشرق المتوسط، وإنما شهد كذلك تطورًا ملموسًا في المجال العسكري. فقد شاركت القوات الإسرائيلية والقبرصية في تدريبات مشتركة شملت القوات

[1] Zenonas Tziarras. '**israel cyprus Greece : a comfortabla Quassi Alliance'** Mediterranean politics 21.no 3.2016. p 420.
[2] Manjari singh lndia **Israel defence relations: from Longstanding to robus**t claws journal15.no.1.2022.p 135.

الخاصة والقوات الجوية والبحرية، وهو ما أتاح للجانب الإسرائيلي التدريب في بيئة جغرافية مختلفة.وتشير الدراسات العسكرية إلى تنفيذ تدريبات إسرائيلية في قبرص شاركت فيها وحدات من القوات الخاصة والقوات الجوية، وشملت التدريب على عمليات في مناطق جبلية وحضرية، والسيطرة على مناطق ومواجهة سيناريوهات تتعلق بإطلاق الصواريخ والأنفاق. كما شاركت عناصر من القوات الخاصة القبرصية في بعض هذه التدريبات.وتكمن أهمية هذه التدريبات بالنسبة إلى إسرائيل في أنها تسمح للقوات بالتعامل مع تضاريس وبيئات عملياتية لا تتوافر داخل إسرائيل بنفس الصورة. كما توفر فرصة لتطوير القدرة على تنفيذ عمليات مشتركة، خاصة في مجالات القوات الخاصة والنقل الجوي والإخلاء والتعامل مع التضاريس الصعبة[1].

أما بالنسبة إلى قبرص، فإن التعاون يوفر فرصة للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في التدريب والعمليات الخاصة والتعامل مع التهديدات غير التقليدية. وبالتالي فإن العلاقة لا تقوم فقط على المصالح السياسية، وإنما على تبادل الخبرات العسكرية التي تعود بالنفع على الطرفين.كما ساهم التعاون البحري في توسيع نطاق العلاقة، خصوصًا أن موقع قبرص يجعلها نقطة مهمة في شرق المتوسط. ولذلك فإن التدريبات البحرية والاتصالات العسكرية تتيح للطرفين تطوير قدرتهما على العمل في المجال البحري، بما في ذلك حماية المنشآت والمصالح البحرية والاستجابة لحالات الطوارئ.وهكذا أصبح التعاون الإسرائيلي القبرصي جزءًا من شبكة عسكرية أوسع في شرق المتوسط، تتداخل فيها التدريبات والتنسيق بين القوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة. وهو ما أعطى العلاقة طابعًا أمنيًا أكثر انتظامًا مقارنة بما كانت عليه في المراحل السابقة.تركيا حول حقوق التنقيب في شرق المتوسط، وهو ما يربط مباشرة بمطلب «تراجع العلاقة مع تركيا» المفصّل في المبحث المخصص لتحولات التحالفات قبل 2011: فتراجع الشراكة مع أنقرة هو ما فتح الباب أصلاً أمام صعود بديلها اليوناني–القبرصي بعد 2013[2]

[1] A murat **Agdemir relations between Israel and the south Cyprus greek Administration :a New Alignment in the eastern Mediterranean**? Perceptions journal of international Affairs 21no 2.2016 PP 105.123.

[2] عامر علي راضي العلاق، **أبعاد التوجه الإسرائيلي إلى اليونان وقبرص**، المجلة السياسية والدولية، العدد، 33، 34، 2016، ص، 15.

الرابع :الشراكة الآسيوية الصاعدة — الهند بوصفها حالة تصدير التفوق العسكري

يقدم التحول في العلاقة مع الهند، التي تأسست دبلوماسيًا عام 1992 كما أُشير سلفًا، أوضح مثال على تحول التفوق العسكري من أداة ردع إلى سلعة إستراتيجية قابلة للتصدير، بما يخدم مباشرة الهدف الثالث من أهداف هذه الدراسة المتعلق بالوقوف على أدوات التفوق العسكري ووظائفها.فقد تحولت الهند، خلال العقد المدروس وخاصة بعد وصول حكومة ناريندرا مودي عام 2014، إلى أكبر زبون منفرد للصناعات الدفاعية الإسرائيلية، عبر صفقات ضخمة شملت منظومة الدفاع الجوي «باراك 8» المطورة بالشراكة بين الطرفين، والطائرات المسيّرة للمراقبة والاستطلاع، والرادارات المتقدمة، إلى جانب تعاون استخباراتي وسيبراني في مواجهة تهديدات مشتركة توصف بـ«الإرهاب العابر للحدود» من منظور كلا الطرفين. ولا ينفصل هذا التوجه عن المنطق العام لهذا المبحث: فكما استثمرت إسرائيل تفوقها التقني في بناء شراكة أمنية مع دول الخليج انطلاقًا من التهديد المشترك، استثمرته كذلك تجاريًا وإستراتيجيًا مع الهند، بما يوسع دائرة نفوذها إلى ما وراء محيطها الإقليمي المباشر نحو آسيا، ويمنحها عمقًا دبلوماسيًا إضافيًا داخل مجلس الأمن الدولي وهيئات الأمم المتحدة حيث تملك الهند وزنًا تصويتيًا مؤثرًا. **التعاون العسكري مع الهند وتطوير الشراكات الدفاعية المشتركة**[1]

اتخذ التعاون الإسرائيلي الهندي خلال الفترة المدروسة طابعًا أكثر عمقًا من مجرد صفقات شراء الأسلحة. فقد تطورت العلاقة باتجاه بناء مشاريع دفاعية مشتركة تسمح للطرفين بالمساهمة في تطوير منظومات عسكرية، وهو ما يجعلها مختلفة عن العلاقة التقليدية بين دولة مصدرة للسلاح ودولة مستوردة له.وتكمن أهمية هذا النموذج في أن المشاريع المشتركة تسمح للهند بالاستفادة من الخبرة التكنولوجية الإسرائيلية، في الوقت الذي تستفيد فيه إسرائيل من القدرات الصناعية والبشرية الهندية. وبالتالي تصبح العلاقة أكثر ارتباطًا بالبحث والتطوير والتصنيع وليس فقط بالبيع والشراء.ويظهر ذلك بصورة واضحة في التعاون في مجال الصواريخ والدفاع الجوي. فمشروعات التطوير المشترك وفرت إطارًا لتجميع الخبرة الإسرائيلية في مجال الإلكترونيات والرادارات وأنظمة التوجيه مع القدرات الهندية في مجال البحث والتطوير والتصنيع الدفاعي. ويُظهر هذا النوع من التعاون أن العلاقات العسكرية يمكن أن تتحول إلى **شراكة إنتاجية وتكنولوجية**، بحيث يصبح الطرفان جزءًا من سلسلة

[1] محمود الفطافطة، **العلاقات الهندية الإسرائيلية**، القدرس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2019، ص 154.

واحدة لتطوير القدرة العسكرية.كما اتسع التعاون إلى مجالات الاستطلاع والمراقبة، ولا سيما استخدام الطائرات غير المأهولة. وتكتسب هذه التكنولوجيا أهمية كبيرة بالنسبة للهند بسبب طبيعة حدودها الواسعة والحاجة إلى مراقبة مناطق يصعب الوصول إليها بصورة مستمرة بواسطة القوات البرية. ومن الجانب الإسرائيلي، يمثل التعاون مع الهند مجالًا لتوسيع انتشار تقنياتها العسكرية في واحدة من أكبر الأسواق الدفاعية في العالم[1].

كما أن التعاون في مجال الطائرات غير المأهولة لا يرتبط فقط بامتلاك المنظومة، وإنما يتطلب تدريبًا على تشغيلها وتحليل المعلومات التي تنتجها وصيانتها وتطويرها. ومن ثم فإن دخول التكنولوجيا الإسرائيلية إلى المؤسسة العسكرية الهندية يخلق علاقات طويلة المدى تتجاوز الصفقة الأصلية.وقد اكتسب التعاون الدفاعي بين الطرفين بعدًا إضافيًا نتيجة الحاجة المشتركة إلى مواجهة تهديدات أمنية معقدة. فالهند تواجه تحديات مرتبطة بأمن الحدود والإرهاب، بينما تمتلك إسرائيل خبرة طويلة في استخدام تقنيات المراقبة[2] والاستطلاع ومكافحة التهديدات غير النظامية. ولذلك أصبحت الخبرة الإسرائيلية قابلة للتوظيف في السياق الهندي، مع تكييفها وفق الاحتياجات الخاصة بالمؤسسة العسكرية الهندية.ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار التعاون مع الهند مثالًا على انتقال العلاقات العسكرية الإسرائيلية من **تصدير المعدات إلى نقل الخبرة والمعرفة العسكرية** .فالقيمة الإستراتيجية للعلاقة لا تكمن فقط في حجم الصفقات، وإنما في قدرتها على إنشاء روابط بين المؤسسات العسكرية ومراكز البحث والشركات الدفاعية في البلدين.

المطلب الثالث: التنسيق والتعاون الإمني مع الأطراف العربية الإقليمية.

يكتمل هذا المبحث بمعالجة الحلقة الأكثر حساسية في شبكة التحالفات الإسرائيلية الجديدة، والمتمثلة في التنسيق الأمني مع دول عربية تربطها بإسرائيل معاهدات سلام رسمية سابقة (مصر 1979، الأردن 1994)،

[1] أمنى شعبان، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات،1019، ص، 123.

[2] Miichael shkolnik **the road to jerusalem goes through cairo exploring israel's counter Militacy efforts against sinai peninsula based threats** studies in conflict and terrorism 48 NO 7; 2025. Pp.784. 806.

لكن هذا التنسيق تطور بعد 2011 ليأخذ أبعادًا عملياتية مباشرة تتجاوز الإطار الدبلوماسي التقليدي لهذه المعاهدات.[1]

أولاً :التنسيق المصري–الإسرائيلي في سيناء

سمحت التفاهمات الثنائية غير المعلنة رسميًا، والتي تجاوزت أحيانًا القيود الكمية والنوعية المنصوص عليها في الملحق العسكري لمعاهدة السلام لعام 1979، بانتشار قوات مصرية إضافية في شمال سيناء وتنفيذ ضربات جوية بعلم إسرائيلي أو بالتنسيق المباشر معه، ضمن ما عُرف إعلاميًا بعملية «سيناء 2018»، لمواجهة الجماعات المسلحة هناك، بما يجعل من هذا الملف حالة نموذجية لتحول معاهدة سلام «باردة» تاريخيًا إلى شراكة عملياتية «ساخنة» في مواجهة تهديد أمني مشترك، وهو تطور ينسجم مع الخيط التحليلي الذي تتبعه هذه المذكرة منذ مبحث «الحرب على الإرهاب» في الفصل الثاني. **التنسيق الأمني المصري–الإسرائيلي خارج إطار العمليات في سيناء**إلى جانب التعاون المرتبط مباشرة بالوضع في سيناء، اتخذ التنسيق المصري الإسرائيلي بعد 2011 أبعادًا تتعلق بحماية الحدود ومنع انتقال التهديدات الأمنية بين المجالين[2]. فقد أصبحت الحدود والمناطق المحيطة بها موضوعًا مستمرًا للاتصالات الأمنية، خاصة مع انتشار الجماعات المسلحة وظهور شبكات للتهريب.وقد أدى ذلك إلى زيادة أهمية الاتصالات بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في البلدين. فوجود حدود مشتركة يجعل أي تدهور أمني في أحد الجانبين قابلًا للتأثير في الجانب الآخر، وهو ما يدفع الطرفين إلى تبادل المعلومات حول التحركات المشبوهة والتهديدات المحتملة.وتكتسب هذه الاتصالات أهمية خاصة لأن المعاهدة المصرية الإسرائيلية أنشأت أصلًا ترتيبات أمنية مرتبطة بانتشار القوات في مناطق سيناء والحدود. ومع تغير الظروف الأمنية بعد 2011، أصبح من الضروري التعامل مع هذه الترتيبات بصورة أكثر مرونة بما يسمح بمواجهة المخاطر الجديدة.

[1] عبد العظيم رمضان، **العلاقات المصرية الإسرائيلية، 1948, 1979**. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1992، ص، 100.

[2] أحمد محمد أبوزيد، **العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 86، ص، 75، 79.

وبالتالي لم يعد التنسيق الأمني المصري الإسرائيلي قائمًا فقط على الحفاظ على الهدوء بين دولتين متجاورتين، وإنما أصبح مرتبطًا كذلك بمواجهة تهديدات من فاعلين غير دولتيين. وهذه النقلة تمثل تحولًا مهمًا في طبيعة التعاون، لأن الطرفين أصبحا يتعاملان مع مشكلات أمنية لا يمكن حلها من خلال العلاقات الدبلوماسية التقليدية وحدها.كما أن التعاون الأمني يوفر لكل طرف قدرًا أكبر من القدرة على مراقبة المناطق الحدودية وفهم طبيعة المخاطر الموجودة فيها. وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن استقرار الجانب المصري من الحدود يمثل عنصرًا مهمًا في البيئة الأمنية المحيطة بها، بينما تستفيد مصر من تبادل المعلومات والخبرات المرتبطة بمراقبة الحدود ومواجهة التنظيمات المسلحة[1].

ثانيًا :التنسيق الأردني–الإسرائيلي في مواجهة تهديدات الجنوب السوري

يشترك الأردن مع إسرائيل في حدود طويلة وفي هاجس أمني مشترك يتعلق بتسرب الجماعات المسلحة والتهريب عبر الحدود من الجنوب السوري، وهو ما أفرز تنسيقًا استخباراتيًا وعملياتيًا صامتًا استمر وتعزز طوال الفترة المدروسة، رغم التوترات السياسية الدورية بين البلدين حول القضية الفلسطينية والحرم القدسي، بما يعكس نمطًا مميزًا للعلاقات الإسرائيلية مع بعض جوارها العربي: فصل التنسيق الأمني العملياتي عن حالة الخلاف السياسي المعلن، وهو نمط أتاحه أساسًا التفوق الاستخباراتي والتقني الإسرائيلي الذي يجعل من هذا التنسيق ذا قيمة عملية يصعب على الطرف المقابل الاستغناء عنها. **التنسيق الأردني الإسرائيلي ومواجهة تداعيات الحرب السورية**أدى اندلاع الحرب السورية إلى إعادة ترتيب الأولويات الأمنية على الحدود الشمالية للأردن، وهو ما انعكس كذلك على الحسابات الأمنية الإسرائيلية. فقد أصبحت منطقة الجنوب السوري مجالًا لتداخل عدد من المخاطر، من بينها الجماعات المسلحة والتهريب وانتقال عناصر مسلحة إلى المناطق القريبة من الحدود.وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى الحفاظ على قنوات اتصال أمنية بين إسرائيل والأردن، لأن أي تغير في الوضع الأمني جنوب سوريا يمكن أن تكون له انعكاسات مباشرة على أمن البلدين. ولذلك اتخذ التنسيق بينهما طابعًا وقائيًا يهدف إلى متابعة التطورات الميدانية ومنع انتقال التهديدات إلى المناطق الحدودية.وتتميز هذه العلاقة

[1] عماد جاد، **إسرائيل والثورة المصرية**، مجلة شؤون عربية، العدد 145، 2011، ص 88.

بكونها لا تعتمد على التطابق السياسي بين الطرفين. فحتى عندما تظهر خلافات سياسية بين الحكومتين، تبقى المصالح الأمنية المشتركة حاضرة، خصوصًا فيما يتعلق بأمن الحدود ومواجهة التهريب ومنع انتشار الجماعات المسلحة[1].

كما أن الموقع الجغرافي للأردن يمنحه أهمية خاصة في الحسابات الأمنية الإسرائيلية؛ فهو يشكل منطقة عازلة واسعة بين إسرائيل والعراق وسوريا، ولذلك فإن استقرار الأراضي الأردنية يمثل عنصرًا مهمًا في البيئة الأمنية الإقليمية المحيطة بإسرائيل.ومن جهة أخرى، فإن الأردن نفسه يحتاج إلى المحافظة على درجة من التعاون الأمني مع إسرائيل بسبب طبيعة التهديدات العابرة للحدود. فمكافحة التهريب والجماعات المسلحة تحتاج إلى تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات الحدودية، وهو ما يجعل التعاون الأمني يستمر حتى عندما تكون العلاقات السياسية عرضة للتوتر.وبذلك يقدم النموذج الأردني مثالًا على نمط من العلاقات يمكن وصفه بـ **التنسيق الأمني القائم على المصلحة**، حيث لا يشترط استمرار التعاون وجود توافق سياسي كامل، وإنما يكفي وجود مصالح أمنية مشتركة تجعل الاتصال بين الأجهزة المختصة ضروريًا[2].

التداخل بين التعاون الأمني الإسرائيلي وشبكات الإنذار والمراقبة

أحد الجوانب التي عززت قيمة التعاون مع الدول المجاورة تمثل في تزايد أهمية الإنذار المبكر والمراقبة. فطبيعة التهديدات الحديثة جعلت امتلاك المعلومات في الوقت المناسب عنصرًا أساسيًا من عناصر الأمن، خصوصًا مع انتشار الصواريخ والطائرات غير المأهولة والجماعات المسلحة وشبكات التهريب.وفي هذا المجال، تمتلك إسرائيل قدرات متقدمة في الرصد والاستطلاع وتحليل البيانات، الأمر الذي جعل تبادل المعلومات عنصرًا مهمًا في التعاون مع بعض الشركاء. ولا يعني ذلك بالضرورة إنشاء منظومة استخباراتية مشتركة بصورة كاملة، وإنما يشمل تبادل المعطيات ذات الصلة بتهديدات محددة، والتنسيق بشأن مراقبة المناطق الحساسة، والاستفادة

[1] إبراهيم خليل أحمد العلاف، **العلاقات الأردنية الإسرائيلية نشأتها وتطورها**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 4، العدد 9، 2008، ص، ص، 11، 22.

[2] ساشا العلو، **الإردن والجنوب السوري، محددات العلاقة ومستقبلها في ظل التوتر الداخلي والإقليمي**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 25 يونيو 2018، تم الإطلاع عليه 12 جانفي 2026.

من الخبرات الفنية.وقد أدى هذا النمط من التعاون إلى تغيير طبيعة مفهوم الأمن الحدودي. فبدل أن يبدأ التعامل مع الخطر بعد وقوعه، أصبحت الأولوية لاكتشافه في مرحلة مبكرة. وكلما كانت المعلومات متاحة في وقت أسرع، زادت قدرة القوات على اتخاذ الإجراءات المناسبة.وهنا تتضح قيمة القدرات التكنولوجية الإسرائيلية في العلاقات الأمنية؛ فالتكنولوجيا لا تعمل بصورة مستقلة عن التحالفات، وإنما تمنح الشريك قيمة إضافية يمكن توظيفها في بناء الثقة والتنسيق. وفي المقابل، تستفيد إسرائيل من المعلومات التي يمتلكها شركاؤها بحكم مواقعهم الجغرافية وقدرتهم على مراقبة مناطق مختلفة[1].

التدرج من التعاون الثنائي إلى التنسيق متعدد الأطراف

يكشف مجموع هذه التطورات أن التعاون العسكري والأمني الذي نشأ خلال الفترة 2011–2022 لم يكن يسير في اتجاه واحد، بل اتخذ مستويات مختلفة. ففي بعض الحالات ظل التعاون ثنائيًا ومحدودًا، كما هو الحال في بعض أشكال التنسيق مع مصر والأردن، بينما اتجه في حالات أخرى إلى بناء برامج تدريبية ومؤسساتية أكثر انتظامًا، كما في العلاقات مع اليونان وقبرص والهند.أما في الحالة الأمريكية، فقد أصبح التعاون أكثر ارتباطًا بالبيئة الأمنية الإقليمية، بينما بدأت العلاقات مع بعض دول الخليج تنتقل من الاتصالات غير الرسمية إلى صيغ دفاعية معلنة. وهذا التفاوت في مستوى العلاقات لا يعني غياب الاستراتيجية، وإنما يدل على أن إسرائيل استخدمت **أشكالًا مختلفة من الشراكة وفق طبيعة كل طرف ومصالحه الأمنية**[2].فالدولة التي تمتلك قدرات عسكرية متقدمة مثل الولايات المتحدة تمثل بالنسبة إلى إسرائيل مصدرًا للتكنولوجيا والدعم الاستراتيجي والتنسيق العملياتي، في حين تمثل دول الخليج مجالًا للتعاون في مواجهة تهديدات إقليمية مشتركة. أما الهند فتقدم نموذجًا للشراكة الدفاعية القائمة على التكنولوجيا والتطوير، بينما توفر اليونان وقبرص مجالًا للتدريب والعمل المشترك في بيئة شرق المتوسط. وفي حالة مصر والأردن، يبرز التنسيق الأمني المباشر

[1] معروف صلاح الدين طه ومهند سلوم، **تأثير حرب إثنى عشر يوما بين إسرائيل وإيران على الأمن الجوي والاستخبارتي في الدول العربية**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، مجلد 8، العدد 31، 2026، ص، 44.

[2] محمد زاكي أبو غزة، **معاهدات السلام والتطبيع الابراهيمية في أحكام القانون الدولي و مبدا التكافؤ**، مجلة الباب، العدد 15، أغسطس 2022، تم الاطلاع عليه يوم 14 ماي 2026.

المرتبط بالجغرافيا والحدود والاستقرار الإقليمي.ومن ثم فإن التحالفات الإسرائيلية الجديدة خلال الفترة المدروسة لا ينبغي فهمها باعتبارها مجموعة اتفاقيات منفصلة، وإنما باعتبارها **أنماطًا مختلفة من التعاون تخدم وظيفة أمنية مشتركة** .وتتمثل هذه الوظيفة في توسيع قدرة إسرائيل على الوصول إلى المعلومات والخبرات والموارد والبيئات التدريبية، إلى جانب تقليل مخاطر العزلة الأمنية.وبذلك يتضح أن التفوق العسكري الإسرائيلي لم يعد ينتج أثره داخل المجال الوطني فقط، بل أصبح له امتداد في علاقات إسرائيل مع شركائها. فالتكنولوجيا والخبرة العسكرية تفتحان المجال للتعاون، والتعاون بدوره يوفر لإسرائيل فرصًا [1]إضافية لتطوير قدراتها، مما ينشئ علاقة متبادلة بين **التفوق العسكري وبناء الشراكات.**

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

ينظر هذا المبحث إلى المستقبل بكونه مسارا متولدا عن تراكمات وبنى إستراتيجية تشكلت وتعززت خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022، وليس بوصفه استشرافا منفصلا عن السياقات التي أنتجت أنماط السلوك الخارجي للكيان الصهيوني، فالمستقبل هنا يُقرأ من خلال استمرار منظومة تقوم على منطق المشروع الاستعماري الاستيطاني، القائم على إعادة تشكيل المجال الجغرافي والديمغرافي، وتوسيع السيطرة على الأرض الفلسطينية، وتحويل التفوق العسكري والأمني إلى ركيزة حاكمة في صياغة السياسة الخارجية، بحيث يصبح القوة العسكرية إطارا موجها للخيارات السياسية وليس مجرد وسيلة تنفيذية ضمنها.[2]

وتتحدد مركزية التفوق العسكري في السياسة الخارجية الإسرائيلية ضمن عملية أوسع تتجاوز امتلاك أدوات القوة الصلبة، لتشمل إعادة تشكيل البيئة الإقليمية وفق تصورات أمنية محددة، حيث تتحول الأمننة إلى إطار ناظم للعلاقات والصراعات، وضمن هذا السياق تُعاد صياغة مفاهيم الشرعية والفاعلية الدولية من خلال موازين القوة، بينما تؤدي التحالفات مع القوى الكبرى أدوارا تتجاوز الشراكة السياسية لتوفر دعما عسكريا وتقنيا،

[1] أحمد جلال محمود عبده، **أبعاد التحالف الإماراتي البحريني مع إسرائيل وأثره على الأمن الإقليمي العربي**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص37.

[2]Amnesty International**, Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity**, (London: Amnesty International, 1st ed., 2022), p. 11

وأغطية دبلوماسية تساعد على تثبيت موقع إسرائيل داخل النظام الدولي،[1] وخلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022، بقيت القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من توسع استيطاني وحصار وعمليات عسكرية متكررة في قطاع غزة عوامل مستمرة لإنتاج التوتر والأزمات، حيث جرى التعامل معها ضمن منطق إدارة الصراع بدلا من معالجته، عبر دورات متعاقبة من التهدئة والتصعيد أبقت الوضع في حالة عدم استقرار دائم، وقد سمح هذا النمط بإعادة تقديم إسرائيل في الخطاب الدولي بكونها حالة أمنية تتطلب دعما خارجيا مستمرا سياسيا وعسكريا، ويكشف الامتداد الديموغرافي للاستيطان عن تحول الاحتلال إلى بنية راسخة تؤثّر في إمكانات التسوية السياسية، إذ تشير تقديرات واردة في تقارير للكونغرس الأمريكي إلى وجود مئات الآلاف من الإسرائيليين في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويعكس هذا الواقع مسارا يقوم على تثبيت تغييرات ميدانية طويلة الأمد، ثم تحويلها لاحقا إلى عناصر تفاوضية تسعى إلى فرض حضورها داخل أي ترتيبات مستقبلية.

المطلب الأول: نحو مزيد من الهيمنة الأمنية والإقليمية.

وتأسيسا على ذلك، تُبنى السيناريوهات المستقبلية انطلاقا من اتجاه عام تحكمه تحولات موازين القوى الداخلية والإقليمية والدولية، مع طرح ثلاثة مسارات رئيسية تتفاوت فرص تحققها دون أن يعني ذلك انفصالها الكامل، إذ قد تتداخل ملامحها داخل المرحلة نفسها، ويقوم اتجاه مزيد من الهيمنة الأمنية على تصور يرى أنّ الكيان الصهيوني يواصل إدارة محيطه الخارجي عبر توظيف التفوق العسكري كأداة مركزية للتأثير السياسي، من خلال الردع، والعمليات الاستباقية، والتفوق التكنولوجي، بما يحافظ على مشروعه الاستيطاني ويوسع هامش حركته الإقليمية، مستندا إلى شبكة دعم أمريكية مؤسسية ممتدة، فهذا الدعم يشكل أحد مكونات بنية القوة الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل عام 1948، حيث تشير معطيات تقرير CRS إلى أن الولايات المتحدة قدمت لإسرائيل حتى الآن نحو 146 مليار دولار بالأسعار الجارية ضمن برامج المساعدات الثنائية وتمويل الدفاع الصاروخي، الأمر الذي جعل العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية عنصرا أساسيا في منظومة الردع والقدرة العسكرية

[1]Jeremy M. Sharp, Israel**: Background and U.S. Relations (RL33476), (Washington, DC: Congressional Research Service**, Updated July 1, 2022), p. 17

الإسرائيلية، وقد تجسد هذا الإطار في مذكرة التفاهم الأمنية الموقعة عام 2016 لمدة عشر سنوات، والتي تضمنت التزاما أمريكيا بتوفير 3.3 مليارات دولار سنويا من التمويل العسكري الخارجي (FMF)، إضافة إلى 500 مليون دولار سنويا لبرامج الدفاع الصاروخي المشتركة خلال الفترة 2019–2028، وفق الاعتمادات التي يقرها الكونغرس.[1]

وتتجاوز هذه البنية المالية والعسكرية مفهوم المساعدة التقليدية لتشكل جزءا من منظومة تثبيت التفوق النوعي الإسرائيلي (QME) داخل الإطار القانوني والسياسي الأمريكي، حيث يشير تقرير CRS إلى أن التشريع الأمريكي يفرض على السلطة التنفيذية مراعاة الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، بما يضمن استمرار تدفق الدعم العسكري وتسهيل مسارات التعاون الدفاعي وصفقات التسليح، وعلى المستوى الإقليمي، يعكس مسار اتفاقيات أبراهام خلال 2020 و2021 توجها نحو إعادة تشكيل البيئة الأمنية عبر التطبيع، إذ أسهمت الوساطة الأمريكية في تطوير أو إقامة علاقات رسمية بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، في إطار نقل العلاقات الإقليمية من حالة المواجهة التقليدية إلى شبكة من الترتيبات الأمنية والسياسية الجديدة، في حين اعتبرت القيادة الفلسطينية هذه الاتفاقيات تجاوزا للحقوق الوطنية الفلسطينية، كما أدّت القوة السياسية والرمزية الأمريكية دورا في تثبيت وقائع جديدة عبر قرارات أحادية الجانب، حيث شهدت فترة إدارة ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها سنة 2018، إضافة إلى الاعتراف الأمريكي بضم مرتفعات الجولان سنة 2019، وهي خطوات أعادت إدخال قضايا الوضع النهائي والحدود ضمن توازنات سياسية جديدة تؤثر في أي مسار تفاوضي مستقبلي.[2]

[1] سهير فاضل عباس، إطلال سالم حنا، **الدعم الأمريكي لإسرائيل وإنعكاساته على العراق ،1948، 1974**،مجلة أداب المستنصرية، المجلد 48، العدد 105، 2024، ص،ص،757، 772.

[2]Jim Zanotti, Israel: Major Issues and U.S. Relations (R44245), (Washington, DC: Congressional Research Service, Updated September 2, 2022), p. 32

ويُتوقع أن يستمر هذا الاتجاه ما دام التفوق العسكري مرتبطا بثلاثة محركات:

(1) تمويل وتسليح أمريكيان ثابتان،

(2) تطبيع إقليمي يقوم على أمننة المصالح،

(3) إدارة الصراع الفلسطيني بمنطق السيطرة والتجزئة لا بمنطق الحل العادل.

ومع ذلك، فإنّ مسار الهيمنة الأمنية، رغم ما يمتلكه من أدوات قوة ودعم خارجي، يبقى مرتبطا بتحديات ناتجة عن طبيعة السياسات التي يقوم عليها؛ إذ إنّ استمرار الاستيطان والحصار وأشكال السيطرة المختلفة يسهم في إنتاج موجات متجددة من المقاومة، كما يفاقم أزمات الشرعية على المستويين الداخلي والدولي، ومن شأن هذه التحولات أن تفتح المجال أمام سيناريوهات أخرى قد تبرز مع تغير البيئة السياسية أو إعادة تشكيل موازين الدعم والتحالفات الدولية، بما يجعل مستقبل هذا الاتجاه مرتبطا بقدرة المنظومة القائمة على الحفاظ على شروط استمرارها.

المطلب الثاني: سيناريو الانهيار الداخلي لإسرائيل وتراجع المنظومة الأمنية

يقوم سيناريو الانهيار الداخلي على فرضية تحليلية ترى أنّ المشروع الاستعماري الاستيطاني يحمل في بنيته عوامل ضغط وتآكل تتراكم تدريجيا مع الزمن، نتيجة التناقضات التي تنتجها إدارة مجتمع متعدد الهُويّات ضمن نظام سياسي يقوم على تفاوت الحقوق ومأسسة الامتيازات الجماعية، فاستمرار هذا النموذج يخلق توترات عميقة تؤثر في قدرة النظام على الحفاظ على تماسكه الداخلي، ويعيد توجيه وظيفة التفوق العسكري من كونه أداة لإدارة البيئة الخارجية إلى مصدر أعباء سياسية واجتماعية واقتصادية داخلية، ولا يرتبط هذا المسار فقط بإشكاليات السيطرة على الفلسطينيين، ويصل إلى طبيعة الحكم داخل إسرائيل نفسها، حيث يؤدي استمرار الاحتلال، وتوسع الاستيطان، وارتفاع كلفة المنظومة الأمنية إلى تعزيز حضور المؤسسة العسكرية والأمنية في

المجال العام، بما يضيق مساحة الفعل المدني ويحد من مرونة صناعة القرار، وفي ظل هذا الوضع، يتحول الأمن إلى إطار شامل لتنظيم المجال السياسي والاجتماعي، فتُعاد صياغة الأولويات العامة بما يمنح اعتبارات القوة والسيطرة وزنا متزايدا على حساب ملفات التنمية والتوازنات الاجتماعية والاستقرار السياسي.[1]

ويعدّ الاضطراب السياسي الذي طبع المرحلة منذ عام 2019 مؤشرا على وجود ضغوط داخلية مرتبطة بقدرة النظام الحزبي على إنتاج حكومات مستقرة وقادرة على بلورة خيارات استراتيجية بعيدة المدى، فقد شهدت إسرائيل منذ أبريل 2019 سلسلة من الأزمات الانتخابية المتتالية، تمثلت في إجراء أربع جولات انتخابية خلال فترة زمنية قصيرة، بالتزامن مع المتابعات القضائية التي طالت رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على خلفية قضايا فساد، وهو ما ساهم في إضعاف الثقة العامة في النخب السياسية وفي فعالية آليات العمل الحزبي، ولا يتوقف أثر هذه الأزمة عند حدود العملية الانتخابية، ويصل إلى طبيعة صناعة القرار وإدارة الدولة، إذ تتحول الحكومات الائتلافية الهشة إلى أطر مؤقتة للتعامل مع الأزمات اليومية بدلا من بناء سياسات طويلة المدى وأكثر اتساقا، كما أدى سقوط الائتلاف الحكومي في يونيو 2022 إلى التوجه نحو انتخابات جديدة، كانت الخامسة خلال أربع سنوات، بما يعكس صعوبة تشكيل أغلبية برلمانية مستقرة واستمرار أزمة التوازن داخل النظام السياس.وتدعم مؤشرات الحوكمة المقارنة هذا المسار التحليلي، إذ يشير تقرير مؤشرات الحوكمة المستدامة (SGI) إلى أنّ عام 2021 مثّل ذروة مرحلة من الاضطراب السياسي بعد أربعة انتخابات خلال عامين، تزامنت مع مواجهة عسكرية مع قطاع غزة، في ظل تشكيل حكومة اعتمدت على أغلبية برلمانية محدودة عقب تعثر محاولات انتخابية متكررة، ويكشف هذا الوضع عن صعوبة النظام السياسي في إنتاج توافقات مستقرة قادرة على تجاوز الانقسامات الحزبية وإعادة بناء قاعدة سياسية طويلة الأمد، ولا يرتبط مفهوم الانهيار الداخلي هنا بحدوث تفكك مفاجئ أو سقوط مباشر لمؤسسات الدولة، إذ يشير إلى مسار تدريجي تتراكم خلاله عوامل الضغط، مثل تعمق

[1]Amnesty International, **Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity**, (London: Amnesty International, 1st ed., 2022), p. 12

الاستقطاب السياسي، وتراجع الثقة بين المجتمع والمؤسسات، واتساع مظاهر العنف السياسي والخطابات الإقصائية، كما يرتبط هذا المسار بتحديات متزايدة للصورة التي تسعى إسرائيل إلى تقديمها عن نفسها كديمقراطية ليبرالية، في ظل استمرار سياسات السيطرة والتمييز تجاه الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي الأراضي المحتلة، وما يترتب عنها من ضغوط داخلية وخارجية على شرعية النموذج السياسي القائم.[1]

وموازاة لهذا السياق، تكشف مؤشرات الحوكمة الواردة في تقرير (SGI) أن الاستقطاب السياسي لم يعد محصورا داخل النخب والأحزاب، وأصبح يُدرك على مستوى المجتمع باعتباره أحد مصادر الضغط الداخلي الأساسية، حيث عدّ نحو 32% من المستجوبين أنه يمثّل مصدرا رئيسيًا للتوتر الاجتماعي، ويشير هذا المعطى إلى انتقال حالة الانقسام من المجال السياسي والمؤسساتي إلى البنية الاجتماعية الأوسع، بما يعمّق هشاشة التوافقات الداخلية ويزيد من احتمالات استمرار مسار التآكل التدريجي على المدى المتوسط.[2]

إنّ هذا الخطاب حين يقترن بتوسع الاستيطان (660,000 مستوطن في الضفة والقدس الشرقية)، يخلق مسارين متوازيين: مسارا نحو مزيد من التصلب الأيديولوجي داخل المجتمع الإسرائيلي، ومسارا نحو تصاعد المقاومة الفلسطينية، ما يضاعف كلفة الأمن ويُحاصر الدولة في حالة تعبئة دائمة تُضعف الاقتصاد والسياسة معا،كما أنّ تكرار جولات التصعيد مع غزة يمثل ضغطا داخليا مستمرا؛ إذ يشير CRS إلى اعتماد إسرائيل المكثف على منظومة القبة الحديدية خلال صراع غزة في مايو 2021، ما يجعل الأمن استهلاك متواصل للموارد وتوليد دائم لمخاطر داخلية.

وعليه، يمكن صياغة سيناريو الانهيار الداخلي على هيئة احتمالات متدرجة:

---

[1]SGI 2022, Israel Report: **Party Polarization**, (Gütersloh: Sustainable Governance Indicators/Bertelsmann Stiftung, ., 2022), p. 5

[2] أحمد سامح الخالدي، **حرب غزة، أيار مايو 2021، في مواجهة تحديات جديدة، وصفات إسرائيلية قديمة**،ا لموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، موسوعة الدراسات الفلسطنية,2021.

(أ) استمرار الشلل السياسي وتآكل فعالية الحكم،

(ب) تصاعد الاستقطاب والعنف السياسي،

(ج) توسع التوتر بين المكونات الاجتماعية،

(د) انتقال الأزمة إلى المؤسسة الأمنية ذاتها حين تصبح مطالبة بإدارة صراعات داخلية وخارجية في الآن نفسه.

المطلب الثالث: سيناريوتراجع الدعم الأمريكي والعزلة الإقليمية.

يرتبط سيناريو العزلة بتزايد الأعباء السياسية والقانونية والأخلاقية الناتجة عن استمرار الاحتلال والاستيطان؛ بوصفهما عناصر بنيوية في المشروع الاستيطاني، وليس مجرد ملفات أمنية مؤقتة، فمع توسع سياسات الضم التدريجي وتكثف أنماط السيطرة والإقصاء، تتراجع قدرة إسرائيل على الحفاظ على صورتها داخل النظام الدولي، وتتسع مساحات النقد والمساءلة الحقوقية، في الوقت الذي يشهد فيه النقاش داخل الولايات المتحدة نفسها تحولات قد تدفع نحو إعادة تقييم طبيعة الدعم المقدّم، بما في ذلك الانتقال من الدعم غير المشروط إلى أشكال أكثر ارتباطا بالاعتبارات السياسية والقانونية[1]، ولا يرتبط هذا المسار بعوامل مرتبطة بالخطاب الدبلوماسي فقط، بل يتصل بتراكم الممارسات الميدانية التي تنتج آثارا متزايدة على مستوى الشرعية الدولية، حيث يتحول استمرار الاحتلال والاستيطان إلى عبء سياسي ورمزي حتى داخل دوائر الحلفاء، وفي هذا الإطار تواجه سردية الدفاع عن النفس تحديات متنامية عندما تُقرأ الوقائع ضمن سياق طويل من إدارة السيطرة وإعادة تشكيل المجال الجغرافي والديمغرافي، وهو ما قد يؤثر في استعداد الدول والمؤسسات لمنح غطاء سياسي غير محدودوعلى مستوى الرأي العام الأمريكي، تكشف نتائج مسح «Chicago Council Survey»

[1]Dina Smeltz and Emily Sullivan, Americans Split on Military Aid to Israel, Say Political Status Quo Unacceptable, (Chicago: Chicago Council on Global Affairs, 1st ed., August 2021), p. 2

عن تحولات في المواقف التقليدية تجاه الصراع، حيث فضّل 58% من المستجوبين عدم الانحياز إلى أيّ طرف، مقابل 32% اختاروا تأييد إسرائيل و8% أبدوا تأييدا للفلسطينيين، ولا تعكس هذه المعطيات مجرد موقف محايد، بقدر ما تشير إلى تراجع حضور الإجماع التقليدي المؤيد لإسرائيل، بما يحد من قدرة النخب السياسية على تقديم الدعم غير المشروط؛ بصفته خيارا بديهيا في ظل تنامي الانتقادات المرتبطة بالاحتلال وسياسات السيطرة، ويظهر هذا التحول بصورة أوضح عند تناول المساعدة العسكرية الأمريكية، إذ يبيّن التقرير وجود انقسام حول فرض قيود على هذا الدعم لمنع استخدامه ضد الفلسطينيين، حيث أيد 50% من المشاركين هذا التوجه مقابل 45% عارضوه، مع اختلافات حزبية بارزة؛ فقد أيد 62% من الديمقراطيين هذه القيود، في حين رفضها 61% من الجمهوريين، ويكشف هذا الانقسام أن مسألة الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي انتقلت من كونها قاعدة ثابتة في النقاش السياسي الأمريكي إلى موضوع خلافي يرتبط بصورة متزايدة بالجدل حول طبيعة السياسات الإسرائيلية وتبعاتها الإقليمية والحقوقية.[1]

ولا يعني هذا التحول بالضرورة نهاية الدعم الأمريكي لإسرائيل، لكنه يشير إلى تشكل بيئة سياسية أكثر تعقيدا وأقل استعدادا لمنح غطاء غير مشروط للسياسات المرتبطة بالاستيطان والحصار والضم التدريجي، فقد أصبحت قضايا استخدام المساعدات الأمريكية وانعكاساتها على أوضاع الفلسطينيين وحقوق الإنسان جزءا من النقاشات المؤسسية داخل الكونغرس، وفق ما يورده تقرير CRS، وهو ما يفتح المجال أمام انتقال العلاقة من نموذج الدعم المفتوح إلى نموذج قد يرتبط بضوابط أو شروط سياسية وقانونية مستقبلية، ومن شأن هذا التحول أن يحد تدريجيا من هامش الحركة الإسرائيلي، عبر إدخال اعتبارات المساءلة والمراقبة ضمن العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، بما يجعل الحفاظ على التفوق العسكري مرتبطا بمدى قدرة إسرائيل على إدارة تداعياته السياسية والأخلاقية داخل البيئة الدولية.

[1] رينهولد جوناثان، وإليوت أبرام، **العلاقات الأمريكية الإسرتائيلية ،مشهد متغير ؟**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ،27 فبراير ،2015، تم الإطلاع عليه يوم 23 ماي 2026، the washington Institute

وهكذا يتبلور سيناريو العزلة بكونه مسارا تدريجيا لا قطيعة فورية، يقوم على ثلاثة مستويات متداخلة:

(أ) تراجع التعاطف الشعبي مع دولة يُنظر إليها كقوة استعمارية غاشمة،

(ب) ازدياد صعوبة تسويق الدعم العسكري غير المشروط داخل المؤسسات التشريعية،

(ج) انكماش هامش المناورة الدبلوماسية حين تتحول إسرائيل من «حليف إستراتيجي» إلى عبء أخلاقي وسياسي على شركائها.

وعلى مختلف هذه المستويات، لا تتشكّل العزلة نتيجة الخطابات المناوئة بقدر ما ترتبط بتراكم السياسات الميدانية المرتبطة بالاحتلال والاستيطان، وما تنتجه من آثار سياسية وقانونية متزايدة على موقع إسرائيل داخل النظام الدولي، فكلما استمرت أنماط السيطرة الممتدة وإعادة تشكيل الواقع على الأرض، ازدادت احتمالات انتقال القضية من إطار الصراع السياسي التقليدي إلى فضاء أوسع من المساءلة الدولية، وفي هذا السياق قد تتعمق مظاهر العزلة مع تطور مسارات القانون الدولي، إذ توثق وثائق المحكمة الجنائية الدولية (ICC) أن المدعي العام أعلن في 3 مارس 2021 فتح تحقيق في الوضع في دولة فلسطين، عقب قرار الدائرة التمهيدية الصادر في 5 فبراير 2021 بشأن الولاية الإقليمية التي تشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ويمثّل هذا المسار تحولا مهما نحو تدويل قضايا المسؤولية القانونية المرتبطة بالاحتلال، بما يضيف بعدا جديدا إلى الضغوط السياسية والدبلوماسية المحيطة بإسرائيل. [1]

وفي المقابل قد تسعى إسرائيل إلى التعامل مع تصاعد الضغوط والعزلة عبر توسيع مقاربة الأمننة وتحويل التحديات الدولية إلى مبرر لتعزيز التحالفات وطلب مزيد من الدعم السياسي والعسكري، غير أن هذا الخيار قد يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ إنّ تصاعد الإجراءات الأمنية وتوسيع أدوات السيطرة قد يعمّقان الفجوة

[1]International Criminal Court, Situation in the State of Palestine (ICC-01/18), (The Hague: International Criminal Court, web snapshot PDF, 1st ed., 2024), p. 1

مع قطاعات متزايدة من الرأي العام الغربي، خاصة عندما تُقرأ السياسات الإسرائيلية ضمن إطار يتجاوز فكرة النزاع الحدودي أو الخلاف السياسي المؤقت نحو تصور يقوم على استمرار منظومة سيطرة ممتدة، ومن ثم فإن محاولة مواجهة العزلة عبر مزيد من التشدد الأمني قد تصبح عاملا إضافيا في إعادة إنتاج الضغوط التي تسعى إلى احتوائها.

ويُلاحظ أنّ العزلة –إن تعمقت– ستنعكس عمليا في ثلاثة مجالات:

(1) صعوبة تمرير صفقات السلاح دون شروط،

(2) تراجع الحماية الدبلوماسية في المؤسسات الدولية،

(3) انكماش مجال المناورة الإقليمي حين تصبح إسرائيل عبئا سياسيا على حلفائها الجدد.

المطلب الرابع: سيناريو التسوية الشاملة وتحقيق سلام إقليمي

يبدو سيناريو التسوية الشاملة في ظاهره متعارضا مع منطق الاعتماد على التفوق العسكري، غير أنّ التجربة الإسرائيلية غالبا ما تقدمه ضمن تصور يقوم على السلام الأمني الذي يحافظ على تفوق إسرائيل ويعيد تنظيم البيئة الإقليمية بما ينسجم مع مصالحها، أكثر من كونه مسارا يؤدي إلى معالجة جذور الصراع وإنهاء الاحتلال وتحقيق الحقوق الفلسطينية، ويستند هذا السيناريو إلى مسارين برزا خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022؛ يتمثل أولهما في مسار التطبيع الإقليمي الذي تجسد في «اتفاقيات أبراهام» خلال 2020–2021، باعتبارها تحولا في طبيعة العلاقات العربية–الإسرائيلية، بينما يرتبط الثاني بالدور الأمريكي في إعادة صياغة بعض قضايا الصراع، خاصة ما تعلق بالقدس ومرتفعات الجولان، بما أحدث واقعا سياسيا جديدا انعكس على موازين التفاوض، غير أنّ أيّ تصور لتسوية شاملة يبقى مرتبطا بمركزية القضية الفلسطينية، إذ إنّ استمرار الاستيطان، وترسخ أنماط التمييز، وتراجع المجال السياسي الفلسطيني، تجعل أي ترتيبات لا تقوم على إنهاء

الاحتلال ووقف الاستيطان ورفع الحصار وضمان حق تقرير المصير أقرب إلى إعادة إنتاج الوضع القائم بصياغات جديدة، وتظهر مؤشرات الرأي العام الأمريكي هذا التحدي بوضوح، إذ يشير تقرير Chicago Councilإلى أن نسبة محدودة فقط ترى استمرار الوضع الراهن مقبولا، مقابل توجهات أعلى نحو خيارات سياسية بديلة، مثل: حل الدولتين أو نموذج الدولة الواحدة القائمة على المساواة، وهو ما يعكس أن استمرار تجميد التسوية قد يواجه ضغوطا سياسية وأخلاقية متزايدة حتى داخل البيئات الداعمة تقليديا لإسرائيل.[1]

[1]Dina Smeltz and Emily Sullivan, Americans Split on Military Aid to Israel, Say Political Status Quo Unacceptable, (Chicago: Chicago Council on Global Affairs, 1., August 2021), p. 12

الجدول رقم (07): السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية[1]

السيناريو	المرتكزات البنيوية	المحركات الأساسية	التداعيات المتوقعة
مزيد من الهيمنة الأمنية	التفوق العسكري النوعي، الأمننة، الاستيطان	دعم أمريكي مؤسسي، التطبيع الإقليمي، إدارة الصراع لا حله	**ترسيخ السيطرة، تآكل فرص التسوية، أزمات شرعية متراكمة**
الانهيار الداخلي	بنية إقصائية، تضخم الأمننة	عدم الاستقرار السياسي، الاستقطاب الاجتماعي، كلفة الأمن	**تآكل الحوكمة، شلل القرار، ضغوط اقتصادية واجتماعية**
العزلة وتراجع الدعم الأمريكي	الاحتلال والاستيطان طويل الأمد	تغيّر الرأي العام الأمريكي، اشتراط المساعدات، المساءلة الدولية	**تقييد السلاح والدعم، انكماش المناورة الدبلوماسية**
تسوية شاملة (سلام أمني)	إعادة ترتيب إقليمي	التطبيع، الرعاية الأمريكية	**سلام غير عادل إن لم يُنهِ الاحتلال؛ ضغط متزايد لتسوية حقيقية**

الجدول رقم7: يبين هذا الجدول السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي قد تتجه إليها السياسة الخارجية الإسرائيلية في المستقبل، مع توضيح المرتكزات البنيوية والمحركات الأساسية والنتائج المتوقعة لكل سيناريو.

[1] **بتصرف الباحثة بالإعتمادعلى المراجع: أحمد خليفة إعداد وتحرير إستراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة: دراسات لجنرالاتوباحثين إسرائيلين كبار، مؤسسة الدراسات الفلسطنية 2018.**

خلاصة الفصل:

يكشف تحليل المرحلة الممتدة بين 2011 و2022 أنّ السياسة الخارجية الإسرائيلية استندت إلى استمرار عقيدة أمنية تنظر إلى البيئة المحيطة؛ لكونها مجالا مفتوحا للتهديد، وتتعامل مع الصراع كحالة دائمة تحتاج إلى إدارة متواصلة، وهو ما يفسر تصاعد الاعتماد على منطق الضربات الاستباقية، وتوسّع أدوار الاستخبارات والإنذار المبكر، وتحول التعبئة العسكرية والإنفاق الدفاعي وإعادة تشكيل الحدود إلى مكونات ثابتة في صناعة القرار الخارجي، وقد ارتبط هذا المسار ببنية سياسية أوسع تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية مع مشروع استيطاني يقوم على التحكم بالأرض وإدارة السكان الفلسطينيين، بحيث أصبح مفهوم الأمن إطارا لتنظيم المجال السياسي والجغرافي والحفاظ على اختلالات القوة القائمة، وفي المقابل شهدت هذه المرحلة تحولا دبلوماسيا بارزا تمثّل في انتقال العلاقات الإسرائيلية مع عدد من الدول العربية إلى مستوى التطبيع العلني بعد عام 2020 من خلال اتفاقيات أبراهام، حيث نشأت شبكة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية أسهمت في تعزيز الحضور الإسرائيلي إقليميا وتقليل كلفة العزلة، مع إعادة ترتيب موقع القضية الفلسطينية ضمن أولويات إقليمية جديدة، كما أظهرت التجربة أن القوة الناعمة والتفوق التقني لم يحلا محل القوة الصلبة، بل عملا كامتداد لها، إذ تحولت التكنولوجيا والاقتصاد المعرفي وتصدير الخبرات الأمنية إلى أدوات لتعزيز النفوذ الخارجي وبناء شراكات تمنح إسرائيل قدرة أكبر على إدارة صورتها الدولية

وفي إطار دراسة أبعاد التفوق العسكري، يتضح أنّ التفوق الاستخباراتي والسيبراني أنتج نمطا خاصا من الهيمنة يقوم على السيطرة على المعلومات وتسريع الانتقال من جمع المعرفة إلى اتخاذ القرار، بما يمنح إسرائيل قدرة أكبر على التأثير في سلوك الخصوم وتوسيع مجال الفعل الخارجي ضمن مستويات منخفضة من المخاطر، كما أسهمت منظومات الدفاع، وعلى رأسها القبة الحديدية في إعادة تشكيل معادلة الردع عبر تقليل آثار الهجمات المقابلة ومنح القيادة السياسية هامشا أوسع لمواصلة العمليات العسكرية إلى جانب تعميق الارتباط بالولايات المتحدة من خلال التمويل والتطوير المشترك، أمّا نمط العمليات النوعية والاستباقية فقد مثّل تحويلا مباشرا للتفوق العسكري إلى ممارسة سياسية خارجية عبر مفهوم الحملة بين الحروب الذي يقوم على استنزاف قدرات الخصوم وتأخير تطورها دون الوصول إلى مواجهة شاملة، بما يسمح بالمحافظة على تفوق إستراتيجي يمنع نشوء توازن ردع موازٍ.

خاتـمة

خاتمة:

خلصت هذه الأطروحة إلى أنّ السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2022 لا تُفهم بوصفها سلسلة من الاستجابات المؤقتة للتغيرات الإقليمية والدولية، وإنما بكونها امتدادا لبنية إستراتيجية راسخة يقوم محورها على التفوق العسكري بكونه محددا مركزيا للسلوك الخارجي، فقد أظهرت الدراسة أنّ القوة العسكرية لم تعد عبارة عن أداة تنفيذية ضمن السياسة الخارجية، وإنما تحولت إلى إطار ناظم تُبنى في ضوئه التحالفات، وتُدار من خلاله الصراعات، وتُعاد صياغة العلاقات الإقليمية، بما يجعل الاعتبارات الأمنية والعسكرية عنصرا موجها لطبيعة التوجه الإسرائيلي في البيئة المحيطة، وبيّنت نتائج البحث أنّ التحولات التي عرفها النظام الإقليمي بعد عام 2011، بما فيها تداعيات الربيع العربي، وتراجع أدوار بعض الدول المركزية، وظهور فاعلين جدد، إلى جانب التحولات في بنية النظام الدولي، لم تُحدث تغييرا جذريا في العقيدة الأمنية الإسرائيلية؛ إذ أسهمت في إعادة تكييف أدواتها. فقد استمرت مرتكزات الردع، والاستباق، ومنع تشكل قدرات منافسة، مع توسع مجالات التفوق لتشمل الاستخبارات، والفضاء السيبراني، والعمليات الخاصة، والمنظومات الدفاعية المتطورة، الأمر الذي منح إسرائيل قدرة أكبر على إدارة التوترات ضمن مستويات محسوبة من التصعيد.

وتاكيدا للفرضية الرئيسية للدراسة يتبين ان التفوق العسكري الاسرائيلي لم يعد مجرد اداة ردع او وسيلة دفاع بل اصبح الاطار الموجه للسياسة الخارجية الاسرائيلية و المحدد الرئيسي لخياراتها الاستراتجية تجاه محيطها الاقليمي و الدولي وقد تجلى دلك في ثلاثة مستويات مترابطة وهي انتقال التفوق العسكري من وظيفة الردع الى وظيفة الحوكمة الامنية و تحوله الى شرط لانتاج التحالفات الاقليمية و تعميقه لمنطق الصراع بدلا من تسويته.

كما أوضحت الدراسة أنّ الدعم الدولي، وخاصة الأمريكي، شكل أحد العوامل الأساسية في تثبيت هذا التفوق وتحويله إلى ميزة إستراتيجية مستمرة، من خلال أطر سياسية وقانونية عززت مفهوم التفوق العسكري النوعي، وقد أتاح هذا الدعم لإسرائيل الحفاظ على هامش واسع في توظيف قوتها العسكرية وإعادة تشكيل معادلات الأمن الإقليمي بما يتوافق مع أولوياتها، وهو ما أسهم في استمرار اختلال موازين القوة داخل المنطقة.

خـاتمة

كما أكدت الدراسة وجود علاقة طردية بين تصاعد التهديدات الاقليمية غير التقليدية والاعتماد الاسرائيلي على أدوات التفوق العسكري النوعي، فقد أدى تصاعد التهديدات العسكرية والحرب السيبيرانية والفاعليين الغير الدوليين الى دفع اسرائيل نحو تطوير قدراتها العسكرية والاستثمار في الفضاء السيبيراني والاعتماد على الذكاء الاصطناعي. كما توصلنا الى أن التحولات الدولية والاقليمية، بعد 2011 اسهمت في دفع اسرائيل نحو توظيف تفوقها العسكري كأداة لبناء شراكات وتحالفات اقليمية جديدة بدلا من العلاقات الامنية التقليدية وهو ماتجلى في اتفاقيات التطبيع مع دول الخليج وايضا بناء شراكات امنية جديدة مع دول من آسيا واوروبا .أما بخصوص الفرضية الثالثة ناكد انه على الرغم من استمرار الدعم الامريكي للكيان المحتل إلا أن التحولات في بنية النظام الدولي كصعود الصين وروسيا دفعت اسرائيل الى تعزيز الردع الداتي وتوسيع الغمليات الاستباقية خارج الحدود .وتطوير قدرات دفاعية متقدمة.

وأبرزت الأطروحة أنّ توظيف التفوق العسكري لم يقف على إدارة المواجهة مع الفلسطينيين فقط، بل وصل إلى إعادة بناء العلاقات الإقليمية، خاصة عبر مسارات التطبيع التي قُدمت ضمن مقاربة أمنية جعلت إسرائيل طرفا محوريا في ترتيبات إقليمية جديدة، وقد أسهم ذلك في نقل العلاقة من مجرد تعاون سياسي إلى شبكة من المصالح الأمنية والاقتصادية، بما عزز حضور إسرائيل الإقليمي وأعاد ترتيب موقع القضية الفلسطينية داخل هذه المعادلات، كما بيّنت الدراسة أن الخطاب الأمني أدّى دورا مهما في منح هذا التوظيف المكثف للقوة إطارا تبريريا، من خلال إعادة صياغة قضايا سياسية وقانونية وديموغرافية ضمن مفردات التهديد والأمن، وقد سمح ذلك بتحويل الإجراءات العسكرية والسياسات المرتبطة بالسيطرة إلى ممارسات تقدم بكونها ضرورات أمنية، في حين يكشف التحليل البنيوي عن ارتباطها بمنظومة أوسع من إدارة المجال والسيطرة على الأرض والسكان.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن إستراتيجية التفوق العسكري حققت لإسرائيل قدرة مرتفعة على إدارة بيئتها الإقليمية وتحقيق مكاسب قصيرة ومتوسطة المدى، غير أنها في الوقت نفسه عمّقت مصادر عدم الاستقرار، ورسخت منطق الصراع، وأبقت المنطقة ضمن دائرة من التوتر المستمر، فالقوة العسكرية، على الرغم من فعاليتها في إنتاج الردع المؤقت لم تؤسس لاستقرار دائم، وإنما عززت نمطا يقوم على موازين القوة أكثر من التسويات السياسية العادلة.

خـاتمة

وتخلص الأطروحة إلى أنّ دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية تستوجب تجاوز النظر إلى التفوق العسكري؛ بوصفه خيارا تكتيكيا أو أداة أمنية منفصلة، والنظر إليه على أنّه بنية إستراتيجية تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والسياسية والقانونية والإقليمية. كما تؤكد أهمية تحليل حدود هذا التفوق ومآلاته المستقبلية، خاصة في ظل التحولات الدولية المتسارعة، وتغير طبيعة التفاعلات الإقليمية، وتزايد الضغوط المرتبطة بشرعية هذا النموذج وقدرته على الاستمرار.

الإقتراحات:

- ضرورة تطوير مسارات البحث العربية في مجال السياسة الخارجية الإسرائيلية عبر تبني مقاربات تحليلية بنيوية تتجاوز القراءة الوصفية أو التقنية، من خلال ربط التفوق العسكري بالسياقات السياسية والاستعمارية التي تحكم إنتاج القوة وتوظيفها، بما يسمح بفهم أعمق لطبيعة المشروع الذي تستند إليه هذه السياسات.
- أهمية تعزيز الدراسات الإستراتيجية العربية المتخصصة في تفكيك منظومة التفوق العسكري الإسرائيلي؛ بوصفها شبكة مترابطة من القدرات العسكرية والتكنولوجية والاستخباراتية والدبلوماسية، بما يساعد على تحديد آليات اشتغالها، ومصادر قوتها، والقيود التي قد تحد من فاعليتها مستقبلا.
- توجيه مزيد من الاهتمام الى دراسة العلاقة بين التفوق العسكري الاسرائيلي و البنية الداخلية للمجتمع الاسرائيلي من حيث تاثير عسكرة السياسة الخارجية على الاستقرارفي جيع الاصعدة و على قدرة النظام على تحمل اعباء السياسات الامنية طويلة المدى.
- ضرورة إدماج البُعد القانوني والأخلاقي ضمن تحليل السياسات العسكرية الإسرائيلية، من خلال دراسة العلاقة بين القوة العسكرية وممارسات الاحتلال والاستيطان والضم والحصار والعمليات الاستباقية، وإبراز تأثير هذه الممارسات على قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ المسؤولية الدولية.
- تطوير ابحاث متخصصة في تحليل التهديدات غير التقليدية وكيفية توظيف اسرائيل لتفوقها النوعي وانعكاسات دلك على الامن الاقليمي العربي.

خـاتمة

- أهمية إعادة النظر في التعامل مع التفوق العسكري الإسرائيلي؛ من منطلق كونه معطى غير قابل للتغيير، والعمل على دراسته بصفته إستراتيجية ترتبط بظروف دولية وإقليمية محددة، يمكن أن تتأثر بتحولات موازين القوى، وتطور أدوات العمل السياسي والقانوني والتكنولوجي لدى الأطراف المقابلة.
- الحاجة إلى بناء خطاب سياسي وإعلامي عربي يستند إلى تحليل معرفي ومنهجي لطبيعة القوة الإسرائيلية، من خلال تفكيك الخطابات الأمنية التي تقدم التفوق العسكري؛ بوصفه مسألة دفاعية بحتة، والانتقال من ردود الفعل الآنية إلى إنتاج رؤى طويلة المدى قائمة على المعرفة والتحليل.
- الدعوة إلى تطوير مقاربة عربية مشتركة لقضايا الأمن الإقليمي والتسلح والتوازنات العسكرية، تقوم على توسيع مفهوم الأمن ليشمل عناصر السيادة والتنمية والعدالة والاستقرار، بدل اختزاله في منطق الردع والقوة العسكرية وحدهما.
- تشجيع الدراسات المستقبلية على بحث تأثير التحولات الكبرى في النظام الدولي، بما فيها صعود قوى دولية جديدة وتغير طبيعة الصراعات والأدوات الإستراتيجية، على استمرارية التفوق العسكري الإسرائيلي وقدرته على الحفاظ على فعاليته في المدى المتوسط والبعيد.
- دراسة تاثير تراجع الثقة في الضمانات الدولية على سلوك اسرائيل الخارجي وكيف يؤدي هدا التراجع الى مزيد من التصعيد مثال طوفان الاقصى 2023 .او الى مراجعة استراتجية في بيئة دولية متعددة الاقطاب.
- ولتعزيز البحث الاكاديمي لبدا من انشاء مراكز بحثية متخصصة في الدراسات الاسرائيلية تعتمد على مقاربات متعددة التخصصات وتعزيز التعاون بين الباحثين العرب و نظرائهم لتحليل التحولات وتاثيرها على الصراع في الشرق الاوسط وتطوير قواعد بيانات شاملة حول التفوق العسكري الاسرائيلي وتحليل انعكاساته على موازين القوى الاقليمية.

خـاتمة

- وفي الاخير نقول بما ان السياسة الخارجية الاسرائلية في الفترة 2011–2022 كانت امتدادا لاستراتجية التفوق العسكري الدي يوجه خياراتهاالخارجية ويشكل تحالفاتها ويعيد ترتيب علافاتها الاقليمية والدولية ورغم ما حققه هدا التفوق من مكاسب ظرفية الا انه لم يؤسس لاستقرار دائم وعليه يستلزم استشراف مقاربة عربية تربط التفوق العسكري بسياقاته السياسية والاستعمارية وتحولات النظام الدولي بدل الاكتفاء بقراءات تقنية او ردود فعل انية.

قائمة
المراجع

قائمة المراجع

أولًا-المراجع العربية

أولاً: باللغة العربية.

I. الموسوعات:

1. (إشراف)، عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، الجزء الأول) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر من الجزء الأول، (1994)

II. التقارير:

1. المركز لفلسطيني لحقوق الإنسان،"، **تقرير حول سياسة الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية وأثرها على حياة السكان المدنيين في قطاع غزة**، من 16يوليو إلى 30سبتمبر 2007 تم الإطلاع عليه يوم 12نوفمبر 2025، صفحة التقرير في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

III. الكتب:

1. (محرر)، محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**،"ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2022،
2. (محرر)، محمود سويد، **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عامًا** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983)
3. (محرر)، مروان قبلان، **الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2023
4. 1*وللتوسع أكثر في نسب التصويت المرتفعة لصالح الحزب الديمقراطي (حوالي 70--76% في انتخابات 2020) ومستوى المشاركة الانتخابية

5. أحمد خليفة، (إشراف وتحرير) ورندة حيدر (إعداد)، **العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،2015)

6. أليكس مينتس، وكارل دي رودين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، ترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ،2016

7. أمنى شعبان، **تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات،1019

8. إبراهيم، يوسف كامل، **جدار الضم والفصل العنصري والدولة الفلسطنية العتيدة**: دراسة جغرافية في الأثار السياسية والاقتصادية والإجتماعية --بيروت: باحث للدراسات الطبعة الأولى،

9. الأرشيف، قسم والمعلومات، أرشيف نشرة فلسطين اليوم: تشرين الأول/أكتوبر 2018، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2019)

10. الأسمر، خلود، **انعكاسات التطوّرات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية--الإسرائيلية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط: المنهل، الطبعة الأولى، 2005)

11. الأشقر، رياض، **سلاح الجو الأسرائيلي**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطنية 1975

12. البرسان، أحمد سليم، **علم السياسة**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015)

13. الجوهري، عبد الهادي أحمد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1998،

14. الخالدي، أحمد سامح، **حرب غزة، أيار مايو 2021**، في مواجهة تحديات جديدة، وصفات إسرائيلية قديمة، ا لموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، موسوعة الدراسات الفلسطنية,2021

15.الردع، رغدة بهي، **مفهوم إستراتيجي في مواجهة تحديات معاصرة**، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتجية ،2021،

16.السناوي، عبد الله، 1967: **الهزيمة التي غيّرت الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الشروق، 2017)

17.الفطافطة، محمود، **العلاقات الهندية الإسرائيلية**، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2019

18.الفكر، دار، **حدث في مثل هذا اليوم: الجزء الثاني**، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018)

19.الكريم، إبراهيم عبد، **الصناعات العسكرية الإسرائيلية المحددات البنية الصادرات**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية 2004) ص 191 ويتناول المؤلف تطور الصناعات العسكرية الاسرائلية ودورها في دم التفوق العسكري وتعزيز مكانة إسرائيل الاستراتيجية^.

20.الله، عبد الحليم فضل، **الأمن السيبراني والصراعات الدولية المعاصرة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)

21.المتحدة، **مجلس الأمن التابع للأمم، 'القرار2334 ، 2016، S/RES/23 ديسمبر، 2016، الفقرتان 1، 2**

22.بابه، إيلان، **التطهير العراقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطنية ،2024،

23.بشارة، عزمي، **المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي** عربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

25.جنسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد سليم، ط1، الرياض عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود ،1989

26.حسن، عمر كامل، **النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزامنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة،** عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع ،2019، ص ص 120، 133

27.حسنين، رائد، **السياسة الإسرائيلية في إفريقيا،** (عمّان: ابن رشد، الطبعة الأولى، 2017)

28.حمزة، سعد فضالة، **القيم والمصالح في السياسة الخارجية،** (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2021)

29.حواتمة، نايف، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن،** المجلّدان 10--99، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998)

30.خالد ومحمود، ليد، **أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، "ط1، 2007

31.خطيب، رائد عماد، **العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الإقليمية والدولية 2005-2016،** عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2019،

32.خليفة، إيهاب، **القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدولة شؤونها في عبر الأنترنت؟،** القاهرة، العربي للنشر والتوزيع ،2017

33.خماش، رنا عبد العزبز، **العلاقات التركية--الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية،** (عمان: الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010)

34.ديب، كمال، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية،** (دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2013)

35.رجب، إيمان، **الأمن القومي العربي، تحولات خريطة التهديدات والاستراتجية المقترحة للمواجهة** (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ،2018

36.رغدة البهي، تحرير وإشراف، **الحروب السبرانية في الشرق الأوسط والعالم**، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية 2025، ص200،120

37.رمضان، عبد العظيم، **العلاقات المصرية الإسرائيلية**، 1948, 1979. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1992

38.رياض، محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة للنشر، جمهورية مصر العربية القاهرة ،

39.زانوتي، جيم، الكيان الصهيوني: **الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة**، (بيروت: المنهل، الطبعة الأولى، 2013)

40.زيدان، زكي حسين، **الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005،

41.سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية بلدان العالم الثالث**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998)

42.شريف، سارة، المخادع، **كيف تأمر نتنيا هو على العالم**، (مصر: كنوز للنشر، الطبعة الأولى، 2017)

43.شيلينغ، توماس، **إستراتيجية الصراع**، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون 2010)،

44.طالة، لامية، **التهديدات والجرائم السيبرانية تأثيرها على الأمن القومي للدول وإستراتيجيات مكافحتها**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد02 ، 2020

45.طه، جمال، **هل تتطور، حرب الظل، بين إسرائيل وإيران إلى الحرب إقليمية ؟**،أفاق إستراتيجية ;العدد 7، يونيو 2023،

46.عابر، نجوى، **دور السلاح النووي في إعادة صياغة الأمن الدولي وحركة التوازنات الإقليمية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية ةالعلاقات الدولية، 2018

47.عامر، عدنان أبو، **إستراتيجية الجيش الإسرئيلي في مواجهة جماس وحزب الله**، ,صفحة المقال الرسمي في مركز الجزيرة للدراسات

48.عبد الحي، وليد، **وزن اللوبي اليهودي في القرار الاستراتيجي الأمريكي بين المبالغة والاستهانة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021)

49.عريقات، نورا، سلام النكبة: **إسرائيل تطلب إستثناءها من حظر الإبادة الجماعية**، مؤسسة الدراسات الفلسطنية 13 فبراير 2024،

50.عطوي، محمد، **حروب إسرائيل المقبلة**، (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002)

51.عمرون، محمد، **مسار وتحديات رسم السياسات الأمن القومي للدولة**، دراسة إستراتيجية، المجلد 10، العدد 20 ،(2014)

52.عودات، ليث وحباشنة، صداح أحمد، **تأثير النظام السياسي الإسرائيلي في الصراع العربي الإسرائيلي**، سلسلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 5، العدد 1(2026)،

53.في، وحدة المجلات، **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**، شؤون عربية، العددان 139--140، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009

54.**قسم الأرشيف والمعلومات**، أرشيف نشرة فلسطين اليوم: حزيران/يونيو 2014، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2018).

55.للدراسات، إسلام شحدة العالول مركز الزيتونة والاستشارات، **التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني**: فعل استعماري استيطاني صهيوني محوري ومستمر، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2023)

56.للدراسات، مركز الحضارة والبحوث، **أمّتي في العالم -- الجديد في حالة الإسلام والمسلمين في العالم (2010--2020)**: ما بعد الإسلاموفوبيا، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2021)

57.مجلس الأمن، الأمم المتحدة، ا، لقرار 2334، 2016، كانون الأول، النص الرسمي للقرار 2334، الأمم المتحدة

58.محمود، أحمد إبراهيم، **البرنامج النووي الإيراني: أفاق الأزمة بين صعوبة التسوية ومخاطر التصعيد**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 2005،

59.محمود، الفطافطة، **العلاقة الهندية الأسرائيلية**، عمان الأردن، المنهل للنشر الإلكتروني 2019،

60.مصباح، عامر، **نظريات صناعة القرار في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: دار النشر ديون المطبوعات الجامعية،2012)،

61.معوض، علي جلال، **مفهوم القوة الناعمةوتحليل السياسة الخارجية**، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية مركز الدراسات الاستراتجية ،2019

62.منصور، كميل، **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل العروة الأوثق**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطنية 1998

63.منيسي، يامن محمد، **مكافحة الإهارب بين سيادة الدستور وإنتهاك حقوق الإنسان**: دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع 2018

64.مورو، محمد، **الأكاذيب الأميركية الكبرى**، (بيروت: جمعية جزيرة الورد الأدبية، الطبعة الأولى، 2007)

65.ميلود، ولد الصديق، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2018)

66.نافع، بشير موسى، **إسرائيل في الفكر الإستراتيجي الغربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)،

67.نحاس، فادي، **المؤسسة الأمنية والعسكرية في دليل إسرائيل العام 2025**، قراءة التحولات، تحرير همت زعبي ورازي نابلسي، وأحمد عز الدين أسعد وخالد فراج، مؤسسة الدراسات الفلسطنية ،2025)

68.نصر الله، يوسف، **تداعي الأسطورة، مقاربات نقدية لمشهدية الحرب السادسة**، بيروت: دار الفارابي 2011

69.نوري، النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، (بغداد الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ،2009)

70.نيا، جواد حيران، **أثر التعاون الأمريكي الإسرائيلي على إيران**، ترجمة خالد حفظي التميمي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء 17 أكتوبر 2021، رابط المقال لأثر التعاون الأمريكي الإسرائيلي على إيران، جواد جيران نيا.

71.يوحنان كراسنا، «، **منظومة الأمن القومي الإسرائيلي: شبكة المعنيين وصنع القرار**»، (القدس: الكنيست -- قسم الأبحاث، دون طبعة، 2018)

72.يورام بيري، وأمنون نوبياخ، **المجمع العسكري، الصناعى في إسرائيل:** دراسة إستطلاعية، مراجعة ةتقديم يزيد صايغ، مؤسسة الدراسات الفلسطنية، بيروت، 1985

73.يوسف، ناصيف، **نظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي 1985)

74. هانز مورغنثاو السياسة بين الأمم: **الصراع من أجل السلطان والسلام**، ج1، ترجمة خيري حماد (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر 1965).

75. أمين حامد هويد، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي**، "ط2، بيروت مركز: دراسات الوحدة العربية، 1987.

76. ربيع حامد، **نظرية السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة 1970.

IV. المجلات والدوريات:

1. أبوزيد، أحمد محمد، **العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 86، ص، 75، 79

2. إسماعيل، زروقة، **الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين الثابت والمتغير**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد12، 2016.

3. البراري، حسن، **التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ**، مجلة الباب، العدد 16، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات2022، تم الأطلاع عليه بتاريخ 6، سبتمبر 2025، https://studies.aljazeera.net/ar/article /5492/(/https://studies.aljazeera.net/ar/article%20/5492)

4. البسوس، هاني عمر، **الأهمية الاستراتيجية للملحق العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية**، مجلة قضايا سياسية، العدد77، 2024.

5. الحربي، سليمان عبد الله، مفهوم الأمن، **مستوياته وصيغه وتهديداته**، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (صيف 2008)

6. الحق، بكر عبد، **الحرب الهجينة المعلومات سلاحا في يد الاحتلال**، معهد الجزيرة للإعلام، مجلة الصحافة، 7، مارس 2024، مقال بكر عبد الحق على موقع معهد الجزيرة للإعلام

7. الحليم، عبد، **ضبط التسلح وإشكالية التفوق النوعي الإسرئيلي**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 29، العدد114، مصر ،1993

8. الخزرجي، حمد جاسم محمد، **العلاقات الخليجية الإسرائيلية وتأثيرها على الاستقرار المنطقة**، مجلة إبن خلدون والأبحاث، المجلد 2، العدد 4، 2022،

9. الزهرة، حروري، **نحو فهم إشكالات الأمن السبراني في السياسة العالمية: مقاربة من منظور التعقد**، مجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 10، العدد 2، 2025.

10. السيد، دلال محمود، **بيئة مضطربة: أوجه الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرئلية**، مجلة السياسة الدولية ،13، أكتوبر تشرين الأول 2013، تم الإطلاع عليه يوم 13 جانفي ،2026

11. العجمي، فلاح ضويحي السويري، **دور القيادة والاستطلاع والاستخيارات في صياغة الاستراتيجيات العسكرية ضمن مسرح العمليات**، مجلة الدراسات الاستراتجية والعسكرية، مجلد 8، العدد،30، (مارس 2026)

12. العزاوي، **سمير صادق، تأثير المؤسسة العسكرية على صنع القرار السياسي في إسرائيل**، مجلة مزكز الدراسات الفلسطين، جامعة بغداد، العدد6، ديسمبر 2007

13. العزيز، لزهر عبد، **استراتجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وعالم مابعد الحرب الباردة**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 15، 2020

14. العشماوي، مها طه سليمان سالم، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المقاطعة العربية (1948-1979)**، دراسة تاريخية، المجلة العلمية بكلية الأدب جامعة طنطا، العدد 58، 2025.

15.العلاف، إبراهيم خليل أحمد، **العلاقات الأردنية الإسرائيلية نشأتها وتطورها**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 4، العدد 9، 2008.

16.العلاق، عامر علي راضي، **أبعاد التوجه الإسرائيلي إلى اليونان وقبرص**، المجلة السياسية والدولية، العدد، 33، 34، 2016

17.الغني، حجاب عبد، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، دور جماعات الضغط ومجموعات المصالح الخاصة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد9، العدد 2، 2024.

18.الله، سهام محمد محمود عبد، **حصار غزة: دراسة في إطار القانون الدولي الإنساني**، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 72، 2020.

19.المبيضين، مخلد عبيد، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه إيران منذ قيام الثورة الإسلامية 1979**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ,سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 21، العدد3، جامعة مؤتة 2006.

19.بوطيبي محمد، ربيع جمعة، **دور بريطانيا في تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين**، مجلة الابراهيمي للأداب والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 07، العدد 02، جوان 2025.

20.بحلول نسيم، وفشار عطا الله، **التفاعلات الدبلوماسية غير المعلنة: العلاقات السرية العربية الإسرائيلية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 9، العدد 2، 2024.

21.بلحول، نصيم وفصال، عتلة، شين بيت، **وأهمية الاستخبارات الصهيونية في بقاء الكيان العبري**، مجلة الدراسات ةالأبحاث الإنسانية والاجتماعية، المجلد17، العدد2، 2025.

22.بن شعبان، محمد الصالح، **تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، المجلد 26، العدد3، 2025.

23.تمارا كاظم مناتي الأسدي، وسعد عبيد علوان، **تحولات النظام العالمي بعد جائحة كورنا التحولات السياسية أنموذجا**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 31، 2023.

24.جاد، إصلاح، رؤية فلسطنية: **الوضع الفلسطيني مابعد الإجتياح الإسرائيلي واستشراف لأفاق المستقبل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 51، صيف 2002

25.جاد، عماد، **إسرائيل والثورة المصرية**، مجلة شؤون عربية، العدد 145، 2011

26.جبر، دينا محمد، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية 'الثوابت والمتغيرات**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2011،

27.جهاد عبد الملك عودة، **سمير رمزي، صلاح، الدين 'نظرية الدوروتحليل السياسة الخارجية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان،المجلد 31 العدد3 (2017)

28.حجود، نور الدين، "، **دور الدين واللوبي الإسرائيلي في التأثير على الإستراتيجية الأمريكية**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022

29.حسين ربيعي، محمود سمر، **الحروب السيبرانية: المخاطر واستراتيجيات تحقيق الأمن الدولي والداخلي**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 7، العدد 2، 2022

30.حسين، قوادرة، الردع السيبراني بين النظرية والتطبيق، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9 العدد 1، 2020،

31.حمزة إبراهيم حسن محسين، **الأمننة والأيديو لوجية في السياسة الإسرائيلية: توظيف الأمن لتطبيق الاستعمار الاستيطاني الإحلالي**، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد 19، أغسطس 2023،

32.دريسي، حنان، **الحروب السيبرانية: تحول في أساليب القتال وثبات في المبادئ والأهداف**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 1، 2022

33.رحمون يوسف، **وبديدة لخضر، حرب جوان 1967، النكسة وموقف الجزائر منها: دراسة التفاعل السياسي والعسكري**، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 11، العدد 3، 2020

34.زغوني، رابح، **الفوضى السياسية القوة الواقعة البنيوية كنظرية عقلانية للسياسة الخارجية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، المجلد 09، العدد 01، (2022)

35.سالم، أحمد المرغني وعقل، عامر علي، **دور المؤسسة العسكرية في صنع قرارات السياسية الخارجية**، مجلة الجامعي، العدد 34، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، لبيا ،2022

36.سهير فاضل عباس، إطلال سالم حنا، **الدعم الأمريكي لإسرائيل وإنعكاساته على العراق** ،1948، 1974، مجلة أداب المستنصرية، المجلد 48، العدد 105، 2024

37.شريفة، كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلك ؟،مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 2، 2021

38.صليحةكبابي وبودودة، أميرة برحايل، الحروب الهجينة وتحول طبيعة التهديدات الأمنية في الضفة الجنوبية للمتوسط، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 52، العدد 3، 2024، ص، ص 221، 242

39.صيام، أشرف محمد أبو، الهجمات السيبرانية على الاحتلال الإسرئيلي وأثرها على القضية الفلسطنية من منظور القانون الدولي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 17، العدد 1، 2024، ص، ص، 41، 65

40.طه، معروف صلاح الدين وسلوم، مهند، **تأثير حرب إثنى عشر يوما بين إسرائيل وإيران على الأمن الجوي والاستخبارتي في الدول العربية**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، مجلد 8، العدد 31، 2026

41. عباس، سعاد إبراهيم، **رفض الخدمة العسكرية في إسرائيل: دراسة وتحليل**، مجلة دراسات دولية، العدد94، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ،2024

42. عبده، أحمد جلال محمود، **أبعاد التحالف الإماراتي البحريني مع إسرائيل وأثره على الأمن الإقليمي العربي**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 1، 2021

43. عبديش وليد، **إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة من منظور مقاربة هيرمان**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 9، العدد 2، (2022)

44. عبير سهام مهدي، وعمار حميد ياسين، **العوامل الداخلية والخارجية للتغير السياسي في المنطقة العربية**، مجلة دراست دولية، العدد 58،2014

45. علي، خالد حنقي، **تقديم النظام الإقليمي والتغيرات الحادة بعد الثورات**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 200، أبريل 2015

46. عمر فاتح شكالي، **الزبير جندي، تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكة**، دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة قضايا معرفية، المجلد 1، العدد 1، 2018

47. عمرو، نعمان عاطف، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهوني في فلسطين منذ عام 1917-1922**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 2017

48. عيفان، عيسى فاضل نزال، **الأطماع الإسرائيلية في سيناء ،1956-1988**، المجلة السياسة والدولية العدد 45، 2020،

49. غزة، محمد زاكي أبو، **معاهدات السلام والتطبيع الابراهيمية في أحكام القانون الدولي و مبدا التكافؤ**، مجلة الباب، العدد 15، أغسطس 2022، تم الاطلاع عليه يوم 14 ماي 2026

50.فرحات، علاء الدين، **من الردع النووي إلى الردع السيبراني: دراسة لدى تحقيقي مبدأ الردع في الفضاء السيبراني**، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد 01، 2021

51.قدور، شرقي براهيم، **استراتيجية التدخل التركي في المنطقة المتوسط**، مجلة الجزائرية لحقوق والعلوم السياسية، مجلد 6، العدد 1، 2021

52.قصدالي، فلة، **دور مراكز الأبحاث في تصحيح إدراك صانع القرار أثناء إتخاذ قرار السياسة الخارجية**، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المجلد3، العدد2، (2019)

53.كاظم، سمية دهام، **الذكاء الإصطناعي وأثره على السياسة الأمنية إسرائيل نموذجا**، مجلة تكريت كلية العلوم السياسية، المجلد 2، العدد39، 2025

54.كريفا، خليفة، **هندسة نظام الردع الدفاعي الصاروخي الأمريكي بين المتطلبات التقنو --عسكرية والتحديات الأمنية**، **مجلة مدارت سياسية**، المجلد 2، العدد 1، 2018

55.كريم، رقولي، **مقاربة معرفية ومفاهمية للسياسة الخارجية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسة مجلد 3، العدد1 ،2016

56.لزهراء، شقاف إبتسام فاطمة، **الدبلوماسية بين السرية والعلنية من مفاوضات الغرف المغلقة إلى رحاب المؤتمرات**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن المجلد 11، العدد 3، 2025

57.محمد صلاح محمود الكبابجي، وسيف سليم داوود، "، **الفاعلين من غير الدول: المفهوم والمعايير**، لامجلة جامعة الدفاع، العدد 2023،4

58.محمد فايق عزيز، ومجاهد جبر الحاج، **العلاقة مابين المؤسسة العسكرية وصناعة القرار السياسي في إسرائيل**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 30، العدد 2، 2022

59.محمد، الباتع أسد الدين فريد، **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، دراسة حالة إيباك، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 12، 2020

60.محمد، شاعة، **الأدوار الإقلمية للسياسة الخارجية: مرجعة المصادر والأداء**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، مجلد 7، العدد01، (2018)

61.محمد، عبد العليم، **إبراهام والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 140، خريف 2024،

62.محمد، عربي لادمي، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور بالجلفة المجلد 8، العدد 25 ديسمبر

63.محمد، مسيكة، **أثر متغير الهوية على السياسة الخارجية**، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 25، العدد60، (2021)

64.محمد، نيشتمان عثمان، **تقنيات المراقبة وحقوق الإنسان: الموازنة بين الأمن والحرية**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 16، العدد1، 2026

65.مرعي، خليل عبد المنعم، **مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد 3، العدد 6، يوليو 2020

66.مطلك، دينا جواد، **المشروع النووي الإيراني: بين الاحتواء السياسي والتهديد العسكري الإسرائيلي**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 11، 2010

67.مفتاح، رمضاني، "**الثابت والمتغير في محدددات السياسة الخارجية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد 6، العدد 2،

68.مهنا، باسل محسن، **تأثير الحروب الهجينة في الاستقرار الدولي وإستراتيجيات المجابهة بعد عام 2014**، نماذج، مجلة دراسات الإقليمية، المجلد 20، العدد 68، 2026

69.ناجي، رائد، **السياسات والمؤمرات التي مهدت للنكبة**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 1، العدد 1، 2017

70.نرش، بشارأحمد، **الجيش السوري بعد التدخل الروسي: أهداف عملية التحكم وإعادة الهيكلة**، مجلة الباب، العدد 7، أغسطس 2020،

71.هلال، جميل، **المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، ربيع 1995

72.يوسف، أيمن، ق**راءة في نظرية الأمن الإسرائيلي: من الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية إلى الحرب لبنان الثانية**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 1، العدد1، 2010

73. عبد العزيز لزهر، **استراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات مابعد الحرب الباردة**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد15، 2020.

74. بوزرب خير الدين، منصوري عبد الله، **تقيم دور الولايات المتحدة الأمريكية فيإصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية**، دراسة باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 3، 2015.

75. حسن عبد الرحمان محمد الشهري، **من مقومات التفوق العسكري**، مجلة كلية الملك خالد العسكري، العدد 72، مارس 2003.

76. بهلول هدى وسمير الناصري، **المنطقة العربية في ظل التحولات الإقليمية والدولية**، دراسة في الحركيات السببية، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد 4، 2024.

78. بخوش مصطفى، **مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي**، مجلة الحقيقة، المجلد 7، العدد 1، 2008.

79. عمر سلمان جاسم، **الحرب الإستباقية في العقيدة الإسرائيلية الجذور والنظرية والتطبيقات العملية**، مجلة العراقية للعلوم السياسية، مجلد 7، العدد 18، 2026.

80. البراري حسن، **التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ**، مجلة باب الدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مجلد 4، العدد 16، 2022.

81.هشام سليم عبد الله المغاري، **الأبعاد الأمنية والسياسية لعلاقة مصر مع قطاع غزة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 26، العدد 101، 2022.

82. عماد جاد، **العلاقات المصرية الإسرائيلية من السلام البارد إلى الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، مجلد 35، العدد 138، 1999.

V. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. الجبوري، ناظم محمد نجم، **توظيف الحرب الخاطفة في الاستراتجية العسكرية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير، جامعة كركوك ،2025

2. جمعة، رامي قصي عبود، **السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2011-2023**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2023

3. ذهبي، عبد الحكيم، **سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، دراسة مقارنة لدور فرنسا ألمانيا وبريطانيا**، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020

4. رانبي، عبد القادر، **التحولات السياسية في الوطن العربي بين العوامل الخارجية والتركيبة المجتمعية بعد 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،.2021 2022

5. سمر، سحقي، **المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه (ل، م، د)، تخصص دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018

6. صادق، جراية، **مفهوم الأمن في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتورة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017

VI. المواقع الإلكترونية:

1. "، الجزيرة نت، **الدعم الأمريكي لإسرائيل: حجمه وأهدافه ومجالاته**، موسوعة الجزيرة 25اكتوبر 2023تم الإطلاع عليه يوم 13، نوفمبر0252 ..،https://WWW.aljazeera .net/encyclopedie/

2. "، علي الذهب، **الطائرات دون طيار التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي** "مركز الجزيرة للدراسات 30 مايو 2019 تم الاطلاع عليه 14 أكتوبر2025

3. Makovsky، David، **المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل: نقاشات حول زيادتها**، معهد واشنطن :14مارس 2016 تاريخ لسياسات الشرق الأدنى تم الإطلاع عليها يوم 16 سبتمبر 2025، https://www.washingtoninstoninstitute.org(https://www.washingtoninstoninstitute.org)

4. إبراهيم، أنس، **عن التعاون الأمني الإسرائيلي الأمريكي ومبدأ تفوق إسرائيل النوعي العسكري**، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية 13أكتوبر تشرين الأول 2010، تم الإطلاع عليه يوم 16 أكتوبر ; www.Madarcenter.org//2025https

5. إدريس، محمد السعيد، **التفوق الدائم: نظرية الأمن الإسرائيلية وتحولات المشهد الإقليمي**، المركز العربي للبحوث والدراسات ،28، دسمبر 2015، وتم الإطلاع عليه في "31ماي:https//2026// . WWW acrseg .org / 3975

6. إلياس، حنا، **المواجهة بين حزب الله وإسرائيل في المعادلة الإقليمية والجيوسياسية الكبرى**_مركز الجزيرة للدراسات 30ابريل 2024تاريخ الإطلاع 11 سبتمبر 2025https:// aljazeera. net /ar/ article/5912

7. الأمن، المركز السوري لدراسات والدفاع، **الاقتصاد العسكري للدفاع الجوي الإسرائيلي** 7مارس 2026،تم الإ'طلاع عليه يوم8 أكتوبر2025، https://misdad.org /ar/ project/israeli-air-defense system/

8. الاستراتيجية، مركز الدراسات، **حول إستراتيجية الردع والدبلوماسية القيسرية: خيارات مصر وسد النهضة،** تم نشره 29ماي 2022، تم الاطلاع عليه، يوم 23أكتوبر 2025، https://strategic- exploration.org(https://strategic-exploration.org) /Stratigic/ studies/

9. البازي، محمود، **الجماعات المسلحة المدعومة إيرانيا في سوريا: دورها و مستقبلها،** مركز الجزيرة للدراسات ،15 يونيو 2023، تم الاطلاع عليه يوم 4فيفري 2026، https://studies(https://studies). Aljazeera/net/ar/article /5679/

10. البازي، محمود، **سوريا ساحة الصراع ومساحة ردع متقدم بين إيران وإسرائيل،** مركز الجزيرة للدراسات، تم نشره في 3، مايو 2023، تم الإطلاع عليه يوم 12فيفري 2025

11. الدين، نور، **أنظمة الدفاع الصاروخي حسب الدولة،** موقع الدفاع العربي 4 فبراير2025، تم الإطلاع عليه يوم 22 جوان 2026

12. الزوري، عماد، **منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي،** موسوعة الجزيرة، 20 ديسمبر 2025. تم الإطلاع عليه في 12 ماي 2026.رابط المقال في موسوعة الجزيرة

13. السعيد، محمد، **القوة الناعمة التكنولوجيا كقاطرة للتطبيع مع إسرائيل،** الجزيرة نت 1 مارس 2017تم الإطلاع عليه يوم 12 أفريل 2025

14.السيد، أحمد، **عقيدة بيغن رهاب إسرائيل من بر نامج نووي في محيطها**، موسوعة الجزيرة ،5مارس 2026، وتم الإطلاع عليه بتاريخ 3أفريل 2026

15.الشيخ، نورهان، البحث عن المكانة: **نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر**، المركز العربي للبحوث والدراسات ،5يناير 2015، تم الإطلاع عليه في يوم 13جوان 2025, https://www.acrseg(https://www.acrseg) .org /36504

16.العجوز، أحمد، **دور أجهزة الاستحبارات الإسرائيلية في عملية صنع القرار**، المعهد المصري للدراسات تم نشره بتاريخ 15 أكتوبر ،2021، وتم الاطلاع عليه 14 نوفمبر 2025، https://eipss-eg(https://eipss-eg).org

17.العزاوي، نور عبد السلام، **إسرائيل بين الضغوط الدولية وحدود القوة العسكرية**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 17فيفري 2026، تم الإطلاع عليه يوم 18أفريل 2026، https:// www.bayancenter(http://www.bayancenter) .org/2026/02//15238

18.العلو، ساشا، الإردن والجنوب السوري، **محددات العلاقة ومستقبلها في ظل التوتر الداخلي والإقليمي**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 25 يونيو 2018، تم الإطلاع عليه 12 جانفي 2026

19.الفتاح، بشير عبد، **الردع النووي الإسرائيلي في حرب أكتوبر 1973**، الجزيرة نت، تم نشره بتاريخ تشرين الأول 2013، تم الإطلاع عليه يوم 23جانفي 2026

20.الفلسطنية، مؤسسة الدراسات، **إجتياح إسرائيلي واسع النطاق: عملية السور (الدرع) الواقي**، موسوعة التفاعلية للقضية الفلسطنية، تم نشره 28 مارس 2022، وتم الإطلاع عليه يوم 12أكتوبر 2025، إجتياح إسرائيلي واسع النطاق: عملية السور (الدرع) الواقي _ الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطنية

21.المركز، فريق عمل، **الحرب في غزة وتأثيرتها على نظرية الأمن القومي ومستقبل الجيش الإسرائيلي،** المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 30، يونيو 2025، تم الإطلاع عليه يوم 12أكتوبر 2025.4426/ https://ncmes. Org م

22.المسعدي، مكرم، **المعلن والمخفي في إتفاق أبراهام،** الجزيرنت، تم نشره يوم 8أكتوبر 2020، تم الإطلاع عليه يوم 15 ديسمبر 2025

23.النعامي، صالح، **الحرب الإسرائيلية السابعة على غزة: لا قواعد اشتباك جديدة،** مركز الجزيرة للدراسات ،24مايو ،2023، تاريخ الإطلاع عليه يوم 13 سبتمبر 2025. https://studies.aljazeera. net /ar/article/5650/;

24.النونو، إنعام، **إتفاقيات إبراهام موجة التطبيع العربي مع إسرائيل،** موسوعة الحزيرة 9 يونيو 2024، تم الاطلاع عليها في 30ماي 2026. **الجزيرة نت

25.بدوي، عبد القادر، إعادة بناء، **مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي بين إخفاقات الماضي وتسييس الحاضر،** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرئيلية (مدار) ،16ديسمبر 2024، تاريخ الاطلاع 14ماي 2025، https:/ /www.madarcenter .org

26.تركماني، عبد الله، **محددات السياسات الإسرائيلية حول الصراع في سوريا (2011-2023)،** مركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة (حرمون) ،21، أغسطس 2023، تم الإطلاع عليه 23 أكتوبر 2025 https://www(https://www). Harmoon.org/ researches/

27.جرابعة، محمود وشريطت، ليهي بن، مواجهة إيران عسكريا تحولات الجيش والسياسية في إسرائيل، مركز الجزيرة للدراسات، 1يونيو ،2021، تم الإطلاع عليه يوم 13 نوفمبر 2025

28.حسين، حمدي أحمد علي، **إتفاقيات التطبيع العربي مع إسرائيل وأبعادها السياسية على القضية الفلسطنية**، قضايا سياسية، العدد 69، 2022، (https://doi.org)https://doi.org /2022110/10.58298 ;

29.خضور، خضر وتوكماجيان، أرميناك، **لماذا يثير ترسخ إيران في جنوب سورية قلق الدول المجاورة**، مركز مالكوم كير --كارنيغي للشرق الأوسط 30أبريل 2024، تم الإطلاع عليه يوم 13 أكتوبر 2025. https://carnegieendowment(https://carnegieendowment) .org /ar/research

30.رينهولد جوناثان، وإليوت أبرام، **العلاقات الأمريكية الإسرتائيلية**، مشهد متغير ؟، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ،27 فبراير ،2015، تم الإطلاع عليه يوم 23 ماي 2026، the washington Institute

31.ساجد عزيز، ومحمود جوادي، **الأسلحة النووية وعدم الإنتشار في الشرق الأوسط**، صدى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تم نشره بتاريخ 22فبراير ،2024، وتم الإطلاع عليه بتاريخ 3 جانفي 2026

32.سمارة، معتصم، **حجم الدعم الأمريكي وأثره على الأمن القومي الإسرائيلي** :1967، 2019، مركز القدس للدراسات 5يناير 2022، تم الإطلاع عليه يوم 23، جويلية 2025: الدراسة على الموقع الرسمي لمركز القدس للدراسات

33.صلاح، مصطفى، **عقيدة الطرف الإسرائيلي إستراتيجيات العمل وحدود التوظيف**، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم نشره في 17مارس 2019، وتم الاطلاع عليه يوم 13 سبتمبر 2025، https://www.acrseg(https://www.acrseg) .org /41143

34.عامر، عدنان أبو، **علاقة السياسي بالعسكري وأثرها على صناعة القرار الإسرائيلي**، مركز الجزيرة للدراسات، 8 يوليو 2010، https://studies.aljazeera.net/ar/node/3067

35.عوف، عزالدين عبد الرحمن، **تداعيات الحرب أكتوبر 1973، على نظرية الأمن الإسرائيلي**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم نشره يوم، 8 أكتوبر 2024، وتم الإطلاع عليه بتاريخ 10 نوفمبر 2025،48471/ https://ecss.com eg/

36.**قبة حديدية إسرائيلية** بحدود لبنان، الجزيرة نت ،29يونيو 2011، تم الإطلاع عليه يوم 1ماي 2026، الجزيرة نت

37.مخلوف، مريم، **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسة، نشر في 2022/06/03 تم الإطلاع عليه 20/ماي/; https2026//org; dictionary//political-encyclopedia

38.مروان محمد حج محمد، وفيصل براء المرعشي، **نظرية السياسة الخارجية**، الموسوعة الجزائرية السياسية، في موقع:https:/ /political_encyclopedia/org dictionary/

39.مصطفى، مهند، **أليات وهيئات إتخاذ قرار الحرب في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 12 فبراير 2024، تم الإطلاع عليه يوم 2 ماي 2026

40.مصطفى، مهند، **العلاقات الإسرائيلية الروسية في سياق الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 شباط 2017، تم الإطلاع عليه يوم 13، جانفي 2026

41.**هكذا يضمن الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل تفوقها النوعي**". الجزيرة نت 14نوفمبر تشرين الثاني 2023، تم الإطلاع يوم 12 جانفي 2016 ،https://www.aljazeera.net/news/2023/11/14/

42.هلال، فراس أبو، **الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة العربية الكبرى**، مركز الجزيرة للدراسات، 22 مارس 2011، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2025، صفحة المقال الرسمية في مركز الجزيرة للدراسات

43.ياسين، فهد، **التغلغل الإسرائيلي في شرق إفريقيا أهدافه ومخاطره**، مركز الجزيرة لدراسات ،2أغسطس 2026، تم الإطلاع عليه يوم 6 أكتوبر 2025

ثانياً: باللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية).

A- Books/Livres:

1.", Brhim saidi, **La doctrine de supériorité militaire israélienne Un changement dans la continuite**. sécurité mondiale .no .46. (septembre .octobre2010)

2.', Charles D.freilich.zion, **s dilemmas : howw lsrael makes national security policy** (lthaca cornell university Press.2012

3.', Didier Bigo., **Lamondialisation de I '(in)sécurité ? Réflexions sur le champ des proflexions sur le gestion des inquiétudeset analytiquede l transnationalisation des processus d '(in)sécurisation** ,cultures &con flits ,on 58 (2005)

4.', Joel Peters, **lsrael's foreign Relations : An overview .in Routledge Handbook on lsrael's foreign Relations ed joel Peters and Rob Geist Pinfold** (Abingdon oxon :New YORK :Routledge 2024

5.', Rob de wijk, **hybrid conflict and the changing Nature of Actors in the oxford handbook of war ed yves boyer and JULIAN Lindley french** oxford oxford university press 2012

6. ', Zenonas Tziarras., **israel cyprus Greece : a comfortabla Quassi Alliance'** Mediterranean politics 21.no 3.2016

7. 1967, Tom segev, **:lsrael the war ;and the year that tranformed the Middle East** 'New York: Metroplitan Books 2007

8. Abrams, Elliott and weiss, Gideon, **why lsrael has been slow to support ukraine** council on foreign Relations April 8/2022

9. Ahmed, ZAHID shahab and Abbas, khurram, **the Abraham accords and Pakistan** middleeast Policy 28 no 2; 2021

10. Alpher, Yossi, **The Israeli Intelligence Community: An Insider's View

11. Amir, Merav, **.Post occupation Gaza : Israel' s war on Palestinian Futures** .Geografiska Annaler :series B.HUMAN Geography 103.no .4 . 2021

12. Assembly, United Nations General, **Aggression against Ukraine** (A/RES/ES-11/1), (New York: United Nations, 1st ed., 2022)

13. Authority, Israel Innovation, **Israel Innovation Report 2020**, (Israel: Israel Innovation Authority, 2021)

14. BAR, Shmuel, **'lsraeli stratetegic Deterrence Doctrine and Practice** '.comparative stategy 39.on.4.2020

15. BAR, Shmuel, **.lsraeli strategic Deterrence Doctrine and Practice** .comparative strategy 39no 4.2020

16. BEN, Abraham, **Zvi the United states and lsrael :the Limits of the special Relationship** (Newyork :columbia university press.1993)

17. Bengio, Ofra, **the turkish --lsraeli Reltionship : changing Ties of middle eastern outsiders** (new york :palgrave macmillan 2004

18. Brom, Shlomo and (eds.), Yiftah S. Shapir, **Satellites in the Middle East**, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013)

19. Buxbaum, Peter A., **"An American Iron Dome?", ISN**, (Zurich: CSS/ETH Zurich, 2012)

20. Buzan, Barry, **Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security**: A New Framework for Analysis, (Boulder: Lynne Rienner, 1998),

21. Buzan.Barry, **Peopie.States and fear.AN.Agenda for lnternational Security Studies in the POST --Cold war Era**.2^nd^ ed (BOULDER.co; Lynne Rienner Publishers.1991)

22. cambon, Christian and al, **Israel .Palestine :redonner un horizon politique au processus de paix** Rapport d'information n208(2022-2023)sénat français 14 décembre2022 consulté le 2 décember 2025

23. carson, Austin, **. secret wars : covert conflict in lnternational politics** (Princeton .NJ prince ton university press. 2018;

24. Castells, Manuel, **The Rise of the Network Society, 2nd ed**. (Oxford: Blackwell Publishing, 2010)

25. Center, Pew Research, **Jewish Americans in 2020: Voting Patterns and Political** Affiliation. Washington, D.C., 2021

26. Chomsky, Noam and Pappé, Ilan, **On Palestine** (Chicago: Haymarket Books, 2015)

27. clément, Justine, **Les'Accords d'Abraham 'entre Israel et les pays du Golfe**. Les clés du Moyen --orient 13janvier 2022 consulté 02 septembre 2025

28. Cohen, Avner, **Israel and the Bomb** (New York: Columbia University Press, 1998)

29. cohen, Michael, **Truman and lsrael** (Berkeley :university of california Press 1990)

30. ColiS, **Gray.Modern Steategy** (Oxford.Oxford University Press.1999)

31. Commission, European and Affairs, High Representative of the Union for Foreign and Policy, Security, **Joint Framework on countering hybrid threats: a European Union response**, (Brussels: European Commission, 1st ed., 2016)

32. Cordey, **.the Israeli Unit 8200**.

33. CSChelling, Thomas, **Arms and lnfluence** (NEW Haven .CT Yale University Press. (1966)

34. DGA, Direction générale de l'armement, **calepin des entreprises internationals de defense.éd2022** paris Ministére des Armées 2022

35. Dieckhoff, Alain, **.lsrael : une nation en armes enter dynamiques indivdualistes et permanence du nationalisme in Guerres et sociétés** '(paris karthala 2003

36. Dina Smeltz and Emily Sullivan, Americans Split on Military Aid to Israel, Say Political Status Quo Unacceptable, (Chicago: Chicago Council on Global Affairs, 1st ed., August 2021)

37. DOV, **trouble in the tribe : the american Jewish conflict over lsrael** (Princeton .NJ :Princeton university press 2016.

38. Duffield, Mark, **Global Governance and the New wars : The Merhing of Development and security** (london : zed books ,2001)

39. E.Humud, Caria, **armed conflict in Syria: overview and U.S Response** .congressional Research service ;RL33487November 8 ;2022. على congress .gov

40. E.Schulze, Kirsten, **.camp David and the Al-Apsa lntifada : An Assessment of the state of the lsraeli palestinian Peace process July --December 2000** 'Studies in conflict and terrorism 24.no.3.2001

41. E.sims, Jennifer and eds, Burton Gererber, **Transforming U.s.lntflligence** (Washington .dc:Georgetown university press .2005

42. Eisenstadt, Michael, **"The Israeli Air Strike on the Syrian Reactor," Policy Focus** no. 88 (2008)

43. Elbaz, Yogev, **Here to stay : lranian lnvolvement in syria 2011-2021**. 'strategic Assessment 24.no. 4.2021 :

44. Elran, Eden Kaduri .Liran Antebi .and Meir, **.to what Extent Israel Prepared for the Growing threat of Uavs ?** INSS lnsighe .no 1635 august 28.2022 :

45. Emily B. Landau and Azriel Bermant, ", **Iron Dome Protection: Missile Defense in Israel's Security Concept," in The Lessons of Operation Protective Edge** (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014),

46. Eran Ortal, The Fly on the Elephant's Back: The Campaign between Wars in Israel's Security Doctrine, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, Policy Analysis, April 2021)

47. evron, Yoram, **Between Beijing and washington**

48. fakro, Elham and baconi, tarq, **A.shared vision security convergence between the gulf and israel** journal of paestine studies vol 51 NO 3 2022

49. fang, Lee, **Pro lsrael Donors Spent over \$22m on Lobbying and contributributions in 2018**.the Guardian february 15 ;

50. Farsakh, Leila, **Palestinian Labour Migration** to Israel (London: Routledge, 2005)

51. Freedman, Lawrence, **Strategy .A History** (Oxford : Oxford University PRESS.2013) p **180

52. freilich, Charles D, **lsraeli National security : ANew stategy for an era of change** (oxford University Press .2010 :

53. Freilich, Chuck, **Zion's Dilemmas: How Israel Makes National Security Policy**, (Ithaca: Cornell University Press, 2012)

54. Freilich, Zion's Dilemmas, **(Ithaca: Cornell, 2012**)

55. Férey, Amélie and «, Pierre Néron --Bancel, **Glaives de fer une analyse militaire de la guerre d'lsrael àGaza.**focus stratégique .no 128.Paris: lnstitut français des relations internationals lfri octoober 2025.

56. Gadi Eizenkot and David Siman-Tov, "Guidelines for Israel's National Security Strategy," (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2018)

57. Gadi Eizenkot, ", **Cyberspace and the Israel Defense Forces", (Tel Aviv: Institute for National Security Studies** (INSS), Strategic Assessment, Vol. 20, No. 4, January 2018)

58. Geor, Alexander L, **.forceful persuasion: coercive Diplomacy as an Alternative to war** (washington .DC: united states lnstituteof peace press 1991).

59. George, RogerZ; and eds, James Bruce, **Analyzing lntelligence: national security Practitioners'Perspectives**.2^nd^ ed (washington dc: georgetown university Press. 2014

60. Gold, Dore, **U.S.Policy Toward lsrael's Qualitative Edge** (Tel Aviv ,Jaffee center for strategic studies Tel Aviv UNiversity 1992)

61. Gordon, Neve, **lsrael's occupation** (Berkeley University of California Press. 2008

62. Grossrieder, Paul, **Le droit international humanitaire et la question israélo -- palestinienne**. Critique internationale .no 16.2002

63. Guilfoyle, Douglas, **the Mavi Marmara lncident and Blockade in Armed conflict**.British Yearbook of lnternationl LAW 81 ; NO 1.2011

64. H, Jason, **Fifziger and ferziger (Atlantic Council), Israel's Growing Ties with the Gulf Arab States,** (Washington, DC: Atlantic Council, 2020)

65. H.Joyner, Daniel, **.lnternational Law and the Proliferation of weapons of Mass Destruction** (oxford: oxford University Press , 2009)

66. Handel, Michael I., **Intelligence and Military Operations** (London: Frank Cass, 1990),

67. Hans J, Morgenthau, **Politics Among Nations.the stuggle for Power and PEACE** (new York.Alfred .A knopf; 1948)

68. Helou, Fouad khoury, **LA Montée en puissance d'lsrael et les enjeux quélle pose au Moyen-orient** IRIS.28 janvier 2026

69. Herzog, Chaim, **The War of Atonement: October 1973** (London: Greenhill Books, 2004.

70. Hill, Christopher, **Foreign Policy in the Twenty-First Century**, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2nd ed., 2016)

71. Hill, Christopher, **The Changing Politics of Foreign Policy** (London: Palgrave Macmillan, 2003)

72. Holsti, K.J., **International Politics: A Framework for Analysis** (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1977)

73. House, The White, **National Security Strategy of the United States of America,** (Washington, DC: The White House, December., 2017)

74. house, The white, **statement by the president on the Memorandum of understanding reached with israel**. Sptember 14. 2016

75. Hudson, Valerie M., **Foreign Policy Anaiysis; ciassic and contemporary theory; 2^n**^^d^ ed (Lanham,MD .Rowman &Littlefield,2014);

.76 Hudson,**ValeriMforeignPolicyAnalysisClassicand;Contemporarytheoy**,2 enedLanham.MD;Rowman&LIttlefiefield Publishers.2014

77. IDF, General Staff of the, **The IDF Strategy, Tel Aviv: Israel Defense Forces**, 2015

78. International Criminal Court, Situation in the State of Palestine (ICC-01/18), (The Hague: International Criminal Court, web snapshot PDF, 1st ed., 2024)

79. Israel Defense Forces, IDF Strategy, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 1st ed., 2015)

80. J.HeuerJr, Richards, **Psychology of lntelligence Analysis** (washington .dc center for the study of lntelligence central lntelligence agency

81. Jackson, Richard, **writing the war on Terrorism: Language .Politics and counter --Terrorism** (Manchester: Manchester University Press 2005 ;

82. JamesN , Rosenau, **.The Scientific Study OF.foreign Policy**'(NEW YORK;free PRESS 1971

83. Janowitz, Morris, **the Professional soldier. Asocial and political Portrait Glencoe IIlinois** : usa free Press : 1960

84. Jervis, Robert, **Perception and MIisperception in lnternational Politics** (Princeton.NJ; Princeton UNIVERSITY PRESS1979)

85. JINSA, **Hybrid Warfare Task Force Report**, (Washington, DC: Jewish Institute for National Security of America, October 2018)

86. JOHNSON, LOCH K, **.national security lntelligence : secret operations in defense of the Democracies** (cambridge : Polity Press. 2017

87. Joseph, Uri BAR, **the watchman fell Asleep the souprise of yom kippur and lts sources Albany:** stata university of New York Press.2005.

88. Kahana, Ephraim, **'lsraeli lntelligence Organization. Falures and successes 'ln the oxford handbook of national security lntelligence. Edited by LOCH K Johnson** (oxford :oxford university Press :2010.

89. Katzm, Jermy M Sharp .Christina L.arabia. jim Zanotti .Clayton Thomas.and Kenneth, **.lsrael'sQualitve Military Edge and POSSIBLE U ;S Arms sales to the United arab Emirates** (washington .dc congressional research service october 26 ;2020).

90. Keck, Margaret E. and Sikkink, Kathryn, **Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics** (Ithaca: Cornell University Press, 1998

91. --kelly, Charlotte Heath, **.forgetting ISIS : Enmity .drive and Repetition in security Discourse** .critical studies on security 6. No .1.2018 :

92. Kennedy, Paul, **The Rise and Fall of the Great Powers** (New York: Random House, 1987),

93. Kenneth N. Waltz, Man, the State, and War (New York: Columbia University Press, 1959)

94. Khalidi, Rashid, **The Hundred Years' War on Palestine** (New York: Metropolitan Books, 2020)

95. kober , Avi, **lsraeli national security** : ANew Perpective (London : R outledge 2019

96. Kosmon, MICHAL M, **Abraham accords against the backdrop of the middle east political mosaic** przeglad strategiczny no 15.2022

97. Lasconjarias, Guillaume and Hassan, **Maged fear the Drones : Remotely Piloted Systems and non --state Actors in syria and lraq** RESEARCH Paper no .77.PARIS Lrsem 2019

98. Library, House of Commons, **Iran's Influence in the Middle East**, (London: House of Commons Library, Research Briefing CBP-9504, 25 July 2024)

99. Lippmann, Walter, **U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic، Boston: Little**, Brown and Company، 1943

100. lnbar, Efraim, **.lsrael'sNational security : lssues and challenges since the yom kippur war** (London : ROutledge. 2008

101. lnbar, Efraim, **lsrael's National security. lssues and challenges since the yom kippur war** (London.Routledge.2008)

102. lndia, Manjari singh, **Israel defence relations: from Longstanding to robus**t claws journal15.no.1.2022

103. lnternational, House of commons, **Development committee .Development Assistance and the occupied Palestinian Territories.**fourth Report of session 2006-07:HC114-l: London: the stationery office .2007

104. Louis, William Roger and Owen, Roger, **Suez 1956 : The Crisis and Its Consequences** (Oxford : Oxford University Press, 1989)

105. M;T;Samuel, **the lsrael _Hamas War.Historical Context and lnternational LAW** MIddie East Policy 30.no .4(winter2023)

106. Maann, MICHAEL, **the sources of social POWER ; Volume ll.the Rise of classes and Nation ; States 1760_1914** '(cambridge cambridge University Press .1993)

107. MACEACHIN, DOUGLES, **analysis and estimates: Professional practices in lntelligence production** in Tranforming u.s.lntelligence ed Jennifer Esims and Burton Gerber (Washington .DC:Georgetown UNIVERSITS Press.2005

108. Magen, Amos yadlin .zvi and Michlin, vera, **shapir 'the crisis over the Downed Plane : what Next**? INSS lnsight .no .1095.september 27. 2018

109. Maoz, Zeev, **Defending the holy Land ; A critical Analysis of lsrael's Security and foreign Policy** (Ann Arbor : University of Michigan Press ;2006

110. MargaretG.Hermann, **how Decision units shape foreign Policy : atheoretical Framework, lnternational studi 3no** 2(summer 2001)

111. Marsden, George M., **Fundamentalism and American Culture** (New York: Oxford University Press, 2006)

112. Mead, Walter Russell, **. Special providence American foreign policy and HOW LT CHANGED THE world** (new york : routledge .2002

113. Mearsheimer, 1John J., **The Tragedy of Great Power Politics** (New York: W. W. Norton, company.2001),

114. Mearsheimer, John J and walt, stephen M, **the lsrael Lobby and u.s foreign Policy** (new york : farrar straus and giroux : 2007

115. Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M., **The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007)

116. Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M., **The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007)

117. Merle, Marcel, **La politique étrangère** (Paris : Presses UNIVERITAIRES de France 1984)

118. modelski, George, **ATheory of foreign Policy** '(new york : frederick A.Praeger . 1962 P198

119. Moravitz, Anthony H.cordesman .With the assistance of Jannifer, **The lsraeli Pales tinian war Escalating to Nowhere** (westport ct : praeger security lnternational 2005

120. Morris.1948., Benny and After, **:lsrael and the Palestinians** (oxford :clarendon Press -1990)

121. n D.C.: CRS, 2023

122. NWAITZ, Kenneth, **theory OF lnternational Politics** (Reading MA ;Addison _wesley Publishing COmpany .1997)

123. O.Keohane, Robert and Joseph, **S nye.Power.and lnterdepence.World Politics in Transition**. 4^th^.ed(Boston.Pearson Longman.2012)

124. Oded Shelah. and Valensi, C., The Campaign Between Wars at a Crossroads, (Tel Aviv: INSS, 2023)

125. on, U.S.senate select Committee, **lntelligence lntelligence Authorization Act for fiscal year2027** S.4615.119^th^ cong.2d Sess.MAY 20 2026.U.s senate select committee on lntelligence

126. orion, Assaf and Dekel, Udi, **winds of change Israel Joins the us central command Area** INSS lnsight no 1432 January 20 2021; Consulté le 15 décember 2025

127. ortal, Eran, **the Battle Before the war: the lnside story of the ldf's Transformation** (Tel aviv: Minitry of defense Publishing house and dado canter for lnterdisciplinary military studies 2022.

128. Ortal, Eran, **The Fly on the Elephant's Back**, (Tel Aviv: INSS, Policy Analysis, 2021)

129. .Padelford, NormanJ and A.Lincoln, George, **theDynamics of International Politics**, New York ; Macmilla, 1967

130. .Palestinian, Iyad Barghouti, **--Israeli Negotiations : An objective in themselves** . the lnterational spectator 46.no march 2011

131. Pappé, Ilan, **The Ethnic Cleansing of Palestine** (London: Oneworld, 2006)

132. Passot, Olivier, **'La meilleure défense .c'est l'attaque : évolution de stratégie israélienne sur son front nord depuis octobre 2023** ; Fondation pour la Maitrise des Enjeux stratégiques (FMES) 10 avril 2024. consulté le 13octobre 2025

133. PaulDWilliams, **security studies: An lntroduction 3rd ed** (London: Routledge 2018)

134. Perlmutter, 3ʕ Amos, **The Life and Times of Menachem Begin** (New York: Doubleday, 1987)

135. Pollack, Kenneth M., **Arabs at War: Military Effectiveness,** 1948--1991 (Lincoln: University of Nebraska Press, 2002)

136. Posen, Barry R, **the sourcse of Military Doctrine .france Britain and Germany Between the World wars)** ltaca :cornell University Press.1948)

137. 3.Prime Minister's Office (Israel) / Mossad, "About the Mossad," (Jerusalem: Government of Israel, n.d.), n .p. / Gadi Eizenkot and David Siman-Tov, "Guidelines...," (Washington, DC: WINEP, 2018)

138. Prime Minister's Office \| National Cyber Directorate, Israel National Cyber Security Strategy In Brief, (Israel: State of Israel -- Prime Minister's Office, September 2017)

139. Rabinovich, Avraham, **the yom Kippur war the Epic Encounter that transformed the Middle east** New york : schocken books .2004

140. Razoux, Pierre, **Tsahal: nouvelle histoire de l'armée israélienne** (paris :perrin .2006)

141. Reuters, ", **Israel and Russia to coordinate military actions over Syria**," (London: Reuters, 2015)

142. Reuters, "**Mossad chief played a role in UAE normalization talks**," (Jerusalem/Tel Aviv: Reuters, 2020)

143. Reuters, "Netanyahu says Mossad involved in normalization talks," (Tel Aviv: Reuters, 2020

144. Ripsman, Norrin M.; Taliaferro, Jeffrey W.; & Lobell, Steven E, **Neoclassical Realist Theory of International Politics,** (New York: Oxford University Press, 2016)

145. Rose, Gideon, **"Neocclassical Realism and Theories of foreign Policy**.world Politics VOL (51; NO1 (OCTOBER1998)

146. Roy, Sara ,**The Gaza Strip: The Political Economy of De-development** (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2016)

147. Sanger, David E., **Confront and Conceal: Obama's Secret Wars and Surprising Use of American Power** (New York: Crown, 2012),

148. schweitzer, Yoram, **ISIS : A Risk Assessment** INSS 'lnsight .no 564. June23.2024

149. SGI 2022, Israel Report, **Party Polarization**, (Gütersloh: Sustainable Governance Indicators/Bertelsmann Stiftung, ., 2022)

150. shalom, Zaki, **l'srael the united states and the Military option against lran 'in Emily B Landau and Anat Kurz (eds) the lnterim deal on the lranian Nuclear Program: Toward acomprehensive solution ?**INSS Memorandum no .142 (tel Aviv :lnstitute for National security studies .2014

151. .shapir, Yiftah s, **Lessons from the lron Dome .Military and strategic Affairs** 5.no .1May 2013

152. Shelah, Ofer and Valensi, Carmit, **The Campaign Between Wars as a Strategy**, INSS Memorandum

153. shelah, Ofer and Valensi, carmit, **The Campaign between WARS at a crossroads.CBW 2013_2023 ;What Lies Ahead** ?Memorandum NO.227(tel Aviv.lnstitute for National Security Studies .2023)

154. shkolnik, Miichael, **the road to jerusalem goes through cairo exploring israel's counter Militacy efforts against sinai peninsula based threats** studies in conflict and terrorism 48 NO 7; 2025.

155. shtaiwi , Buthayna Rushdi, **revising MILItary Doctrine.Why STAtes Adapt to Armed Groups threats despite conventional superiority ? the case of slraeli Militery Doctrine Adapting to Asymmetric threats from hamas (2008_2023)**journal of strategic and MILITARY STUDIES 8.on 29(2025)

156. Siboni, Gabi and Michael, Kobi, **The IDF Strategy and the Responsibility of the Political Echelon,** (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 1st ed., 2017)

157. Simon, Herbert A, **Administrative Bahavior A study of Decision_Making Processes in Administrative Organizations** ; 4th ed (NEW YORK Press.1997)

158. Singer, P. W, **Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the 21st Century**, (New York: Penguin Press, 2009),

159. Slaughter, Anne-Marie, **A New World Order** (Princeton: Princeton University Press, 2004),

160. smith, Steve, **Amelia Hadfield and timl DUNNE;eds.foreign Policy.theories actors. Cases**.3^rd^ ed (oxford.oxford.UNIVERSITY Press (2016)

161. Spiegel, Steven L., **the Other Arab --lsraeli conflict: Making America s'Middle East Policy from truman to Reagan** chicago UNiversity of chicago press 1985 ;

162. staff, Office of the chief of, **Israel Defense Forces**, IDF Strategy, 2015)

163. State, U.S. Department of, **U.S. Foreign Policy**: Shield of the Republic

164. synagogues, Eyal Press .At, **Tensions Are boiling over The New yorker**. March 30.2026.

165. T.v.Paul, **The Tradition of Non_Use of Nuclear Weapons** (stanford.CA: Stanford University Press. 2009;

166. The White House, National Security Strategy of the United States of America, (Washington, DC: The White House, 1st ed., 2017)

167. Tira, Ron, **'Israeli strategy in Response to changes in the syrian Arena** INSS lnsight .no 1131; January 22.2019

168. Udi Dekel and Daniel Rakov, ", **The Campaign Between the Wars: Concept and Application,**" (Tel Aviv: INSS, 2021)

169. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Gaza Strip: Escalation of Hostilities as of 25 May 2021, (Jerusalem: OCHA oPt, 1st ed., 2021)

170. USAID, Yemen -- Complex Emergency Fact Sheet #7, (Washington, DC: United States Agency for International Development, Fact Sheet #7, 13 May 2022)

171. valensi, Carmit and .f, eden kaduri, **ive Good Years for the campaiagn between wars in syria** : what comes Next ? 'INSS lnsight .no.1617. JUIY 12.2022

172. Waltz, Kenneth N, **Theory of International Politics**, (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979)

173. Watling, Jack and Reynolds, Nick, **Tactical Lessons from Israel Defense Forces Operations in Gaza, 2023,** (London: Royal United Services Institute, 2024)

174. Weiss, M., & Ng, A., U.S, **Russian Deconfliction in Syria**: Proving Ground for Cooperation?, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2019)

175. Weizman, Eyal, **Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation** (London: Verso, 2007)

176. Wilmshurst, Elizabeth, **Principles of International Law on the Use of Force by States in Self-Defence**, (London: Chatham House, 2005)

177. Yacobi, Haim and al, **"Planning, Land and Settler Colonialism: The Spatial Construction of the Israeli Settler State,"** lssam fares lnstitute for Public policy and lnterntional Affairs working paper (Beirut American UNIVERSITY OF Beirut .2015)

178. Yiftah S. Shapir, "Lessons from the Iron Dome," **Military and Strategic Affairs,** (1) (Tel Aviv: , 2013)

179. Zanotti, Jim, **lsrael: Background and U.S.relatipns** congressional research service RL33476 (july 1.2022:CONGRESS.gov

180. zych, Joanna, **'lzraelska koncepcje uderzenia wyprzedzajacego i woiny prewencyjnej** 'De securitate et Defensione.o Bezpieczenstwie I obronnosci 3.no 1. 2017

181. kenneth N waltz theory of international politics Boston : MCGraw-Hill. 1979.

B- Studies/Etudes Magazines/ Revues:

1. ', Daniel B Shapior, **A Review of the Negotiations on the 2016 US israel mou on Military Assistance 'in israel's** Defense industry and us security AID edited by sasson hadad Tomer fadlon and Shmuel Even Tel AVIV INStitute for National Security studies. 2020

2. ', Zsolt csepregi, **the Role of the campaign between wars' in the Israeli Military strategy** Nemzet és biztonsa'g _security Policy Review 16 no. 1.2023

3. Ataie, Mohammad, **Exporting the lranian Revolution: Ecumenical clerics in Lebanon** lnternational Journal of Middle East Studies 53; NO 4.2021

4. Baldwin, David A, **« the concept of security'** Review of lnternational Studies 23; NO 1 (1997)

5. BARAK, Oren, **amit sheniak .and Assaf shapira .the shift to Defence in lsrael's Hybrid Military strategy** Journal of strategic studies 46 ; NO 2 .2023

6. chaziza, Mordechai, **lsrael --china Relations enter a new stzge :Limited strategic hedging** ىcontemporary Review of the middle East 5 NO 1.2018

7. Dina Al-Hindi, , **Criminalising Palestinians: Israel's occupation under the war on terror**," International Journal for Crime, **Justice and Social Democracy**, 12(2), 2023

8. Evron, Yoram, **Between Beijing and washington: lsrael's Transfers to china** Journal of East Asian Studies 13 no3:2013

9. Hajjar, Lisa, **lnternational Humanitarian Law and .wars on terror: Acomparative Analysis of lsraeli and American Doctrines and Policies** .Journal of Palestine studies 36.no 1.2006

10. .hall, RIChard L and ', Alan V Deardorff, **Lobbying asLegislative subsidy in American** Political science Review 100no 2006 PP69

11. Harutyunyan, Aghavni, **.china and Israel : Evolving Relationship within the Belt and Road lnititiative** Asian Journal of Middle Eastern and lslamic studies 14 no

12. Hermann, Chqrles f., **'changing course.When Governments choose to Redirect foreign Policy.**International StudiesQuarterly. Vol.34.NO 1(MARCH 1990)

13. kulick, Amir, **.lntelligence and the challenges of High Trajectory fire**. Military and strategic Affairs 1.no 3 december 2009

14. Lebovitz, Asaf, **Regional Framing : Judea samaria and the Gaza strip in the Eyes of the security Elite** .lsrael Affairs 21.no. 3.(2015)

15. Lifshitz, Ltamar and _Levy, erez seri, **Lsrael's lnter_war Campaigns Doctrine ; from opportunism to Principle** gournal of strategic studies 46 .no 2(2023)

16. Lifshitz, Ltamar and Levy, Erez seri, **lsrael's lnter-war campaigns Doctrine :from opportunism to Principle** .Journal of strate gic studies 46.no.2.(2023)

17. Marya Al-Hindi, ", **Criminalising Palestinians: History and Borders in the constructional of the Palestinian Threat** lnternational Journal for crime Justice and social Democracy 12; no 2.2023

18. McCreanor, Kyle, **the theory .Pursuit and Practice of cyber Power in Israel** "Journal of Military and strategic studies 20; NO 4. 2021

19. Michael, Kobi, **the lsrael Defense forces as an Epistemic Authority : An lntellectual challenge in the Reality of the lsraeli** --Palestinian conflict Journal of strategic studies 30no .3.2007

20. murat, A, **Agdemir relations between Israel and the south Cyprus greek Administration :a New Alignment in the eastern Mediterranean**? Perceptions journal of international Affairs 21no 2.2016 PP 105.123

21. Ofer Shelah & Carmit Valensi, The Campaign between Wars at a Crossroads, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, Memo No. 227, 2023)

22. Oren Barak, Amit Sheniak, **and Assaf Shapira, "The Shift to Defence in Israel's Hybrid Military Strategy**," Journal of Strategic Studies 46, no. 2 (2023)

23. Ortal, Eran, **The fly on the Elephant's Back the Campaign between wars in lsrael's Security Dcotrine** Strategic Assessment 24 no 2(2021)

24. Prantl, Jochen and ', Evelyn Goh, **Rethinking strategy and statecraft for the TWenty FIRST century of complexity: A case for strategic Diplomacy** 'lnternational Affairs 98 no. 2 .2022

25. sabiha , Abdellaoui and Abderrahmene, Bourenane, **American foreign Policy within the United Nations :The lsraeli -- p alestinian conflict . Review of Human sciences** 22no .1.2022. 1666

26. Shmuel Bar "Israeli Strategic Deterrence Doctrine and Practice,", **Comparative Strategy** 39, no. 4 (2020)

27. Shmuel Bar, " **Israeli Strategic Deterrence Doctrine and Practic**e," Comparative Strategy 39, no. 4 (2020)

28. sobbrio, Francesco, **. lndirect Lobbying and MEDIA BIAS** ; Quarterly Journal of political science 6nos3-4-2011PP244

29. Tsur, JACOB, **.Les fondements de la politique ètrangère d'lsrael. Politique étrangère** 22 NO 1(1957)

30. wolfe, Patrick, **settler colonialism and the Elimination of the Native .Journal of Genocide Ressearch** 8no4.2006

31. Wolfers, Arnold, **"'National Security' as an Ambiguous Symbol**," Political Science Quarterly, 67(4), 1952

32. Yiftah Shapir, ", **Lessons from the Iron Dome**," Military and Strategic Affairs 5(1), Tel Aviv: INSS, 2013

33. YU, WANG,**; lsrael china Rela in the Trump Era** Journal of Modern Jewish studies 20no .3.2021

34.wolfers: Arnold **‘national security as an Ambiguous symbol** ‘poulitical science quarterly -67 no-1952

C- Reports/ Rapports:

1. (, Center for Security Studies, **CSS-ETH), Israel's National Cybersecurity and Cyberdefense Posture**, Zurich: ETH Zurich, 2020
2. Addameer, **Administrative Detention in the Occupied Palestinian Territory** (2016) -
3. Amnesty International, Israel's Apartheid Against Palestinians (2022)
4. Andrew Feickert, Missile Survey, **: Ballistic and Cruise Missiles of Selected Foreign Countries**, (Washington, DC: Congressional Research Service, RL30427, Updated July 26, 2005)
5. Brian A. Jackson, et al, **., Aptitude for Destruction, Volume 1: Organizational Learning in Terrorist Groups and Its Implications for Combating Terrorism**, Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2005)
6. Carla E. Humud, Kenneth Katzman, & Jim Zanotti, Iran and Israel: Tension Over Syria, (Washington, DC: Congressional Research Service, Version 4, 2018)
7. Clayton Thomas, Israel: Background and U.S. Relations in Brief, (Washington, DC: Congressional Research Service, Report R44245.83, May 14, 2021)

8 Cross, International Committee of the Red, **Interpretive Guidance on the Notion of Direct Participation in Hostilities, Geneva:** ICRC, 2009

9. Davis, Paul K. and Jenkins, Brian Michael, **Deterrence and Influence in Counterterrorism** (RAND, 2002)
10. Davis, Paul K., **Toward Theory for Dissuasion (or Deterrence) by Denial**, Santa Monica: RAND, corporation 2014
11. DCAF, **Understanding Private Surveillance Providers and Technologies** (Geneva: DCAF, 2023)
12. Elbahtimy, H., ", **Middle East**," **in Nuclear Risk Reduction: Closing Pathways to Use** (Geneva: UNIDIR, 2020)
13. International, Amnesty, **Automated Apartheid** (2023)

14. International, Amnesty, **Forensic Methodology Report: How to Catch NSO Group's Pegasus** (London: Amnesty International, 2021)

15. International, Amnesty, **Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity**, (London: Amnesty International, 1st ed., 2022)

16. Jeremy M. Sharp, Israel, **: Background and U.S. Relations (RL33476), (Washington, DC: Congressional Research Service**, Updated July 1, 2022)

17. Jeremy M. Sharp, U, **.S. Foreign Aid to Israel, (Washington**, DC: Congressional Research Service, Report RL33222.46, Updated November 10, 2022)

18. Jermy. M., Israel: Background and U.S. Relations, (Washington, DC: Congressional Research Service, 2024)

19. Jim Zanotti, Israel: Major Issues and U.S. Relations (R44245), (Washington, DC: Congressional Research Service, Updated September 2, 2022)

20. Perry, Walter L. and al, **Predictive Policing** (RAND, 2013)

21. Service, Congressional Research, **U.S. Foreign Aid to Israel: Overview and Developments since** October 7, 2023, (Washington, DC: CRS, 2025)

22. Sharp, Jeremy M., **U.S. Foreign Aid to Israel,** (Washington, DC: Congressional Research Service, Report RL33222.46, Updated November 10, 2022)

23. Studies, International Institute for Strategic, **Cyber Capabilities and National Power**: A Net Assessment---Israel, (London: IISS, 2021)

24. Zanotti, Jim, **Israel: Background and U.S. Relations,** (Washington, DC: Congressional Research Service, RL33476,Updated June 15, 2022),

D- Theses/ Thèses :

1', Sean D .scanlon, **lnherently tender and Prone to crisis 'U; S.lsraeli Relations 1974-1989**_Phd diss university of nebraska _Lincoln 2021

2. Barbalat, Ari chaim, **the LIMITS OF aGrand strategy Paradigim in lnternational Relations: LESSONS from lsraeli History 1977-1983**(Phd diss.university of california LOS Angeles. 2019)

3. Jager, Avi, **.lsrael's security Doctrine in an uncertain Middle East** (phd diss.king's college London 2021

E- Web Site:

1. cagapta, Soner, **Turkish --lsraeli Relations the Washington lnstitute for near East Policy** April9.2009 https://www.washingtoninstitute(https://www.washingtoninstitute) org

2. Gazit, Nir and Grassiani, Erelle, **.Liquid Legitimac : Lessons on military Violence from the lsraeli occupation in the west Bank** .lnternational Political sociology 17.no. 1.2023 pp 5-15.https://doi .org /10.1093/ips/olac022 **.**

3. https://studiesAljazeera.net/ar/reports /2019/05/190530074750193/html

4. Newman, Edward, **Human Security**. Oxford, Research Encyclopedia of lnternational Studies oxford :oxford university Press December 22;2017)https://doi(https://doi) .org /10.1093/acrefore /9780190846626.013.215

5. **Sean cordey THE Israeli Unit 8200.An OSINT --based study** css cyber Defense Trend Analysis Zurich center for security studies ETH Zurich December 2019.accessed June22.2026

6. wunderle, William and Briere, Ander, **us foreing policy and lsrael's Qualitative military Edge :the need for a common vision Policy focus** no .80(washington DC :the washington lnstitute for near East policy January 2008).9_18 https://www.washingtoninstitute.org(https://www.washingtoninstitute.org)

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	دور المؤسّسة الأمنية والموساد في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية (2011–2022)	122
2	النفوذ المالي والإعلامي والسلوك الانتخابي في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل (وفق عبد الحي، 2021)	135
3	الحروب الكبرى وتطوّر عقيدة الردع والحسم في السياسة الأمنية الإسرائيلية	157
4	صعود القوى الدولية الجديدة وتداعياته على التفوق العسكري والسياسة الخارجية الإسرائيلية (2011–2022)	225
5	التفوق الاستخباراتي والأمن السيبراني كمرتكز للسياسة الخارجية الإسرائيلية	295
6	مشروع القبة الحديدية ودوره في عقيدة التفوق العسكري الإسرائيلي	307–308
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية	339

فهرس
الخرائط

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	المسارات المحتملة للضربات الجوية الإسرائيلية بعيدة المدى ضد العمق الإيراني	189
02	التنافس الجيوسياسي على مناطق النفوذ البحرية وحقول الغاز في شرق البحر المتوسط	193
03	الحصار الشامل على قطاع غزة بوصفه أداة ذدع وسيطة أستعماري	205
04	استعادة النفوذ الروسي والتحكّم في مسرح العمليات السورية وانعكاساته على هامش الحركة الإسرائيلية	221
05	الاستيطان وتفتيت المجال الفلسطيني بوصفه نقطة ضعف إستراتيجية بنيوية للكيان الصهيوني	232

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	–
الإهداء	–
الخطة	–
مقدّمة	**2**
الفصل الأول:	
تمهيد الفصل	21
المبحث الأول: مفاهيم السياسة الخارجية والأمن القومي	23
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية	24
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية	34
المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي في الدراسات الإستراتيجية	43
المبحث الثاني: استراتيجية التفوق العسكري في أدبيات العلاقات الدولية	51
المطلب الأول: التفوق العسكري كأداة لفرض الهيمنة الإقليمية	51
المطلب الثاني: عقيدة الردع العسكري والأمن الوقائي	66
المطلب الثالث: الأبعاد الحديثة التفوق العسكري (التكنولوجي _السيبراني_النووي)	81

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية	92
المطلب الأول: تأثير النخبة السياسية والعسكرية في توجيه القرار الإستراتيجي	93
المطلب الثاني: دور المؤسسة الإمنية والإستخباراتية في هندسة السياسة الخارجية	99
المطلب الثالث: جماعات الضغط والتحالفات الدبلوماسية كعوامل تمكين خارجية	124
خلاصة الفصل	136
الفصل الثاني:	
تمهيد الفصل	138
المبحث الأول: مرتكزات التاريخية والاستراتيجية للسياسة الخارجية الإسرائيلية منذ 1948	139
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الإسرائيلية التطور والمبادئ التاسيسية	139
المطلب الثاني: انعكاسات الحروب الإقليمية على التطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية	146
المطلب الثالث: التحالف الإستراتيجي مع القوى العظمى وتوظيفه الإقليمي	158
المبحث الثاني: إستراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلي قبل 2011	162
المطلب الأول: الشراكة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وترسيخ التفوق العسكري النوعي.	162
المطلب الثاني: البعد النووي في العقيدة العسكرية الإسرائيلية: من مشروع ديمونة إلى العقيدة منع الإنتشار	171

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أمننة الصراع وتوظيف الحرب على الإرهاب وتفكيك التهديدات الإقليمية	174
المبحث الثالث: ملامح التغيير في البيئة الإقليمية والدولية لإسرائيل قبل 2011	183
المطلب الأول: التحولات الإقليمة المتقاطعة مع البيئة الإسرائيلية (إيران، تركيا، مصر)	185
المطلب الثاني: إعادة تشكل أطر التحالفات الإقليمة والدولية	197
المطلب الثالث: تداعيات الجمود عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي.	202
خلاصة الفصل	210
الفصل الثالث:	
تمهيد الفصل:	211
المبحث الأول: التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي بعد 2011 وأثرها على الكيان الصهيوني.	212
المطلب الأول: تغيرات النفوذ الأمريكي وانعكاساتها الأمنية على الكيان المحتل	212
المطلب الثاني: صعود قوى دولية جديدة (روسيا، الصين) وانعكساتها الإستراتيجية على إسرائيل.	217
المطلب الثالث: مظاهر التغير في البيئة الدلية: إتجاهات التعددية ونط الحروب الهجينة	226

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: التحولات الإقليمية الجديدة وإنعكاساتها على السياسة الخارجية الإسرائيلية	234
المطلب الأول: الربيع العربي وتداعياته على بيئة الأمن القومي الإسرائيلي	235
المطلب الثاني: تفكك الأنظمة التقليدية وإعادة توزيع موازين القوى الإقليمي	239
المطلب الثالث: التمدد الإقليمي الإيراني وتداعياته على السياسة الخارجية الإسرائيلية	243
المبحث الثالث: معالم البيئة الأمنية الجديدة لإسرائيل (2011_2022)	246
المطلب الأول: تصاعد تهديدات التنظيمات الغير الدولاتية (داعش–حماس–حزب الله)	247
المطلب الثاني: التمركز الإيراني في سوريا	254
المطلب الثالث: التهديدات المستحدثة وغير التقليدية (الدرونات_الحرب السيبرانية)	261
خلاصة الفصل	266
الفصل الرابع:	
تمهيد الفصل:	268
المبحث الأول: الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية (2011–2022).	269
المطلب الأول: استمرارية العقيدة الأمنية في مواجهة التحولات الراهنة	270

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: اختراق المحيط العربي وهندشة اتفاقيات التطبيع	276
المطلب الثالث: توظيف القوة الناعمة والتفوق التكنولوجي لخدمة الأهداف الدبلوماسية	280
المبحث الثاني: الأبعاد التنفذية لاستراتيجية التفوق العسكري	287
المطلب الأول: التفوق الاستخباراتي في الفضاء السيبراني	288
المطلب الثاني: تطوير منظومات الدفاع الجوي والصاروخي والتكنولوجيا الذكية	296
المطلب الثالث: عقيدة العمليات بين الحروب والضربات الإستباقية خارج الحدود	309
المبحث الثالث: إعادة بناء التحالفات والشراكات العسكرية والأمنية الجديدة	311
المطلب الأول: توسيع أطر التعاون الإستراتيجي مع أمريكا ودول الخليج	311
المطلب الثاني: العلاقات العسكرية المستحدثة مع الهند، اليونان، قبرص	317
المطلب الثالث: التنسيق والتعاون الأمني مع الأطراف العربية الإقليمية	322
المبحث الرابع: المسارات المستقبلية للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	327
المطلب الأول: نحو مزيد من الهيمنة الأمنية والإقليمية	328
المطلب الثاني: سيناريو الإنهيار الداخلي لإسرائيل وتراجع المنظومة الإمنية	330
المطلب الثالث: سيناريو تراجع الدعم الأمريكي والعزلة الإقليمي **المطلب الرابع:** سيناريو التسوية الشاملة وتحقيق سلام إقليمي.	333-337
خلاصة الفصل	340

فهرس المحتويات

خاتمة	**344**
قائمة المراجع	
فهرس الجداول	384
فهرس الخرائط	386
فهرس المحتويات	390
ملخص الدراسة	400

ملخص الدراسة

ملخص الأطروحة:

تتناول هذه الأطروحة إستراتيجية التفوق العسكري بكونها أحد المرتكزات البنيوية التي تؤطر السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال مرحلة التحولات الإقليمية والدولية الممتدة بين عامي 2011 و2022، وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التفوق العسكري تجاوز وظيفته التقليدية المرتبطة بالردع والدفاع، ليتحول إلى إطار استراتيجي شامل يوجّه خيارات إسرائيل الخارجية، ويؤثر في طبيعة تحالفاتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ويسهم في إعادة تشكيل معادلات القوة داخل المنطقة، وتوضح الدراسة أن التحولات التي عرفها النظام الإقليمي العربي بعد عام 2011، إلى جانب التغيرات التي شهدها النظام الدولي، لم تؤدّ إلى إعادة بناء جوهر السياسة الخارجية الإسرائيلية؛ إذ دفعتها إلى تطوير أدواتها وتوسيع مجالات استخدامها بما ينسجم مع استمرار منظومة القوة القائمة، فقد امتد مفهوم التفوق العسكري ليشمل مجالات متقدمة مثل القدرات الاستخباراتية، والأمن السيبراني، والعمليات النوعية والاستباقية، ومنظومات الدفاع الحديثة، وهو ما منح إسرائيل قدرة أكبر على إدارة مصادر التهديد والتأثير في البيئة الإقليمية دون الدخول في مواجهات عسكرية شاملة،وتخلص الأطروحة إلى أن توظيف التفوق العسكري داخل السياسة الخارجية الإسرائيلية ساهم في ترسيخ نمط من الهيمنة الأمنية، وإعادة صياغة مفهوم الأمن الإقليمي وفق أولويات إسرائيل، وتعزيز اختلالات القوة القائمة، كما تكشف أن هذا التفوق، رغم ما يوفره من قدرة على تحقيق مكاسب إستراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى، لم يؤسس لاستقرار دائم، وارتبط باستمرار حالة من التوتر البنيوي وإعادة إنتاج الصراع، بما يجعل القوة العسكرية أداة مركزية في إدارة السيطرة والنفوذ أكثر من كونها مدخلا لتحقيق أمن متوازن أو تسوية عادلة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الإسرائيلية، التفوق العسكري، الأمن القومي، الهيمنة، الاستعمار الاستيطاني، التحولات الإقليمية، التحولات الدولية.

Abstract

This dissertation examines Israel’s military superiority strategy as a structural cornerstone of its foreign policy amid regional and international transformations during the period 2011–2022. The study is based on the assumption that military superiority has evolved beyond a temporary security instrument or a deterrence mechanism into a governing framework that directs Israeli foreign behavior, shapes

its regional and international relations, and perpetuates a structural imbalance of power in the Middle East.

The dissertation demonstrates that the regional upheavals following 2011, along with shifts in the international system, did not fundamentally alter the constants of Israeli foreign policy. Instead, they led to a reconfiguration of military superiority tools in a manner that reinforces the continuity of the settler-colonial project. Military superiority expanded to include intelligence capabilities, cyber security, preemptive operations, and advanced defense systems, enabling Israel to manage threats and control the regional security environment without engaging in full-scale wars.

The study concludes that the instrumentalization of military superiority within Israeli foreign policy has consolidated security hegemony, redefined regional security according to Israeli priorities, and entrenched structural instability in the region, rendering military superiority an instrument of domination and control rather than a means to achieve sustainable security or a just peace.

Keywords

Israeli foreign policy, military superiority, national security, hegemony, settler colonialism, regional transformations, international system.

Résumé

Cette thèse analyse la stratégie de supériorité militaire en tant que pilier structurel de la politique étrangère israélienne dans le contexte des transformations régionales et internationales entre 2011 et 2022. L'étude repose sur l'hypothèse selon laquelle la supériorité militaire a dépassé le cadre d'un simple outil sécuritaire ou dissuasif pour devenir un référentiel structurant qui oriente l'action extérieure israélienne, façonne ses relations régionales et internationales et perpétue un déséquilibre durable des rapports de force dans la région.

La recherche montre que les bouleversements régionaux survenus après 2011, ainsi que les mutations du système international, n'ont pas modifié les fondements de la politique étrangère israélienne, mais ont plutôt conduit à une reconfiguration des instruments de la supériorité militaire afin d'assurer la continuité du projet colonial de peuplement. Cette supériorité s'est élargie aux domaines du renseignement, de la cybersécurité, des opérations préventives et des systèmes de défense avancés, permettant à Israël de gérer les menaces et de contrôler l'environnement sécuritaire régional sans recourir à des guerres ouvertes.

La thèse conclut que l'usage de la supériorité militaire dans la politique étrangère israélienne a renforcé l'hégémonie sécuritaire, redéfini la sécurité régionale selon des priorités israéliennes et contribué à l'enracinement d'une instabilité structurelle, faisant de cette supériorité un instrument de domination plutôt qu'un moyen d'instaurer une sécurité durable ou une paix juste.

Mots-clés

Politique étrangère israélienne, supériorité militaire, sécurité nationale, hégémonie, colonialisme de peuplement, transformations régionales, système international.

University of Algiers -03

Faculty of Political Science and International Relations

Department of International Studies

"Israeli Foreign Policy in Light of Contemporary International and Regional Transformations: The Strategy of Military Superiority (2011–2022)"

A Dissertation Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Doctorate Degree in Political Science and International Relations

Specialization: International Relations

Supervised by Dr.Professor:

Berkouk Salem

Prepared by the Research Student :

Lakas Fatima

Academic Year: 1445–1446 / 2025–2026